



مکتوب
18

109

179

Category	no
I	Fatih
Y	1541
Field	

T. C. 1541
ISTANBUL
Fatih Kütüphanesi
SAYI

بر کنه هر فرضک عقیده او نزد مرت
کره یا و هاب دلب غنی اوله یا فیه الله تعالی

فرض الكفارة على اقسام ثلاثة منه فرض يتعين
على الجميع يتعين اذا ظن الكل انه احد لم يقصر به
ويكون فرض كفارة اذا قام به البعض سقط عن الباقيين
بان كل البعض ان احدا قام به والبعض لم يفعل وانما السقوط
عن الكل ان ثلث الكل ان احدا قام به هرقه
قال في التحفة صوم يوم عاشوراء مفرد امكسوة عند بعض اصحابنا
لانهم تشبه باليهود انتهى نقل من كتاب كتز العباد عنه عليه الصلاة والسلام
من قال علي طعام يخشى منه لسم الله وبالله الذي لا اله الا هو مع اسمه شي في الارض
ولا في السماء وهو يحيي يا قويم لم يصبه دا ولو كان فيه السم صدق رسول الله حديث

الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم فسيقوا جارية بالجوع هر
يقال وقف ولا يقال اوقف لانها الغد رويه القصبه

قاعدة نقلها أبو بكر بن أساعيل السنوي في حواشيه على الارشاد
في علم العربية ان البدر العيني من الخفية يقول بحرمه الصلاة ثم تجل
علي النبي صلى الله عليه وسلم كما التمسح والتكبير عند عمل محرم او
عرض سلعة او فتح قناع ولا يومر بها بها احد عند الغضب
خوفاً من ان يجلبه الغضب على اللفر نقله النووي في اذكاره
واقترحه ومنها عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عيسى بن مريم ارسلته امه الى الكنا
ليعلم فقال له المعلم قل بسم الله فقال عيسى وما بسم الله فقال
ما ادر بك فقال عيسى صلى الله عليه وسلم اليها الله والسيف
سناوه والميم ملله وانه لا اله الا هو والرحمن رحمان الدنيا
والرحيم رحيم الآخرة وهو حديث غريب جدا انتهى

[illegible]

الاول
المعنى ان الملائكة مخلوقه وقبل ما
وقد يكون حسنا اذا كانت المرأة
السلوة وواجب خلق
العنيد والخبوب

وفيها حديث قدس جبريل عليه السلام
 الا ان السام يوقظ طرية الله تعالى
 يا قدر ما تستطيع ثم قدعها
 حتى ينزع قشرها ثم تغفل
 عن تسحقها في قدرها ثم ارجع
 الجميع ناعا وتغفل الى ان يخل
 الرجوة قدر الجميع فلا يدرى
 به ويحرقهم حتى تنفذ العسل
 قدعني برمه فطاح الى مدح
 انهم تغفلها من اليهود وكن
 في نافع التسمي الترياق اللبيب
 قباب السموات وعرشها وقلوبها

كذا في نسخة
 رتبة طلبة يدق النخ في الماء ويغلى الجميع مع الزيت
 غلياً جيداً ثم يخلأ عن النضر عند الغروب أي غروب
 الشمس وتطبخه بقليل من العصير ثم يخذ في يده
 ثلاثاً أيام لا يخرج منه ولا تلتصق غنسه ولا يذوقه

ثم تعقب السور
على حاله ان كان
مكتوبا مضمنا وان
كان منقولا
مكتوبا الى آله

مصدر التوفيق
الملك والصلوة
به ههنا الضم
الضم هو ما
الفتح فيها والضم
شوقا به
ويقال
الضم هو ما
الضم هو ما

المغني
درعة النقص
في شتى الوضوء
على مقتول

A circular library stamp from the University of Michigan Library, dated 1924. The stamp features the university's name in a circular border and a central emblem.

منه الى ما يطهر وريح او دودة او حصة من ديرة لا يرح من قبل
 وذكر دودة من جرح او اذن او انف وكذا الحم سقط منه
 والمخرج والخارج سيات وفي ملافاة من مرة او علق او طعنا
 او ماء لا من بلغم اصلا ودم غلب على بزاق او سواه لا ان غلب
 البزاق وكذا علقته مصت عضوا او امتلات من الدم ومثلها القرا
 ان كان كبير يخرج منه دم مسفوح والا لا كبعض وذباب
 ويجمع متفرق القى لا اتحاد السبب وما ليس يحدث ليس يحس
 ونوم يزيل مسئلة والا لا واغما وجنون وسكر وقهقهة بالغ
 يقطان يصلي بطهارة صغيرة مستقلة صلاة كاملة ومباشرة فاش
 للجائنين لا تمس ذكر وامرأة كما لو خرج من اذنه قيح لا يوجع
 وان به نقص كما لو حشي لحيله بقطنه وابتل الطرف الظاهر
 وان ابتل الداخل **وفرض الغسل** غسله وانفه وبدنه لادله
 وجب غسل سرة وشارب وحاجب وحية وفرج خارج لا غسل ما
 فيه جرح كعين وثقب انضم وداخل قلعة وكفى بل اصل صغيرتها
 لا صغيرته ولو علوا او تركيا ولا يمنع ونيم وحناء ودرن وريح
 وتراب في ظفر مطلقا وما على ظفر صباغ وطعام بين اسنانه ولو
 خاتمته ضيقا نزع او حركه كقرط ولو لم يكن بثقب اذنه قرط
 قدخل فيه الماء عند مزور اجزاء كسرة والا ادخله **ومسند**
 البداة بغسل يديه وفرجه وخبث بدنه ان كان ثم يتوضا ثم
 يفيض الماء اديا بمكبيه الا يمن ثم الايسر ثم يراسه ثم يقيه
 بدنه مع ذلك وضع ثقل يلة عضوا الى اخر فيه لاني الوضوء

البصاق

قوله او صعد من الجوف

قوله او صعد من الجوف

منه الى ما يطهر وريح او دودة او حصة من ديرة لا يرح من قبل
 وذكر دودة من جرح او اذن او انف وكذا الحم سقط منه
 والمخرج والخارج سيات وفي ملافاة من مرة او علق او طعنا
 او ماء لا من بلغم اصلا ودم غلب على بزاق او سواه لا ان غلب
 البزاق وكذا علقته مصت عضوا او امتلات من الدم ومثلها القرا
 ان كان كبير يخرج منه دم مسفوح والا لا كبعض وذباب
 ويجمع متفرق القى لا اتحاد السبب وما ليس يحدث ليس يحس
 ونوم يزيل مسئلة والا لا واغما وجنون وسكر وقهقهة بالغ
 يقطان يصلي بطهارة صغيرة مستقلة صلاة كاملة ومباشرة فاش
 للجائنين لا تمس ذكر وامرأة كما لو خرج من اذنه قيح لا يوجع
 وان به نقص كما لو حشي لحيله بقطنه وابتل الطرف الظاهر
 وان ابتل الداخل **وفرض الغسل** غسله وانفه وبدنه لادله
 وجب غسل سرة وشارب وحاجب وحية وفرج خارج لا غسل ما
 فيه جرح كعين وثقب انضم وداخل قلعة وكفى بل اصل صغيرتها
 لا صغيرته ولو علوا او تركيا ولا يمنع ونيم وحناء ودرن وريح
 وتراب في ظفر مطلقا وما على ظفر صباغ وطعام بين اسنانه ولو
 خاتمته ضيقا نزع او حركه كقرط ولو لم يكن بثقب اذنه قرط
 قدخل فيه الماء عند مزور اجزاء كسرة والا ادخله **ومسند**
 البداة بغسل يديه وفرجه وخبث بدنه ان كان ثم يتوضا ثم
 يفيض الماء اديا بمكبيه الا يمن ثم الايسر ثم يراسه ثم يقيه
 بدنه مع ذلك وضع ثقل يلة عضوا الى اخر فيه لاني الوضوء

وفرض

وفرض عند مني منفصل من مقرة بشهوة وان لم يخرج بها والبلج
 حشفة ادمي او قدرها من مقطوعها في احدي سبيلي ادمي
 يجامع مثله عليها لو مكلفين وان لم ينزل وروية مستيقظ منيا
 او مذيا وان لم ينزل كرا الاختلام لا ان تذكر ولو مع اللذة ولم ير
 بللا وكذا المذابة او لح حشفته ملفوفة بخرقه ان وجد لذة
 وجب والا فلا وانقطاع حيض ونفاس لا مذى ووودي وادخال
 اصبع وخوخة في الدبر او القبل وطى بعجمة او ميتة وصغيرة
 غير مشتهاة بلا انزال كما لو اتي عذرا ولم ينزل عذرتها وجب
 على الاحياء كفاية ان يغسلوا الميت كما يجب على من اسلم جنبا او
 حائضا او بلغ لا بسن في الاصح والا فمندوب وسن لصلاة
 وعيد واحرام وعرفة وتذب لمجنون افاق وعند حجامه وفي
 ليلة براءة وقد رعد عند الوقوف بمزدلفة غداة يوم النحر وعند
 دخول مني يوم النحر وعند مكة لطواف الزيارة ولصلاة كسوف
 واستسقاء وفرع وظلمة وريح شديد ثمن ماء اغتسالها ووضوء
 عليه ويجرم بالاكبر دخول المسجد ولوللعبور لا لضرورة وتلاوة
 قرآن بقصده ومسه وطواف وبه وبالا صغر مس مصحف الا
 بغلاف متجاف ولا يكره النظر اليه جنب وحايض ونفسا كادعية
 ومس صبي لمصحف ولوح وكتابة قرآن والصيغة او اللوح على
 الارض عند الثاني ويكره له قراءة تورا وزيور وانجيل لا قنوت
 والتفسير لمصحف لا الكتب الشرعية **باب المياه** يرفع الحث
 بما مطلق كما سما او دية وعيون وابار وبحار وثلج مذاب وما

قوله ووطئ بعجمه حتى انه لو كان
 صليبا او متوضيا لا يبطل صومه
 ولا ينقض وضوءه كذا في الجمع
 انتهى وهذا ما لم ينزل اما لو
 انزل وجب الغسل

ويندب الغسل ايضا
 لمن يراة قتله كما في البحر

Library
 July 10, 1964
 U. of California
 East Hall 110

وما طر لا من السما
 وما قرا انه نفس دابة
 صوبيقت

قوله ما
 الاضطرار عند الضرورة
 لا يستحب اما الماء
 او الخمر فيهما كالماء
 والقار فيهما كالماء
 والحق انهما كالماء
 فيهما كالماء

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
عبد الله بن عبد الرحمن
البربري

زمر وما قصد تسميته بلا كراهة وبما ينقده ملح لا بما ملح
وعصير نبات بخلاف ما يقطر من اللزج بنفسه ومغلوب بظاهر
وجوز بما ذكره وان مات فيه غير دموي كزنبور وعقرب وبقي وماي
مولد كسمك وسرطان وكذا الوما خارجة والقي فيه وينجس
بموت ما يمعاش برى مولد كبط واوز ويتغير اخذ واصافه ينجس
لا لو تغير بمك وكذا يجوز بما خالطه طاهر جامد كاشنان وزعفران
وفالحة وورق شجر في الاصح ان بقي رقتة وبجارت وقعت فيه نجاسة
وهو ما يعد جاريان لم يكن جريانه لمدد ان لم يثره وهو طعم
اولون اوج وبرايد كذلك والمعتبر البراري المبتلى به فيه فان
غلب على طعمه عدم خلوص النجاسة الى الجانب الاخر جاز ولا لا ولا
يجوز بما زال طبعه بطبخ كرق او استعمال لقربة او رفع حدك
او اسقاط فرض اذا انفصل عن عضو وان لم يستقر وهو طاهر
وليس بطهور وكل اهاب دبح وهو يحتملها طهور وما لا فلا فلا
جلدية وفارة خلا خنزير وادمي وما طهر به طهر بذكاة اللحم
على الاكثر ان غير مأكول وهل يشترط كون الذكاة شرعية قيل نعم
وقيل لا والاول اظهر وان صح الثاني وشعر الميتة وعظمها وعصاها
وحافرها وقرنها وشعر الانسان وعظمه ودم سمك طاهر وليس
الكلب نجس العين والمسك طاهر حلال وكذا انا فخته مطلقا على
الاصح وبول مأكول نجس اصلا **فصل في البير** اذا وقعت نجاسة
في بريدون القدر الكثير ومات بها حيوان دموي وانتفخ او انتفخ
يخرج كلما ياب بعد اخراجه وان تعذر فقد رما فيها بوجدي في
ذلك

قال الزيلعي في رد المحتار
وانما عذر زبانه ان لا يستعمل في شي

بطهر

ذلك يقول رجلين لها بصارة بالما فان اخرج الحيوان غير منتفخ
ولا منتفخ فان كان ادما نزع كله وان كان كحامة نزع اربعون
من اليد لا وان كحصفور فعشرون بدلو وسط وما بين فارة
وحامة كفارة كما انه ما بين دجاجة وشاة كدجاجة وحكم بنجاستها
من وقت الوقوع ان علم والا فذ يوم وليلة ان لم ينتفخ في حق الوضوء
او ثلاثة ايام ان انتفخ او تنفسخ ولا تنزع نحره حمام وعصفور وتقا طر
بول كروس ابرو غبار نجس وبجرت ابرو غنم كما لو وقعت في محلب
ورميئا وقيل القليل المعفو عنه ما يستقله الناظر والكثير يحلسه
وعليه الاعتماد ويعتبر سور بمشعر فسور ادمي مطلقا وما كحل لحم
طاهر الفم طاهر وخنزير وكلب وسباع بهائم وشارب حمر فور شرها
وهرة فورا كل فارة نجس وهرة ودجاجة مخلاة وسباع طير وسواكن
بيوت مكرهه وحمار وبغل مشكوك في طهوريته لاني طهوره فيتم
به ويتيمم ان تقدماء وصح تقديم ايها شا ويقدم التيمم عند
تبيد التيمم على المذهب وحكم عرق كسور **باب التيمم** هو قصد
صعيد مطهر واستعماله بصفة مخصوصة لا قامة القربة من عجز
عن استعمال الماء البعده ميلا او لموض او برد او خوف عدو او
عطش او عدم التيمم مستوعبا وجهه ويديه مع مرفقيه
بضربتين ولوجبا او حاجيا او نفسا بطهر من جنس الارض
وان لم يكن عليه تقع وبه مطلقا فلا يجوز بمنطبع ومترمد والحكم
للمغالب لو اخلط بتراب غيره وجاز قبل الوقت ولا اكثر من فرض
وغيره وخوف فوت صلاة جنازة او عيد ولوباء لا فرق بين

القارم هو الجمع فارة
وفارة المسك النافحة
التي تحتها الحماح

الشور ما اتاه العتات
والشور نفس الشور

وانما يذكر مسلة تبيد التيمم
في الكثير وغيره لان التيمم به
لا يجوز الوضوء ويصح التيمم
قال في الجمع وشرحه والتيمم
في الاصح اي يتيمم عنده في الاصح
في الروايات عنه وهو قول ابي
يوسف وعليه الفتوى

لا يخلو من غلوة ان ظن قربة والا
لا يخلو من غلوة ان ظن قربة والا
لا يخلو من غلوة ان ظن قربة والا
لا يخلو من غلوة ان ظن قربة والا

كونه اماما ولا لا فوت جمعة ووقت وجب طلبه غلوة ان ظن قربة والا
لا وشرطه نية عبادة مقصودة لا تقع بدون طهارة فلعني تبهم
كافرا وضوءه وندب لراحيه آخر الوقت صلى ونسي الما في رحله
لا اعادة عليه ويطلبه ممن هو معه فان منعه تبهم وان لم يعطه
الا تبهم مثله وله ذلك لا يتبهم وقبل طلبه لا يتبهم على الظاهر والمقصود
والمحصور فاقد الطهورين يوجرها عنده وقال لا يتبهم به يغني
واليه رجوعه مقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جرحا
يصلي بغير طهارة ولا يعيد على الاصح وناقضه ناقض وضوءه وقدره
على ما كاف لظهوره فضل عن حاجته لا الردة وكذا كل ما يمنع وجودة
التبهم اذا وجد بعده وما لا فلا ومرونا عس على ما كسيتبهم
لو اكثره مجروحا وبكسه يغسل ولا يجمع بينهما وان استويا
غسل الصحيح ومسح الباقي وهو احوط من به وجع راس لا يستطيع
معه مسح سقط فرض مسحه **باب المسح على الخفين** شرط
مسحه كونه سائرا القدم مع الكعب وكونه مشغولا بالرجل وكونه
مما يمكن متابعة المشي فيه وهو جائز سنة مشهورة لمحدث
لا تجب خطوطا باصابع مفرجة بيد امن اصابع رحليه الى الساق
على ظاهر خفيه او جرموقيه او جرموقيه الثخين او المنعطين او
المجلدين مرة ولو امرأة ملبوسين على طهر تأم عند المحدث يوما
وليلة لمقيم ولمسافر ثلاثا من وقت المحدث لا على عمامة وقلنسوة
وبرقع وقفازين وفرضه قدر ثلاث اصابع اليد والخرق الكبير
وهو قدر ثلاث اصابع القدم الا ما غر بمنعه ويجمع الخروق في

خف
فان كان الخرق
الاصغر من الخف
لم يخلو من غلوة
ان ظن قربة والا
لا يخلو من غلوة
ان ظن قربة والا
لا يخلو من غلوة
ان ظن قربة والا

والخرق الكبير قال الشارح
المتن وهو بالبا يتقطر من تحت
والثلاث من فوق والتقاء
بينهما ان الاولى تستعمل في
الثانية ولو شئت المتصلة والثالثة
والثاني منقول عن العام
الكبير والدين كذا في المتن
فان قلنا ان الخرق واحد
بوصفه بالثقة قلت اوجب
بانه اسم مصدر وهو يقع
على العليل والكثير

خف لافيهما وقل خرق يجمع ليمنع ما يدخل فيه المسئلة لا مادونه
بخلاف نجاسة وانكشاف واعلام ثوب من تحرير واختلاف في خرق
اذني اضية وناقضه ناقض وضوءه وتزع خف ومضى مدة
ان لم يخش ذهاب رحله من البرد وبعدهما غسل رحليه لا غير
وخرج الثوب قدسه ويستقضى بغسل اكثر الرجل فيه وقيل لا وهو
الاظهر مسح مقيم فسا فر قبل تمام يوم وليلة مسح ثلاثا ولو اقام
مسافر بعد مدة مقيم نزع والا انما وحكم مسح جبيرة وخرقة قرا
وموضع فصد ونحو ذلك لغسل لما تحقها فلا يتوقت ويجمع معه
ويجوز لك شدت وضوءه ويترك ان ضرر والا لا وهو مشروط بالجرم
عن مسح الموضع فان قدر عليه فلا مسح ويمسح مقتصد وجرح
على كل عصابة ان ضرر حلها انكسر طفره فجعل عليه دوا ووضع
على شقوق رحله اجري الماء عليه ويطله سقوطها عن برؤفان
كان في الصلاة استأنفها وكذا الحكم لو برأ موضعها ولم تسقط
والرجل والمرأة والمحدث في المسح عليها ولو ابعها سوا ولا يشترط
استيعاب وتكرار ونية في الاصح فيلغي مسح اكثرها **باب**
الحيض هو دم من رحم لا لولادة اقله ثلاثة ايام بليا ليها واكثر
عشرة ايام فالزائد والناقص ما تراه حامل استناضة وقل الطهر
خمسة عشر يوما ولا حد لاكثره الا عند نصب عادة اذا استمر الدم
وما تراه في مدته سوى بياض خالص ولو طهر امتحلا في الحيض
يمنع صلاة وصوما وتقضيه لزوما ودفعه ودخول مسجد وطواف
وقربا ما تحت ازار وقراة قرآن ومسح الا بغلافه وكذا حمل

والخرق الكبير قال الشارح
المتن وهو بالبا يتقطر من تحت
والثلاث من فوق والتقاء
بينهما ان الاولى تستعمل في
الثانية ولو شئت المتصلة والثالثة
والثاني منقول عن العام
الكبير والدين كذا في المتن
فان قلنا ان الخرق واحد
بوصفه بالثقة قلت اوجب
بانه اسم مصدر وهو يقع
على العليل والكثير

والخرق الكبير قال الشارح
المتن وهو بالبا يتقطر من تحت
والثلاث من فوق والتقاء
بينهما ان الاولى تستعمل في
الثانية ولو شئت المتصلة والثالثة
والثاني منقول عن العام
الكبير والدين كذا في المتن
فان قلنا ان الخرق واحد
بوصفه بالثقة قلت اوجب
بانه اسم مصدر وهو يقع
على العليل والكثير

والخرق الكبير قال الشارح
المتن وهو بالبا يتقطر من تحت
والثلاث من فوق والتقاء
بينهما ان الاولى تستعمل في
الثانية ولو شئت المتصلة والثالثة
والثاني منقول عن العام
الكبير والدين كذا في المتن
فان قلنا ان الخرق واحد
بوصفه بالثقة قلت اوجب
بانه اسم مصدر وهو يقع
على العليل والكثير

والماء والنجاسة
وعند الاستنجاء
والاستبراء
وهو الماء البارد

ولا بأس بقراءة ادعية ومسها وحملها وذكر اسم الله سبحانه وتعالى وتيسر
واكل وشرب بعد مضمضة وغسل يدي ولا يكره من قرآن بالكم وحمل
وطها اذا انقطع حيض لاكثره وان لاقه لاحق تغتسل او يمضي
عليها من يسع الغسل والتحرية ويكفر مستحله وقيل لا وعليه المعول
ودم استحاضة كرعاف دايم لا يمنع صوما وصلاة وجماعا والنفاس
دم يخرج عقب ولد ولاحد لاقه واكثره اربعون يوما والزيادة استحاضة
والنفاس لا تؤمن من الاول والعدة من الاخر وفاقا وسقط ظاهر
بعض خلقه كيد ورجل ولد فتصير به نفسا والامة ام ولد ويحدث به
وتنقض به العدة ولا يجد اياش بمدة بل هو ان تبلغ من السن مالا
يحيض مثلها فيه فماراته بعد الانقطاع حيض وقيل يجد خمس سنين
سنة وعليه المعول تيسيرا وماراته بعدة فليس حيض فظاهر
المذهب وصاحب عذر من به سلس بول او استطلاق بطن او انغلا
ريح او استحاضة ان استوعب عذره تمام وقت صلاة ولو حكا وهذا
شروط الابتداء وفي البقاية كفي وجودة في جزء من الوقت وفي الزوال
استيعاب الانقطاع حقيقة وحكمه الوضوء لكل فرض ثم الصلاة به
فيه فرضا ونفلا فاذا خرج الوقت بطل وان سال على ثوبه جاز ان
لا يغسله ان كان لو غسله نجس قبل الفراغ منها والافلا وانما يتبع
طهارته في الوقت اذا لم يطهر عليه حدث اخر ما اذا طهر افلا **باب**
الانجاس يجوز رفع نجاسة حقيقية عن محلها بما ولو مستعملا
وبكل ما يعطى طاهر قال كحل وما ورد بخلاف خولبن ويطهر خف نجس
بذي جرم بذلك ولا في غسل وصقيل كمرأة بمسح يبول به اثرها

وارض

بوجوبها في وقت الصلاة ليعلم ان
بوجوبها في وقت الصلاة ليعلم ان

وارض ببيسها وذهب اثره لصلاة لا لتيمم وحكم اجر مقروش
وخص وشجر وكلا قايمن في ارض كذلك ومني يايس بفرس
ان طهر راس حشفة ولا يغسل بالافرق بين منيته ومنيتها
وثوب وبدن على الظاهر وزيت نجس يجعله صابونا لطين
نجس فجعل منه كوز بعد جعله في النار وغلى قدر الدرهم وهو
مكشال في كثيف وعرض مقعر الكف في رقيق من مغلظة كعد
وبول غير مأكول ولو من صغير لم يطعم ودم وخمر وخرود جاج
وروث وخني ولو اصابه من غليظة وخفيفة جعلت الخفيفة
تبعاعا وعفي ربع ثوب من مخففة كبول مأكول وخر وطير غير
مأكول ودم سمك ولعاب بغل وحمار وبول انتقم كدوس ابر
وماه وارد على نجس نجس كعكسه لا زما قد روي لم كان حمارا
وغسل طرف ثوب اصابته نجاسة محلها منه ونسيت مطهر له
وان بغير نجس كالوبال حذر على حطة تدوسها فغسل وغسل
بعضها حيث يطهر الباقي وكذا يطهر محل مرية بقلعها ولا يضر
بقا اثر لازم وغيره كغليظة ظن غاسل طهارة محلها وقد
بغسل وعصر ثلاثا فيما ينصرف وتثليث جفاف في غير **فصل**
الاستنجاس سنة واركائه مستحب ومستحب به وخارج ومخرج
بخروج منق وليس العدد بمستنون فيه والغسل بعدة بلا
كشف عورة اولى وبحب ان جاوز المخرج نجس ويعبر القدر لما
خلا موضع الاستنجاء وكرة بعظم وطعام وروث واجر وخرف
ومحترمة كخرقة ذيباج ومين وفحم وزجاج وعلف حيوان فلو

انما لا يكره
انما لا يكره
انما لا يكره
انما لا يكره

والنجس
والنجس
والنجس
والنجس

والنجس
والنجس
والنجس
والنجس

والنجس
والنجس
والنجس
والنجس

فعل اجزاء كما كره استقبال قبله واستدبارها لبول او غايط ولو في
بنيان فان جلس مستقبلا لها ثم ذكره انحراف ان امكنه والا فلا
باس وكذا يكره للمرأة امساك صغير لبول او غايط نحو القبلة
واستقبال شمس وقمرها وبول وغايط في ماء ولو جاريا وعلي
طرف نهر او بئر او حوض او عين او تحت شجرة مثمرة او في زرع
او ظل وحنب مسجد ومبلى عبيد وفي مقابر وبين دواب وفي طريق
ومعبر ريح وحجر فارة او حية او نملة وثقب وان يبول قائما او
مضطجعا او متجردا من ثوب بلا عذر او في موضع يتوضأ او يتكلم
فيه **كتاب الصلاة** هي فرض عين على كل مكلف ووجب صلاته
ابن عشر عليها بيد لا بخشبة ولا يفر جاحدها وتاركها مجاننة
تجس حتى يصلي ويحكم باسلام فاعلمها مع جماعة وهي عبادة
بدنية مختصة بقلناية فيها اصلا سبها جزا اول اتصاله الادا
والا فماتصل به والا فالجزء الاخير وبعد خروجه يضاف الي
جلته وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني الى طلوع ذكاء ووقت الظهر
من زواله الى بلوغ الظل مثليه سوا في زوال ووقت العصر الى
الغروب ووقت المغرب منه الى غروب الشفق وهي الحرة ووقت
العشاء والوتر منه الى الصبح ولا يقدم عليها الوتر لوجود الترتيب
وفاقد وقته ما مكلف بها فيقدر لها وقيل لا والمستحب الا ابتداء
باسفار والختم به الا الحاج بمزدلفة وتاخير ظهر في صنف مطلقا
وجمعة كظهر اصلا واستحبها با وعصر ما لم يتغير وعشا الى ثلث
الليل فان اخرها الى ما زاد على النصف والعصر الى وقت اصغر

وقد نظم بعض الفضلاء ما يصير به الكافر مسل قال قوله فيقدر لها قال في الكفر
وكافرت الوقت صلى باقدا متهما صلا لا مفسدا ومن لم يجد وقتها لم يجزها
وبالاذان معلنا فيه اني

تسل بالاصلاة متغفرو ولا الزكاة والصيام الحج زوجه
وقد سجد عند سماعها اي
يستلزم لفرضها ثلاثا شيئا الاسلام والاطوع والعقل ورواها
الاولاد لسبع سنين ويضرب عليها لعشر سنين ولا خشية واسباها
اوقاتها وتجب باول الوقت وجوباً مؤسعا والا فاقا ندمه او نورها

فصل في صلاة العبد
فصل في صلاة العبد
فصل في صلاة العبد

ذكا والمغرب الى استقبال النجوم كره تحريما والوتر الى اخر الليل
لواثق بالانتباه وتجميل ظهر شتاء وعصر وعشا يوم غيم ومغرب
مطلقا واخر غيرهما فيه وكرة صلاة ولو على جنازة وسجدة تلاوة
مع شروق واستواء وغروب الا عصر يومه وينعقد نفل شروع
فيها الا الفرض وسجدة تلاوة وصلاة جنازة تليت في كامل
وحضرت قبل وضع تطوع بداهه فيها ونذر اداة فيها وقضا
تطوع بداهه فيها فافسده وكرة نفل وكلما كان واجبا لغز
مكذور ور كعتي طواف والذي شرع فيه ثم افسده بعد صلاة
فجر وعصر قضا فائبة وسجدة تلاوة وصلاة جنازة وكذا بعد
طلوع فجر سوى سنته وقبل مغرب وعند خروج امام الخطبة
الى تمام صلاته بخلاف فائبة وكذا يكره تطوع عند اقامة صلاة
مكتوبة الا سنة فجر ان لم يخف فوت جماعتها وقبل صلاة العيد
مطلقا وبعد ها بمسجد وبين صلاتي الجمع بعرفة ومزدلفة
وعند مدافعة الاخشين ووقت حضور طعام تافت اليه
نفسه وما يشغل ياله عن افعالها ويخل بخشوعها ولا جمع بين فر
في وقت بعد رقان جمع فسد لو قدم وحرملو عكس وان صح الا
لحاج بعرفة ومزدلفة **باب الاذان** هو اعلام مخصوص
على وجه مخصوص بالفاظ كذلك سببه ابتداء اذان جبريل بقاء
دخول الوقت وهو سنة مؤكدة للفرائض ولو قضا في وقتها لا
غيرها في اذان اذان وقع قبله بتربيع تكبير في ابتداءه ولا ترجيح
ولا الحن فيه ويتروسل فيه ويلتفت يمينا وشمالا بصلاة وفلاح

صين

ويستدبر في المنارة ويقول بعد فلاح اذان فجر الصلاة خير من النوم
 مرتين ويجعل اصبعيه في اذنيه والاقامة كالاذان لله في افضل
 منه ولا يضع اصبعيه في اذنيه ويجذر فيها ويزيد قد قامت الصلاة
 بعد فلاحها مرتين ويستقبل القبلة بها ولا يتكلم فيها ويثوب وحسب
 بينهما الا في المغرب ويؤذن ويقيم لغاية وكذا لاولي الفوات خير
 فيه للباقي ولا يسن فيما تصليه النساء اداء وقضاء ولا فيما يقضي
 من الفوات في مسجد وبكره قضاؤها فيه ويجوز اذان صبي مرة
 وعبد وولد زني واعمي واغرابي وبكره اذان جنب واقامته واقا
 محدث لا اذانه وامرأة وفاسق وقاعد وسكران الا اذا اذن لنفسه
 قاعدا ويعاد اذان جنب لا اقامته ولذا اذان امرأة ومجنون هو
 ومعتوه وسكران وصبي لا يعقل وكرة لمسافر تركها وكذا تركها
 بخلاف مصل في بيته بمصر او في مسجد بعد صلاة جماعة فيه
 اقام غير من اذن بغيبته لا بكرة مطلقا ويجب من سمع الاذان
 بان يقول كم قالته الا في الحيثيتين والصلاة خير من النوم ولو
 كان في المسجد حين سمعه ليس عليه الاجابة ولو كان خارجه اجاب
 بالقدم ولو باللسان لانه لا يكون مجيبا بنا على ان الاجابة المطلوبة بالقدم
 ويقطع قرات القرآن ولو بمنزله وتجب ولو بمسجد لا يجب ويجب
 الاقامة كالاذان وقيل **باب شروط الصلاة** هي طهارة
 بدنه من حدث وخبث وثوبه ومكانه من الثاني وعادم سائر
 يصلي قاعدا موميا بركوع وسجود وهو افضل من صلاته قائما بركوع
 وسجود ولو ابيح له ثوب ثبت قدرته ولو وجد ما كله نجس

او اقل

ان الرسول لما قال الصلاة يا رسول الله اذنتك من الصلاة خير من النوم
 وقال اجعل من اذانك والامر وقت النوم وعقل
 لا يروى ان لا لا جازية عارضة
 بعد الاذان قال الصلاة يا رسول الله اذنتك من الصلاة خير من النوم

قاله في النهي وترك الاذان
 لا يكره

او اقل من ربعة طاهر ندب صلاته فيه ولو ربعة طاهر اصلي فيه حتما ولو
 وجدت ثوبا يستريد بها مع ربع راسها يجب سترها ولو اقل من ربع
 الراس لا ولو وجد ما يستري به بعض العورة وجب استعماله ويستتر
 القبل والديرقان وجد ما يسترا حدهما ستر الدبر واذا لم يجد ما يستر
 به نجاسة صلى معها ولا اعادة عليه واستر عورته وهي للرجل ما
 تحت سترته الي تحت ركبته وما هو عورة منه عورة من الامة مع
 ظهرها وبطنها وجنبها والحرة جميع بدنها خلا الوجه والكفين
 والقدمين وتنجس من كشف الوجه بين الرجال للفتنة ولا
 يجوز النظر اليه بشهوة كوجه امرء ويمنع كشف ربع عضو من
 غليظة وخفيفة والغليظة قبل ودبر وما حولها والخفيفة ما
 عدا ذلك والشرط سترها عن غيره لاعن نفسه **والنية** وهي
 الارادة لا العلم والمتعبر فيها عمل القلب اللازم للارادة وهو
 ان يعلم بداهة الى صلاة يصلي واللفظ بها مستحب وقيل سنة
 وجاز تقديمها على التكبير ما لم يوجد قاطعها من عمل غير لاقي
 بصلاة ولا عبرة بتأخره عنها وكفي مطلق نية لسنة ونفل وتراويح
 ولا بد من النية لفرض وواجب دون عدد ركعاته وثوب
 المقندي المتابعة ولو نوي فرض الوقت جاز الا في جمعة الا اذا
 كان عنده انها فرض الوقت ولو نوي ظهر الوقت مع بقائه
 جاز ولو مع عدمه وهو لا يعلمه لا ومصل الجنازة ينوي الصلاة
 لله والدعا للميت وان اشتبه الميت ينوي الصلاة مع الاما
 علي من يصلي عليه والامام ينوي الصلاة فقط لا امامة المقندي

في كل ركعة الصلوة حد الا عورة له ولا راسه بالانظر اليها
 في صلاته لانه طاهر ندب صلاته فيه ولو ربعة طاهر اصلي فيه حتما ولو
 وجدت ثوبا يستريد بها مع ربع راسها يجب سترها ولو اقل من ربع
 الراس لا ولو وجد ما يستري به بعض العورة وجب استعماله ويستتر
 القبل والديرقان وجد ما يسترا حدهما ستر الدبر واذا لم يجد ما يستر
 به نجاسة صلى معها ولا اعادة عليه واستر عورته وهي للرجل ما
 تحت سترته الي تحت ركبته وما هو عورة منه عورة من الامة مع
 ظهرها وبطنها وجنبها والحرة جميع بدنها خلا الوجه والكفين
 والقدمين وتنجس من كشف الوجه بين الرجال للفتنة ولا
 يجوز النظر اليه بشهوة كوجه امرء ويمنع كشف ربع عضو من
 غليظة وخفيفة والغليظة قبل ودبر وما حولها والخفيفة ما
 عدا ذلك والشرط سترها عن غيره لاعن نفسه **والنية** وهي
 الارادة لا العلم والمتعبر فيها عمل القلب اللازم للارادة وهو
 ان يعلم بداهة الى صلاة يصلي واللفظ بها مستحب وقيل سنة
 وجاز تقديمها على التكبير ما لم يوجد قاطعها من عمل غير لاقي
 بصلاة ولا عبرة بتأخره عنها وكفي مطلق نية لسنة ونفل وتراويح
 ولا بد من النية لفرض وواجب دون عدد ركعاته وثوب
 المقندي المتابعة ولو نوي فرض الوقت جاز الا في جمعة الا اذا
 كان عنده انها فرض الوقت ولو نوي ظهر الوقت مع بقائه
 جاز ولو مع عدمه وهو لا يعلمه لا ومصل الجنازة ينوي الصلاة
 لله والدعا للميت وان اشتبه الميت ينوي الصلاة مع الاما
 علي من يصلي عليه والامام ينوي الصلاة فقط لا امامة المقندي

قوله وقيل سنة الاصح ان
 التلطف باللسان مستحب

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لو أم رجالا وان أم نساء فان اقتدت به محاذية لرجل في غير صلاة جناس
 فلا بد من نية امامتها وان لم تقتد محاذية اختلف فيه ونية استعيا
 القبلة ليست بشرط كنية تعيين الامام في صحة الاقتدا **واستقبال**
القبلة فالهكي فرضه اصابة عينها وغيرها اصابة جهتها والمعتبر
 العرصنة لا البناء وقبله العاجز جهة قدرته ويتحرى عاجز عن تعرف
 القبلة فان ظهر خطاؤه بعد لم يجد وان علم به في صلته او تحول رأيه
 استدروني وان شرع بلا تحريم مجروان اصاب صليها عنة عند
 اشتباه القبلة بالتحرى وتبين انهم صلوا الى جهات مختلفة فمن
 يتيقن مخالفة امامه في الجهة حالة الادام تجز صلته ومن لم يعلم
 ذلك فصلاته صحيحة **باب صفة الصلاة** من فرائضها التحريمية
 وهي شرط ومنها القيام في فرض لقادر عليه ومنها القراءة لقادر عليها
 ومنها الركوع ومنها السجود ومنها القعود الاخير قدر التشهيد
 ومنها الخرج بصنعه وشرط في ادائها الاختيار فان اتى بها نامالا
 يعتد به **ولها واجبات** وهي قراءة فاتحة الكتاب وضم سورة في الاووية
 من الفرض وفي جميع ركعات النقل والوتر وتعيين القراءة في الاولين
 وتقديم الفاتحة على السورة ورعاية الترتيب فيما يكره في كل ركعة
 كالسجدة وتعديل الاركان والقعود الاول والتشهدان ولقط
 السلام وقنوت الوتر وتكبيرات الحيدن والجهر والاسرار فيما طأ
 بجهر ويسر **وسننها** رفع اليدين للتحريمية ونشر الاصابع وان لا يثا
 راسه عند التكبير وجهر الامام بالتكبير والشا والتعود والتسمية
 والتأمين سرا ووضع يمينه على يساره تحت السرة وتكبير الركوع

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والرفع

انا م سيوطي انوزج اللبيب
 في خصائص الجديب نام تأليف
 لطيفند بوانت مرمره به
 عالم دنيا ده ويريلان خصا
 بيان ابلد وي خصلا بوزر
 وفي سنن ابى داود حديث
 ان يجمع الله على هذه الامه
 سفيين سفيان منها
 وسفيان من عدوها

في سنن ابى داود حديث

ما
 في كتابه من الصفات
 التي تارة تسمى الصفات

والدفع منه والتسبيح فيه ثلاثا واخذ ركبتيه بيديه وتفرج اصابعه
 وتكبير السجود وكذا الدفع منه وتكبيره والتسبيح فيه ثلاثا ووضع
 يديه وركبتيه واقتراش رجله اليسرى والجلسته والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم والدعاء **ولها اداب** نظرة الى موضع سجوده حاله
 قيامه والى ظهر قدميه حاله ركوعه والى ارجلته حاله سجوده
 والى حجره حاله قعوده والى منكبيه الايمن والايسر عند التسليمه **المحرف** الحار
 الاولى والثانية وامساك قدمه عند التثاوب فان لم يقدر غطاء بيده
 او كفه واخراج كفيه من كفيه عند التكبير ودفع السعال ما استطاع
 والقيام حين قياح على الفلاح ان الامام يقرب المحراب والا
 فيقوم كل صف ينتمي اليه الامام على الاظهر وشروع الامام
 قبل قد قامت الصلاة **فصل** واذا اراد الشروع فيها كبر للاقتناع
 بالحدف قائما ويصير شارعا بالنية عند التكبير لانه ولا يلزم
 العاجز عن النطق تحريك لسانه ورفع يديه مما شأ شئت اذ نية
 بابها ميه والمرأة ترفع حدا منكبيها وصح شروعه بتسبيح وتقليل
 وسابركلم التعظيم كما لو شرع بخير عريضة او امن اولي او اسلم او
 سمى عند ذبح او قراؤها عاجزا لان اذن بها على الاصح ولو شرع
 باللهم اغفر لي او ذكرها عند الذبح لم يجز بخلاف اللهم ووضع
 يمينه على يساره تحت سترته لحدار سغها بخنصره وابهامه كما
 فرغ من التكبير وهو سنة قيام له قرار فيه ذكر سنن فيضع حاله
 الثنا وفي الفتوت وتكبيرات الجنائز لاني قيام متخلل بين ركوع
 وسجود وبين تكبيرات العيد وقرا سبحانك اللهم وبحمدك مقتصر

قوله بالحدف قائما من
 غير حدف من الله ولا في التبر
 دار

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a section header.

وقد يلاحظ
على ان هذا الكلام
ظاهر انه كان في
الوقت الذي كان
يكون فيه الامام
الا اعلام بنظر طهارة ولا يجب على الامام

میں نے اس کو دیکھا

مَعَادَاتُ الْأَسْرَفِ

نغلا اذا بطلت الايام اذا تذكر فائتته او طلعت الشمس او خرج وقت
 الظهر في يوم الجمعة ولو استخلف الامام مسبوقا صح فلو اتم صلاة
 الامام ثم اتى بما ينافيها تفسد صلاته دون القوم المدركين وكذا
 تفسد صلاة من حاله كحاله وكذا صلاة الامام المحدث ان لم يفرغ
 وان فرغ لا وتفسد صلاة مسبوق بفهمه امامه وحديثه
 العهد في قعوده قدر التشهد ولو تكلم او خرج من مسجده لا
 بخلاف المدرك ولو لاحقا في فساد صلاته تصحيحا ولو احدث
 الامام في ركوعه او سجوده توفضا وبني واعاده ما لم يرفع راسه
 منهما مريد اللاد اما اذا رفع مريد اياه ادا ركن فلا ولو تذكر في
 ركوعه او سجوده سجدة فسجدها اعادها نذبا ولو اتم واحدا
 فحدث الامام تعين المأموم للامامة لو صلح لها بلا نية والا
 فسدت صلاة المقتدي دون الامام على الاصح هذا اذا لم يستخلفه
 فان استخلفه فصلاة الامام والمستخلف باطلة ولو اتم رجلا فحدثه
 او خرج من المسجد تمت صلاة الامام وبني على صلاته وفسدت صلاة
 المقتدي اخذه رعا ف يملك الى انقطاعه ثم يتوضي ويبني هو
باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها يفسدها التكلم عمده وسهوا
 قبل قعوده قدر التشهد شيان الا السلام ساهيا للخروج من الصلاة
 قبل اتمامها على ظن اكملها بخلاف السلام على انسان فانه يفسد بها
 ولو ساهيا ورد السلام بلسانه والنمخ بلا عذر او غرض صحيح والاعا
 بما يشبه كلاما والابن والتاوه والتافيف والبكا بصوت لوجع او
 مصيبة لا لذكر الجنة او النار وتشميت عطس بريحك الله ولو من

في ركوعه او سجوده
 في ركوعه او سجوده

العاطس

العاطس لنفسه لا وجواب خبره لا استرجاع على المذهب وكذا كلما
 قصد به الجواب والخطاب كما يحكي هذا الكتاب بقوة مخاطب لمن هو
 اسمه ذلك وفتح على غير امامه بخلاف فتحه على امامه مطلقا ولو
 جرى على لسانه نعم ان كان يجتادها في كلامه تفسد والا لكانه
 وشربه مطلقا الا اذا كان بين اسنانه ما كول فابتلعه وانتقاله
 من صلاة الى مغايرتها وقرائه من مصحف مطلقا وكل عمل كثير لا يشك
 الناظر في فاعله انه ليس فيها فلا تفسد برفع يده في تكبيرات الزوا
 على المذهب وسجوده على نجس واد اركن او تمكثه مع كشف عورة
 او نجاسة عند الثاني وصلاته على مصل مضرب نجس البطانة وتحويل
 صدره عن القبلة بغير عذر ولا يفسد هانظرة الى مكتوب وفهمه ومرو
 مار في الصحرا وبمسجد كبير موضع سجوده او بين يديه في مسجد صغير
 مطلقا او اسفل من الدكان امام المصلي لو كان يصلي عليها بشرطه
 محاذاة اعضا المار اعضاؤه وكذا اسلمح وسرير وكل من رفع وان اثم
 المار في ذلك ويجوز الامام في الصحرا سترة بقدر ذراع وغلط اصبع
 بقربه على احد حاجبيه ولا يكفي الوضع ولا الخط ويدفعه بنسيج او
 اشارة لا بها وكفت سترة الامام ولو عدم المرور والطريق جاز ترها
وكذا سد ثوب وكفه وعبثه به وبجسده وصلاته في ثياب بذلة
 ومهنة واخذه درهم في فيه لم يمنعه عن القراءة وصلاة حاسرا
 راسه للتكاسل لا للتذلل وصلاة مع مدافعة الاختين او الريح
 وعقش شعرة وقلب الحصى الى سجوده مرة ورفقة الاصابع
 والتخضر والالتفات بوجهه او بجنبه وقيل تفسد بتحويله ولتقدم

في ركوعه او سجوده
 في ركوعه او سجوده

المراد بالناظر من لا علم
 له بانة في الصلاة هل يخطئ
 المراد بتكبيرات الزوا
 حيا تكبيرات الانتقالات
 لا تكبيرات العبدن كما فهم

لا واقعاوه واقفلا شذرا عيه وصلاته الي وجه انسان ورد
 السلام بيده والترجيع بخير عذر والتناوب وتغيير عينيه وقيا
 الامام في المحراب لا سجود فيه مطلقا وانفراد الامام على الدكان
 وعكسه عند عدم عذر ولبس ثوب فيه تماثيل وان كانت في
 يده او على خاتمه وان يكون فوق راسه او بين يديه او بخداته
 تمثال واختلف فيما اذا كان خلفه والاظهر الكراهة ولو كانت
 تحت قدميه او كانت صغيرة او مقطوعة الرأس او الوجه لا وعد
 الآتي والسور والتسبيح باليد في الصلاة مطلقا لا قتل حية او عقر
 مطلقا وصلاة الي ظهر قاعد يتحدث والي سيف او مصحف مطلقا
 او شمع او سراج وعلي سباط فيه تماثيل ان لم يسجد عليها **ويكره**
 استقبال القبلة بالفرج في الخلا وكذا استدبارها كما كره امساك
 صبي نحوها ومد رجله في يوم وغيره اليها او الي مصحف او شي من
 الكتب الشرعية الا ان يكون على موضع مرتفع عن المحاذات وعلق
 باب المسجد والوطي فوقه والبول والنخوط واتخاذ طريق بغير عذر
 وادخال نجاسة فيه فلا يجوز الاستنصباح بدهن نجس فيه ولا
 البول فيه ولو في انا لا فوق بيت فيه مسجد والمتخذ لصلاة جنازة
 او عيد مسجد في حق جوار الاقتداء لا في غيره فحل دخوله لجنب وحا
 ولا لباس بنقشه خلاص ابيه نجس وما ذهب بماله لا من مال
 الوقت وضمن متولي له لو فعل **باب الوتر والنوافل**
 هو فرض عملا وواجب اعتقاد او سنة ثبتت فلا يكفر جاحده
 وتذكره في الفرض مفسد له كعكسه ويقضي وهو ثلاث ركعا

قوله في حق جوار الاقتداء
 انه مسجد في حق جوار الاقتداء
 وان اغتسلت الصلوات رفق بالاناس
 وحيثما جاز ان ليس له حكم المسجد
 قال في البحر فظاهر جواز البول
 ركعة كذا في الدرر

بتسليمته

بتسليمته ويقرأ في كل ركعة منه فاتحة الكتاب وسورة وكبر قبل ركع
 ثالثته رافعا يديه وقت فيه مخافتا علي الاصح مطلقا وصح الاقتدا
 فيه بشا في لم يفصله بسلام علي الاصح وينوي الوتر لا الوتر الواجب
 كما في العيدين ويأتي المأموم بقنوت الوتر لا العجز بل يقف ساكنا
 علي الاظهر ولو نسيه ثم تذكره في الركوع لا يقنت فيه ولا يعود
 الي القيام فانه عاد اليه وقت ولم يجز الركوع لم تفسد صلاته
 وسجد للسجود ركع الامام قبل فراغ المقتدي تابعه قنت في اول الوتر
 او ثابته سهوا لم يقنت في ثالثته ولم يقنت لغيره **ويسن** اربع قبل
 الظهر والمجعة وبعدها بتسليمته وركعتان قبل الصبح وبعدها الظهر
 والمغرب والعشا **ويسن** اربع قبل العصر وقبل العشا وبعدها بتسليمته
 وست بعد المغرب بتسليمته والكدها سنة العجز وقيل بوجوبها فلا تجوز
 صلاتها قاعدا من غير عذر علي الاصح ولا يجوز تركها العالم صار
 مرجعا في الفتاوى بخلاف سائر السنن ويخشى الكفر على منكرها
 وتقضي ولو صلى ركعتين تطوعا مع ظن ان العجز لم يطلع فاذا طلع
 لا يجزيه عن ركعتيها علي الاصح **ويكره** الزيادة علي اربع في نفل النهار وعلي
 ثمان ليلا بتسليمته والافضل فيها الرباع بتسليمته ولا يصلي علي النبي
 عليه الصلاة والسلام في القعدة الاولى في الاربع قبل الظهر والمجعة
 وبعدها ولا يستفتح اذا قام الي الثالثة منها وفي البواقي من ذوا
 الاربع يصلي ويستفتح وقيل لا وكثرة الركوع احب من طول القيام
ويسن تحية المسجد وهي ركعتان وادل الفرض ينوب عنها
 ولو تكلم بين السنة والفرض لا يستغنى ولكن ينقص ثوابها وكذا

قوله علي الاصح
 انه لا يصح اقتداء
 بالغير في الوتر
 الا في العيدين
 والافضل في الوتر
 الرباع بتسليمته
 ولا يصلي علي النبي
 عليه الصلاة والسلام
 في القعدة الاولى
 في الاربع قبل
 الظهر والمجعة
 وبعدها بتسليمته

لا يجوز ترك سنة العجز
 اذا صار مرجعا في الذكر

تحية المسجد

كل عمل ينافي التخرية على الاصح **وبد** ركعتان بعد الوضوء واربعة فصلا
 في الضحية وتفرض القراءة في ركعتي الفرض وكل النفل والوتر ولم نفل
 شرع فيه قصدا ولو عند غروب وطلوع واستواء فان افسده
 وجب قضاؤه وقضي ركعتين لو نوي اربعا ونقص في الشفع
 الاول او الثاني كما لو ترك القراءة في شفعيه او تركها في الاول او
 الثاني او احدي الثاني او احدي الاول او الاول واحدي الثاني
 لا غير واربعا لو ترك القراءة في احدي كل شفع او في الثاني واحدي
 الاول ولا قضا لو قد قدر التشهد ثم نقص او شرع طائفا انه
 عليه او لم يقعد بينهما **وشغل** مع قدرته على القيام قاعدا ابتداء وبقا
 ويقعد كما في التشهد على المختار وراكبا خارج المصر ومويا الى اي
 جهة توجهت دابته واذا استفتح راكبا ثم نزل بنا وفي عكسه لا ولو
 افتتحها خارج المصر ثم دخل المصر اتم على الدابة وقبلا ولو صلى على
 دابة في محل وهو يقدر على النزول لا تجوز الصلاة عليها اذا كانت
 واقعه الا ان يكون عيوان الحمل على الارض واما الصلاة على العجلة
 ان كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير ولا فهي صلاة
 على الدابة فتجوز في حالة العذر لا في غيرها وان لم يكن طرف العجلة
 على الدابة جاز هذا في الفرض واما في النفل فجوز على الحمل والعجلة مطلقا
 ولو جمع بين نية فرض ونفل رجع الفرض ولو نذر ركعتين بغير ظهور
 لزمنه به عنده واهدره الثالث او في مكان كذا فاداهما في اقل
 من شرفه جاز ولو نذرت عبادة في غدا فحاضت فيه يلزمها قضاءها
 ولو في يوم حيضها لا **التراويح سنة** للرجال والنساء ووقتها بعد

العشا

ويجوز ان يكون ركعتا التراويح في غير محلها من غير ان يكونا ركعتي الفرض

العشا قبل الوتر وبعده ويستحب تأخيرها الى ثلث الليل ولا تقضي
 اذا فاتت اصلا فان قضاها كان نفلا مستحبا وليس بتراويح والجماعة
 فيها سنة على الكفاية وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات يجلس
 بين كل اربعة بقدرها وكذا بين الخامسة والوتر والختم مرة ولا
 يترك لكسل القوم ويأتي الامام والقوم بالثنا كل شفع ويريد على
 التشهد الا ان يمل القوم فيأتي بالصلاة ويترك الدعوات ويكره
 قاعدا مع القدرة على القيام ولو نذروا الجماعة في الفرض لم يصلوا
 التراويح جماعة ولو لم يصلوها بالامام صلى الوتر ولا يصلي الوتر
 والتطوع جماعة خارج رمضان وفيه يصلي الوتر وقيامه بها
باب ادراك الفريضة شرع فيها منفردا ثم اقيمت بقطعها قايما
 بتسليمية واحدة ويقضي بالامام ان لم يقيد الركعة بسجدة او قنيتها
 في غير رابعة او فيها وضم اليها اخري وان صلى ثلاثا منه اتم ثم اقتدي
 مستقلا ويذكر فضيلة الجماعة الا في العصر والشارع في نفل لا يقطع
 مطلقا وكذا سنة الظهر والجمعة اذا اقيمت او خطب الامام على الراجح كره
 خروج من لم يصل من مسجد اذن فيه الامن انتظم به امر جماعة
 اخري ولمن صلى الظهر والعشائرية الا عند الاقامة ولمن صلى الفجر والعصر
 والمغرب مرة وان اقيمت واذا خاف فوت الفجر لا شغاله بسنتها
 تركها والا لا ولا يقضيها الا بطريق التبعية لغرضها قبل الزوال لا بعد
 بخلاف سنة الظهر فانه يأتي بها في وقته مقدما لما عاين شفعه ولا
 يكون مصليا جماعة من ادرك ركعة من ذوات الاربع لكنه ادرك
 فضلها وكذا مدركة الثلاث على الاظهر واذا من فوت الوقت تطوع

في الاقامة في الامام في الاقامة في الامام في الاقامة في الامام

من لم يصل تراويح بغير التسليم في كل ركعة لم يجز له ان يركع تراويح في غير محلها من غير ان يكونا ركعتي الفرض

من لم يصل تراويح بغير التسليم في كل ركعة لم يجز له ان يركع تراويح في غير محلها من غير ان يكونا ركعتي الفرض

من لم يصل تراويح بغير التسليم في كل ركعة لم يجز له ان يركع تراويح في غير محلها من غير ان يكونا ركعتي الفرض

من لم يصل تراويح بغير التسليم في كل ركعة لم يجز له ان يركع تراويح في غير محلها من غير ان يكونا ركعتي الفرض

من لم يصل تراويح بغير التسليم في كل ركعة لم يجز له ان يركع تراويح في غير محلها من غير ان يكونا ركعتي الفرض

في صورة الشك **باب صلاة المريض** من تعذر عليه القيام لمرض قبلها أو فيها أو خاف زيادته أو بطل بريه بقيامه أو دوران راسه أو وجد لقيامه المماشديد أصلي قاعدا كيف شاء يركوع وسجود وإن قدر على بعض القيام قام وإن تعذر القيام أو ي قاعدا ويجعل سجوده أخفض من ركوعه ولا يرفع إلى وجهه شيئا يسجد عليه فإن فعل وهو يخفف برأسه لسجوده أكثر من ركوعه ضم والألا وإن تعذر القعود أو مي مستلقيا ورجلاه نحو القبلة أو على جنبه والأول أفضل وإن تعذر الأيما وكثرنا الفوات سقط القضاء عنه وعليه الفتوى ولم يؤمر بعينه وقلبه وحاجبه ولو اشتبه على مريض أعداد الركعات أو السجعات لنعاه يلحقه لا يلزمه الأداء ولو عرض له مرض في صلاته يتم بما قدر ولو صلى قاعدا يركوع وسجود فصح بني ولو كان بالأيما لا كما لو كان يومي مضطجعا ثم قدر على القعود ولم يقدر على الركوع والسجود على المختار والمتطوع الاتكال على شيء مع الأعيان والقعود صلى الفرض في ذلك قاعدا بلا عذر صح وأسا والمربوطة في الشط كالشط والمربوطة بلجة البحران الرخ يحركها شديدا فكالسائرة والأفكالواقعة من جن أو غمي عليه يوما وليلة قضى الخمس وإن زاد وقت صلاة لا ولو قطعت يداه ورجلاه من المرفقين واللعين وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة وتيمم ولا يعيد هو الأصح زال عقله بكنج أو خمر لزومه القضاء وإن طال **باب سجود التلاوة** يجب بسبب تلاوة آية من أربع عشرة آية منها أدب الحج وصر بشرط سماعها والانتقام

عزادها بسبعين الف درهم

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

واما الصلاة التي هي واجب
 ومبرور واول الحج
 والاربع سنه اما السنه
 التي هي الفريضة في الاعراف
 فريضة وبلات واجب
 فيها فقال فيها واجب
 ذكر عن المحدث تفصيلا
 قوله يجب بسبعين
 اية من اربع عشرة
 تلاوة

ابن حنبل
دقيق الزوائد
الملاية بقطع
الغور مدر

بمن تلاها بشروط الصلاة خلا التحريمة وهي سجدة بين تكبيرتين
بلا رفع يد وتشهد وسلام وفيها سبعة السجود على من كان أهلا
لوجوب الصلاة عليه أدا وقضا فلا تجب على عاقر وصبي ومجنون
وحايض ونفسا قرا وأوسمعا وتجب بتلا وتقم خلا المجنون لا
بسماعه من الصدا والطير والموتى لو في صلاته وهي على التراخي
أن لم تكن صلاتية ومن سمعها من أمام فأيتم به قبل أن يسجد
يسجد معه وبعد لا وإن لم يقته به سجدها ولو تلاها في الصلاة هو
سجدها فيها لا خارجها إلا إذا فسدت الصلاة بغير الحيض فتسجد
خارجها وتؤدي بركوع وسجود في الصلاة لها وبركوع صلاة علي
الفر من قراءة آية أن نواه وبسجودها كذلك وإن لم ينو ولو سمع
المصلي من غيره لم يسجد فيها بل بعد ها ولو سجد فيها لم تجز وأعاد
دونها وإن تلاها في غير الصلاة فسجدها ثم دخل في الصلاة قنلا ها
سجد أخرى ولو كررها في مجلسين تكررت وفي مجلس واحد لا
وهو قد اخل في السبيل الحكم فتتوب الواحدة عما قبلها وعما بعدها
واسد أثوب وانتقاله من غصن إلى آخر وسجده في بصر أو حوض
تبدل وتجب أخرى كما لو تبدل مجلس سامع دون تال لا في عكسه
وكره ترك آية سجدة وقراءة باقي السورة لا عكسه وتذب ضم آية
أو آيتين إليها ولو سمع آية سجدة من كل واحد حرفا لم يسجد
باب المسافر من خرج من عمارة موضع أقامته قاصدا مسجدا

لا
والله اعلم
بما
لا
والله اعلم
بما

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وَأَمَّا قَدِ الْمَرْءُ حَبِيبُ
الْبَيْتِ لَمَّا فِي الْخَلَاةِ الْمَرْءِ
إِذَا بَرَزَتْ أَيْضًا حَبِيبَةُ فِي صَلَاتِهَا
فَلَمْ تَسْجُدْ حَتَّى جَازَتْ تَسْقُطُ
عَنْهَا السَّجْدَةُ أَيْضًا بِرَأْسِهَا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ثلاثة ايام ولياليها بالسير الوسط مع الاستراحات المعتادة قصر الفريض

الرباعي ولو عاصيا بسفرة حتى يدخل موضع مقامه او ينوي اقامة نصف شهر بموضع صالح لها فيقصر ان نوي اقل منه او فيه لكن في بحر او جزيرة او بموضعين مستقلين او لم يكن مستقلا براه او دخل بلدة ولم ينوها بل تقرب السفر ولو بقي سنين وكذا عسكر دخل ارض حرب او حاصر حصنا فيها اهل البغي في دارنا في غير مصر مع نية الاقامة مدتها بخلاف اهل اخصية نوهها في الاصح فلو اتم مسافران قعد في الاولى ثم فرضه واسا وما زاد نفل وان لم يقعد بطل فرضه وصح اقتد المقيم بالمسافر في الوقت وبعده فاذا قام الى الاتمام لا يقدر في الاصح وندب للامام ان يقول اتوا صلواتكم فاني مسافر وياتي بالسنة في حال امن وقرار والا لا والمعتبر في تغير الفرض باخر الوقت فان كان في اخره مسافرا وجب ركعتان والا فاربع الوطن الا صلى بطل بمثله لا غير ووطن الاقامة بمثله وبالله السفر والمعتبر بنية المتبوع لا التابع كامرأة وعبد وجندي واجير مع زوج ومولي وامير ومستاجر ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوي المتبوع الاقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم على الاصح والقضاء يحكي الاداسف وحضر **باب الجمعة** هي فرض يكفر جاحدها وشرط لصحتها المص وهو ما لا يسع البر مساجده اهل الكلفين بها او قناره وهو ما انقلبه لاجل مصالح والسلطان او ما مورة باقامتها واختلف في الخطيب المقرر من جهة

الامام

الامام الاعظم اذ يبييه هل يملك الاستتابة في الخطبة فقل لا مطلقا وقيل ان لضرورة جاز والا لا وقيل نعم مطلقا وهو الظاهر مات والي مصر فجمع خليفته او صاحب الشرط او القاضي الماذون له في ذلك جاز ونصب العامة غير معتبر مع وجود من ذكر وجازت بمنى في الموسم للخليفة او امير الحجاز لا امير الموسم ولا بعرفات وتودى في مصر واحد بمواضع كثيرة ووقت الظهر قبطل خروجه ه والخطبة فيه وكونها قبلها بحضرة جماعة يتعقد بهم ولو ضموا او نياما فلو خطب وحده لم يجز على الاصح وكفت تحميدة او قهيلة او تسبيحة بنيتها فلو حمد لعطاسه لم تنب عنها على المذهب **ويسن** خطبتان بجلسة بينهما وطهارة قايما والجماعة واقلها ثلاثة رجال سوى الامام فان نفر واحد سجد سجدة بطلت وان بقى ثلاثة او نفر واحد سجد سجدة لا وائتمها والا اذن العام فلو دخل امير حصنا واغلق بابيه وصلى باصحابه لم تتعقد **وشرط** لوجوبها اقامه بمصر وصحة وحرية وذكورة وبلوغ وعقل وجود بصيرة وقدرة على المشي وعدم حبس وخوف ومطر شديد وفاقد ان صلاحها وهو مكلف وقعت فرضا ويصلح للامامة فيها ما صلح اماما لغيرها فجازت لمسافر وعبد ومريض وتتعد بهم وحرر لمن لا عذر له صلاة الظهر قبلها في يومها بمصر فان فعل ثم سعي اليها بان انفصل عن داره بطل اركانها **ولا دولة**

ها

والا لاه
بعد الوقت لزم
اقامة يومه او الجوز

لمعدور ومسجون اذا ظهر جماعة في المصر وكذا اهل مصر فاتهم
الجمعة بجماعة ومن ادركها في تشهد او سجود سهو يجمعه
كالي العيد وينوي جمعة لاظهر او اذا خرج الامام فلا صلاة ولا الا
الي تمامها خلاقي فايته لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية
وكما حرم في الصلاة حرم فيها بلا فرق بين قريب وبعيد
ووجب سعي اليها وترك سعي بالاذان الاول ويؤذن بين يديه
اذا جلس على المنبر لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب فان فعل بان خطب
صبي باذن السلطان وصلي بالخ جاز لا باس بالسفر يومها اذا
خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر القروي اذا دخل
المصري يومها ان نوي الملك ثمة ذلك اليوم لزمته وان نوي الخروج
منه ذلك اليوم قبل وقتها او بعده لا كما لو قدم المسافر يومها
ولم ينو الاقامة يخطب بسيف في بلدة فتحت به والا لا والله اعلم
باب العيدين تجب صلاتهما على من تجب عليه الجمعة بشرطهما
سوي الخطبة وتقدم على صلاة الجنائز اذا اجتمعنا وصلاة الجنائز
على الخطبة **وندى** يوم الفطرا كله قبل صلاتها واستنياه واعتساله
وتطيبه ولبسه احسن ثيابه واذا فطرته ثم خرج ما شيا
الي الجبائنة والخروج اليها سنة وان وسعهم المسجد الجامع **ولا**
باس باخراج منبر اليها ولا يكبر جهرا في طريقها ولا يتنفل قبلها
مطلقا وكذا بعدها في مصلاها وان في البيت جاز **وقتها** من
الارتفاع الي الزوال فلوزالت الشمس وهو في اثنا يها فسدت

قوله واذا خرج الامام قال الله تعالى في غير ذلك الوقت
فان كان في وقت الصلاة لم يخرج من المسجد ولا يصلي
ولا يخرج من المسجد ولا يصلي في غير ذلك الوقت
فان كان في وقت الصلاة لم يخرج من المسجد ولا يصلي
ولا يخرج من المسجد ولا يصلي في غير ذلك الوقت

يصل

ويصل الامام بهم ركعتين مشيا قبل الزوايد وهي ثلاث في كل
ركعة ويوالي بين القرائتين ولو ادرك الامام في القيام فلم يكبر
حتى ركع الامام قبل ان يكبر لا يكبر ويكبر ويكبر في الركوع كما
لوركع الامام قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا يعود
الي القيام ويرفع يديه في الزوايد الا اذا كبر ركعا وليس بين
تكبيراته ذكر مستنون ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث
تسبيحات ويخطب بعد هاتين خطبتين فلو خطب قبلها صح وكبر
ويبدأ بالتكبير في خطبة الجمعة واستسقا ونكاح والتكبير في
خطبة العيدين **ويستحب** ان يستفتح الاولى بتسعة تكبيرات
تتري والثانية بتسعة تكبيرات ويكبر قبل نزوله من المنبر اربع
عشرة ويعلم الناس فيها احكام صدقة الفطر ولا يصليها
وحده ان قامت مع الامام وتودي بمصر عواضع اتفاقا وتو
بعذر الي الزوايد من الغد فقط واحكامها هي الاحكام في الاضي
لكن هنا يجوز تاخيرها الي ثالث ايام الغد بلا عذر مع كراهته
وبه بدونها ويكبر جهرا في الطريق ويندب تاخير اكله عنها
ويعلم الاضحية وتكبير التشريق ووقوف الناس يوم عرفة
في غيرها تشيها بالواقفين بها ليس بشي **ويجب** تكبير التشريق
مرة الله البر الي اخره عقب فرض ادي بجماعة مستحبة من
فجر عرفة الي عصر العيد على امام مقيم ومقدم مسافر او قروي
او امرأة وقال ابو حنيفة فورك فرض مطلقا الي اخر ايام التشريق
وعليه الاعتماد وياتي الموت به وان تركه امامه والمسبوق

قوله عا مائة اخطار
عن جماعة من العلماء
صدر الشريعة

يستحب

يق

باب الاستسقاء
باب صلاة الخوف
باب صلاة الجنازة

يكبر عقب القضا ويبدأ الإمام بسجود السهو ثم بالتكبير ثم بالتلبية
لو محروما **باب السجود** يصلي بالناس من يملك إقامة الصلاة
عند السجود ركعتين كالنفل بلا اذان واقامة وجهر وخطبة
ويطيل فيها القراءة ثم يدعو حتى تجلي الشمس وان لم يحضر الامام صلى
الناس فرادي كالخسوف والريج والظلمة والفرج **باب الاستسقاء**
هود عا واستغفار بلا جماعة وخطبة وقلب ردا وحضور ذي فان صلا
فرادي جاز ويخرجون ثلاثة ايام متتابعات مشاة في ثياب غسيلة
او مرقعة متذللين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسي رؤسهم
ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويحذرون التوبة
ويستغفرون للمسلمين ويستغفون بالصنعة والشيوخ ويجمعون
في المسجد بمكة وسيت المقدس والله اعلم **باب صلاة الخوف** هي
جائزة بعده عليه الصلاة والسلام عندهما بشرط حضور عدد او سبع
فيجعل الامام طائفة بازالعدد ويصلي باخري ركعة في الثاني
وركعتين في غيره وذهبت هذه وجات تلك فيصلونهم ما بقي
وسلم وحده وذهبت اليه وجات الطائفة الاولى وانما صلاة تقوم
بلا قراءة وسلموا ثم جات الاخرى وانما صلاة تقوم بقراءة وان اشتد
خوفهم صلوا ركباناً بالايما الى جهة قد رفقهم وفست بمشي
وركوب وقتال كثير والسائح في البحر ان يرسل اعضاءه
ساعة صلى بالايما والا **باب صلاة الجنازة** يوجه المحتضر الى
القبلة وجاز الاستلقاء وقدماه اليها ويرفع راسه قليلا وقليل وضع
كما تيسر على الاصح وان شق عليه تركه على حاله ويلقن بذكر الشهادة

عنده

الث

عنده من غير امرة بها ولا يلقن بعد التحديد وما ظهر منه من كلمات
كفرية تختقر في حقه ويعامل معاملة مومني المسلمين واذا مات
تشد لحياه وتغض عيناة ويوضع كما تيسر على سريره يجرد وتزال الكفنة
وكرة قراءة قران عنده الى تمام غسله وتستغفر رفته الغليظة فقط
على الظاهر وقيل مطلقا وضوح ويغسلها تحت خرقة بعد لف مثلها
على يديه ويجرد كمات ويوضي بلا مضضنة واستنشاق ويصب
عليه ما غلى سدر او حرص ان تيسر والا فخالص ويغسل راسه
وحينه بالخطمي ان وجد والا فصايون ونحوه ويضع على بياض
فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي الخت منه ثم على يمينه كذلك ثم
يجلس مسند اليه ويمسح بطنه رقيقا وما خرج منه يغسله ثم
يضعه على شقه الايسر ويغسله وهذه الثالثة ويصب الماء عليه
عند كل اصباح ثلاث مرات وان زاد عليها جاز ولا يعاد غسله
ولا وضوءه بالخارج وينشف في ثوب ويجعل العطر المركب من الاشيا
الطيبة غير زعفران وورس على راسه ولحيته والكافور على مساجد
ولا ييسر شعرة ولا يقص ظفيرة وشعرة ويمنع زوجها من غسلها
ومسها الا من النظر اليها على الاصح وهي لا تمنع من ذلك بخلاف ام
الولد والمعتبر في صلاحيتها الغسلة حالة الغسل لا الموت فتمنع من
غسله لو ارتدت بعدة او مست ابنه بشهوة وجاز لو اسلم فمات
فاسلمت **وجرد** راس ادمي لا يغسل ولا يصلي عليه والا ففضل ان يغسل
مجانا فان ابتغى الغاسل الاجر جاز ان كان ثمة غيره والا فلا يغسل
بغير نية اجزا ولو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله **وسن** في

الحض من الاشارة

الورس ثبت اصغر يكون
باليمين هو المختار

الكفن له ازار وقميص ولفافة وتكره العمامه في الاصح ولها درع
 وازار وخمار ولفافة وخرقة يربط بها ثدياها وكفاية له ازار
 ولفافة ولها ثوبان وخمار والضرورة لها ما يوجد وتبسط اللفاة
 ويبسط الازار عليها ويقمص ويوضع على الازار ويلف يساره ثم
 يمينه وهي تلبس الدرع ويجعل شعرها ضفيرتين على صدرها
 فوقه والخمار فوقه تحت اللفاة ويعقد الكفن ان خيف انتشاره
وخفي مشكل كإمرأة فيه ومنبوش طري يكفن كالذي لم يدفن ان لم
 يتفسخ فان تفسخ كفن في ثوب واحد **والاباس** في الكفن يبرد وكان
 وفي النساء حديد ومنعصر وكفن من لامال له على من يجب
 عليه نفقته واختلف في الزوج والفتوى على وجوب كنفها عليه
 وان تركت ما لا وان لم يكن ثمة من يجب عليه نفقته ففي بيت المال
 وان لم يكن فعلى المسلمين تكفينه **والصلاة عليه** فرض كفاية كدفنه
 وشرطها اسلام الميت وطهارته ووضع امام المصلي وركبها التكبير
 والقيام **وسننها** التمجيد والتثا والدفن فيها وهي على كل مسلم مات
 خلا بقاءه وقطاع طريق اذ قبلوا في الحرب وكذا مكابر في مصر
 بسلاح وخناق **من قتل نفسه** عمد يغسل ويصلي عليه لا على قاتل احد
 ابويه وهي اربع تكبيرات يرفع يديه في الاولى فقط وثني بعدها
 ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ويدعو بعد الثالثة
 ويسلم بعد الرابعة والاقراء ولا تشهد فيها ولو كبر امامه خمس لم يبيح
 فمكث حتى يسلم معه اذ اسلم ولا يستغفر فيها الصبي ومجنون بل
 يقول بعد دعا البالغين اللهم اجعله لنا فرطا واجعله ذرا وشافها

الخط يفتحن الذي
 يتقدم الانسان من
 ولده
 مشغوا

في الكفن يبرد وكان
 وفي النساء حديد ومنعصر وكفن من لامال له على من يجب
 عليه نفقته واختلف في الزوج والفتوى على وجوب كنفها عليه
 وان تركت ما لا وان لم يكن ثمة من يجب عليه نفقته ففي بيت المال
 وان لم يكن فعلى المسلمين تكفينه

ما ذكره في الكفن

ما ذكره في الكفن

مشغوا ويقوم الامام بهذا الصدر مطلقا والمسبوق ينتظر الامام ليكب
 معه لا الحاضرة حالة التحريمه فلوجا بعد تكبير الامام الرابع فانت
 الصلاة واذا اجتمعت الجنائز افراد الصلاة اولى ويقدم الافضل
 منهم وان جمع جعلها صفا مما يلي القبلة بحيث يكون صدر كل مما يلي
 الامام وراعي الترتيب **ويقدم** في الصلاة عليه السلطان او نائبه ثم
 القاضي ثم امام الحي ثم الولي وله الاذن لغيره فيها الا اذا كان
 هناك من يساويه فله المنع فان صلى غيره ممن ليس له حق التقدم
 ولم يتابعه اعاد الولي والا لا وان صلى هو بحق لا يصلي غيره بعده
 وان دفن بغير صلاة صلى عليه قبره ما لم يغلب على الظن تفسخه ولم
 يحز عليها راكبا بغير عذر **ولله** تحريما في مسجد جماعة هو فيه
 واختلف في الخارج والمختار الكراهة ومن ولد فمات يغسل ويصلي
 عليه ان استهل والا غسل وسمي وادرج في خرفة ودفن ولم يصلي
 عليه كصبي سبي مع احد ابويه ولو سبي بدونه او به فاسلم هو
 او الصبي وهو عاقل صلى عليه ويغسل المسلم ويكفن ويدفن قريبه
 الكافر الا يصلي عند الاحتياج من غير مراعاة السنة **واذا حمل الجنائز**
 وضع مقدمها على يمينه ثم موخرها ثم مقدمها على يساره ثم
 موخرها والصبي الرضيع او الفطيم او فوق ذلك قليلا يحمله واحد
 على يديه وان كبر احملا على الجنائز ويسرع بها بلا خيب **وكره** تاخير
 صلاة ودفنه ليصلي عليه جمع عظيم بعد صلاة الجمعة كما كره جلوس
 قبل وضعها ولا يقوم من في المصلي لها اذا راها قتل وضعها **وتدب**
 المشي خلفها ولو مشي امامها جاز وان تباعد عنها او تقدم الكل كره

ما ذكره في الكفن
 ما ذكره في الكفن
 ما ذكره في الكفن

ما ذكره في الكفن

قوله ان استهل بفتح الحرة لكان
 تعليلها لشرطه لان الشرطية
 لا موضع لها لان ترتيب الموت
 على الولادة مفيد للحياة شرطا
 على صدر الشرطية

الحبيب مع مفتوحه
 وموحد بين صر
 من العذو وحر

الشيء الذي
قاله الشيخ في كتابه

وحفر قبره مقدار نصف قامة ويلحد ولا يشق ولا توضع فيه مصربة
ولا باس باتخاذ تابوت له عند الحاجة ويفرش فيه تراب **مات** في
السفينة غسل وكفن وصلي عليه والقي في البحر ان لم يكن قريبا من
البر ولا يدفن في الدار ولو صغيرا ويدخل من قبل القبلة ويقول
واضعه بسم الله وعليه رسول الله ويوجه اليها وتحمل العقدة
ويسوي اللبن عليه والقصب والاجر لا الخشب وجاز بارض رخوة
ويستحب قبرها لا قبره ويهال التراب عليه وتكره الزيادة علي ما خرج
منه ولا باس برش الماء عليه ولا يبرج ويسنم ولا يخصص ولا يطين
ولا يرفع عليه بنا وقيل لا باس به وهو المختار ولا يخرج منه الا ان
تكون الارض مخصوبة او اخذت بشفعة حامل مات وولدها حي
شق بطنها ويخرج ولدها **باب الشهيد** هو كل مكلف مسلم طاهر
قتل لما جازحة ولم يجب بنفس القتل مال ولم يرث وكذا لو قتله
باغ او حربي او قطاع طريق ولو بغيرا لاجرة او وجد جرحا ميتا
في معركة فبرز عنه ما لا يصلح للكفن ويزاد وينقص ليتم كفته
ويصلي عليه بلا غسل ويدفن بدنه وثيابه ويغسل من وجد قبلا في مصر
فيما فيه الدية ولم يعلم قاتله او قتل بعد او قصاص او جرح وارث
بان اكل او شرب او نام او تد اوى او اوى خيمة او مضى وقت صلاة وهو
يعقل او نقل من المعركة لا خوف وطري الخيل او اوصى بامور الدنيا وان
بامور الآخرة لا عند محمد وهو الاصم او باع او اشترى او تكلم بكلام كثير
بعد انقضا الحرب ولو فيها **باب الصلاة في اللعبة** يصح فرض
وتغل فيها وفوقها وان كره الثاني منفردا او جماعة وان اختلفت

في

نفس عليه في
القناوي السراجيه

انما يوجب له مع ان المقتول ميت باجله عند اهل السنة لا يختص به
بالغضبة فكان افراده كافرا جبريا يصح الملائكة وهو فاعل بمعنى منقول
لان الملائكة يشهدون موته اكرامه فكان مشهودا اولاد مشهودا بالجنة او
بمعنى فاعل لانه حي عند الله حاضرا كذا في البحر

وجرم

وجرمهم الا اذا جعل قفاه الي وجه الامام لتقدمه عليه وتصح لو
تحلقوا حولها ولو كان بعضهم اقرب اليها من امامه ان لم يكن في
جانبه وكذا الوقت ومن خارجها بامام فيها والباب مفتوح صح
كتاب الزكاة هي عليك جزء مال عينه الشارع من مسلم
فقير غير هاشمي ولا مولاة مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه
له تعالى شرط اقراضها عقل وبلوغ واسلام وحرية وسبها ملك
نصاب حولي تام فارغ عن دين له مطالب من جهة العباد وعن
حاجته الاصلية تام ولو تقدير فلا زكاة علي مكاتب ومديون للعبد
بقدردينه ولا في ثياب البدن واثاث المنزل ودور السكنى ونحوها
ولا في مال مفقود وساقط في بحر ومغصوب لا بينة عليه ومدفون
ببرية نسي مكانه ودين محدة المديون سنين ثم اقر بعد ها عند
قوم وما اخذ مصادرة ثم وصل اليه بعد سنين ولو كان الدين
علي مقرمي او معسرا ومفلس او جاحد عليه بينة او علم به قاض
فوصل الي ملكه لزوم زكاة ما مضى **وسبب** لزوم اديها توجه الخطأ
وشروطه حولان الحول وثمانية المالك كالدراهم والدنانير والسوم
او نية التجارة **وشروط** صحة اديها نية مقارنته له ولو حكا او بعزل
ما وجب او تصدق بملكه واقراضها عمري وقيل فوري وعليه الفتوي
فيا ثم بتأخيرها وترد شهادته لا يبقى للتجارة ما اشتراه لها فتوي خدمته
ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها ما لم يبيعه وما اشتراه لها كان لها لا ما ورثه
ونواه لها الا الذهب والفضة وما ملكه بصيغة كعبة او وصية او

الزكاة في المال
الذي قبل فرض الزكاة
ولا تجب علي الانبياء ملكة

قوله ولو حكا كما اذا دفع الزكاة
ثم حصة النية والمال قاض في الزكاة
فانه يجوز خلاف ما اذا نوى بعد حاله
وما اذا وكل رجلا بدفع زكاة ماله
وقضى المالك عند الدفع الي الزكاة
فدفع الزكاة بلا نية فانه يجزئ
لان المعنوية الامم لانه المودي
حقيقه فلو دفعها الي ذي اليد
الي العتق جاز لوجود النية
الا انه كذا في شرح هذا الكتاب
لمولاه رحمه الله تعالى

تكا ح او خلع او صلح عن قود ونواه لها كان لها عند الثاني والا صلح
 لا زكاة في اللآلئ والجواهر الا ان تكون للتجارة **باب السائمة**
 هي المكنية بالرعي المباح في الثروة العام لغرض الدر والنسل والزيادة
 والسنم فلو علمنا نصفه لانكون سائمة وبطل حول زكاة التجارة يجعلها
 للسوم فان اشتراها لها ثم جعلها سائمة اعتبر الحول من وقت
 جعل **نصاب الابل خمس** فيؤخذ من كل خمس ابي خمس وعشرين
 بنت او عواب شاة وفيها بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية
 وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة وفي ست
 واربعين حقة وهي التي طعنت في الرابعة وفي احد وستين هـ
 جذعه وهي التي طعنت في الخامسة وفي ست وسبعين بنتا
 لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم
 تستانف الفريضة فيؤخذ في كل خمس شاة ثم في مائة وخمس واربعين
 بنت مخاض وحقتان ثم في مائة وخمسين ثلاث حقتان ثم
 تستانف الفريضة ففي كل خمس شاة ثم في خمس وعشرين بنت
 مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في مائة وست وتسعين
 اربع حقتان الى ما يتبين ثم تستانف ابدانها في الخمسين التي بعد
 المائة والخمسين **باب زكاة البقر** نصاب البقر والجاموس ثلاثون
 وفيها تسع ذوسنة او تبعة وفي اربعين مسن ذوسنتين
 او مسنة وفيما زاد بحسابه **باب زكاة الغنم** نصاب الغنم صان او
 معز اربعون ففيها شاة وفي مائة واحد وعشرين شاتان وفي
 مائتين وواحدة ثلاث شياة وفي اربع مائة اربع ثم في كل مائة
 شاة

في كل مائة اربع شياة
 وفي مائتين وواحدة ثلاث شياة
 وفي اربع مائة اربع ثم في كل مائة شاة

شاة ويؤخذ في زكاتها الشئ وهو ما تمت له سنة لا الجزع وهو ما تاتي
 عليه الثرها ولا شئ في خيل وبغال وحمل ليست للتجارة وعوامل
 وعلوفة ولا في حمل وفصيل وعجول الا تبعا للبير وعفو وهو
 ما بين النصب وهالك بعد وجوبها بخلاف المستهلك وجاز دفع القيمة
 في زكاة وكفارة غير الاعتاق وعشر ونذر والمصدق ياخذ الوسط
 وان لم يجد ما وجب من سن دفع الادني مع الفضل والاعلي ورد
 الفضل او دفع القيمة والمستفاد وسط الحول يضم الى نصاب من
 جنسه اخذ البغاة زكاة السوايم والخراج والعشر لا اعادة علي
 اربابها ان صرف في محله والا فليهم اعادة غير الخراج ولو خلط
 السلطان المال المغصوب بماله ملكه فوجب الزكاة فيه وبورث
 عنه وان عجل ذونصاب لسنتين او لنصب صح وان ايسر الفقير قبل
 تمام الحول او مات او ارند والمعتبر كونه مصرفا وقت الصرف اليه
 ولا شئ في مال صبي تغلي وعلي المرأة ما علي الرجل منهم ويؤخذ الوسط
 ولا يؤخذ من تركته بغير وصية وان اوصي بها اعتبر من الثلث وحولها
 قمرى لا شمسي شك انه ادي الزكاة او لا يؤد بها **باب زكاة المال**

نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم وزن سبعة
 والمعتبر وزنها ادا وجوبا واللازم في مضروب كل ومعه ولو
 حليا مطلقا او تبر او عرض تجارة قيمته نصاب من احدها يقوم
 باحدها ربع عشرو في كل خمس بحسابه وغالب الفضة والذهب فضة
 وذهب وما غلب غشيه يقوم واختلف في المساوي والمختار لزوما
 احتياط وشرط كمال النصاب في طرفي الحول فلا يصغر نقصانه في

المشقة هو الدينار عشرين مثقالا والدرهم مائة مثقالا

في كل مائة اربع شياة
 وفي مائتين وواحدة ثلاث شياة
 وفي اربع مائة اربع ثم في كل مائة شاة

الحمل يفتحن ولداته
 والفصيل وانه الناقة قبل
 ان يصير بج مخاض
 قوله وعفو هو الذي
 زكاة اياه جاز دفع القيمة
 في العشر وما عطف
 عليه

ح
 اربعة القمير ثلثا مائة واربعة
 وخمسون يوما وخمس يوم
 وسدسه والشهيد ثلثا مائة
 وخمسة وستون يوما وربع يوم
 الاجزاء من ثلثا مائة جزء من يوم
 وفضل ما بين ما عشرة ايام
 ذلك وربع عشر يوم بالتقريب
 كذا في المغرب وذكر الحول في
 ان القمير ثلاث مائة واربعة
 وخمسون يوما والشهيد
 ثلاث مائة وخمسة وستون يوما
 وربع يوم وجزء من مائة وعشرين
 جزء من اليوم وفي المحط يد
 بالشهيد ان تعبر بالايام

2

قوله انما جعل في الدنيا فسادا
المشقة عن قوله في الدنيا فسادا
اللام وهم قوم من نصارى العرب يقربون الزنا

نحوه عمل العاصی بر طالب
سید خدیج را یوحنا علیه
السلام را از آن فتنه
فتنه را فتنه خنده
و یوحنا علیه السلام را

الحجج به من استوفى
النقد بالفتح والرس
وهو انفق دهن
بملو الماه

بماية عشرين سقاها بمايه ولاشي في عين قبر ونفط مطلقا وفي حريمها
الصالح للزراعة من ارض الخراج خراج ويؤخذ عند ظهور الثمر ولايجل
لصاحب ارض اعل غلتها قبل ادخار اجها من عليه عشر او خراج وما
اخذ من تركته وفي رواية لا **باب المصرف** هو فقير وهو
من له ادني شي ومسكين من لا شي له وعامل فيعطى بقدر عمله
ومكاتب ومديون لا يملك نصا بافاضلا عن دينه وفي سبيل الله وهو
منقطع الغزاة وابن السبيل وهو من له مال لا معه يصرف الي كلام
او الي بعضهم تملك الا الي بنا مسجد وكفن ميت وقضادينه ومن
ما يعتق ولا الي من بينهما ولاد او زوجية وممك المزكي وعبد
اعتق المزكي بعضه وعني ومملوكه غير المكاتب وطفله وبني
هاشم ومواليهم وجازت التطوعات من الصدقات والاوقاف لهم
ولا الي ذي وجاز غيرها وغير العشر اليه بتخريفان انه عبدة او
مكاتبه او حربي وكومستامنا اعادها وان بان غناوة اولوته
ذميا وان ابوة او ابنه او هاشمي **وكذا** اعطى نصاب فقير الا اذا
كان مدبونا او صاحب عيال لو فرقه عليهم لا يخص كلا نصاب وتقلها
الا الي قرابة واحوج او من دار الحرب الي دار الاسلام او الي طالب
علم او الي الزهاد او كانت معجلة ولا يجوز دفعها لاهل البدع في
المختار كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لولده منه الا اذا كان من ذات
زوج معروف ولا يسئل قوت يومه من له ذلك ولو سال للسو
جاز **باب صدقة الفطر** يجب موسعا في العر كزكاة
وقيل مضيقا في يوم الفطر عينا علي كل مسلم ذي نصاب فاضلا عن نفسه

وعينا صدقة
مقدرة والتقدير
وجوبها عينا

حاجته

الحجج به من استوفى
النقد بالفتح والرس
وهو انفق دهن
بملو الماه

نصف فاعل عجب في اول الباب

عن عبد

حاجته الاصلية وان لم يتم وبه تحرم الصدقة وجوبها بقدرته
ممكنة لا ميسرة فلا تسقط بهلاك المال بعد الوجوب بخلاف الزكاة
عن نفسه وطفله الفقير وعبد له خدمته ومدبره وام ولده ولو كافرا
لا عن زوجته وعبد الا بق والمغصوب المجرد الا بعد عوده فجب
لما مضى ومكاتبه ولا يجب عليه وعبيد مشتركة وتوقف لومبيعا
نخيار نصف صاع من بر او دقيق او سويق او زبيب او صاع تمر او
شعير وهو ما يسع الفادار بعين درهما من ماش او عدس ودفع
القيمة افضل من دفع العين علي المذهب بطلوع فجر الفطر فمن
مات قبله او ولد بعده او اسلم لا يجب عليه ويستحب اخراجها
قبل الخروج الي المصلي بعد طلوع الفجر من يوم العيد وصح ادائها
اذا قدمه علي يوم الفطر واخرة بشرط دخول رمضان في الاول به
يفتي وجاز دفع كل شخص فطرته الي مساكين علي المذهب كما جاز
دفع صدقة جماعة الي مسكين واحد بلا خلاف خلطت حنطة
بحنطتها بخير اذن الزوج وقعت الي فقير جائعها لاعتنه ولا يجب
الامام علي صدقة الفطر كالزكاة في المصارف الا في الدفع الي ذي ولو
دفع صدقة فطره الي زوجة عبدة جاز **كتاب الصوم**
هو امساك عن المفطرات حقيقة او حكما في وقت مخصوص من
شخص مخصوص مع النية وسبب صوم رمضان شهود جزء من الشهر
وهو فرض كصوم رمضان ادا وقضا والكفارات وواجب كالنذر
المعين والمطلق وقيل هو فرض علي الاظهر وتعل كغيرها فيصح
صوم رمضان والنذر المعين والتعل بنية من الليل الي الفجر الكبري

قوله خلاف الزكاة الخ اعلان الزكاة
تحت يد من يمسره ولا ادراك ربه
علي المملوك يد ربه لان الامانة لا تسقط
عن المملوك ولا اولى له ان لا يمسره الا بالامانة
ووجه الاصل انه لا يمسره الا بالامانة
في كتب الاصول من الفقهات
الواجب لانها للمالك من الفقهات
شرطا بخلاف ما يشترط بقاؤها
الواجب وهذه لا بد من بقاها
فيعلمه سمحا لا باعتباره الواجب
وكن لانها لا بد من بقاها
وجوب الادا بصفة لا يبقى الادا
الا بملك الصفة ولا يكون الادا
الصفة بعد فوات القدرة الميسرة
للاداء ولقد استفتت الزكاة بملك
بعد التمكن من الاداء ان الشرح واجب
الاداء بصفة البسر وانما خصه المال
النافع التام تحقيقا او نقد بواحد
بوجه الاربع العشر فلو في الواجب
بعد هلاك المال لم يكن المردي
بصفة البسر بصفة الغرم
وتما من شرح المنار للصوم
ساعيا وصدقة
الفطر صم

قوله او حكما اذا اكل
او شرب او جامع
ناسا فانه مكسر
حكاه اناده

لا عندها وبمطلق النية وبنية نفل ونحط وصف في اداء رمضان
 الامن مريض او مسافر بل يقع عما نوي عليا عليه الاكثر والندر
 المعين يقع عن واجب نواه ولو صام مقيم عن غير رمضان جهله
 به فهو عنه ويحتاج صوم كل يوم من رمضان الى نية والشرط
 للباقي تبين النية وتعيينها لا يصام يوم الشك الا نفلا ولو صام
 لواجب اخر كره ويقع عنه في الاصح ان لم تظهر رمضان نية والا
 فعنه والتفعل فيه احب ان وافق صوما يعتاده ولا يصومه الخواص
 ويفطر غيرهم بعد الزوال وكل من علم كيفية صوم الشك فهو من
 الخواص والامن العوام والنية ان ينوي التطوع من لا يعتاد
 صوم ذلك اليوم ولا يخطر بباله انه ان كان من رمضان فعنه وليس
 يصائم ان يصوم غدا ان كان من رمضان والافلا كما لو نوي انه ان
 لم يجد غدا فهو صائم والافطر ويصير صائما مع الكراهة لو نوي
 ان كان غدا من رمضان فعنه والافطر واجب اخر وكذا لو قال انا
 صائم والافطر فان ظهر رمضان فعنه والافطر فيهما غير
 مضمون بالقضاي **اي** هلال رمضان او الفطر ورد قوله صام فان
 افطر قضى فقط واختلف المشايخ فيما اذا افطر قبل الرد والراجح عدم
 وجوب التفارقة وقبل بلا دعوى ولفظ اشهد للصوم مع علة لغيم
 خبر عدل ولو قنا وان لم يرد في قذف تاب وشرط للفطر
 نصاب الشهادة ولفظ اشهد لا الدعوى ولو كانوا ببلدة الاحكام
 فيها صاموا بقول ثقة وافتروا باخبار عدلين للضرورة وبلا
 علة جمع عظيم يقع العلم بخبرهم وهو مفوض الي راي الامام

لو نوي في يوم الشك
 ان يصوم غدا
 لم يصام
 ولو نوي في يوم الشك
 ان يفطر غدا
 لم يفطر
 ولو نوي في يوم الشك
 ان يصوم غدا
 لم يصام
 ولو نوي في يوم الشك
 ان يفطر غدا
 لم يفطر

لو نوي في يوم الشك
 ان يصوم غدا
 لم يصام
 ولو نوي في يوم الشك
 ان يفطر غدا
 لم يفطر
 ولو نوي في يوم الشك
 ان يصوم غدا
 لم يصام
 ولو نوي في يوم الشك
 ان يفطر غدا
 لم يفطر

من

لو نوي في يوم الشك
 ان يصوم غدا
 لم يصام
 ولو نوي في يوم الشك
 ان يفطر غدا
 لم يفطر

من غير تقدير بعد **شكلا** انه شهد عند قاضي من شاهدان
 بروية الهلال وقضي به ووجد اجتماع شرائط الدعوى قضى
 القاضي بشهادتهما وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين حل
 الفطر ويقول عدل الا والاصح كالفطر واختلاف المطالع غير
 على المذهب فيلزم اهل المشرق بروية اهل المغرب **باب**
ما يفسد الصوم وما لا يفسده اذا اكل الصائم او شرب او جامع
 ناسيا او دخل خلقة غبارا وذا باب او دخان او ادهن او احتجم
 او التحل اقبل او احتلم او اترك بنظرا او بقي بلل في فيه بعد المضمضة
 او ابتلعه مع الرقي او دخل الماء في اذنه وان كان بفعله او طعن
 برمح فوصل الى جوفه او ابتلع ما بين اسنانه وهودون الحمصة
 او خرج الدم من بين اسنانه ودخل خلقة او ادخل عودا في مقعده
 وطرفه خارج او ادخل اصبعه الياسه فيه او نزع المجامع ناسيا
 في الحال عند ذكره او رمي اللقمة من فيه او جامع فيما دون الفرج
 ولم ينزل او ادخل في بهيمة من غير انزال او اقطر في احليله
 او اصبح جنبا او اغتاب او دخل ثقبه مخاط فاشتمه فدخل خلقة
 ولو عمد او ذاق شيئا بغيره لم يفطر وان افطر خطأ او مكرها او
 اكل ناسيا فظن انه افطر فاكل عمدا او احتقن او استعط او اقطر
 في اذنه دهنا او دواي جايبة او امة او ابتلع حصة او لم ينو رمضان
 كله صوما ولا فطرا او اصبح غريبا وللصوم فاكل او دخل خلقة مطرا
 تلج او وطئ امرأة ميتة او بهيمة او فخذ او بطن او قبل او لمس
 فانزل او افسد غير صوم رمضان اذا او وطئ مجنونة او نائمة او

لو نوي في يوم الشك
 ان يصوم غدا
 لم يصام
 ولو نوي في يوم الشك
 ان يفطر غدا
 لم يفطر
 ولو نوي في يوم الشك
 ان يصوم غدا
 لم يصام
 ولو نوي في يوم الشك
 ان يفطر غدا
 لم يفطر

في العشر الاخيرين

تسحر او افطر فظن اليوم ليلا والفجر طالع والشمس لم تغرب قضي فقط
والاخير ان يسكن بقية يومها وجوبا على الاصح كسافر اقام وحاشي
ونفسا ظهرت ومجنون افاق ومريض صح وصبي بلغ وكافر اسلم وكلهم
يقضون الا الاخيرين وان جامع في رمضان ادا اوجومع في احد
السبيلين او اكل او شرب عند اود واعدا او احتجم فظن فطرة به
فاكل عند اقضي وكفر كالمظاهر ولو ذرعه القوي وخرج لا يفطر مطلقا
فان عاد وهو ملئ الغم مع تذكره للصوم لا يفسد وان اعاده افطر اجماع
ان ملا الغم والا لا وان استقاعا مدا ان كان ملا الغم فسد بالاجماع
وان قل لا فان عاد بنفسه لم يفطر وان اعاده فغيبه روايتان وهذا
في في طعام او ما او موة فان كان بلغا فغير مفسد ولو اكل الحماين اسنا
مثل خمسة قضي فقط وفي اقل منها الا اذا اخرج به فاكله واكلى
مثل سمسة مفطر الا اذا مضع بحيث تلاشت في فيه وكراه له ذوق
شي ومضغه بلا عذر ومضغ علك وقيلة ان لم يامن لادهن شارب
وسواك ولو عشيا **فصل في العواض** لمسافر ومريض
خاف على نفسه او ولدها ومريض خاف الزيادة الفطر وقضوا ما قدر
بلاذية ولا وقدم الاداء على القضا ويندب لمسافر الصوم ان لم
يضره فان ما توافق فيه فلا تجب الوصية بالغدية ولو ما توافق بعد زوال
العذر فدي عنه ولية كالفطرة بعد قدرته عليه وقوته بوصية
من الثلث فان تبرع وليه به جاز وان صام او صلى عنه لا كذا التبرع
عليه بكفارة يمين او قتل بجير الاعناق وفدية كل صلاة ولو تراكب يوم
والشيخ الفاني العاجز عن الصوم يفدي **ولزم** نفل شرع فيه قصد ادا

العقار كالمقيد به في العشر وعنه

فكره ان يبرع عليه بكفارة الخوف

وقضا الا

وقضا

الا في العيدين وايام التشريق ولا يفطر بلا عذر في رواية والقيافة عند
ان كان صاحبها ممن لا يرضى بمجرد حضوره ويتأذي بترك الافطار والا لا
ولو حلف بطلاق امراته ان لم يفطر افطر ولو قضا على العتد ولو نوي
مسافر الفطر فاقام ونوي الصوم في وقتها صح وجب لو في رمضان كما
جب على مقيم اتمام يوم منه سافر فيه ولا كفارة لو افطر فيها ولو نوي القضا
الفطر لم يكن مفطرا كما لو نوي التكلم في صلاته ولم يتكلم وقضى ايام اغما
ولو مستغرقا للشهر سوى يوم حدث الا غاميه او في ليلته وفي الجنون
ان لم يستوعب قضي وان استوعب لا **ولونذر** صوم الايام المنهية
او السنة صح وافطر وجوبا وقضاها فان صامها خرج عن العهدة فان
لم ينوشها او نوي النذر فقط او النذر ونوي الا يكون يمينا كان نذرا
فقط وان نوي اليمين وان لا يكون نذرا كان يمينا وعليه كفارة
ان افطر وان نواها واليمين كان نذرا ويمينا فان افطر وجب القضا
للنذر والكفارة لليمين **ونذ** تقريبي صوم الستة من شوال ولونذر
صوم شهر غير معين متتابعافطريوما استقبل في معين والنذر
غير المعلق لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير بخلاف المعلق
ولو قال مريض لله علي ان امنوم شهر فأت قبل ان يصح لاشي عليه
وان صح يوما لزمه الوصية بجميعه **باب الاعتكاف**
هو لبث رجل في مسجد جماعة او امرأة في مسجد بيتا بنيتها وهو
بالنذر وسنة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان ومستحب في غيره
من الازمنة وشروط صوم الاول فقط فلو نذرا اعتكاف ليلة لم
يصح بخلاف ما لو قال ليلا ونهارا فانه يصح ويدخل الليل تبعا

في العشر الاخيرين

قوله افطر جواب
وجواب الكفر لم
قد صوفي كلام المصنف
وتقديره تعارفا

ولونذر

ونذ

باب الاعتكاف

قال في الترازية من باب الاعتكاف ولا يحسب الاعتكاف الا اذا كان في مسجد بيتا بنيتها وهو
المسجد وان كان في غيره فلا يحسب الاعتكاف فيه وان كان في غيره فلا يحسب الاعتكاف فيه

والشرط وجوده لا يجزئ فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لزمه واجزاه
عن صوم الاعتكاف وان لم يعتكف قضى شهرا بصوم مقصود واقله نقلا
ساعة فلو شرع في نقله ثم قطعه لا يلزمه قضاءه على الظاهر وحرم
عليه الخروج الى الحاجة الا انسان او الجمعة وقت الزوال ومن بعد منزله
خرج في وقت يدر كفا فان خرج ساعة بلا عذر فسد وبعد يغلب وقوعه
لا وخص باكل وشرب ونوم وعقد احتاج اليه كسج ونكاح ورجعة

وكره احضار مسج فيه وصمت وتكلم الا بخير كقراءة قرآن وحديث وعلم
وبطل بوطي في فرج ولوليل او نهارا عمدا او ناسيا وباتزال بقبلة اوطى
ولزمه الليلي بنذره اعتكاف ايام ولا عكسه فلو نوى في الايام النهار خاصة
صحت نيته وان نوى بها الليلي لا كما لو نذر اعتكاف شهر ونوى النهار
خاصة او عكسه **كتاب الحج** هو زيارة مكان مخصوص في زمان
مخصوص بفعل مخصوص فرض مرة على الفور على مسلم حر مكلف صحيح
بصير ذي زاد وراحلة فضلا عن ما لا بد منه وعن نفقة عياله الى عوده
مع امن طريق وزوج او محرم بالغ عاقل والمراهق كبالغ غير مجوسي
ولا فاسق مع النفقة عليها لامرأة في سفر وعدم عده عليها
مطلقا والعبرة اوجوبها وقت خروج اهل بلدها ولو احرم صبي عاقل
فبلغ او عبد فعق لنقض لم يسقط فرضها فلو وجد الصبي الاحرام
قبل وقوفه بعرفة ونوى حجة الاسلام اجزاه ولو فعل المعتق ذلك
لا **فرضه** الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزياره **واجبه**
وقوف جمع والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار وطواف الصدر
للانفاقي والخلق او التقصير وانشا الاحرام من الميقات ومد الوقوف

بحرفة

والشرط وجوده لا يجزئ فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لزمه واجزاه
عن صوم الاعتكاف وان لم يعتكف قضى شهرا بصوم مقصود واقله نقلا
ساعة فلو شرع في نقله ثم قطعه لا يلزمه قضاءه على الظاهر وحرم
عليه الخروج الى الحاجة الا انسان او الجمعة وقت الزوال ومن بعد منزله
خرج في وقت يدر كفا فان خرج ساعة بلا عذر فسد وبعد يغلب وقوعه
لا وخص باكل وشرب ونوم وعقد احتاج اليه كسج ونكاح ورجعة

بحرفة الى الغروب والبداية بالطواف من الحجر الاسود والنيامن فيه وفي
فيه لمن ليس له عذر والطهارة فيه وسترا العورة وبداية السعي بين
الصفا والمروة من الصفا والمشي فيه لمن ليس له عذر وذبح الشاة
للقارن والمتمتع وصلاة ركعتين لكل اسبوع والترتيب بين الرمي
والخلق والذبح يوم النحر وفعل طواف الافاضة في ايام النحر وغيرها
سنن واداب واشهره شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة وكبيرة
الاحرام له قبلها **والحجرة سنة** موكة وهي طواف وسعي
وجازت في كل السنة وكرهت يوم عرفة واربعة بعدها والمواقيت
ذو الحليفة وذات عرق وحجفة وقرن ويللم للمدني والعراق
والشامي والتجدي واليماني وكذا هي لمن مترها من غيرها لها وحرم
تاخير الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة ولو الحاجة لا التقدم عليها
وحل لاهل داخلها دخول مكة غير محرم فيقائه الحل ومن بمكة للحج
والعمرة **الحل فصل** ومن شا الاحرام توشا وغسله احب وهو للنظافة
فيجب في حق حايض ونفسا والتميم له عند العجز ليس بمشروع
وكذا يجب جماع زوجته او جاريته لو معه ولا مانع منه وليس ازارا
وردا جديدين او غسيلين طاهرين وطيب بدنه وصلي شغفا وقال
المفرد بالحج اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ثم لي ديصلا تك
ناويا بها الحج وهي ليبيك اللهم ليبيك لا شريك ليبيك ان الحمد والمنة
لك والملك لا شريك لك وزد فيها ولا تنقص واذا لي ناويا وسا ق
المهدي او قل بدنة تمل او جزا صيد ونحوه وتوجه معها يريد الحج
او بعثها ثم توجه ولحقها او بعثها لمنفعة في اشهره وتوجه بنية

والعمرة سنة

فصل

فصل في الحج بالمال المملوك

فصل في الحج بالمال المملوك
فصل في الحج بالمال المملوك
فصل في الحج بالمال المملوك

في كل يوم من هذه الايام

الاحرام وان لم يلحقها فقد احرم ولو اشعرها او جلها او بعثها لامتعة
ولم يلحقها او قلد شاة لا وبعده يتق الرث والفسوق والجذال
وقل صيد البر والاشارة اليه والدلالة عليه والتطيب وقلم الظفر وسر
الوجه والراس وغسل راسه ولحيته بخلط من قصها وحلق راسه وشعر
بدنه ولبس قميص وسراويل وقبا وعمامة وخفين الا ان لا يجد
فيقطعها اسفل من الكعبين وثوبا صبيغ بماء طيب الا بعد زواله
لا الاستحمام والاستئذان لا بيت ومحمل لم يصب راسه او وجهه فان اما
احدها كره وشده هيمان في وسطه ومنطقة وسيف وسلاح وتخت
والتمثال بغير مطيب وختان وفصد وقلع درسه وحجامة وجبر كسر
وحك راسه وبدنه واكثر التلبية متى صلى او على شرف او هبط واذا
اولق راكبا او اسحر رافعا صوتك بها واذا دخل مكة بدا بالمسجد
وحين شاهد البيت هلل وكبر ثم استقبل الحجر مكبرا مهللا رافعا يده
واستلمه بلا ايد او الايمن شيئا في يده ثم قبله وان عجز عنها استقبله
وكبر وهلل وحمد الله تعالى وصلى على النبي عليه السلام وطاف بالبيت
طواف القدوم وسن للفاقي واتخذ عن يمينه مما يلي الباب جا علا
رداه تحت ابطه اليمنى ملقيا طريقه على كتفه اليسرى والخطيم
سبعة اشواط فلوطاف ثامن مع علمه به يلزمه اتمام الاسبوع للشرع
رمل في الثلاثة الاول فقط من الحجر الى الحجر وكلما مر بالحجر فاعلم ما ذكر
واستلم الركن اليماني وهو مندوب وختم الطواف باستلام الحجر ثم
صلى شفعاء جب بعد كل اسبوع عند المقام او غيره من المسجد ثم عاد
واستلم الحجر وخرج وصعد الصفا واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى

القبيل بالفتح والدم

علي

في كل يوم من هذه الايام

علي النبي عليه السلام ورفع يديه ودعا بما شئت من خواص المروة سا
بين الميئين الاخضرين وصعد عليها وفعل ما فعله علي الصفا يفعل
هكذا سبع ايام بالصفا ويختم بالمروة ثم سكن بمكة محرم وطاف بالبيت
تغلا ما شاو وخطب الامام سابع ذي الحجة بعد الزوال وصلاة الظهر
وعلم فيها المناسك فاذا صلى بمكة الفجر ثامن الشهر خرج الى منى
ومكث بها الى فجر عرفة ثم راح الى عرفات وكلما وقف الا بطن عرفة
فبعد الزوال قبل الظهر خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم فيها
المناسك وصلى بظهر الظهر والعصر باذان واقامتين وشرط الامام وال
فيهما فلا تجوز العز للمنفرد في احدهما ولا لمن صلى الظهر جماعة ثم حر
الافى وقته ثم ذهب الى الموقف بغسل سن ووقف الامام علي
فاقته بقرب جبل الرحمة مستقبلا والقيام والنية فيه ليس بشرط
ولا واجب فلو كان جالسا جاز والشرط الكينونة فيه ودعا جهرا
وعلم المناسك ووقف الناس خلفه بقربه مستقبليين سامعين مقول
واذا غربت اتي مزدلفة ويستحب ان ياتيهاماشيا وان يكبر ويهلل
ويجهد ويولي ساعة فساعة وكلها موقف الا وادي محسر ونزل
عند جبل قزح وصلى العشاين باذان واقامة ولو صلى المغرب في الطريق
او عرفات اعاده ما لم يطلع الفجر ولو صلى العشا قبل المغرب بمزدلفة
صلى المغرب ثم اعاد العشا فان لم يعدها حتى ظهر الفجر عاد العشا الى
الجواز وصلى الفجر بغسل ثم وقف وكبر وهلل ولي وصلى ودعا واذا
استلقى في منى ورمى جمرة العقبة من بطن الوادي سبع اخذا
وكبر لكل منها وقطع تلبيته باولها فلورمي بالبر منها جاز لا لورمي بالا

قوله وشرط الامام والاحرام
عبارة الحج وهذا ان الشارح
لا يذمها في كل سنة
الصلاة في الافى العصر
حتى لو كان محرم بالعمرة في الظهر
ثم محرم بالحج في العصر لا يجوز
الجمع عنده كالولم يكن محرم في
في الظهر

قل

قوله او خضبا وحج لا الا اذا لم باهله ثماني بعم او ايا افسد اتمه بلادا
ما بينا وان كان ثلثا فاعلم
دما دم الطيب ودم الغليظ
الراس هو عيني

المال بفتح الحاء المهملة وتشديد
اللام دهن السمسم وهو
السيرج هو

عبارة مواهب الرحمن
ويلزم بقص اذا فريد به
درجليه في مجلس دم عينا
لا اربعة الا في اربعة مجالس

الا بظما تحت الجناح يذكر ويؤتى به

قوله او خضبا وحج لا
على ما يجب فيه دم

من البصرة وقضاها وحج لا الا اذا لم باهله ثماني بعم او ايا افسد اتمه بلادا
باب الجنائيات الواجب دم علي محرر بالغ ان طيب عضوا ولوناسيا
او خضب راسه بخنا او ادهن بزيت او حل ولو خالصين ولو اكله او اوى
شقوق رجله او اقطر في اذنه لا يجب صدقة ولا دم بخلاف المسك والغبير
والغالية والكافور ونحوها فانه يلزمه الجزا بالاستعمال علي وجه التداوي او
لبس مخيطا او ستر راسه يوما كاملا والزايد كالיום ما لم يعزم علي التزك عند
النزاع فان عزم عليه ثم لبس تعدد الجزا كالفرد الاول او لا وكذا لو لبس يوما
فارق دما ثم دام علي لبسه يوما اخر فعليه الجزا وحلق ربع راسه او مجامحه
واحد من ابويه او عاتنته او رقبته او قص اظفار يديه او رجله في مجلس
واحد او يدا او رجلا او طاف للقدم او للصدر خبثا او لغرض محدثا او افاض
من عرفة قبل الامام او ترك اقل سبع الفرض ويترك اكثره بقي محرما حتي يطوفه
او طواف الصدر او اربعة منه او السعي والوقوف بجميع او الرمي كله او في يوم
واحد او الرمي الاول او اكثره او حلق في حل حج او عمرة لا في معتمر رجح
من حل ثم قصر او قبل ولمس بشهوة انزل او لا او اخر الحلق او طواف الفرض
عن ايام النحر او قدم نسكا علي اخر وجب دمان علي قارن حلق قبل ذبحه
وان طيب اقل من عضوا او ستر راسه او لبس اقل من يوم او حلق
اقل من ربع راسه او قص اقل من خمسة اظافير او خمسة متفرقة
او طاف للقدم او للصدر محدثا او ترك ثلاثة من سبع الصدر
او احد من جمار الثلاثة او حلق راس غيره تصدق بنصف صاع من
بروان طيب او حلق بعذر ذبح او تصدق بثلاثة اصوع طعام

علي

علي ستة مساكين او صام ثلاثة ايام ووطيه في احدي السبلين ولوناسيا
قبل وقوف فرض يفسد حجه ويمضي ويذبح ويقضي ولم يفترا وبعد
وقوفه لم يفسد ويجب بدنه وبعد الحلق شاة وفي عمرته قبل طوافه اربعة
مفسد لها فضي وذبح وقضي وبعد اربعة ذبح ولم يفسد فان قتل
محرر صيدا او دل عليه قاتله بداء او عودا اسموا او عهدا فعليه الجزا
ولو سبعا غير صايل او مستانسا او حماما مسرولا او هو مضطرا الي
اكله وهو ما يقومه عدلان في مقتله او في اقرب مكان منه وفي سبع
لا يزداد علي شاة وان اكر منها ثم له ان يشتري به هديا ويذبحه
بمكة او طعاما ويتصدق علي كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا
من تمر او شعير لا اقل منه او صام عن طعام كل مسكين يوما وان فضل
عن طعام مسكين تصدق به او صام يوما ولا يجوز ان يفرق نصف
الصاع علي مساكين ولا يدفع الي مسكين واحد هنا كما لا يجوز
دفعه الي اصله وان علي وفرعه وان سفل وزوجته وزوجها
وهو الحكم في كل صدقة واجبة ويجب بجرحه ونسف شعرة وقطع
عضوة ما نقص ونسف ريشه وقطع قوائمه وكسر بيضه وخروج فم
ميت به وذبح حلال صيد الحرم ورجله وقطع حشيشه وشجره
مملوك ولا منبت قيمته الا ما جف والعبرة للاصل لا لغصنه
وبعضه كهو والعبرة لمكان الطير فان كان لو وقع وقع في الحرم
فهو صيد الحرم والا ولو كان قوايم الصيد في الحرم ورأسه في
الحلق العبرة لقوائمه لا لرأسه ولو شوي بيضا او جرادا فضمنه لم
يحرم اكله ولا يبرعي حشيشه ولا يقطع الا الاذخر ولا باس باخذ

المراد بالبدن القليرة ومن العود
ان تملأه بعد مرة لان الحرج
للضمان لا يختلف باختلاف هذه
الاحوال هو

قوله او صام عن طعام كل مسكين
يوما يعني علي سبيل التجديف
سما في الزيادة

او خضبا وحج لا
قوله او خضبا وحج لا
قوله او خضبا وحج لا

الاذخر بنت زفر الراجح
مؤدق علقه

الجزء من الحرم

بمائه وتقبل قملة تصدق بما شأ الجردة وحجب الجزا فيها بالدلالة كما
في الصيد وفي الكثير منه نصف صاع وهو الزايد على ثلاثة ولا شيء يقبل غير
وذيب وعقرب وحية وفارة وكلب عقور ويعوض ونملة وبرغوث وقراديم
وسلخات وفراش وسبع صايل وله ذبح شاة ولو أبوها ظبيا وبقر
وبعير ودجاج وبط أهلي وكل ما صاده حلال ونحوه بلاد لالة
محرم وامره به وحجب قيمة بذبح حلال صيد الحرم وتصدق بها
ولا يجزيه الصوم ومن دخل الحرم واحرم وفي يده حقيقة صيد
وحجب ارساله علي وجه غير مضيق له لا بان كان في بيته او قصده ولا
يخرج عن ملكه بهذا الارسال فله امساكه في الحل واخذه من
انسان اخذه منه فلو كان جارحا فقتل حمام الحرم فلا شيء عليه فلو
باعه رد البيع ان بقي والا فعليه الجزا ولو اخذ حلال صيدا فاحرم
ضمن مرسله ولو اخذه محرم لا والصبي لا يملك بسبب اختياره
بل بحري كالارث فان قتله محرم اخرضنا ورجع اخذه علي قاتله ان
كفر بما ل وان بصوم فلا ولو كان القاتل صبيا او نصرانيا فلا جزاء
عليه ورجع الاخذ عليه بالقيمة وكل ما علي المفرد به دم بسبب قتله
علي احرامه فعلي القاتل دمان وكذا الحكم في الصدقة الابحار و
الميتات غير محرم فعليه دم واحد ولو قتل محرمان صيدا تعدد
الجزا ولو حلالا لا وبطل بيع محرم صيدا وشراره فلو قبض
فغلب في يده فعليه وعلى البايع الجزا ولدت طيبة اخرجت من
الحرم وماتا غرمها وان اذي جزاها ثم ولدت لم يجزه **انافي**
يريد الحج والعمرة وجاوز وقته ثم احرم لزمه دم فان عاد ثم

قوله وكلب عقور اي وحشي
لانه صيد الا ان اذاه
اسقط جزاه اما غيره
فليس بصيد اصلا
سلخات بضم السين
وفتح اللام
نهي

احرم

قوله كل شيء بالذبح عاده
الحرم نحو ان يذبحه
عنه وعن الذي بعده وهو
التمتع

احرم واحرم ما لم يشرع في نسك ولي سقط دمه والا لا ملكي
يريد الحج ومتمتع فرغ من عمرته وخرجا من الحرم واحرم **دخل** كوفي
البستان لما جتته له دخول مكة غير محرم ووقته البستان ولا شيء
عليه وعليه من دخل مكة بلا احرام حجة او عمرة وصح منه لو حج عما
عليه في عامه ذلك لا بعده جاوز الميقات فاحرم بعمرة مضى وقضى
ولادم عليه لتزك الوقت **مكي** طاف لعمرته شوطا فاحرم بالحج رفضه
وعليه دم للرفض وحجة وعمرة فلو اتماها صح وذبح ومن احرم بالحج
ثم يوم النحر باخر فان حلق الاول لزمه الاخر بلا دم والافرع
دم قصرا ولا ومن اتى بعمرة الا الحلق فاحرم باخر ذبح **انافي احرم**
بالحج ثم بعمرة لزمه وبطلت بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه فان طاف
له ثم احرم بها فمضي عليها ذبح وندب رفضها فاذا رفض قضي وارق
دما حج فاهل بعمرته يوم النحر وفي ثلاثة بعده لزمته ورفضت وقضيت
مع دم وان مضى صح وعليه دم **فابت الحج** احرم به او بها وجب الرفض وتحلل
بافعال العمرة ثم يقضي ويذبح **باب الاحصار** اذا احصر
بعد او مرض بعث المفرد دما والقارن دملين وعين يوم الذبح في
الحرم ولو قبل يوم النحر فلو لم يفعل ورجع الي اهله بخير تحلل وصبر
حتي زال الخوف جاز فان ادرك الحج فيها والاتحل بالعمرة وبذبحه تحلل
بلا حلق وتقصير وعليه ان حل من حجه حجة وعمرة وعلي المعتمر عمرة والقارن
حجة وعمرة فان بعث ثم زال الاحصار وقد ر علي الهدى والحج توجه
والا لا الاحصار بعد ما وقف بعرفة والمنوع بمكة عن الركنين يحصر
والقادر علي احدهما **باب الحج عن الخبير** العباداة المالية

الذي يحل المواقف
فمنه بالقاهر

قوله قصر من حلق اذا التقصير
لادم فيه انما فيه صدقة
لانه ارتفاق ناقص
اي طواف القدوم

قوله انما فيه صدقة
لانه ارتفاق ناقص

حقی

الملك والملك لا يفرق بينه وبينه
نظام كانه يفرق الملكة الملك وشبهه
الملك والملك لا يفرق بينه وبينه

قوله والمؤمنين عطف

قوله والمسمى بها أي المهر المسمى بكلمة

فهذا عند أبي حنيفة وقال لا يقسم على مهر متلها
فما أصاب التي مع تكاثر الزمعة وما أصاب الاخرى
لا يلزمه من زيلعي

قد مرناكم امة امة وحينئذ امة
ولو كان له فيها جذو لكن في المضاد
لو فعل ذلك تنزيها عن وطئها
على سبيل الاحتمال كان هذا الاحتمال ان
تكون حرة الاصل ومعتقة القهار
مملوك يعتقها وقد خفت الخائف
وكثيرا ما يقع اذا تدادتها الايدي
نهر

اذا كان عصبه

ما لم تلد منه ويفتي بعدم جوازها أصلا لفساد الزمان وعلي الأولى
البعض كالكل لو استنوا في الدرجة والأفلا قرب الفسخ وإن لم
يكن لها ولي فهو صحيح مطلقا وقبضه المهر ونحوه رضي لا سكوته
ولا تجبر البالغة البكر على النكاح فإن استأذنها هو أو وكيله أو
رسوله أو زوجها فسكتت أو ضحكت غير مستهزئة أو تبسمت أو
بكت بلا صوت فهو إذن أن علمت بالزوج لا المهر وكذا إذا زوجها عند
فسكتت على الأصح فإن استأذنها غير الأقرب فلا بد من القول كالشيب
أو ما هو في معناه كطلب مهرها وتمكينها من الوطي وقبول التهنئة
من زالت بكارتها بوثبة أو حيض أو جراحة أو تعنيس أو زنا
بكرحكما قال بلغك النكاح فسكتت وقالت ددت ولا بينة لها ولم يكن
دخل بها طوعا فالقول قولها كما لو زوجها أبوها فقالت أنا بالغة
والنكاح لم يصح وهي مراهقة وقال الأب لا بل هي صغيرة على الأصح
والولي النكاح الصغير والصغيرة ولو شيا ولزم ولو بغين فاحش
أو بغير كفواً كان الولي أباً أو جداً لم يعرف منهما سوا الاختيار وإن
عرف لا وإن كان المزوج غيرهما الأصح من غير كفواً بغين فاحش
أصلاً وإن كان من كفواً ومهر المثل صح ولهما خيار الفسخ بالبلوغ أو العلم
بالنكاح بعده بشرط القضاء وتوارثان فيه **ويطل** خيار البكر بالسكو
علمة بالنكاح ولا يمتد إلى آخر المجلس وإن جهلت به بخلاف المعتقة
وخيار الصغير والشيب إذ بلغا لا يبطل إلا صريح أو دلالة كالقبلة
والمس ولا بقاء عما عن المجلس **الولي** في نكاح العصبة بنفسه
بلا توسط أنثى على ترتيب الإرث والحجب بشرط حرية وتكليف

ای اب ال اب وان
علا لا اب لام

فيكون هذا المنهج تنقيحاً لاطلاقاً من غير

واسلام في حق مسلم وولد مسلم وكذا الولاية لمسلم على كافر الا ان
 يكون سيد امة كذره او سلطانا وكافرا ولاية على مثله فان لم يكن عصبة
 فالولاية للام ثم للاخت لاب وام ثم لاب ثم لولد الام ثم لذوي
 الارحام ثم للسلطان ثم لقاضي نص عليه في منشورة وليس
 للوصي ان يزوجه مطلقا ولا بعد التزوج بغيبه الا قرب مسافة
 القصر ولو زوجها الا قرب حيث هو جاز على الظاهر ويشب الا بعد
 التزوج ايضا يعضل الا قرب ولا يبطل تزوجه بعود الا قرب وولي
 المجنونة في النكاح ابنها دون ابنها ولو اقر ولي صغير او صغيرة
 او وكيل رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم ينفذ الا ان يشهد
 الشهود على النكاح او يدرك الصغير او الصغيرة فيصدقه او يصد
 الموكل او العبد **باب الكفاءة** الكفاءة معتبرة من جانبين لا من جانب
 وهي حق الولي لاحقها وتختبر بنسب فقر يشب الفا والعرب الفا وحر
 واسلاما وابوان فيهما كالا با وديانة وما لا وحرقة واعتبارها عند
 العقد فلا يضرز والها بعده العجمي لا يكون كفو للعربية ولو عالما
 وهو الاصح والقروي كفو للديني وكذا الصبي كفو بغنا ابية بالنسبة
 الى المهر لا النفقة ولو نكحت باقل من مهرها فللولي الاعتراض حتى يتم
 او يفرق ولو طلقها قبل تفرق الولي قبل الدخول فلها نصف المسمى امره
 بتزويج امرأة فزوجه امة نفذ ولو امرأتين في عقد واحد لا ولا
 يتوقف الايجاب على قبول غائب عن المجلس في سائر العقود ويتو
 طرفي النكاح واحد ليس بغضولي من جانب ونكاح عبد وامة بغير
 اذن السيد موقوف كنكاح فضولي ولابن العم ان يزوجه ابنت عمه

قال في الدرر وهو قوله أن يدعي عند القاضي
 رجل على أبي الصغير أنه تزوجها منه وأنقلا ب
 به بينه وبين القاضي فإنه لا يقضي بالانكاح سالم
 بأن الزوج يثبت به يثبتون على ما ادعاه ويثبت
 أنسا عنه الصغير حتى يتكسر انكاح فيقيم عليه

وفي الكاوس القدسي وإذا اختلف
 المرأة كفوها فامتنع الولي من
 تزويجها وزوجها القاضي آياه
 فإن زوجته نفسها كفوا يحدد
 المثل امر القاضى الولي باجازه
 فان اجاز جاز وان أبي قضى عليه
 وأخرجه من الولاية وأجاز
 القاضي نكاحها وقال محمد رحمه الله
 ان أبي الولي يخرجها القاضي من
 الولاية وسيطر العقد ويستأنف
 بمعهذه النكاح عليها كذا انجلى
 المؤلف

الصغيرة من نفسه كما لو قيل ان يزوجها من نفسه ذلك بخلاف ما لو
 تزوجها من رجل فزوجها من نفسه او وكلته ان يتصرف في امرها
 او قالت له زوج نفسي فمن شئت ولو اجاز تكاح الفضولي بعد موته
 صح بخلاف اجازة بيعه **باب المهر** اقله عشرة دراهم فضة وزن
 سبعة مضروبة كانت او لا ويجب ان سماها او دفعها او الاكثر منها
 عند وطئ او خلوة صحت او موت احداهما ونصفه بطلاق قبل وطئ
 او خلوة وعاد النصف الي ملك الزوج بمجرد الطلاق اذا لم يكن مسلما
 اليها وان مسلما توقف على القضا او الرضى فلا نقاد لعنقه عبد
 المهر بعد طلاق قبله ونفذ تصرف المرأة في الكل لبقا ملكها **ويجب**
 مهر المثل في الشغار وخدمة زوج حر الامهار وتعليم القدران ولها
 خدمته لو عبدا وكذا يجب فيما لو لم يسم المهر او نفى ان وطئ او مات
 احدها اذا لم يتر احيا على شي والاف ذاك هو الواجب او سمي خمر
 او خنزيرا او هذا الخل وهو خمر او هذا العبد وهو حر او ثوبا او دابة
 ولم يبين جنسها ومتعة لمفوضة طلقت قبل الوطئ وهي درع وخمار
 وملحفة لا تزيد على نصفه ولا تنقص عن خمسة دراهم وتختبر
 بحالهما وتستحب المتعة لمن سواها الا من سمي لها مهر وطلقت قبل
 وطئ وما فرض بعد العقد او زيد لا يتنصف ومع حطها عنه والخلوة
 والخلوة بلا مانع حسي وطبعي وشرعي ورتق وقرن وعقل العبد
 وصغير لا يطاق معه الجماع ووجود ثالث معها الا ان يكون صغيرا
 لا يعقل او مجنونا او مغمى عليه او جارية احدهما والكل يمنع ان يعقوا
 او الزوجة والا لا وصوم التطوع والمندور والكفارات والقضا غير

والمهر ما
 يقع به
 الزوج

فإنه يعتبر
 بالمال عليه
 القوي كما في
 الولي الخيمة

مانع

والمهر ما يقع به الزوج
 والمهر ما يقع به الزوج
 والمهر ما يقع به الزوج

مانع لصحتها بل يمنعها صوم رمضان اذا كالموطئ ولو مجبوا او عنيها
 او خصيا في ثبوت النسب وتأكد المهر والنفقة والسكنى والعدة وحرمة
 تكاح اختها واربع سواها وحرمة تكاح الامة ومراعاة وقت الطلاق
 في حقها لا في حق الاحصان وحرمة البنات وحلها الاول والرجعة
 والميراث ولو اقرت فاقالت بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول
 فالقول لها ولو قال ان خلوت بك فانت طالق فخلاها طلقت وتجب
 نصف المهر وتجب العدة في الكل احتياطا وقيل ان كان المانع شرعا
 تجب وان حسيلا لا **قبضت** الف المهر فوهبته له وطلقت قبل وطئ
 رجع بنصفه وان لم تقبضه او قبضت نصفه فوهبت الكل او ما بقي
 او عرض المهر قبل القبض او بعدة لا **تكمها** بالالف على ان لا يخرجها او لا
 يتزوج عليها او على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان وفي
 واقام فلها الف والا فمهر المثل لا يزداد على الفين ولا ينقص عن الف
 بخلاف ما اذا تزوجها على الف ان كانت قبحة وعلى الفين ان كانت
 جميلة فانه يصح الشرطان ولو تزوجها على هذا العبد او على هذا الا
 او على هذا العبد واحدها او كس حكم مهر المثل وفي الطلاق قبل
 الدخول تحكم متعة المثل ولو تزوجها على فرس فالواجب الوسط
 او قيمته وكذا الحكم في كل حيوان ذكر جنسه دون نوعه وان
 امهرها العبدين واحدها خمر فمهرها العبدان ساوي اقله ولا
 وجب التكميل **ويجب** مهر المثل في تكاح فاسد بالوطئ لا بغيره ولم
 يزد على المسمى ولكل واحد منهما فسخا ولو بغير محض من صاحبه
 دخل او لا وتجب العدة من وقت التفريق وثبت النسب ويعتبر

وإذا كان المالك الذوات حكمه
 والذوات حكمه

من التكاح القاسد التكاح بغير شهود
 التكاح الاغتصاب في عقد الاغتصاب في عقد الاغتصاب
 التكاح الاغتصاب في عقد الاغتصاب في عقد الاغتصاب

من الوطى فان كان منه الى الوضع اقل مدة الحمل ثبت والا لا **ومهر مثلها**
 مهر مثلها من قوم ابيها وقت العقد سنا وجمالا ومالا وبلدا وعصرا
 وعقلا ودينا وبكارة وثبوتية وعفة وعلماء وادبا وكما خلق ويشترط
 فيه اخبار رجلين او رجل وامرأتين ولفظ الشهادة فان لم يوجد من
 قبيلة ابيها فمن الاجانب فان لم يوجد فالقول له **ومهر صمان** الولي
 مهرها ولو صغيرة وتطالب ايا سات وان ادي رجوع علي الزوج ان امر
 ولا يطالب الاب بمهر ابنه الصغير الفقير اذ اذوجه امرأة الا اذا ضمنه
 كما في النفقة **لها منعه** من الوطى والسفر بها ولو بعد وطى وخلو
 رضيتها لاخذ ما بين تعجيله او قدر ما يجعل لمثلها عرفا فان لم يوجد كله
 والنفقة والسفر والخروج من بيت زوجها للحاجة وزيارة اهلها بلا
 اذنه ما لم تقبضه ويسافر بها بعد اداكله اذا كان مامونا عليها والا
 لا وينقلها فيما دون مدته من المصرا الى القرية وبالعكس وان اختلفا
 في المهر ففي اصله يجب مهر المثل اجماعا وفي قدرة حال قيام النكاح القول
 لمن شهد له مهر المثل واي اقام بينة قبلت شهده له مهر المثل او لا وان
 اقاما فبينتها ان شهد له مهر المثل وبينته ان شهد لها وان كان
 بينهما تحالفا فان حلفا او برهننا قضى به وان برهن احدهما قبل برهن
 وفي الطلاق قبل الوطى حكم متعة المثل واي اقام بينة قبلت وان
 اقاما فبينتها ان شهدت له وبينته ان شهدت لها وان كان بينهما
 تحالفا وان حلفا وجب متعة المثل وموت احدهما كحياتها في الحكم
 وبعد موته ففي القدر القول لورثته وفي اصله لم يقض بشي وقال
 يقضي بمهر المثل وفيه يعني وهذا اذا لم تسلم نفسها فان سلمتها ووقع

مهر المثل
مهر المثل

الاشارة
المذكرة
احدهما
الاصح الى الحكم

الاختلاف

احد حال
مهر المثل

الاختلاف في الحالين لا يحكم بمهر المثل بل يقال لها لا بد ان تقر بما تعجلت
 والاقتضينا عليك بالمتعارف ثم يجعل في الباقي كما ذكرنا ولو بيعت الى امرأة
 شيئا ولم يذكر جهة عند الدفع غير المهر فقالت هو هدية وقال هو من المهر
 فالقول له في غير المهر للاكل ولها في المهر له خطب بنت رجل وبعث
 اليها اشيا ولم يزوجهما ابوها فما بعث للمهر سيند عينه قايما او قيمته
 هالكا وكذا اكل ما بعث هدية وهو قايما دون الهالك والمستهلك ولو
 ادعت انه من المهر وقال هو ودعية فان كان من جنس المهر فالقول
 لها وان كان من خلافه فالقول قوله **النق** علي معتدة الغير بشرط
 ان يزوجهما ان زوجته لا رجوع مطلقا وان ابت فله الرجوع ان كان
 دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا **جهر** ابنته بجهاز وسلمها ذلك ليس
 له الاسترداد منها به يفتي اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم فللزوج ان
 يسترده **جهر** ابنته فخر اذ عي ان ما دفعه لها عارية وقالت هو تملك
 او قال الزوج ذلك بعد موته لا يرث منه وقال الاب عارية فالقول للزوج
 ولها اذا كان العرف مستمر ان الاب يدفع مثله جهازا لا عارية وان كان
 مشتركا فالقول للاب والام كالاب في تجهيزها ولو دفعت في تجهيزها
 لابنتها اشيا من امتعة الاب بحضرة وعلمه وكان ساكنا وزفت الى الزوج
 فليس للاب ان يسترد ذلك من ابنته وكذا لو انقعت الام في جهازها
 ما هو معتاد والاب سالت لا تضمن **نكح** ذي ذمية او حربي حربية ثم
 بميته او بلا مهر بان سكتا عنه او نفياه وذا جاز عندهم فوطيت او هو
 طلق قبله او مات فلا مهر لها وتثبت احكام النكاح في حقهم كالمسلمين
 من وجوب نفقة في النكاح ووقوع طلاق ونحوها وان نكحها بمحمد

او خذ يري عين ثم اسلم او اسلم احدها فلها ذلك وفي غير عين قيمة الخرفيا
ومهر للثل في الخنزير **باب نكاح القن** يوقف نكاح قن وامه
ومكاتب ومدبر وام ولد علي اجازة المولي فان اجازته وان رد بطل
فان نكحوا بالاذن فالمر والنفقة عليهم ويستقطن بموتهم وبيع
قن فيهما لا غيرة لكنه يباع في النفقة مرارا وفي المهر مرة ولو زوج
امته من عبدة لا يجب المهر فلو باعه سيده بعد ما زوجه امرأة
فالمر بريقته يد ورمعه اين ما دار كدين الاستهلاك وقوله
لعبدته طلقها رجعية اجازة لا طلقها او فارقتها واذنه لعبدته
في النكاح ينتظم جائزه وفاسده ويباع عبد لمهر من نكحها فاسدا
بعد اذنه فوطيها ولو نكحها ثانيا او اخري بعد ما صححها توقف علي
الاجازة بخلاف التوكيل به ولو زوج عبد اله ما ذونا مد يونا صح
وساوت غرماء في مهر مثلها والزائد يطالب به كدين الصحة مع
المرض ولو زوج بنته مكاتبه ثم مات لا يفسد النكاح الا اذا عجز فرد
في الرق زوج امته لا يجب عليه التوبة لكن لا نفقة ولا سكنى الا بها
وتخدم المولى ويطا الزوج ان طفر فان بواها ثم رجع صح وسقطت ولو
خدمته بلا استخدام له لا وله السفر بها وان اباه زوجها وله اجبار
قنه وامته علي النكاح ولو قتل امته قبل الوطي وهو مكلف سقط
المهر لا وقعت ذلك امرأة بنفسها او فعله بعدة اتفاقا **والاذن**
في العزل لمولي الامة لالهها ويعزل عن الحرية باذنها وعن امته بخير
وخيرت امه ومكاتبه عتقت تحت حرا وعبد ولو كان النكاح برضا
او كانت عند النكاح حرة ثم صارت امه والجهل بهذا الخيار عذر فلا

قوله في الخنزير
قوله في الخنزير
قوله في الخنزير
قوله في الخنزير
قوله في الخنزير

يتوقف

قوله في الخنزير
قوله في الخنزير
قوله في الخنزير
قوله في الخنزير
قوله في الخنزير

يتوقف علي القضاء **نكح عبد** بلا اذن فعنق نفد وكذا الامة ولا خيار
فلو وطئ قبله فالمسلي له او بعده فلها ومن وطئ قننه ابنه فولدت
فادعاء ثبتت نسبه وصارت ام ولده وعليه قيمتها لا عقرها وقيمة
ابنها ولدها وجده صحيح كاي بعد زوال ولايته بموت وكفر وجنون
ورق فيه لا قبله ولو تزوجها ابوه فولدت لم تصرام ولده ويجب
المهر لا القيمة ولدها حار ولو وطئ جارية امراته او والده او جده
فولدت وادعاء لا يثبت النسب الا بتصديق المولي **حرة** قالت
لمولي زوجها اعتقه عني بالف ففعل ففسد النكاح والولاء لها ويقع
عن كفارتها لو نوته به ولو لم يقل بالان لا والولاء **باب**
نكاح الكافر كل نكاح صحيح بين اهل الاسلام فهو صحيح بين اهل الكفر
وكل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرط جاز في حقهم مع اعتقا
اياهم ويقرون عليه بعد الاسلام وكل نكاح حرم لحرة المحل جاز وقال
مشايخ العراق لا **اسلم** المتزوجان بلا شهود او في عدة كافر معتقدين
ذلك اقرار عليه ولو كانا محرمين او اسلم احد المحرمين او ترافعا اليها
وهما علي الكفر فرق بينهما ومرافعة احدهما لا الا اذا طلقها ثلاثا وطلبت
التفريق فانه يفرق بينهما كما لو خالعهما ثم اقام معها من غير عقد
او تزوج كتابية في عدة مسلم واذا اسلم احد الزوجين المجوسيين
او امرأة الكباي عرض الاسلام علي الاخر فان اسلم والا فرق بينهما
ولو كان صبيا مميذا والصبية كالصبي وينتظر عقل غير المميز ولو
مجنونا يعرض ابويه ولو اسلم الزوج وهي مجوسية فمهدت او تنص
بقي نكاحها كما لو كانت في الاصل كذلك والتفريق طلاق لو ابي لا

دهم
قال العلامة
نكاح المحارم

يلخ

ولو مضت الثلاث
حيض ولم تسلم تكون
السنون طلاقا عند
روى عنها انهما تكون
فرقة هو ربي

لوانت واما المهر واحد ابوي المجنون طلاق ولو اسلم احدهما ثمة له
تبين حتي تحيض ثلاثا قبل اسلام الآخر ولو اسلم زوج الكتابية فهي له
وتبين بتبين الدارين لا بالسبي فلو خرج اليها مسلما او اخرج مسلما
بانت وان سبها معالا ومن هاجرت اليها حايلا بانت بلا عدة وازلا
احدهما فسح عاجلا فلموطوة كل مهرها ولغيرها نصفه لو ارتد ولا
شي لو ارتدت وبقي النكاح ان ارتد معا ثم اسلما لذلك وفسدان
اسلم احدهما قبل الآخر والولد يتبع خير الابوين دينيا والمجوسي ومثله
شمر من الكتابي ولو تجسس ابو صغيرة نصرانية تحت مسلم قدماء
الام نصرانية لم تبين ولا ينكح مرتدا او مرتدة احدا اسلم وتحت خمس
نسوة فصاعدا او اختان او ام وبنتها بطل نكاحهن ان تزوجهن
بعقد واحد فان رتبته فالآخر تلغى المسلمة المنكوحة ولم تصف
الاسلام بانت **باب القسم** يجب ان يعدل فيه وفي الملبوس
والمأكول لاني المجامعة فلا فرق فيه بين فحل وخصي وعين ومحيو
ومريض وصحيح وحايض وذات نفاس ومجنونه لا تخاف وزنا
وقرنا ولو اقام عند واحدة شهرا في غير سفر ثم خاصمتها الاخرى
يومرا يعدل بينهما في المستقبل وهدر ما مضى وان اثم به ولو عاد
الي الجور بعد فهي القاضي اياه عزروا والبكر والشيب والمجدبة والقذ
والمسلمة والكتابية سوا والامة والمكاتبة وام الولد والمدبرة
نصف ما للحره ولا قسم في السفر فله السفر بمن شامنه من والفرقة
احب ولو تركت قسم بالضرع فاصح ولها الرجوع في ذلك وتقيم عند
كل واحدة منهم يوما وليلة وان شاتلثا ولا يقيم عند احدهما الاثر

قال في شرح النوارين فرقة من زنا الى الحرام الكبر اذا بلغت المرأة ثمانية عشر سنة
فانما تبين من زوجها ولو كان كذا تبين من غيرها ولو كان كذا تبين من غيرها ولو كان كذا تبين من غيرها
الكتابية لا يقدرون على تصديقها ولو كان كذا تبين من غيرها ولو كان كذا تبين من غيرها ولو كان كذا تبين من غيرها
المحل حيث اعراس الى النبي صلى الله عليه وسلم في القليل وقد اختلفوا في هذا الاصل لا يروى في الجور لان
ان شهد ان الاله الا الله وكان محمدا رسوله الله قال الله عليه وسلم فقال له
يصوموا عند ايمانهم على الاجمال حين ساء جبريل عليه السلام

ما ينبغي ان يكون في النكاح والطلاق والفسخ والرجوع والنفقة والعدة والطلاق والفسخ والرجوع والنفقة والعدة والطلاق والفسخ والرجوع والنفقة والعدة

هو في النكاح والطلاق والفسخ والرجوع والنفقة والعدة والطلاق والفسخ والرجوع والنفقة والعدة

باب الرضاع

الاباذن الاخرى والراي في البداية اليه **باب الرضاع**
هو مص الرضيع من ثدي ادمية في وقت مخصوص حولان ونصف
عنده وحولان عندهما هو الاصح وثبت التحريم في المدة بعد الفطام
والاستغناء بالطعام على المذهب ولم يبح الارضاع بعد مدته وللاب
اجبار امته على فطام ولدها منه قبل الحولين ان لم يضره الفطام كما له
اجبارها على الارضاع وليس له ذلك مع زوجته الحرة قبلها وبثبت
به وان قل اتمومية المرضعة للرضيع واتوة زوج مرضعة لبنها منه
له فيحرم منه ما يحرم من النسب الا ام اخته واخيه واخت ابنه و
ابيه وامرعه وعمته وام خاله وخالته للرجل واخا ابن المرأة لها وكل
اخت اخيه رضاعا ونسبا ولا حل بين رضيعي امرأة ولا بين الرضيعه
وولد مرضعتها وولد ولدها ولبن بكر بلغت تسع سنين محرم وكذا
لبن مميته فمخلوط بها اودوا ولبن اخوي ولبن شاة اذا غلب لبن
المرأة وكذا اذا استويا لا المخلوط بطعام والاختقان والاقطار
في اذن وجايفه وأمة ولبن ثدي رجل وشاة ولو ارضعت ضرتها
حرمتا ولا مهر للبيرة ان لم توطا وللصغيرة نصفه ورجع به على
المرضعة ان تعمدت الفساد والا لاطلق ذات لبن فاعتدت
وتزوجت فحبلت وارضعت فحكمه من الاول حتي تلد قال هذه
رضيعتي ثم رجع عن قوله صدق ولو ثبت عليه بان قال هو حق كما
قلت وخوة فرق بينهما وان اقرت ثم اكدت نفسها وقالت اخطأت
وتزوجها جاز كما لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها او اقرايد الجميع
ثم اكدت نفسها وقالت اخطأنا ثم تزوجها وكذا في النسب ليس لزمه

بج

قد روي عن النبي قال في الرضاع
اي وصول اللبن من ثدي المرأة
الى جوف الصغير من ثدي او ثديين
الرضاع الا انه قد روي في ثديين
فان الحمل قد يرضع من ثديين
المص وانما ذكره لانه لا سبب للمص والصب
واراد المسبب فلا فرق بين المص والصب
والسقوط والوجوب في الرضاع

ما ينبغي ان يكون في النكاح والطلاق والفسخ والرجوع والنفقة والعدة والطلاق والفسخ والرجوع والنفقة والعدة

قوله او المال
اي كالمطلق
الرجعي هو

لا رجة فيه
أرواحه في
طهره

نظم العلامة الشيخ **عبد بن محمد بن محمد** السبكي القشقر مع الآداب وهو المذكور
في قصيدة فقال **طلاق** واللا طهار ورجعت **نكاح** مع استبدال
عضو عن **العمد** **رضاع** وأعان **وذي** ونذره **قصور** لا يدع **اعثنا**
الطعن عن **عمد** **طلاق** على جمل يعنى **ند** أنت **كأن** العتق **إسلام**
ويشعر **بالعمد** **وايجاب** انفسان **وعتق** **فطرا** **بصير** مع الآداب
عبد بن في العبد **هر**

طائف

طالق ومطلقة ويقع بها واحدة رجعية وان نوي خلافتها ولم
ينوشيا وفي أنت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق
طلاقا يقع واحدة رجعية ان لم ينوشيا او نوي واحدة او شتين
فان نوي ثلاثا ثلاثا والشتان في الامة بمنزلة الثلاث في الحرة
واذا اضاف الطلاق اليها او الي ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق
والروح والبدن والجسد والفرج والوجه والراس او الي جزء شاي
منها وقع واذا قال الرقبة منك او الوجه او وضع يديه على الراس
او العنق وقال هذا العضو طالق لم يقع في الاصح كما لو اضافه الي اليد
والرجل والذبر والشعر والالف والساق والفخذ والظهر والبطن واللسان
والاذن والفم والصدر والذق والسن والريق والعرق وخبر الطلقة
تطلقه ومن واحدة الي شتين او ما بين واحدة الي شتين واحدة الي
ثلاث شتان وثلاثة اضاف طلعين ثلاث وثلاثة اضاف طلقه
طلعتان وقيل يقع ثلاث وبواحدة في شتين واحدة ان لم ينوا
نوي الضرب وان نوي واحدة وشتين ثلاث وفي غير الموطوعة
واحدة كواحدة وشتين وان نوي مع الشتين ثلاث وشتين من
شتين بنية الضرب ثتان ومن هنا الي الشام واحدة رجعية
وبمكة او في مكة وفي الدار والطل والشمس او ثوب كذا تنجز كقوله
انت طالق مريضة او مصلية ويصدق ديانة لو قال عنيت اذا
لبست واذا مرضت واذا دخلت بصرة فتعليق وبانت طالق غدا
او في غد يقع عند الصبح وصح في الثاني نية العصر قضا وصدق
فيها ديانة وفي انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم اعتبر الاول

مجله

انت طالق واحدة او لا او مع موتي او مع موتك لغوكذا انت طالق
قبل ان تزوجك او امس وتكحها اليوم وانت طالق قبل ان اخلق
او قبل ان تخلق او طلقك وانا صبي او وانا نائم بخلاف انت حر قبل
ان اشتريك وانت حرام مس وقد اشتراه اليوم فانه يعتق
كما لو اقر لعبد ثم اشتراه انت طالق قبل موتي بشهرين او
الثرو مات قبل مضي شهرين لم تطلق وان مات بعده طلقت ولا
ميراث لها قال لها انت طالق كل يوم ولا نية له يقع واحدة قال
اطولكم اعمار طالق الان لا تطلق حتي تموت احدهما فتطلق الاخر
قال انت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق
مقتصر انت طالق ما لم اطلقك او متي لم اطلقك او متي ما لم اطلقك
وسكت طلقت وفي ان لم اطلقك لاحتي بموت احدهما قبله واذا
ما واذا بلانية مثل ان عنده ومتي عندهما وان نوي الوقت او
الشرط اعتبرت انت طالق ما لم اطلقك انت طالق مع الوصل طلقت
بالاخيرة انت طالق يوم اتزوجك فتكحها ليل احث بخلاف الامر باليد
انا منك طالق ليس بشي ولو نوي وتبين في البايين والحرام انت
طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك فاعتق له الرجعة فلو علق عتقها
وطلقها ما يجي الغد فجا لا وعدتها ثلاث حيض ولا ترض منه قال
انت طالق هكذا مشير ايا لا صبح وقع بعد دة وتعتبر المنشورة ولو
اشار بظهورها فالمضمومة وبانت طالق باين او البتة او الفحش الطلاق
او طلاق الشيطان او البدعة او اشد الطلاق او كالجبل او كالف او
ملا البيت او تطلقه شديدة او طويلة او عريضة او سواه او اشد

مستند

انما طلقك بالطلاق
او بالامتناع من الجماع
او بالامتناع من النفقة
او بالامتناع من المهر

الحرام باينه

انما طلقك بالطلاق
او بالامتناع من الجماع
او بالامتناع من النفقة
او بالامتناع من المهر

انما طلقك بالطلاق
او بالامتناع من الجماع
او بالامتناع من النفقة
او بالامتناع من المهر

او

او اخسنه او البرية او اغلظه او اطوله واعرضه واعظمه واحدة باينه
ان لم ينو ثلاثا كما قال انت طالق طلقه تملك نفسك بها بخلاف التره
بالتا المشاة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة
باب طلاق غير المدخول بها قال لزوجته غير المدخولة
انت طالق ثلاثا وقعن وان فرق بانت بالاولي ولم يقع الثانية
وكذا لو قال انت طالق ثلاث متفرقات فواحدة والطلاق يقع بعدد
قرن به لابه فلو ماتت بعد الايقاع قبل العدد لغى ولو مات
وقع واحدة ولو قال انت طالق واحدة واحدة او قبل واحد
او بعد واحد يقع واحدة وفي بعد واحدة او قبلها واحدة
او مع واحدة او معها ثنتان وبانت طالق واحدة ان دخلت الدار
ثنتان لو دخلت واحدة ان قدم السرط وفي الموطوءة ثنتان في
كلها ولو قال امراتي طالق وله امرأتان او ثلاث تطلق واحدة وله
خيار التعيين قال لنسائه الاربع بينكن تطلقه طلقت كل واحدة
تطلقه وكذا لو قال بينكن تطلقان او ثلاث او اربع الا ان ينوي قسمه
كل واحد بينهما فتطلق كل واحدة ثلاثا بينهما فتطلق كل واحدة ثلاثا
ولو قال بينكن خمس تطلقات يقع على كل واحدة طلاقان هكذا
الي ثمان تطلقات فان زاد عليها طلقت كل واحدة ثلاثا قال لامرأتين
لم يدخلن واحدة منهما امراتي طالق امراتي طالق ثم قال اردت واحدة
منهما لا يصدق ولو مدخولتين فله ايقاع الطلاق على احديهما قال
امراته طالق ولم يسم وله امرأة طلقت امراته فان قال لي امرأة اخرى
واياها عنيت لا يقبل قوله الا ببينة ولوله امرأتان كلتاها معروفه له

انت

واحدة

قال لامرأتين لم يدخل واحدة
منهما امراتي طالق امراتي
ثم قال اردت واحدة منهما
لا يصدق ولو مدخولتين

صرفه الي ايها شاب **باب الكنايات** كناية ما لم يوضع له وا
 غيره فلا تطلق بها الابنية او دلالة حال ونحو اخري واذهي
 وقوي يجمل رد او نحو خلية برة حرام باين يصلح سبا ونحو اعندي
 واستبري رحك انت واحدة انت حرة اختاري امرك بيدك سرك
 فارتك لا يجمل الرد والسب ففي حالة الرضا يتوقف الاقسام علي
 نية وفي الغضب الاولان وفي مذكرة الطلاق الاول فقط ويقع
 رجعية بقوله اعندي واستبري رحك وانت واحدة وبياتهما
 خلا اختاري البايين ان نواها او الشئين وثلاث ان نواه قال
 اعندي ثلاثا ونوي بالاول طلاقا والباقي حيضا صدق وان لم ينو
 شيئا ثلاث طلقها واحدة فجعلها ثلاثا صحيحا لو طلقها رجعيًا فجعله
 باينا الصريح يلحق الصريح والباين والباين يلحق الصريح لا البايين
 الا اذا كان معلقا بشرط قبل المنجز البايين كل فرقة هي فسخ من كل رجة
 لا يقع الطلاق في عدتها وكل فرقة هي طلاق يقع في عدتها **باب**
تفويض الطلاق قال لها اختاري وامرك بيدك ينوي الطلاق او
 طلق نفسك فلها ان تطلق في مجلس علمها به وان طال ما لم تقم او تعمل
 ما يقطع له لا بعدة الا اذا زاد متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت
 ولم يصح رجوعه وفي طلق صرتك او طلقني امراتي يصح رجوعه ولم يتقيد
 بالمجلس الا اذا علقه بالمشيئة وجلس القايمه وانك العاعدة
 وعود المتكئة ودعا الاب للمشورة وشهود الاشهاد وانما
 دابة هي رآيتها لا يقطع والفلك لها كالبيت وسيرد انتها سيرها
 وفي اختاري نفسك لا يصح نية الثلاث بل شئين ان قالت اخترت

او اختار نفسي وذكر النفس او الاختيار في احد كلاميهما شرط ويشترط
 ذكرها متصلا وان انفصل فان في المجلس صح والا فلا قال اختار
 اختيرة وقع لوقالت اخترت ولو كررها ثلاثا فقالت اخترت
 اختيرة او اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة يقع ثلاثا بلا
 نية ولو قالت طلقت نفسي او اخترت نفسي بتطليقة بانت واحدة
 في الاصح امرك بيدك في تطليقة او اختاري تطليقة فاخترت
 نفسها طلقت رجعية **باب الامر باليد** اذا قال لها امرك بيدك
 ينوي ثلاثا فقالت اخترت نفسي بواحدة وقعن واعزتك طلاقا
 كما مرك بيدك واتحاد المجلس وعلمها شرط فلو جعل امرها بيدها
 ولم تعلم وطلقت نفسها لم تطلق وكل لفظ يصلح للايقاع منه يصلح للمرجع
 منها وما لا فلا الالفاظ الاختيار خاصة وفي طلقت نفسي واحدة
 او اخترت نفسي بتطليقة بانت بواحدة فلا يدخل الليل في امرك
 بيدك اليوم وبعد غد وان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك
 اليوم وكان امرها بيدها بعد غد ويدخل في امرك بيدك اليوم وغدا
 وان ردت في يومها لم يبق في الغد ولو قال امرك بيدك اليوم وامرك
 بيدك غدا فاما امران **فصل** قال لها طلق نفسك ولم ينو ونوي
 واحدة فطلقت وقعت رجعية وان طلقت ثلاثا ونواه وقعن
 ويقولها ابنت نفسي طلقت لا باخترت فلا تملك الرجوع عنه
 وتقيد بالمجلس الا اذا زاد متى شئت ولو قال لرجل ذلك لم يتقيد
 بالمجلس الا اذا زاد ان شئت ولا يرجع قال لها طلق نفسك ثلاثا
 وطلقت واحدة وقعت لا في عكسه طلق نفسك ثلاثا ان شئت

وطلقت واحدة وعكسه لا امرها بباين ارجعي فعكست في الجواب
 وقع ما امر به وبلغ وصفا قال لها انت طالق ان شئت فقالت
 شئت ان شئت فقال شئت ينوي الطلاق او قالت شئت ان كذا
 لمعدوم بطل وان قالت شئت ان كان كذا الامر قد مضى طلقت قال
 لها انت طالق متى شئت او متى ماشيت او اذا شئت او اذا ما
 شئت فردت الامر لا يرتد ولا يتقيد بالمجلس ولا تطلق الا
 واحدة ولها تفريق الثلاث في كل ما شئت ولا يجمع ولو طلقت
 بعد زوج اخر لا يقع انت طالق حيث شئت او اين شئت لا تطلق
 الا اذا شئت في المجلس وان قامت من مجلسها الا وفي كيف شئت
 يقع رجعية فان شئت باينة او ثلاثا وقع مع نيته وفي حرم شئت
 او ماشيت لها ان تطلق ما شئت وان ردت ارتد قال لها طلقي
 من ثلاث ماشيت تطلق ما دون الثلاث ومثله اختاري من
 الثلاث ماشيت **باب التعليق** هو ربط حصول مضمون
 جملة بحصول مضمون آخر بشرط الملك كقوله لمنكوحته ان
 ذهبت فانت طالق او الاضافة اليه كان نكحتك فانت طالق قلني
 قوله لاجنبية ان زرت فانت طالق فلتكحها فزرت كما لغي ايقاعه
 مقارنا لثبوت ملك او زواله ويبطل تجيز الثلاث تعليقه لامادونها
 والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكما ومتى ومتى ما وفيها
 تنحل اليمين اذا وجد الشرط مرة الا في كل ما فانها تنحل بعد الثلاث
 فلا يقع ان نكحها بعد زوج اخر الا اذا دخلت على الزوج نحو كما تزوج
 فانت كذا وزوال الملك لا يبطل اليمين وتنحل بعد الشرط مطلقا

اصل
 شئت

فان

فان اختلفا في وجود الشرط فالقول له مع اليمين الا اذا برهنت
 وما لم يعلم الا منها صدقت في حق نفسها خاصة كقوله ان حضت فانت
 طالق وفلان او ان كنت تحبين عذاب الله فانت كذا وعبدته حرة
 فلو قالت حضت او احب طلقت هي فقط وفي ان حضت لا يقع برو
 الدم فان استمر الدم ثلاثا وقع من حين رأت الدم وان حضت حيفة
 لا يقع حتي تظهر منها وفي ان صمت يوما فانت طالق تطلق حين
 غربت من يوم صومها بطل بخلاف ان صمت قال لها ان ولدت
 غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق شنتين
 فولدتها ولم يدر الاول يلزمه طلقه واحدة قضا وشتان تنزهها
 ومضت العدة وان ولدت غلاما وجاريتين ولا يدرى الاول
 يقع شتان قضا وثلاث تنزهها قال لها ان كان حملك غلاما فانت
 طالق واحدة وان كان جارية فشتين فولدتها لم تطلق وكذا اذا
 كان ما في بطنك غلاما بخلاف ان كان في بطنك فانه يقع الثلاث
 علق الثلاث بشين يقع ان وجد الثاني في المالك والا لعلق
 الثلاث او العلق بالوطي لم يجب العقر باللبث ولم يصريه مراجعا
 في الرجعي الا اذا اخرج ثم ارجع ثانيا لا تطلق في ان نكحتها عليك
 فهي طالق اذا نكح عليها في عدة البائن ولو في عدة رجعي طلقت قال
 لها انت طالق ان شا الله متصلا مسموعا لا يقع وان مات قبل قوله
 ان شا الله ولا يشترط القصد ولا العلم بمعناه ويقبل قوله ان ادعا
 في ظاهر المروي وقيل لا يقبل وعليه الاعتماد وحكم من لم يوقف على
 مشيئته كالانس والجن كذلك قال انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شا

مات

الله او انت حر وحران شأ الله طلقت ثلاثا وعق العبد وكذا ان شاء الله
انت طالق وبانت طالق بمشيئة الله او بارادته او محبته او برضاه
لا وان اضافه الى العبد كان تملكيا فيقتصر على المجلس وان قال بامر
او بحكمه او بقضائه او باذنه او بعلمه او بقدرته يقع في الحال اضيف
اليه تعالى او الى العبد كقوله انت طالق بحكم القاضي وان باللام يقع
في الوجوه كلها اضاف الى الله او الى العبد وان بحرف في ان اضاف
الى الله لا يقع في الوجوه كلها الا في العلم فانه يقع في الحال وان
اضاف الى العبد كان تملكيا في الاربع الاول تعليقا في غيرها انت
طالق ثلاثا الا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنین يقع واحدة وفي الا
ثلاث ثلاث يعتبر كونه كلاما وبعضا من جملة الكلام لان جملة الكلام
الذي يحكم بصحة اخراج بعض التطلق لغو بخلاف ايقاعه فلو قال
طالق ثلاثا الا نصف تطلقه وقع الثلاث في المختار سالت المرأة الطلاق
فقال انت طالق خمسين طلقة فقالت المرأة ثلاث تكفيني فقال ثلاث
لك والبواقي لصواحبك وله ثلاث نسوة غيرها تطلق المخاطبة ثلاثا
لا غيرها اصلا **باب طلاق المريض** من غالب حاله
الهلاك بمرض او غيره بان اخذه مرض مجزبه عن اقامة مصالحه
خارج البيت او بارز رجلا او قدم ليقبل من قصاص او رجم فار بالطلاق
ولا يصح تبرعه الا من الثلث فلو ابانها طايحا وهو كذلك ومات بذلك
السبب او بغيره في العدة ورثت وكذا طالبة رجعية طلقت ثلاثا
ومبائة قبلت ابن زوجها ومن لا عنها في مرضه او الى منها مريضاً كذلك
وان آتت في صحته وبانت به في مرضه او ابانها في مرضه فصح فمات

او

او ابانها فارتدت فاسلمت فمات لا بما لو طلقها رجعيًا وطاوعت ابنه
او ابانها بامرها او اختلعت منه او اختارت نفسها ولو محصورا او في
صف القتال او قايما بمصلحه خارج البيت مشتكيا او محبوا او محبوا
بقصاص او رجم لا والحامل تكون قارة بتلبسها بالمخاص اذا علق طلا
بفعل اجنبي او بحج الوقت والتعليق والشرط في مرضه او بفعل نفسه
وهما في مرضه او الشرط فقط او بفعلها ولا بد لها منه وهما في المرض
او الشرط ورثت وفي غيرها لا قال لها في صحته ان شئت انا وفلان
فانت طالق ثلاثا ثم مرض فمات الزوج والاجنبي الطلاق معا او
شأ الزوج ثم الاجنبي ثم مات الزوج لا ترث وان شأ الاجنبي او لا
ثم الزوج ورثت تصادقا على ثلاث في الصحة ومضى العدة ثم اقر
لها بدين او اوصى لها بشي فلها الاقل منه ومن الارث من طلقت
ثلاثا بامرها في مرضه ثم اوصى لها او اقر قال صحيح لامرأته لحد كما
طالق ثم بين في مرضه احد هما صار فارا بالبيان فترث منه ولا
يشترط علمه باهلبيتها للميراث فلو طلقها باينا في مرضه وقد كان
سيدها اعتقها قبله ولم يعلم به كان فارا بخلاف ما لو قال لامته
انت حرة غدا وقال الزوج انت طالق ثلاثا بعد غدا ان علم بكلام
المولي كان فارا والا لولا بشرت سبب الفرقة وهي مريضة ومات
قبل انقضائها ورثها كما لو وقعت الفرقة باختيارها لنفسها
في خيار البلوغ والعق او بتقيلها ابن زوجها بخلاف وقوع الفرقة
بالحب والعنه واللعان على المذهب وقيل هو كالاول ولو ارتدت
ثم ماتت او لحقت بدار الحرب فان كانت الردة في المرض ورثها

۱۵۱

سيرة
الملك
الملك

والله اعلم بقدر عباده

بواحدة وسقط الحلف لو موقتا لا لو كان موبدا فلو نكحها ثانيا وثالثا ومضت
 المدتان بلا في بابت باخرين فان نكحها بعد زوج اخر لم تطلق وان
 وطها كقر لبقا اليمين والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين
 الشهرين ايلا ولو سكت يوما ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين
 الاولين او قال والله لا اقربك سنة الا يوما او قال بالبصرة والله لا
 ادخل مكة وهي بها لا آلي من المطلقة رجعي صحت ولو من مبانة او اجنبية
 نكحها بعده لا تجز عن وطها بمصر احدها او صغرها او رقعها او لمساقة
 اربعة اشهر بينهما او الحبسه لا يحق فغيته نحو قوله فيت اليها وان
 قدر على الجماع في المدة فغيته الوطي في الفرج ولو وطى في غيره لا قال
 الامرات انت علي حرام ايلا ان نوي التحريم او لم ينوشيا وظهار ان نواه
 ان نوي الكذب وتطبيقه بآينه ان نوي الطلاق وثلاث ان نواها
 ونفي بانه طلاق وان لم ينوه ولو كان له نسوة وقع على كل واحدة
 منهن طلقه وقيل تطلق واحدة واليه البيان وهو الاظهر **باب**
الخلع هو ازالة ملك النكاح المتوقعة على قبولها بلفظ الخلع او ما في
 معناه ولا باس به عند الحاجة بما يصلح للهر وهو يمين في جانبه
 فلا يصح رجوعه قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس
 وفي جانبها معاوضة فيصح رجوعها وشرط الخيار لها وتقتصر على المجلس
 وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق ويكون بلفظ البيع والشرا
 والطلاق والمباراة والواقع به وبالطلاق على مال طلاق باين وهي
 من الكنايات فيجوز فيه ما يجز في غيرها ثم قال لم انويه الطلاق
 فان ذكر يد لا لم يصدق والا صدق في الخلع والمباراة وكراه له اخذ

لا يملكه ان يحرق

نحوه على قطعها
 في مدة الا يلاصق

قوله او ما في معناه
 اي كلف المباراة

المراد بالمال
 شي

شي ان نشروا ان نشرت لا اكرهها عليه تطلق بلا مال ولو هلك بدله
 في يدها او استحق فعملها قيمته لو قيميا ومثله لو مثليا خلعها او
 طلقها بخر او خنزير او ميتة ونحوها وقع باين في الخلع رجعي في
 غيره مجانا لقولها خالعتني علي ما في يدي ولا شي في يدها وان زادت
 من مال او دراهم ردت مهرها او ثلاثة دراهم والبيت والصندوق
 ويطن الجارية والغنم كاليد خالعت علي عبد ابق لها علي يدها من ضمانه
 لم تبرا قالت طلقتي ثلاثا بالف او علي الف فطلقها واحدة وقع في الاولى
 باينة بثلاثة وفي الثانية رجعية مجانا قال لها طلقتي نفسك ثلاثا بالف
 او علي الف وطلعت واحدة لم يقع وقوله لها انت طالق بالف او علي الف
 فقبلت لزم الالف انت طالق وعليك الف او انت حر وعليك الف
 طلقت وعق مجانا قال طلقك علي الف فلم تقبلي وقالت قبلت فالقول
 له مع اليمين بخلاف قوله بعثك طلاقك امس علي الف فلم تقبلي هي
 وقالت قبلت فالقول لها لقوله بعث منك هذا العبد بالف امس
 فلم تقبلي وقال المشتري قبلت ولو ادعي الخلع على مال وهي تنكر بيع
 الطلاق والدعوى في الحال بحالها وعكسه لا **ويستقط** الخلع والمباراة
 كل حق لكل منهما على الاخر مما يتعلق بالنكاح الا نفقة العدة الا اذا نص
 عليها وقيل الطلاق على مال كالخلع والمعتمد لا شرط البراءة من نفقه الو
 وقتاصح ولزم والا لا خالعتني علي نفقة ولده شهر او هي معسر وطالبت
 بالنفقة مجبر على المذهب خلع الاب صغيرته بحالها او مهرها طلقت
 ولم يلزم كما لو خالعت بذلك وهي غير رشيدة فان خلعها ضامنا له صح
 والمال عليه بلا سقوط مهر وان شرطه عليها فان قبلت وهي من

لدا

وینظر الخلف السیاح السیاح السیاح
وینظر الخلف السیاح السیاح السیاح
وینظر الخلف السیاح السیاح السیاح

قوله والاعاقال العلامة
الزليعي الاصح انه يكون ظاهرا
عند الظاهر لان التعميم المولد
بالقضية هو ظاهر

مؤرخه خالعه كاي قبل الدور

أصله طلقت بلاشي قال خالعتك فقبلت طلقت وبري عن المهر الموجل
لوعليه والاروت ما ساق اليها من المعجل خلع المريضة يعتبر من الثلث
اختلعت المكاتبه لزومها المال بعد العتق ولو باذن المولي والامة وام
الولد ان باذن المولي لزومها كبدل للمحال خلع الامة مولاها على رقبته
ان زوجها حرام الخلع مجانا وان مكاتبها او عبدا او مدبرا صح وصلت
امة للسيد **باب الظهار** هو تشبيه المسلم زوجته او ما يعبر به
عنها او جزا شايعا بحرقه عليه تايبدا وصح اضافته اليملك او سببه
وظهارها منه لغو كانت علي كظهر امي او كبطنها او كفخذها او كفرجها
او كظهر اخي او عمتي او فرج ابي او قريبي يصير به مظاهرا ويحرم
وطها عليه ودوا عيه حتي يكفر فان وطئ قبله استغفر وكفر بالظهار
فقط ولا يعود قبلها وعوده عزمه علي وطئها والبراة مطابته بالوطئ
وعليها منعه حتي يكفر وعلي القاصي الزامه به وان نوي بابت علي
مثل امي بئرا وظهارا او طلاقا صحت نيته والالغا وبانت علي حرام
كامي مع ما نواه من طهار وطلاق وبانت علي حرام كظهر امي ثبت
الظهار لا غيره من طلاق او ايل ولاظهار من امته ولا من تلحقها بلا
امرها ثم طاهر منها ثم اجازت انتن علي كظهر امي طهار منهن وكفر
لكل طاهر من امراته مرارا في مجلس واحد او في مجالس متفرقة
فعليه بكل طهار كفارة فان عني التكرار فان كان بمجلس صدق قضا
والالا **باب الكفارة** هي تحرير رقبة ولو صغيرا او كافرا او كبيرا
او اصم او خصيا او مجنونا او مقطوع الاذنين او عورا او مقطوع احدى
يديه واحدي رجليه من خلاف او مكاتب لم يود شيئا وكذا اشراق رقبته
بنية

بِسْمِ

[illegible]

بنية الكفارة واعتاق نصف عبده ثم باقيه لا فائت جنس المنفعة
كالاعمى المجنون الذي لا يعقل والمقطوع يداؤه او ابهاماه او رجلاه او يد
ورجل من جانب ولا مدبر ولا مكاتب ادي بعض بدله واعتاق نصف
عبده ثم باقيه بعد ضمانه ونصف عبده عن تكفيره ثم باقيه بعد طي
من ظاهر منها فان لم يجد ما يحتق صام شهرين متتابعين قبل المساء
فيهما رمضان وايام المنهي صومها فان افطر بعذر او بجيرة او وطئها فيهما
مطلقا استأنف الصوم لا الاطعام ان وطئها في خلالة والعبء لا يجزيه
الا الصوم ولو اعتق سيدة عنه او اطعم فان عجز عن الصوم اطعم ستين
مسكينا كالنفقة او قيمة ذلك وان غداهم وعشاهم جاز كما لو اطعم
واحد استين يوما او اباحه كل الطعام في يوم واحد دفعة اجزي عن
يومه ذلك فقط وكذا اذا ملكه الطعام بدفعات في يوم واحد على الاصح
امر غيره ان يطعم عنه عن طهاره ففعل صح كما صححت الاباحة في
طعام الكفارات والغدية دون الصدقات والعشر حرر عبيد
عن طهارين ولم يعين صح عنهما ومثله الصيام والاطعام وان حرر
عنهما رقبة او صام شهرين صح عن واحد وعن طهار وقيل لا
اطعم ستين مسكينا كالا صاعا عن طهارين لم يصح وعن افطار
وظهار صح **باب اللعان** هو شهادتان موكدات بالايان
مقرونة باللعن قايمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في
حقها شرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا وسببه قذف
الرجل زوجته قذفا يوجب الحد في الاجنبية وركنه شهادتان
موكدات باليمين واللعن وحكمه حرمة الوطئ بعد التلاعن ولو قبل

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय
नमः शिवाय नमः श्रीगणेशाय नमः

أما لو اعتك كافر عن طهار
 وقد كره أن عن الطهار وإن اختلف
 الجنس لأن الكافرة لا تقبل النكاح العقل وجعل في المذبح
 نظير أحسن وهو إذا اختلف جميع بين المرأة وبينها أو اختلا
 ولكنهما معا فإن كانتا زنتين لم يصح العقد علي كل منهما

فقد اتفقنا على ان الكفار
لان الاباحة في السوق في
كفارة العيدين لا يجوز كما في العيدين

لا عن امانة ملائمة ولعنا ولا عن امانة
والنعنا لعن بعض بعضا ولا عن الحكم
بينها لعنا الحكم والتعاون التكذيب
ولعنه طرده وابعدوه وهو لعين
وملعون فاموس

بما لا يكره ولا لعان

التفريق بينهما واهله من هو اهل الشهادة فمن قذف زوجته العفيفة
عن الزني وطلحا لاد الشهادة او نفى نسب الولد وطالبته به لاعن
فان ابي حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيجد فان لاعن لاعن ولا
حبست حتى يلاعن او تصدقه فان لم يصلح شاهدا وكان الهلا للقذف
حد وان صلح وهي ممن لا يحد قاذفها فلا حد ولا لعان وبغير الاحصا
عند القذف فلو قذفها وهي امه او كافرة ثم اسلمت او عتقت فلا حد
ولا لعان ويستقط بالطلاق البايين ثم لا يعود بتزوجها بعده وكذا ابنها
وطرفها بشبهة ويردتها ولا يعود لو اسلمت بعده وموت شاهد
القذف وغيبته لا لوعمي او فسق او ارتد ولو قال زنيته وانت صبية
او مجنونة وهو معهود فلا لعان بخلاف ذمية او امه او من ذارعين
سنة وعمرها اقل **وصفته** ما نطق النكح به فان التغبانات بتفريق
الحاكم الذي وقع اللعان عنده وان لم يرضيا فلو لم يفرق حتى عزل
او مات استقبله الحاكم الثاني ولو اخطا الحاكم ففرق بينهما بعد وجود
الاكثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل **وحرم** وطهما بعد اللعان
قبل التفريق وان قذف بولد نفى نسبه والحقه بامه فان الكذب نفسه
حد وله ان ينكحها وكذا ان قذف غيرها فحد او زنت ولا لعان لو
كانا اخرسين او احدهما وكذا الوطرا ذلك بعده قبل التفريق فلا تفريق
ولا حد كما لا لعان بنفي الحمل وتلاعنا بنيت وهذا الحمل منه ولم ينفي
الحمل نفى الولد عند التفتية وابتياع الة الولادة صح وبعده لا لاعن
فيهما نفى اول التوامين واقر بالثاني حد وان عكس لاعن والنسب
ثابت فيهما ولو جات بثلاثة في بطن واحد فنفي الثالث واقر بالثاني
يحد وهم بنوه مات ولد اللعان وله ولد فادعاه الملاعن ان ولد

اللعان

قد اوزنت المرأة من قول غيره كالزوجة
لانه لا فرق بين ان يحد او لا الزوال الصفة وصورة
حدها بان يقع اللعان قبل الزوال ثم زنت فيحد وانما
تدنا هذه الصورة لانه لو كان بعد الزوال كان حدها
الرجم وهو الهلاك فلا ينص في القول بحدها بعده

فان اوزنت المرأة من قول غيره كالزوجة

بما لا يكره ولا لعان

اللعان ذكر اثبت نسبه وان انثى **باب العنين** هو من لا يقدر
على جماع فرج زوجته اذا وجدت زوجها مجبوا فرق بينهما في الحال
فلو جبت بعد وصوله اليها او صار عنييا بعده لاجات امرات المجبوا
بولد بعد التفريق الى سنتين يثبت نسبه والتفريق بحاله ولو عنييا
بطل التفريق ولو وجدته عنييا او خصيا اجل سنة قمرية فان وطئ
والابانت بالتفريق ان بطلها ولوامة فالخيار لمولاها وهو على النكاح
فلو وجدته عنييا ولم تخاصم زمانا لم يبطل حقها كما لو رفعتها الي قاض واجل
سنة ومضت ولم تخاصم زمانا ولو ادعي الوطي وانكرته فان قالت وا
ثقة هي بكذا خبرت وان قالت هي ثيب صدق بحلفه كما لو وجدت ثيبا
وزعمت زوال عذرتها بسبب اخر غير وطئها كاصبعه مثلا وان اختار
بطل حقها كما لو قامت من مجلسها او اقامها اعوان القاضي قبل ان تختار
شيئا تزوج اخرى عالمة بحاله لا خيار لها على المذهب ولا يتخير احدهما
بعيب الاخر ولو تراصيا على النكاح بعد التفريق صح **باب العدة** **العدة**
هي تريض يلزم المرأة عند زوال النكاح او شبهته وسبب وجوبها النكاح
المؤكد بالتسليم وما جرى مجراه وركنها حريات ثابتة بها وصحة
الطلاق فيها وهي في حرة تحيض بطلاق او فسح ثلاث حيض كوامل
كام ولد مات مولاها او اعتقها وموطوءة بشبهة او ينكح فاسد في الموت
والفرقة وفي من لم تحض لصغرا وكبرا وبلغت بسن ولم تحض ثلاث
اشهر بالايام ان وطئت والموت اربعة اشهر وعشرا مطلقا وفي امه تحيض
حيضتان وفي من لم تحض او مات عنها زوجها نصف ما للحرة وفي الحامل
ولوامة وضع حملها ولو زوجها صغيرا وفمين حبلت بعد موت الصبي

فان اوزنت المرأة من قول غيره كالزوجة

العدة بالكر الولد ويسقط

عاشية رضا الله عنها الولد لا يبقى في الدنيا
من سنين وهو لا يعرف الاسماء وظل المغرور
ببعضه لان ظله حاله وهو على حذق من
ملقته الظلال وهو على حذق من
الامن سائر الظلال وهو على حذق من
دوره ولو بقدر الظل ولو بقدر
الله مغرور من ولو بقدر
الله مغرور كذا في الهدى

مدخول بها وان جات به لاكثر من مالا والمقبرة بخيبتها لاقل من اقل مدته
من وقت الاقرار والا لا والمعتدة ان تجدد ولادتها بحجها كاملة او حبل
ظاهرا واقاربها او تصديق الورثة ويثبت النسب في حق غيرهم ان تم
نصاب الشهادة بهم والا لا ولولدت فاختلعا فقالا نكحتني منذ نصف حول
وادعي الاقل فالقول لها بلا يمين وهو ابنه قال ان نكحتها فهي طالق فكلما
فولدت لنصف حول منذ نكحت الزمة نسبه ومهرها علق طلاقها بولادتها
لم تطلق بشهادة امرأة ولو اقر مع ذلك بالحبل طلقت بلا شهادة ومن نكح امته
فطلتها فسرهما فان ولدت لاقل من ستة اشهر عند سرائها الزمة والا لا
قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة فهي
ام ولده ان جات به لاقل من نصف حول من وقت مقالته وان اكثر
منه لا قال لغلالم هو ابني ومات فقالت امه انا امراته وهو ابنه بزمانه
فان جعلت حريتها فقال وارثه انت ام ولد ابي او كنت نصرانية
وقت موته ولم يعلم اسلامها او قال كانت زوجة له وهي امته لا
زوج امته من عبدة فجات بولد فادعاه المولى لم يثبت نسبه
وتصير ام ولده ولدت امته الموطوعة له ولد اتوقت نسبه على دعوى
كامه مشتركة بين اثنين استولدها واحد ثم جات بولد لا يثبت
النسب بدونها غاب عن امراته فتزوجت باخر وولدت اولادا
فالاولاد للثاني على المذهب **باب الحضانة** تثبت للام ولو بعد
الفرقة الا ان تكون مرتدة او فاجرة او غير مأمونة او امه او ام
ولد او مديرة او مكاتبة ولدت ذلك الولد قبل الكتابة او متزوجة
بغير محرم او ابت ترثيته مجانا والاب معسر والحمة تقبل ذلك

قال في المختار والاحسان
قال لا يشترط ان يكون الولد
مكتمل النسل بل يكفي ان يكون
مكتمل النسل في وقت ولادته
وقد قال في المختار والاحسان
ان المدة لا تقدر على المدة
بل على النسل في وقت ولادته
وقد قال في المختار والاحسان
ان المدة لا تقدر على المدة
بل على النسل في وقت ولادته

ثبوت
في المختار والاحسان
ان المدة لا تقدر على المدة
بل على النسل في وقت ولادته

في المختار والاحسان
ان المدة لا تقدر على المدة
بل على النسل في وقت ولادته

على المذهب ولا تجبر عليها الا اذا تعينت ولا تغذر الحاضنة على ابطال
حق الصغير فيها وتستحق اجرة الحضانة اذا لم تكن منكوبة ولا مقعدة
ثم ام الام ثم ام الاب وان علت ثم الاخت لاب وام ثم لام ثم لاب ثم
الحالات كذلك ثم العمت كذلك والذمية كمسلمة مالم يعقل دينها او يخاف
ان يالف الكفر وسقط حقها بنكاح غير محرمه ويعود بالفرقة والحاضنة
احق به حتى يستغني والام والجدة احق بها حتى تحيض وغيرها احق
بها حتى تستغي وعن محمد ان الحكم في الام والجدة كذلك به يعني لحض
الاب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجدة لا وقد
ماتت ابنتي ام هذا الصبي فالقول قول الرجل للمرأة التي معه ويدين
الصبي اليها كزوجين بينهما ولد فادعي انه ابنه لامنها وعكست حكم
بكونه ابنا لها لا خيار للولد عندنا مطلقا بلغت الجارية مبلغ النسيان
بكر اضمها الاب الي نفسه وان ثيبا لا الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها
والغلام اذا عقل واستغني براه ليس للاب ضمها الي نفسه والجد
بمنزلة الاب فيه وان لم يكن لها اب ولا جد ولها اخ او عم فله ضمها ان
لم يكن مفسدا وان كان لا وكذا الحكم في كل عصبه ذي رحم محرم منها في
فان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرها من العصبات او كان لها عصبه
فالنظر فيها الى الحاكم فان مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى والا وضعت عند
امينة قادرة على الحفظ بلافراق في ذلك بين بكر وثيب ليس المطلقة
الخروج بالولد من بلدة الى اخرى بينهما تفاوتم الا اذا انتقلت من القرية
الى المصر وفي عكسه لا الا اذا كان وطنها ونكحها فيه وهذا في الام اما
غيرها فلا يقدر على نقله الا باذن ابيه اخذ المطلق ولده منها لزوجها
غيرها فلا يقدر على نقله الا باذن ابيه اخذ المطلق ولده منها لزوجها

في المختار والاحسان
ان المدة لا تقدر على المدة
بل على النسل في وقت ولادته

في المختار والاحسان
ان المدة لا تقدر على المدة
بل على النسل في وقت ولادته

والنفقة والسكنى
 في النفقة هي النفقة
 في السكنى هي السكنى
 في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى

له ان يسافر به الي ان يعود حق امه **باب النفقة** هي الطعام والكسوة
 والسكنى ونفقة الغير تجب على الغير باسباب ثلاثة زوجية وقربية ومالك
 تجب على الزوج لزوجته ولو صغيرا لا يقدر على الوطى او فقيرا ولو مسلمة
 او كافرة او كبيرة او صغيرة تطيق الوطى فقيرة او غنية موطوءة او لم تمت
 نفسها للمهر بقدر حالها ولو هي في بيت أبيها او مرضت في بيت الزوج
 لا لخارجته من بيته بغير حق ومحبوسة ومريضة لم تزف ومغصوبة
 وجائحة لامعه ولو محرم ولو معه فعليه نفقة الحضر خاصة امتعت
 من الطحن والخبز ان كانت ممن لا تتخدم فعليه ان ياتيهما بطعام مهيا
 والا لا وجب عليه الطحن وانية شراب وطبخ ككوز وجرة وقدر
 ومعرفة وتقرض لها الكسوة في كل نصف حول مرة وللزوج الاتفاق عليها
 بنفسه الا ان يظهر للقاضي عدم اتفاده فيعرض لها في كل شهر وتقديرها
 بقدر الغلا والرخص ولا تقدر بدراهم وتزاد في الساجبة والحافا وقراش
 ان طلبته ويختلف ذلك بيسار او عسار وحالا وبلدا ولخادمها المملوك
 لو موسرا وهي حرة ولوله اولاد لا يكفيه خادم واحد فرض عليه لخادمين
 او اثلاثا قافلا لا يفرق بينهما بعجزه عنها ولا بعدم ايغايه حقها منها ولو
 موسرا ويامر بها القاضي بالاستدانة عليه فقي عليه بنفقة الاعسار ثم
 ايسر فخاصته تم وبالعكس وجب الوسيط صاحب زوجها على نفقة
 كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا اطيق ذلك فهو لازم الا اذا تغير سعر
 الطعام وعلم ان مادون ذلك يكفيها والنفقة لا تقيد دينيا الا بالقضا او
 الرضا وموت احدها او طلاقها يسقط المفروض الا اذا استدانته بامر
 قاض ولا ترد المعجلة ببيع القن الماذون بالنكاح في نفقة زوجته مرة

ولو كانا صغيرين فلا
 نفقة لهما اجابا لان
 النكاح من جهتين
 في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى

في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى

في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى

بعد اخرى وتسقط بموته وقبله ويباع في دين غير هامة ونفقة الامه
 المملوكة انما تجب بالنسبة فلما استحدثها المولى بعدها او بواها بعد الطلاق
 لا تقضى العدة لاقبله سقطت وكذا تجب لهما السكنى في بيت خال عن
 اهله واهلها بقدر حالها او بيت مفتر من دار له غلق كفاها ولا يلزمه
 اثباتها بمونسه ولا يمنعها من الخروج الي الوالدين ولا يمنعها من
 الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة ومنع
 من الكسوة عندها وتغرض لزوجته الغائب وطفله وابويه في مال
 له من جنس حنظل عند من يغربه وبالزوجية والولاد منها وكذا اذا علم
 قاض بذلك وكلفها ويكلفها معه ان الغائب لم يعطها النفقة لابقامة
 البينة على النكاح ولا ان لم يخلف مالا فاقامة بينة ليفرض عليه
 ويامر بها بالاستدانة ولا يقضى به وقال زفر بن يحيى في لانه اي النكاح
 وعمل القضاة اليوم على هذا الحاجة فيعتي به ولطاقة الرجعي
 والباين والفرقة بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والتقريق بعد طلاق
 اللغاة النفقة والسكنى والكسوة لا لمعتدة موت مطلقا الا اذا كان
 ام ولده وهي حامل وجب السكنى لمعتدة فرقة بمعصية كردة
 وتسقط النفقة بردها بعد البت لا بتكليف ابنه ولطفله الفقير والكبير
 العاجز عن الكسب لا يشاركه احد في ذلك لنفقة ابويه وعرسه
 وليس على امه ارضاعه الا اذا تعينت ويستاجر الاب من يرضعه عند
 لامة لو مملوكة او معتدة رجعي وهي احق اذ اتم تطلب زيادة على
 ما تاخذه الاجنبية وعلى موسر يسار الفطرة النفقة لاصوله الفقير
 بالسوية والمعتبر فيها القرب والجريمة لا الارث ولكل ذي رحم محرم

في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى
 في النفقة والسكنى

صغيرا وانثى ولو بالغه او بالغه عاجزا بنحو زمانه فقرا بقدر الارث
 ويجبر عليه والمعتبر فيها اهلية الارث لا حقيقته ولا نفقة مع
 الاختلاف ديننا الا للزوجة والاصول والفروع الذين يبيع الاب
 لا الام عرض ابنه لا عقاره للنفقة ولا في دين له عليه سواها ضمن مودع
 الابن لو انفق الوديعه على ابويه بغير امر قاض ولو انفق ما عندهما
 من ماله على انفسهما وهو من جنسه لا قضي بنفقة غير الزوجه ومضت
 مدة سقطت الا ان يستدين بامر قاض وينفق منها فلو مات الاب
 بعدها فهي دين في تركته في الصحيح ولم يملكه فان امتنع فعلى كسبه
 والا امره القاض ببيعه ان محلا له عبد لا ينفق عليه مولاه اكل
 من مال مولاه بلا رضاه ان عاجزا عن الكسب او منعه مولاه منه
 والا لا نفقة العبد المعصوب على الغاصب الى ان يرد الى ماله
 فان طلب من القاض الامر بالنفقة عليه او البيع لا يجزيه وان
 خاف على العبد الضياع باعه القاض لا الغاصب وامسك منه ماله
 طلب المودع من القاض الامر بالنفقة على عبد الوديعه لا يجزيه
 بل بوجره وينفق منه او يبيعه ويحفظ ثمنه لمولاه دابة مشتركة
 بين اثنين امتنع احدهما من الاتفاق اجبره القاض ويومر
 بالاتفاق على هاتيه ديانة لا قضا على المذهب **كتاب**
العتق هو عبارة عن استقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه يصير به
 من الاحرار ويصح من حر مكلف في ملكه ولو باضافته اليه يصح
 بل انبه كانت حرا وعتق او معتق او محررا وحركتك واعتقك
 لله علي الاصح وهذا مولاي او يا مولاي او يا حرا ويا عتقي الا

الغائب اما الحاضر
 فلا اتفاقا

هذا هو المذهب
 في العتق
 وهو عبارة
 عن استقاط
 المولى حقه
 عن مملوكه
 بوجه يصير
 به من الاحرار
 ويصح من حر
 مكلف في ملكه
 ولو باضافته
 اليه يصح
 بل انبه كانت
 حرا وعتق او
 معتق او محررا
 وحركتك واعتقك
 لله علي الاصح
 وهذا مولاي
 او يا مولاي
 او يا حرا ويا
 عتقي الا

اذا
 كان المولى
 حرا او مملوكا
 او عتقا او
 معتقا او
 محررا او
 حركتك او
 اعتقك

هذا هو المذهب
 في العتق

اذا سماه به ثم اذا ناداه بالعبودية او عكس عتق كذا راسك حرا وجهك
 وخوها مما يعبر به عن البدن وبكنايته ان نوى كذا ملك لي عليك
 ولا سيلا ولا رق وخرجت من ملكي وخلصت سبيك ولا مئة قد اطلقتك
 وهذا ابني للاصغر والاكبر وهذا ابني او امي وان لم ينو لابني وابني
 ولا سلطان لي عليك والفاك الطلاق وكنايته وانت مثل الحر الا في قوله
 امرك بيدك او اختاري فانه عتق مع النية ويقول عبدني او حماري
 حرو بمالك ذي رحم محرر ولو المالك صبي او مجنون او كافرا او يتجبر
 لوجه الله تعالى والشيطان والصنم وان كفر به المسلم عند قصد التعظيم
 وبكره وسكر بسبب محذور وهزل وان علق بشرط صحيح وتعلق بامر
 كائن تنجز وعتق بما انت الا حر فلو قال لعبدك ان ملكك فانت
 حر عتق للحال وان قال لكاتبه ان انت عبدي فانت حرا حر حاملا
 عتقا اذا ولدت بعد عتقها لا قل من نصف حول ولو حررة عتق فقط
 والولد والحمل ينفع الام في الملك والرق والعتق وفروعه وولد
 الامة من زوجها ملك لسيدها وولدها من مولاه حرا والله اعلم
باب عتق البعض عتق بعض عبده لم يعتق كله وسعي فيما
 بقي وهو كما كتب بلا رد الى الرق لو عجز وقال عتق كله ولو اعنى نصيبه
 فليس عليه ان يجز او يستقضي والولا لهما او يضمن لو موسرا ويرجع
 على العبد والولا له ويسار به يكونه ماله كقدر قيمة نصيب الاخر ولو
 شهد كل من شريكين بعتق الاخر سعي لهما في حظهما مطلقا
 والولا لهما ولو خالف ايسار سعي للموسر لا لصدده علق احدهما عتقه
 بفعل غدا وعكس الاخر وجهل شرطه عتق نصفه وسعي في نصفه

فان قلت ان المطلق من كتابات الطلاق وقد
 ذكر ان سعي الطلاق وكنايته لا يستعمل
 في العتق قلت اجاب عنه بانه لا ينافي
 مع النية قلت اجاب عنه بانه لا ينافي
 بالانتماء فيهما والمسلم على استقامة
 ما كان من الفاظ حقه الطلاق خاصة
 صدق او كناية

جمع

لها ولا عتق لو حلفا على عبيدين كل واحد منهما لاحدهما قال عبدة حر
 ان لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم ثم قال امراته طالق ان
 كان دخل اليوم عتق وطلقت ومن ملك قريبه مع اخر عتق خطاه
 بلا ضمان علم بقربائه ام لا ولشريكه ان يعتق او يستسي وان اشترى
 نصفه اجنبي ثم القريب ما بقي فله ان يضمن المشتري او يستسي
 وان اشترى نصف قريبه ممن يملكه لا يضمن لبايعه مطلقا ولو اشترى
 من احد الشريكين لزمه الضمان للشريك الذي لم يبيع لو موسر عبد
 بين ثلاثة دبره واحد واعتقه اخر وهما موسران ضمن السالك مد
 لا معتقه والمدبر معتقه ثلثه مدبر الا ما ضمنه والولا بين المعتق
 والمدبر اثلاثا ثلثاه للمدبر وما بقي للمعتق ولو قال هي ام ولد شريكي
 وانك تحدمه يوما ولا قيمة لام ولد فلا يضمن غني اعتقها مشركة
 ويضمن بالجنانية فلو قربها الى سبع فافتقرها ضمن ولو قال لعبد
 مد عنده من ثلاثة له احد كما خرج واحد ودخل اخر فاعاد ومات
 بلا بيان عتق ممن ثبت ثلاثة اربعة ومن كل من غيره نصفه وان صد
 ذلك منه في مرضه ولم يحضر وارثه جعل كل عبد سهم كسهم العتق
 وعتق ممن ثبت ثلاثة ومن كل من غيره سهمان وان طلق قبل
 وطى سقط ربع مهر من خرجت وثلاثة اشمان من ثبتت وثمان
 دخلت واما الميراث فللدخالة نصفه والنصف بين الخارجة والثانية
 نصفان وعلى كل عتة الوفاة احتياطا والوطى والموت بيان في طلاق
 مبهم كبيع وموت وتخريروا استدلالا وهدية وصدقة مسلمين
 في عتق مبهم لا الوطي فيه وكذا الموت لا يكون بيانا في الاختيار

فلو

هذا الحديث يدل على ان العتق لا يضمن لبايعه مطلقا ولو اشترى من احد الشريكين لزمه الضمان للشريك الذي لم يبيع لو موسر عبد بين ثلاثة دبره واحد واعتقه اخر وهما موسران ضمن السالك مد لا معتقه والمدبر معتقه ثلثه مدبر الا ما ضمنه والولا بين المعتق والمدبر اثلاثا ثلثاه للمدبر وما بقي للمعتق ولو قال هي ام ولد شريكي وانك تحدمه يوما ولا قيمة لام ولد فلا يضمن غني اعتقها مشركة ويضمن بالجنانية فلو قربها الى سبع فافتقرها ضمن ولو قال لعبد مد عنده من ثلاثة له احد كما خرج واحد ودخل اخر فاعاد ومات بلا بيان عتق ممن ثبت ثلاثة اربعة ومن كل من غيره نصفه وان صد ذلك منه في مرضه ولم يحضر وارثه جعل كل عبد سهم كسهم العتق وعتق ممن ثبت ثلاثة ومن كل من غيره سهمان وان طلق قبل وطى سقط ربع مهر من خرجت وثلاثة اشمان من ثبتت وثمان دخلت واما الميراث فللدخالة نصفه والنصف بين الخارجة والثانية نصفان وعلى كل عتة الوفاة احتياطا والوطى والموت بيان في طلاق مبهم كبيع وموت وتخريروا استدلالا وهدية وصدقة مسلمين في عتق مبهم لا الوطي فيه وكذا الموت لا يكون بيانا في الاختيار

فلو قال لغلामين احدهما ابني او قال لجارتين احدهما ام ولدي
 فمات احدهما لا يتعين الباقي للعتق والاستيلاء قال لامته ان
 كان اول ولد تلدينه ذكر افانت حرة فولدت ذكرا وانثى ولم يدر
 الاول رق الذكر وعتق نصف الام والانثى شهدا بعتق احد
 مملوكيه لغت الا ان يكون في وصية او طلاق مبهم كما لو شهدا
 بعد موته انه قال في صحته احدا كما حر علي الاصح **باب الحلف بالعتق**
 قال ان دخلت الدار فكل عبد لي يومئذ حر عتق من له حين
 دخوله ملكه بعد حلفه او قبله ولو لم يقل يومئذ عتق من له
 وقت حلفه فقط لقوله كل عبد لي او ملكه حر بعد غد وديبر
 بكل عبد لي او ملكه حر بعد موتي من له يوم قال لا من ملكه بعد
 وان مات عتقا من الثلث المملوك لا يتناول الحلف فلا يعتق حل جارية
 من قال كل مملوك لي ذكر فهو حر وكذا المكاتب **باب العتق على مال**
 اعتق عبدة على مال قبل العبد في المجلس عتق ولو علقه باذنيه صار
 في ما دون الماكاتب فلا يتوقف على قبوله ولا يبطل بردة والمولى يبيعه
 قبل وجود شرطه وعتق بتخلية ولو ادى عنه غيره تبرعا لا كما
 لو حط عنه البعض بطلبه وادى الباقي او مات المولى واداه الى
 الورثة وتقيده اداوه بالمجلس وهو دين صحيح يصح التكفيل به
 بخلاف بدل الكفاية ولو قال انت حر بعد موتي بالف ان قبل بعبدة
 واعتقه وارث او وص او قاض ينفذ امتناع الوارث عتق والا لا
 ولو حرره على خدمته حولا قبل عتق في الحال وخدمه مدته
 فان مات هو او مولاة قبلها تجب قيمته عليه كبيع عبد منه بعين

هذا الحديث يدل على ان العتق لا يضمن لبايعه مطلقا ولو اشترى من احد الشريكين لزمه الضمان للشريك الذي لم يبيع لو موسر عبد بين ثلاثة دبره واحد واعتقه اخر وهما موسران ضمن السالك مد لا معتقه والمدبر معتقه ثلثه مدبر الا ما ضمنه والولا بين المعتق والمدبر اثلاثا ثلثاه للمدبر وما بقي للمعتق ولو قال هي ام ولد شريكي وانك تحدمه يوما ولا قيمة لام ولد فلا يضمن غني اعتقها مشركة ويضمن بالجنانية فلو قربها الى سبع فافتقرها ضمن ولو قال لعبد مد عنده من ثلاثة له احد كما خرج واحد ودخل اخر فاعاد ومات بلا بيان عتق ممن ثبت ثلاثة اربعة ومن كل من غيره نصفه وان صد ذلك منه في مرضه ولم يحضر وارثه جعل كل عبد سهم كسهم العتق وعتق ممن ثبت ثلاثة ومن كل من غيره سهمان وان طلق قبل وطى سقط ربع مهر من خرجت وثلاثة اشمان من ثبتت وثمان دخلت واما الميراث فللدخالة نصفه والنصف بين الخارجة والثانية نصفان وعلى كل عتة الوفاة احتياطا والوطى والموت بيان في طلاق مبهم كبيع وموت وتخريروا استدلالا وهدية وصدقة مسلمين في عتق مبهم لا الوطي فيه وكذا الموت لا يكون بيانا في الاختيار

هذا الحديث يدل على ان العتق لا يضمن لبايعه مطلقا ولو اشترى من احد الشريكين لزمه الضمان للشريك الذي لم يبيع لو موسر عبد بين ثلاثة دبره واحد واعتقه اخر وهما موسران ضمن السالك مد لا معتقه والمدبر معتقه ثلثه مدبر الا ما ضمنه والولا بين المعتق والمدبر اثلاثا ثلثاه للمدبر وما بقي للمعتق ولو قال هي ام ولد شريكي وانك تحدمه يوما ولا قيمة لام ولد فلا يضمن غني اعتقها مشركة ويضمن بالجنانية فلو قربها الى سبع فافتقرها ضمن ولو قال لعبد مد عنده من ثلاثة له احد كما خرج واحد ودخل اخر فاعاد ومات بلا بيان عتق ممن ثبت ثلاثة اربعة ومن كل من غيره نصفه وان صد ذلك منه في مرضه ولم يحضر وارثه جعل كل عبد سهم كسهم العتق وعتق ممن ثبت ثلاثة ومن كل من غيره سهمان وان طلق قبل وطى سقط ربع مهر من خرجت وثلاثة اشمان من ثبتت وثمان دخلت واما الميراث فللدخالة نصفه والنصف بين الخارجة والثانية نصفان وعلى كل عتة الوفاة احتياطا والوطى والموت بيان في طلاق مبهم كبيع وموت وتخريروا استدلالا وهدية وصدقة مسلمين في عتق مبهم لا الوطي فيه وكذا الموت لا يكون بيانا في الاختيار

فصلت ولو قال اعتق امك بالف عني على ان تزوجهما ان فعلت وابت
عتقت ولا شيء له على امره ولو زاد عني قسم على قيمتها ومهرها وجب
حصته القيمة فلو نكحت فحصة مهر مثلها مهرها في وجهيه وما
اصاب قيمتها في الثاثة فهو كولاها اعتق امته على ان تزوجه نفسها
فزوجته فلها مهر مثلها فان ابت فعليها قيمتها ولو كانت ام ولد وابت
فلا شيء عليها **باب التدبير** هو تعليق العتق بمطلق موته كاذامت فانت
حرا وانت حر عن دبرمي او انت مدبر او دبرتك او انت حر يوم اموت
او ان مت الى مائة سنة وغلب موته قبلها دبر عبده ثم ذهب عقله
فالتدبير على حاله بخلاف الوصية ولا يقبل الرجوع ويصح مع الاكراه
بخلافها فلا يباع المدبر ولا يوهب ولا يرهن ولا يخرج من الملك
الا بالاعتاق والكتابة ويستخدم ويستاجر والامة توطى وتنتكح
والمولي احق بكسبه وارثه ومهر المدبرة وموته عتق من ثلثه وفيه
في ثلثيه ان لم يترك غيره وله وارث لم يحزه فان لم يكن او كان واجا
عتق كله وسعي في كله لو مديونا ولد المدبرة مدبر ولو ولدت
المدبرة من سيدها فهي ام ولده وبطل التدبير ويبع ان قال له
ان مت من سفري او مرضي او الى عشرين سنة او انت حر بعد
موت فلان ويعتق ان وجد كعتق المدبر قال ان مت من مرضي
هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف في مرضي وقيمة المدبر ثلثا قيمته
قنا والمعتد يقوم قنا **باب الاستيلاء** اذا ولدت الامة من سيدها
باقراره ولو حاملا او من زوج فاشتراها الزوج فهي ام ولد وحكمها
كالمدبرة الا انها تعتق بعد موته من كل مال له من غير سعيه فان

ولدت بعده اخر ثبت نسبه بلا د عوة لكنه يتقي بنفيه من غير توقف
عليه ان الا اذا قضى به قاض او تجاوز الزمان فلا اذا اسلمت ام ولد
الذي عرض الاسلام عليه فان اسلم فهي له والاسعت في قيمتها وعنت
بعد ادايعا وهي مكاتبه في حال سعيها بل اريد الي الرق لو عجزت
ولومات قبل سعيها عنت مجانا ولو اسلمت ^{بغير عنت} التصراتي عرض الاسلام
عليه فان اسلم فيها والا امر ببيعها فان ادعي ولد امة مشتركة ثبت
نسبه منه وهي ام ولده وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لا قيمة
ولدها وان ادعيه معا وقد استويا في الاوصاف فهو ابنتها وهي ام ولد
لها وعلي كل نصف عقرها وتقاسم الا اذا كان نصيب احدهما اكثر فياخذ
منه الزيادة بخلاف البنوة والارث والاولا فان ذلك لها سوية وان كان
احدهما اكثر نصيبا من الاخر وورث من كل ارث ابن وورثا منه ارث
اب واحد جارية بين رجلين ولدت فادعاه احدها واعتقه الاخر
وخرج الكلامان معا فالدعوة اولى ادعي ولد امة مكاتبه وصدقه
المكاتب لزم النسب والعقر وقيمة الولد وسقط الحد للشبهة ولم
تضرم ولده وان كذه لم يثبت النسب ولدت منه جارية غيره
وقال احلها لي مولاها والولد ولدي وصدقه المولي في الاحلال
وكذبه في الولد لم يثبت نسبه فان صدقه فيها يثبت ولو ملكها بعد
تكذيبه يوما ثبت النسب ولو استولد جارية احد ابويه او امراته
وقال ظنت حلها لي فلا حد ولا نسب وان ملكه يوما عتق عليه
كتاب الايمان اليمين عبارة عن عقد قوي بها عزم الخالف علي

م قوله والوالا العلم والولاية هما في البحر الشيخ

الفعل او الترك وهي غموس ان حلف على كاذب عمد الواسه ما فعلت
 كذا علما بفعله والله ماله على الف علما بخلافه او واسه انه بكر
 علما انه غيره وياثم بها ولو ان حلف كاذبا بظنه صادق ويرجي
 عفو ومنعقدة وهي على آت وفيه كفارة ان حثت قبط وهي ترفع
 الاثم وان لم توجد التوبة معها ولو مكرها او ناسيا في اليمين او في
 الحنث وكذا الوعد وهو مغمي عليه او مجنون والقسم بالله او باسم
 من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق او بصفة يحلف بها عرفا من صفاته
 كعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا بغير الله كالنبي والقرآن
 واللعبة ولا بصفة لم يتعارف الحلف بها من صفاته تعالى كرحمته
 وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه وقوله لعمر الله وياثم
 الله وعهد الله وميثاقه واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله
 وعلى نذر او يمين او عهد وان لم يصف الى الله تعالى وان فعل كذا
 فهو كافر وان لم يلفظ بلفظه بماض او ات ان كان يعلم انه يمين وان
 كان عنده انه يلفظ في الحلف بلفظيها وقوله حقا وحق الله
 وحرمة وعذابه وثوابه ورضاه ولعنة الله وامانة وان فعله
 فعله غضبه او سخطه او لعنة الله او انار ان او سارق او شارب
 خمر او اكل ربا الا اذا اراد بختا اسم الله فيمين على المذهب
 وحروفه الواو والبا والتا وقد تضمن قوله الله لا فعل كذا الحلف
 في الاثبات لا يكون الا بحرف التاكيد وهو اللام والنون كقوله والله
 لا فعل كذا وكفارت به تحرير رقبة او اطعام عشرة مساكين كما في الظاهر
 او كسوتهم بما يستر عامة البدن ولو ادى الكل وقع عنها واحد

قوله كاذبا بظنه صادق ويرجي عفو
 قوله كاذبا بظنه صادق ويرجي عفو
 قوله كاذبا بظنه صادق ويرجي عفو

هو

هو اعلاها قيمة ولو ترك الكل عوقب بواحد هو ادناها قيمة فان
 عجز عنها وقت الادا صام ثلاثة ايام ولا والشرط استمرار العجز
 الى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر يومين ثم ايسر لا يجوز له
 الصوم ولم تجز قبل حنث ومصرفها مصرف الزكاة ولا كفارة يمين
 كافر وان حنث مسلما وهو يبطلها فلو حلف مسلما ثم ارتد ثم اسلم
 ثم حنث فلا كفارة ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع ابيه
 او قتل فلان اليوم وجب الحنث والتكفير ومن حرم شيئا ثم
 فعله كفر كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب والغتوي على
 انه تبين امراته بلائيه وان لم يكن له امرأة فيمين ومن نذر نذرا
 مطلقا او معلقا بشرط وكان من جنسه واجب وهو عبادة مقصودة
 ووجد الشرط لزم الناذر كصوم وصلاة وصدقة واعتكاف ولم
 يلزم ما ليس من جنسه فرض كعبادة مريض وتشيع جنازة
 ودخول مسجد ثم ان علقه بشرط يريد به كان قدم غايبي توفي
 ان وجد وبما لم يردده كان زني وفي او كفر على المذهب نذر يعتق
 رقبة في ملكه وفي به والا اثم ولا يدخل تحت الحكم نذر ان يذبح ولده
 فعليه شاة ولغي لو كان يذبح نفسه وابيه وامه ولو قال ان برت
 من مرضي هذا ذبحت شاة او على شاة اذ يحها فبالا يلزمه شي الا اذا
 زاد واتصدق بلحما ولو قال الله علي ان اذبح جزورا واتصدق
 بلحمة فذبح مكانه سبع شياه جاز نذر فقرا مكة جاز الصدف
 الى فقرا غيرها نذر ان يتصدق بعشرة دراهم من الخبز يتصدق
 بغيره جاز ان ساوي العشرة نذر صوم شهر معين لزمه مشايخا
 علة من الخفاف له انه نذر بمعصية

قوله كاذبا بظنه صادق ويرجي عفو

قوله كاذبا بظنه صادق ويرجي عفو
 قوله كاذبا بظنه صادق ويرجي عفو
 قوله كاذبا بظنه صادق ويرجي عفو

لا يحنث **باب اليمين في الكل والشرب واللبس والكلام** الاكل
 ايصال ما يحتمل المضغ بفيه الى الجوف مضغ او لا والشرب ايصال ما لا
 يحتمل المضغ من المايعات الى الجوف لا ياكل من هذه النخلة تقيد
 حنثه باكله من ثمرها وان لم يكن ينصرف اليمين الى ثمنها فيحنث اذا
 اشرب به ما كولا واكله فلو اكل من عين النخلة لا يحنث وفي الشاة
 يحنث باللحم خاصة ولا يحنث في لا ياكل من هذا البسر او الرطب او
 اللبن باكل اطبه وتمره وشيرازه بخلاف ما يكلم هذا الصبي او الشاب
 فكله بعد ما شاخ او لا ياكل من هذا الخمل فاكله بعد ما صار كبشا او
 لا ياكل هذا العنب فصار زبيبيا او لا ياكل هذا اللبن فصار جبنا او لا ياكل
 من هذه البيضة فاكل فراخها ولا يدق من هذا الخمر فصار خلا او من
 زهر هذه الشجرة فاكل بعد ما صار لوزا وكذا الوحلف لا ياكل بسرا فاكل
 رطبا او لا ياكل عنبيا فاكل زبيبيا ولو حلف لا ياكل رطبا او بسرا او لا ياكل
 رطبا ولا بسرا حنث بالمدن ولا يحنث بشرا كباسة بسرفيها
 رطب في حلفه لا يشتري رطبا ولا في لا ياكل كما ياكل سمك ولا في لا يركب
 دابة بركوب كاف ولا يجلس على وتيد تجلس على جبل لحم الانسان واللب
 والكرش والخنزير لحم ولا يشحم الظهر في لا ياكل شحما واليمين على شرا
 الشحم كهي على اكله ولا بالية في شحما او لحما وخيزا ودقيق او سويق
 في هذا البذر الا بالقضم من عينها وفي هذا الدقيق حنث بما يتخذ
 منه كالحبز وخوة لا بسفه والخبز ما اعتاده اهل بلد الحالف حلف لا
 ياكل خبز فلانة انصرف الى التي تضربه في التنور لا لمن عجنته
 وهياتة المضرب والشواء والطبخ على اللحم والراس ما يباع في

المراد بالشيراز
 الراب وهو الخنزير
 اذا استخرج ماءه
 ع

الكلام
 سنة بكسر الكاف عقوق الخمل ولحم كبايس كذا في الغرب ع

ان يجمع برة من القمح ويضع في سوب
 ان يجمع البر على ابراس وجوزة
 المبرد كذا يحنث شحما

ان يجمع برة من القمح ويضع في سوب
 ان يجمع البر على ابراس وجوزة
 المبرد كذا يحنث شحما

مصره

اليمين

مصره والفاكهة التفاح والبطيخ والمشمش لا العنب والريمان والر
 والحلوي ما ليس من جنسه حامض فيحنث باكل خبيص وعسل
 وسكر والادام ما يصطبغ به كحل وملح وزيت لا اللحم والبيض والخبن
 وقال محمد هو ما يوكل مع الخبز غالبه يعني التغذي الاكل المترادف
 الذي يقصد به الشبع في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر الى زوال
 الشمس مما يتغذي به عادة وغدا كل بلدة ما تعارفه اهلها والعشا
 منه الى نصف الليل والسحور هو الاكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر
 قال ان اكلت او شربت او لبست ونوي معين لم يصدق اصلا
 ولو ضم طعاما او شرابا او ثوبا دين نية تخصيص العام تضع ديانة
 لا قضا به يعني حلف لا يشرب من دجلة فعلى الكرع بخلاف من ماء
 دجلة وفيما لا يتاتي فيه الكرع كالبيرو والحج يحنث بالشرب بالانا
 مطلقا ولو تكلف كرع فيما لا يتاتي فيه ذلك لا يحنث امكن تصور
 البر في المستقبل شرط انعقاد اليمين وتبقيها فليأثر في ما هذا
 الكور اليوم ولا ما فيه او كان وصب في يومه او اطلق ولا ما فيه لا يحنث
 وان كان وصب حنث وفي ليصعدن السما اوليقلبن هذا الحجر ذهبا
 حنث للحال وكذا يقتلن فلانا عالما بموته وان لم يكن عالما فلا حلف
 لا يكلمه فناداه وهو نائم فايظنه او الا باذنه فاذن له ولم يعلم حنث
 الكلام لا يكون الا باللسان والاعبار والافرار والبشارة يكون
 بالكتابة لا بالاشارة والايماء والاظهار والانشاء ولا اعلام يكون بالاشا
 ايضا ان اخبرني ان فلانا قدم وخوة يحنث بالصدق والذب ولو
 قال بقدر ومه وخوة فعلى الصدق خاصة لا يكلمه شهر اثنى حين

قال العيني اي يختلط
 به الخبز وذلك يكون
 بالمايع دون غيره

الكرع تناول الماء بالغم
 من موضع معين

حلفه بخلاف لا عتقن شهر فان التعيين اليه حلف لا ينكح فقر القرآن
او سيج في الصلاة لا يحنث وان فعل ذلك خارجها حنث على الظاهر حلف
لا يقرأ القرآن اليوم يحنث بالقرأة في الصلاة او خارجها ولو قرأ البسطة
فان نوي ما في النمل حنث والا لا حلف لا يكلم فلانا اليوم فعلى الجديد
فان نوي النهار صدق ولو ليلية الكلم فلانا فهو الليل خاصة ان كلمته الا
ان يقدم زيد او حتي او الا ان ياذن او حتي فكذا فكله قبل قدومه
او اذ نه حنث وبعد هال وان مات زيد سقط الحلف كما لو قال والله
لا اكلم حتي ياذن لي فلان او قال لغريمي والله لا افارق حتي تقضي
حق فمات فلان قبل الاذن او يري من الدين كلمة مازال وما
دام وما كان غاية ينتمي اليه بها وفي لا يكلم عبدة او عرسه او
صديقه او لا يدخل داره ان زالت اضاقتة وكلم لم يحنث في العبد
اشار اليه او لا وفي غيره ان اشار حنث والا لا وحنث بالمتجدد
لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فكله بعد ما باعه حنث الزمان
والحين ومنكرها ستة اشهر وبها ما نوي وعرة الشهر وراس الشهر
اول ليلة ويومها واوله الي ما دون النصف واخرا في امضي خم
عشر يوما والدهر والابد العمد ودهر لم يدرو قال هو كالحين
الايام وايام كثيرة والشهور والسنون عشرة ومنكرها ثلاثة حلف
لا يكلم عبدا فلان او لا يركب دوابه او لا يلبس ثيابا به ففعل ثلاثة
منها حنث وان كان له من ذلك الثمن ثلاثة والا لا ولو كانت
يمنه على رجائه او اصدقائه او اخوته لا يحنث ما لم يكلم الكل
باب النمين في الطلاق والعتاق اول عبد اشترى بغير

فاشترى

منه الصلاة فيه
للمشرك والتنجس

فاشترى عبدا عتق ولو اشترى عبدين معا ثم اخر فلا اصلا فان
زاد وحدة عتق الثالث ولو قال اول عبد اشترى واحد
عبدان ثم اشترى عبدا لا يعتق الثالث للاحتمال قال اول عبد
املكه فهو حر ملك عبدا ونصف عبد عتق الكامل قال اخر عبد
املكه فهو حر ملك عبدا فان الحالف لم يعتق فلو اشترى عبدا ثم
عبد ثم مات عتق مستند الي وقت الشرائ وان ولدت فانت كذا
حنث بالميت بخلاف فهو حر فولدت ولد اميتا ثم اخر عتاق
الحى وحدة البشارة عرفا الخبر ساو صدق ليس للميت علم فلو
قال كل عبد بشرني بكذا فهو حر فبشرة ثلاثة متفرقون عتق
الاول وان بشروه معا عتقوا ولا فرق فيها بين الباء وعدمها
بخلاف الخبر والكتابة كالحبر والاعلام كالبشارة النية اذا قال
علة العتق ورق المعنى كامل مع التكفير والا فصح شرايه للکفا
لاشرا من حلف بعتقه ولا شرا مستولية بنكاح علق عتقها
عن كفارته بشرها بخلاف ما اذا قال لقينة ان اشتريتك فانت
حر عن كفارة يميني فاشترها وعتق بقوله ان تسري امه فهي
حرة من تسراها وهي ملكه حينئذ لا من اشترها فتسراها ولو
قال ان تسري امه فانت طالق او عبدى حر فتسري من في
ملكه او من اشترها بعد التعليق طلقت وعتق لوجود الشرط
كل مملوك لي حر عتق عبدة وامهات اولاده ومدبروه لا
مكاتبه الا بالنية ومعنى البعض كالمكاتب هذه طالق وهذه
وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين وكذا العتق والقرار

شترى

اسم

رنت

الاختلاف في الدلالة على العتق او
للمالك فلا يعتق بالثبات واليمين
في التسعين وواحد بالانصب على
حان واما اذا كان محررا فهو حرة
للعبد فهو حرة كما لا يخفى

فان قال هذه طالق او هذه وهذه طالق او قال هذا حر وهذا
وهذا حران لا عتق ولا طلاق بل بخير ان اختار الاول عتق وحدث
وطقت الاول وحدها وان اختار الايجاب الثاني عتق الاخيران
وطقت الاخيرتان **باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلوة**
وغيرها يحث بالمباشرة لا بالامرا اذا كان ممن يباشر بنفسه
في البيع والشراء والاجارة والاستيجار والصلح عن مال وعن
اقرار والقسمة والخصومة وضرب الولد وان كان ذا سلطان لا يباشر
بنفسه حدث بالامرا ايضا وان كان يباشر مرة ويفوض اخرى اعتبر
الاغلب ويحث بفعله وفعل ما مورة في النكاح والطلاق والخلع
والعتق والكتابة والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والقرعة
والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والخياطة والايداع
والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضا الدين وقبضه
والكسوة والحمل والام دخل فعل تجري فيه النية كببيع وشراء
واجارة وخیاطة وصياغة وبناء اقتضي مرة ليخصه به فلم يحث في
بعت لك ثوبا ان باعه بلا امر ملكه او لا فان دخل على عين او فعل
لا يقع عن غيره كاكل وشرب ودخول وضرب الولد اقتضي ملكه
فحث في ان بعت ثوبا لك ان باع ثوبه بلا امره وكذا ان اكلت لك
طعاما او شربت لك شرابا اقتضي ان يكون الطعام ملك المخاطب
وان نوى غيره صدق فيما عليه قال ان بعته او ابتعته فهو حر فعقد
بالخيار لنفسه حدث ولو قال ان بعته فهو حر فباعه صحيحا
بلا خيار لا يعتق ويحث بالفاسد والموقوف لا بالباطل وفي لا يخرج

هذا الحديث يدل على ان المباشرة لا بالامرا اذا كان ممن يباشر بنفسه في البيع والشراء والاجارة والاستيجار والصلح عن مال وعن اقرار والقسمة والخصومة وضرب الولد وان كان ذا سلطان لا يباشر بنفسه حدث بالامرا ايضا وان كان يباشر مرة ويفوض اخرى اعتبر الاغلب ويحث بفعله وفعل ما مورة في النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والقرعة والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والخياطة والايداع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضا الدين وقبضه والكسوة والحمل والام دخل فعل تجري فيه النية كببيع وشراء واجارة وخیاطة وصياغة وبناء اقتضي مرة ليخصه به فلم يحث في بعت لك ثوبا ان باعه بلا امر ملكه او لا فان دخل على عين او فعل لا يقع عن غيره كاكل وشرب ودخول وضرب الولد اقتضي ملكه فحث في ان بعت ثوبا لك ان باع ثوبه بلا امره وكذا ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا اقتضي ان يكون الطعام ملك المخاطب وان نوى غيره صدق فيما عليه قال ان بعته او ابتعته فهو حر فعقد بالخيار لنفسه حدث ولو قال ان بعته فهو حر فباعه صحيحا بلا خيار لا يعتق ويحث بالفاسد والموقوف لا بالباطل وفي لا يخرج

هذه المرأة حث بالصحيح دون الفاسد كما في لا يصلي ولا يصوم ولو
كان في الماضي فهو عليه ما فان عني به الصحيح صدق ان لم ابع
هذا الرقيق فكذا فاعتق او دبر مطلقا واستولد حث قالت تزويجا
علي فقال كل امرأة لي طالق طلقت المحلفه ولو قيل له الاك امرأة غير
هذه المرأة فقال كل امرأة لي فهي كذا لا تطلق هذه المرأة النكرة
تدخل تحت النكرة والمعرفة لا الا في العلم ويجب حج او عمره ما
شيا في قوله علي المشي الي بيت الله تعالى او اللعبة وارق دما
ان ركب ولاشي بعلي الخرج او الذهب الي بيت الله او المشي الي الحرم
او المسجد الحرام او الصفا والمروة لا يعتق عبد قيل له ان لم اخرج العام
فانت حر فشهد ابخرة بكوفه حلف لا يصوم مر حث بصوم ساعة
بنية ولو قال صوما او يوما حث بيوم حلف ليصوم من هذا
اليوم وكان بعد اكله او بعد الزوال صحت وحث للحال كما لو قال
لا امرائه ان لم تصل اليوم فانت كذا فحاضت من ساعتها او بعد
ما صلت ركعة وحث في لا يصلي بركعة وفي صلاة بشفع وفي لا يؤم
احدا باقتدا قوم به بعد شروعه وان قصد الا يوم احدا وصد
ديانة ان نواه وان شهد قبل شروعه لا يحث مطلقا بالوامهم
في صلاة الجنازة او سجدة التلاوة بخلاف النافلة حلف لا يخرج فعلي
الصحيح منه ولا يحث حتى يقف بعرفة عن الثالث او حتى
يطوف اكثر الطواف عن الثاني ان لبست ثوبا من مغزولك
فهو هدي فمالك قطنا فخر لته فلبسه فهو هدي حلف لا يلبس من
غزوها فلبس تله منه لا يحث كالا يلبس ثوبا من نسج فلان فلبس

ان الصوم مع الاكل متصور كما في الناسي

هذه المرأة حث بالصحيح دون الفاسد كما في لا يصلي ولا يصوم ولو كان في الماضي فهو عليه ما فان عني به الصحيح صدق ان لم ابع هذا الرقيق فكذا فاعتق او دبر مطلقا واستولد حث قالت تزويجا علي فقال كل امرأة لي طالق طلقت المحلفه ولو قيل له الاك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي فهي كذا لا تطلق هذه المرأة النكرة تدخل تحت النكرة والمعرفة لا الا في العلم ويجب حج او عمره ما شيا في قوله علي المشي الي بيت الله تعالى او اللعبة وارق دما ان ركب ولاشي بعلي الخرج او الذهب الي بيت الله او المشي الي الحرم او المسجد الحرام او الصفا والمروة لا يعتق عبد قيل له ان لم اخرج العام فانت حر فشهد ابخرة بكوفه حلف لا يصوم مر حث بصوم ساعة بنية ولو قال صوما او يوما حث بيوم حلف ليصوم من هذا اليوم وكان بعد اكله او بعد الزوال صحت وحث للحال كما لو قال لا امرائه ان لم تصل اليوم فانت كذا فحاضت من ساعتها او بعد ما صلت ركعة وحث في لا يصلي بركعة وفي صلاة بشفع وفي لا يؤم احدا باقتدا قوم به بعد شروعه وان قصد الا يوم احدا وصد ديانة ان نواه وان شهد قبل شروعه لا يحث مطلقا بالوامهم في صلاة الجنازة او سجدة التلاوة بخلاف النافلة حلف لا يخرج فعلي الصحيح منه ولا يحث حتى يقف بعرفة عن الثالث او حتى يطوف اكثر الطواف عن الثاني ان لبست ثوبا من مغزولك فهو هدي فمالك قطنا فخر لته فلبسه فهو هدي حلف لا يلبس من غزوها فلبس تله منه لا يحث كالا يلبس ثوبا من نسج فلان فلبس

قوله عن الزناك اي للمام بحال

شخصي او قاعينه بعد القضاء به فهدر وقبله يجب القضاء
 ان يصح به صاحب المخرج قال
 بعد ذكر بحث التلخيص وهذا
 على ان الثاني لو ادعى انها زوجة
 سقة المدعيه وان كانت
 زوجة للمعر ولا يملك اقامة
 البينة كما لو ادعى السارق
 ان يكون عوام
 وهو المحط كونه عوام
 المرفق بها او اشتراها
 لا يسلط الحد في
 ظاهر الرواية الا
 لا شبهة له وقت
 الفاعل
 وليس هو بالمدعي
 هذه القصيدة
 فانما يحدث في
 حتى ادخلته
 مستاتبا فتعجب
 على ذكره فتركها
 في حال كان في العبد

[illegible]

الحمد والدية في الخطا والشرط بداة الشهود به فان ابوا او ماتوا او
غابوا وبعضهم سقط كما لو خرج بعضهم عن الاهلية بفسق او عجز
خرس ثم الامام ثم الناس ويبدى الامام لو مقرأ ثم الناس وغسل وكفن
وصلى عليه وغير المحصن بجلد مائة ان حرا ونصفها للعبد ولا يجده
سيدة بغير اذن الامام بسوط لا عقدة له متوسطا وتزع ثيابه خلا
ازارة وقرق على بدنه خلا راسه ووجهه وفرجه ويضرب الجبل
قايم في الحد ود غير ممدود ولا ينزع ثيابه الا الفرو والحشو ونصر
جالسة ويجز لها في الذم لاله ولا جمع بين جلد ورجم ولا بين جلد
ونفي الاسياسة ويرجم مريض زنا ولا يجلد ويقام على الحامل بعد
وضعها فان كان حدها الرجم رحمت حين وضعت وان كان
الجلد فبعد النكاح واحصان الرجم الحرية والتكليف والاسلام والوطي
صحيح وهما بصفة الاحصان ولا يجب بقا النكاح لتنايه **باب الوطي**

الذي يوجب الحد والذي لا يوجب الشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي ثلاثة أنواع شبهة في المحل وشبهة في الفعل وشبهة في العقد فان ادعاهما وبرهن قبل وسقط الحد وكذا يستط بمجرد دعواها الا الاكراه فلا بد فيه من البرهان لاحد بشبهة المحل وان ظن حرمة كوطي امة ولده وولد ولده ومعتدة اللكنايات والبايع المبيعة والزوج المهورية قبل تسليمها ووطي الشريك الجارية المشتركة وجارية مكاتبه وعبد المأذون له وعليه دين محبط بماله وقبته ووطي جارية من العنيمة بعد الاحراز وقبله وشبهة الفعل ان ظن حله كوطي امة ابويه ومعتدة الثلاث وامة امراته وامة سيده

المادة للعبد الذي يملك نفسه
له تعالى فان ابن بياضكم فاعلم
على الحصان من العذاب والارادة اليه
من الهم لا يتصرف واذ انت التصفح
الا بالوجود الوقت في العبد الا انما
في السنين من ان العبد دخلوا في
اللعن وانت التقلب فتعال الى
لا اصول من ان الذكور لا يدخل
حتى لو قال ابيوني علي بنابي لا بد
لذلك خلاف اموي علي بن عيسى
تدخل الدور والآثار هريرة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

فلان ابنة في غضب بطلب المقدوف ولو غاب حال القذف وينزع الفرز
 والعشيق فقط لا بلسن بابت فلان جده ونسبته اليه او الي خاله او عمه
 او ابنة ولا بقوله بابت ما السما ولا يابنطي لعربي ولا بقوله لامرأة زينة
 بعبدا وثور او جارا او فرس بخلاف زينة ببقرة او بشاة او ثوب
 او بدراهم ويطلبه بقذف الميت من يقع القذف في نسبه بقذفه وهم
 الاصول والفروع وان علوا وسفلوا ولو كان الطالب محروما عن الميراث
 او ولد بنت قال يابن الزائنين وقدمات ابواه فعليه حد واحد
 اجتمعت عليه اجناس مختلفة يقيم عليه الكل ولا يوالي بينها فيحد القذف
 ثم هو مخير ان شأبه اجد الزنا وان شأبه بالقطع ويخرج حد الشرب ولا
 يطالب ولد وعبد اباه وسيدة بقذف امه الحرة المسلمة فلو كان لها ابن
 من غيره ملك الطلب ولا ارث ولا رجوع ولا اعتياض فيه وعنه قال
 لا خرايا زاني فقال الاخر لا بل انت حد بخلاف ما لو قال له مثلا لي خبيث
 فقال انت تكافا ولو قال لعروسة فزدت به حدث ولا لعان ولو قالت
 زينة بك هدر او لو كان مع اجنبية حدث دونه اقرب ولد ثم نقاه
 تلاعن وان عكس حد والولد له فيها ولو قال ليس بابني ولا بانيك
 فهدر قال لامرأة يازاني حد ولرجل يازانيه لا واحد بقذف من
 لها ولد لا اب له او من لاعنت بولد او رجل وطى في غير ملكه بكل
 وجه او بوجه او في ملكه المحرم ابدا كامة هي اخته من الرضاع او من
 زنت في كفرها او مكاتب مات عن وفا وحد قاذف والحر عروسة حاكم
 وامة مجوسية ومكاتب ومسلم تلح محرم في كفره ومستامن قذف مسلما
 بخلاف حد الزنا والسرقة اقر القاذف بالقذف فان اقام اربعة علي

زناه
 قاله الاثاني
 والحد الذي
 لا يثبت عليه
 الا باليمين
 والحد الذي
 لا يثبت عليه
 الا باليمين

هذا حد القذف
 وهو ان يثبت عليه
 حد واحد
 وهو ان يثبت عليه
 حد واحد

ما يثبت عليه
 حد واحد
 وهو ان يثبت عليه
 حد واحد

زناه او اقربا الزنا كما مر حد المقدوف وان عجز واستوجلا احضار شهيد
 في المصر يوجل الي قيام المجلس فان عجز حد ولا يكفل لذهب لطلبهم
 بل حبس ويقال ابعت اليهم يكتفي بحد واحد لخبايا اتحد جنسا
 بخلاف ما اختلف واسه اعلم **باب التعزير** هو تاديب دون الحد
 الثرة تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاثة ولا يفرق الضرب فيه ويكون
 به وبالصفع وفرك الاذن وبالكلام العنيف وينظر القاضي له بوجه
 عبوس ويشتم غير القذف لا باخذ ماله في المذهب وليس فيه نقد
 بل هو مفوض الي راي القاضي ويكون بالقتل لمن وجد رجلا مع امرأة
 لا تحل له ان كان يعلم انه لا ينزجر بصياح وضرب بما دون السلاح والا
 لا وان كانت المرأة مطاوعة قليلا ولو كان مع امراته وهوي في بها او
 مع محرمه وهما مطاوعتان قتلما جميعا مطلقا وعلى هذا المكابر بالنظم
 وقطاع الطريق وصاحب الملكس وجميع الظلمة بادي شي له قيمة وقيمة المال
 كل مسلم حال مباشرة المعصية وبعد هاليس ذلك لغير الحالم ضرب
 غيره بغير حق وضربه المضروب بجزان وبدا باقامة التعزير بالباد
 منها وصح حبسه مع ضربه وضربه اشد ثم حد الزنا ثم حد الشرب
 ثم القذف وعز كل مرتكب منكرا وموذي مسلم بغير حق بقول او
 فعل ولو بغز العين فيعزر بقذف مملوك وكذا بقذف كافر بزنا
 ومسلم بيا فاسق الا ان يكون معلوم الفسق فان اراد اثباته مجرورا
 لا يسمع ولو قال يازاني فاراد اثباته يسمع وعز بيا كافر يا خبيث يا سارق
 يا فاجر يا مخت يا خاين يا لوطي يازنديق يا لص الا ان يكون لصا
 ياديوث يا قريظان يا شارب الخمر يا اكل الربا يابن القمبة يابن الفاجر

هذا حد القذف
 وهو ان يثبت عليه
 حد واحد

ما يثبت عليه
 حد واحد
 وهو ان يثبت عليه
 حد واحد

هذا حد القذف
 وهو ان يثبت عليه
 حد واحد

ما يثبت عليه
 حد واحد
 وهو ان يثبت عليه
 حد واحد

انك ماوي اللصوص انت ماوي الزواني يا من يلعب بالعبيان
 يا حرام زاده لا يباح حار يا خنزير يا كلب يا تيس يا قرد يا حجام يا ابله
 يا ابن الحجام وابوه ليس كذا يا ماجر يا بقايا ضحكك يا سخرة ادعي
 سرقة وعجز عن اثباتها لا يعزركما لو ادعي علي شخص بدعوي تزوير
 تكفيره وعجز عن اثبات ما اعاه خلاف دعوي الزنا وهو حق العبد
 فيجوز فيه العفو والابرار واليمين والشهادة علي الشهادة وشهادة
 رجل وامرأتين شتم مسلم ذميا عزير يعزير المولي عبده والزواج
 زوجة علي تركها الزينة وعسل الجنانة والخروج من المنزل وتزوي
 الاجابة الي الفرائض لا علي ترك الصلاة والاب يعزير الابن عليه الصغر
 لا يمنع وجوب التعزير ولو كان حق الله منع من خد وعزير فهاك
 قدمه هدر الامراة عزرها زوجها فهاك انت ادعت علي زوجها
 ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه عزركما لو ضرب المعلم الصبي ضرا
 فاحشا **كتاب السرقة** هي اخذ مكلف ناطق بصير عشرة دراهم
 جادا او مقدارها مقصودة ظاهرة الاخراج خفية من صاحب
 يد صحيحة مما لا يسارع اليه الفساد في دار العدل من حرز لا شبهة
 ولا تاويل فيه او حافظ فيقطع ان اقربا مرة طايعا وشهد رجلان
 وسالهما الامام كيف هي وابن هي وكم هي ومن سرق وسبنا وصح
 رجيعه عن اقراره بما فان اقر بها ثم هرب فان في فورة لا يتبع
 بخلاف الشهادة ولا قطع بلكول واقرار مولي علي عبده بها وان
 ضمن المال ولا يفتي بعقوبته قضى بالقطع ببينة او اقرار فقال
 المسروق منه هذا امتاعه لم يسرقه مني او قال شهد شهودي

وان المال هو الذي لا يملكه الا الله تعالى ولا يجوز ان يملكه غيره
 وان المال هو الذي لا يملكه الا الله تعالى ولا يجوز ان يملكه غيره
 وان المال هو الذي لا يملكه الا الله تعالى ولا يجوز ان يملكه غيره
 وان المال هو الذي لا يملكه الا الله تعالى ولا يجوز ان يملكه غيره

بزر او اقر هو باطل او ما يشبه ذلك فلا قطع كما لو شهد كافر
 علي كافر ومسلم بها في حقها تشارك جمع واصاب كلا قدر نصاب قطعوا
 وان اخذ المال بعضهم وشرط للقطع حضور شاهدها وقتها
 لحضور المدعي حتي لو غابا او ماتا لا قطع ويقطع بساج وقتها
 وابنوس وعود ومسك وادهان وورس وزعفران وصندل
 وعنبر وفصوص حضور وياقوت وزبرجد ولولو ولعلع وفيرورج
 واناوباب من خشب وكذا بكل ما هو من اعز الاموال وانفسها
 ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل غير مرغوب فيه لا بتاف
 يوجد مباحا في دار الخشب وحشيش وقصب وسمك وطيروصيد
 وزنجير ومغرة ونورة ولا بما يتسارع فسادا كلبن ولحم وفاكهة رطبة
 وشمع علي شجر ويطبخ وزرع لم يحصد واشربة مطربة والاكات وهو صليب
 ذهب او فضة وطرخ ورندياب مسجد ومصحف وصبي حر مجلدين
 وعبد كبير ودفاتر بخلاف الصغير ودفاتر الحساب وكلب وفهد
 ولو علي مطوق من ذهب علم به او لا وبخيانة ونقب واختلاس
 ونبتش ولو كان القبر في بيت مقفل او الثوب غير الكفن ومال
 عامة او مشترك ومثادينه ولو موجلا او زايلا عليه اذا كان
 من جنسه ولو حكا بخلاف سرقة من غريم ابيه او غريم ولده
 الكبير او غريم مكانه او غريم عبده الماذون المديون ولو سرق
 من غريم ابنه الصغير لا كسرقة شي قطع فيه ولم يتغير او من ذي
 رحم محرر لا برضاع ولو مال غيره بخلاف ماله اذا سرق من بيت
 غيره بخلاف مرضعته مطلقا ومن زوجته وزوجها ولو كان

من هذا الكتاب...
 من هذا الكتاب...
 من هذا الكتاب...
 من هذا الكتاب...

كتاب الجهاد

حبس بعد التعزير حتى يتوب وان اخذ ما لا معصوما واصاب منه
كلا نصاب قطع يده ورجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف وان قتل
ولم ياخذ قتل حدا فلا يعفو له ولي ولا يشترط ان يكون موجبا للقتل
وان قتل واخذ قطع ثم قتل او صلب او قتل او صلب حيا ويبيع بريح
حي يموت ويترك ثلاثة ايام لا اكثر منها وبعد اقامة الحد لا يضمن ما فعل
وتجري الاحكام على الكل مباشرة بعضهم وحجروا عصا لهم كسيف وان
انضم الي الجرح اخذ قطع وهدر جرحه وان جرح فقط او قتل عمدا قاتل
او كان منهم غير مكلف او ذورهم محرم من المارة او قطع بعض المارة
على البعض او قطع الطريق ليلا او نهارا في مصر او بين مصرين فلا
حد وللولي القود والارث والعفو العبد في حكم قطع الطريق كغيره
وكذا المرأة في ظاهرها رواية ويجوز ان يقال دون ماله وان لم يبلغ نكاحا
ويقتل من يقال عليه ومن تكرر الخنق منه في المصر قتل به والا فلا

كتاب الجهاد هو فرض كفاية ابتدا ان قام به البعض سقط عن الكل
والا اثموا بتركه لا على صبي وعبد وامرأة واعمي ومقعور واقطع ومدين
بغير اذن غريمه وعالم ليس في البلدة افقه منه وفرض عين ان هجم
العدو فيخرج الكل ولو بلا اذن ولا بد من الاستطاعة فلا يخرج
مريض مذهب وقيل خبر المستنفر ومناذي السلطان ولو فاستقام
وكره الجبل مع الفتي والا لان حاصرناهم دعوناهم الى الاسلام
فان اسلموا والا فالى الجزية فان قبلوا ذلك فلم يالنا وعليهم ما علينا
ولا تقابل من لا تبلغ الدعوة الى الاسلام وندهواند بامن بلغته
الا اذا تضمن ذلك ضررا فلا والانشعين بالله تعالى ونحاربهم بنصب

كتاب الجهاد هو فرض كفاية ابتدا ان قام به البعض سقط عن الكل
والا اثموا بتركه لا على صبي وعبد وامرأة واعمي ومقعور واقطع ومدين
بغير اذن غريمه وعالم ليس في البلدة افقه منه وفرض عين ان هجم
العدو فيخرج الكل ولو بلا اذن ولا بد من الاستطاعة فلا يخرج
مريض مذهب وقيل خبر المستنفر ومناذي السلطان ولو فاستقام
وكره الجبل مع الفتي والا لان حاصرناهم دعوناهم الى الاسلام
فان اسلموا والا فالى الجزية فان قبلوا ذلك فلم يالنا وعليهم ما علينا
ولا تقابل من لا تبلغ الدعوة الى الاسلام وندهواند بامن بلغته
الا اذا تضمن ذلك ضررا فلا والانشعين بالله تعالى ونحاربهم بنصب

ولا تقابل من لا تبلغ الدعوة الى الاسلام وندهواند بامن بلغته
الا اذا تضمن ذلك ضررا فلا والانشعين بالله تعالى ونحاربهم بنصب

كتاب الجهاد

المجاينق وحرقتهم وغرقهم وقطع اشجارهم وافساد زروعهم ومبيحهم
وان تفرسوا ببعضنا ونقصدهم وما اصاب منهم لاديه فيه ولا انكسار
ولو فتح الامام بلدة وفيها مسلم او ذمي لا يحل قتل احد منهم اطلاقا ولو
اخرج واحد حل قتل الباقي ونهينا عن اخراج ما يجب تعظيمه وتحريم
الاستخفاف به كالمصحف وكتب الفقه والحديث والمرأة الا في
يؤمن عليه واذا دخل مسلم اليهم بامان جاز حمل المصحف معه اذا كانوا
في ثيابهم بالعهد وغدر وغلوك ومثله وقتل امرأة وغير مكلف وشيخ
فان واعمي ومقعور الا ان يكون احدهم ملكا او ذاراي في الحرب
ولو قتل من لا يحل قتله ففيه التوبة والاستغفار فقط ولا يبدى اصله
المشرك بقتل ولو قتله فهدر ويمتنع الفرع ليقبله غيره ولو قصد
الاصل قتله ولا يمكن دفعه الا بقتله قتله ويجوز الصلح معهم بمال
لو خيرا وينبذ لو خيرا وتقاتلهم بلا بند مع خيانة ملكهم والمزيد
اذا غلبوا على بلدة وصار دارهم دار حرب بلامال والا لا وان اخذ منهم
لم يرد ولم يبيع منهم ما فيه تقويتهم على الحرب ولا تخلف اليهم ولو
بعد صلح ولا تقتل من اتمه خرا وحره ولو فاستقام باي لغة كان
وان كانوا لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين بشرط سماعهم ذلك من
المسلمين فلا امان لو كان بالبعد منهم وينقض الامام كوشرا وبطل
امان ذمي واسير وناجر وصبي وعبد محجورين عن القتال ويحترق
وشخص اسلم ثمة ولم يهاجر اليها **باب المغانم وقسمته** اذا فتح
الامام بلدة صلحا جري على موجبها وكذا من بعده وارضها تبقى
مملوكة لهم ولو فتحها عنوة قسمها بين الجيش واقرائها عليها

المجاينق

كتاب الجهاد هو فرض كفاية ابتدا ان قام به البعض سقط عن الكل
والا اثموا بتركه لا على صبي وعبد وامرأة واعمي ومقعور واقطع ومدين
بغير اذن غريمه وعالم ليس في البلدة افقه منه وفرض عين ان هجم
العدو فيخرج الكل ولو بلا اذن ولا بد من الاستطاعة فلا يخرج
مريض مذهب وقيل خبر المستنفر ومناذي السلطان ولو فاستقام
وكره الجبل مع الفتي والا لان حاصرناهم دعوناهم الى الاسلام
فان اسلموا والا فالى الجزية فان قبلوا ذلك فلم يالنا وعليهم ما علينا
ولا تقابل من لا تبلغ الدعوة الى الاسلام وندهواند بامن بلغته
الا اذا تضمن ذلك ضررا فلا والانشعين بالله تعالى ونحاربهم بنصب

العبد والخطا
 الدية في
 الخطا وعنده
 العبد والخطا
 الدية في
 الخطا وعنده
 العبد والخطا
 الدية في
 الخطا وعنده

ولو ابق ومعه فرس او متاع فاشترى رجل كله منهم اخذ العبد مجانا وغيره
 بالثمن وعتق عبد مسلم شراه مستامن ههنا وادخله دارهم كعبد لهم
 اسلم ثمة فجانا او طهرنا عليهم **باب المستامن** هو من يدخل راد غير
 بامان دخل مسلم دار الحرب بامان حرم تعرضه لشي من فلول او خرج شيئا
 ملكه حراما فيصدق به بخلاف الاسير وان اطلقه طوعا فانه يجوز له
 اخذ المال وقتل النفس دون استباحة الفرج الا اذا وجد امراته الماسورة
 او ام ولده او مدينته ولم يطاهن اهل الحرب فان ادانته حربي او بعكسه
 او غضب احدهما صاحبه وخرجا اليه لم يقض بشي ويقتي المسلم برد
 المغصوب والدين ديانة وكذا الحكم في حربيين فخلاد لك ثم استامنا
 خرج حربي مع مسلم الى العسكر فادعى المسلم انه اسير وقال كنت
 مستامنا قال قول للحربي الا اذا قامت قرينة وان خرجا مسلمين
 قضى بينهما بالدين وبالغضب لا قتل احد المسلمين المستامين صاحبه
 تجب الدية في ماله والكفارة في الخطا وفي الاسيرين كفر فقط في الخطا
 من قتل مسلم اسلم ثمة لا يمكن مستامن فينا سنة وقيل له ان اقامت سنة
 وضعنا عليك الجزية فان ملكت سنة فهو ذمي ولا جزية عليه في حول
 الملك الا بشرط اخذها منه فيه ويجري القصاص بينه وبين المسلم
 ويضمن المسلم قيمته حموه وخنزيرة اذا ابلغه وتجب الدية عليه اذا ابلغه
 قتله خطأ ويجب كف الاذي عنه وتحرم غيبته كالمسلم واذا اراد الرجوع
 الى دار الحرب بعد الحول منع كما لو وضع عليه الخراج او صار لها زوج
 مسلم او ذمي لا عكسه فان رجع اليهم حل دمه فان ترك وديعة عند
 معصوم او ذمي فاسرا وطهرنا عليهم فاخذوه او قتلوه سقط دينه

وصار

وصار ماله قتيلا وان قتل او مات فقط فدينه وقرضه ووديعة
 لورثته حربي ههنا له ثمة عرس واولاد ووديعة مع معصوم
 وغيره فاسلم ثم طهرنا عليهم فكله في وان اسلم ثمة فجانا فطهرنا
 عليهم فطفله حرم مسلم ووديعة مع معصوم له وغيره في ولا امان
 اخذ دية مسلم لا ولي له او مستامن اسلم ههنا من عاقلة قاتله
 خطأ وفي العمد له القتل والدية لا العفو حربي او مرتد او من
 وجب عليه قود الجعي بالجرم لا يقتل بل يحبس عنه الغذاء
 ليخرج فيقتل لا تصير دار الاسلام دار الحرب الا باجر احكام
 الشرك فيها وان تكون متصلة بدار الحرب وان لا يبقى فيها
 مسلم او ذمي امانا بالامان الاول ودار الحرب تصير دار الاسلام
 باجر احكام الاسلام فيها وان بقي فيها كافر اصلي وان لم تكن
 متصلة بدار الاسلام **باب العشر والخراج والجزية** ارض
 العرب ومن اسلم اهلها او فتح عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة
 عشيرة وسواد العراق وحدة من الغديب الى عقبة خلوان
 عرضا ومن العلت الى عبادان طولا وما فتح عنوة واقرا اهلها عليه
 او فتح صلحا خراجيه وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها
 وتصرفهم فيها ويجب الخراج في ارض الوقف والصبي والمجنون
 لو خراجية والعشر لو عشيرة وموات احياء ذمي باذن الامام خراجا
 ولو احياء مسلم اعتبر قريه وكل منهما ان سقي بما العشر اخذ منه
 العشر الا ارض كافر تسقي بما العشر وان سقي بما الخراج اخذ منه الخراج
 وهو نوعان خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخراج كالخمس

في العنابة العذيب بضم العين المهملة
 وفتح الذال المعجمة وبالبا المحذوطة
 ما التهم والجرم يقتضيان بمعنى العنابة
 وقهره بفتح الحاء والساكن اسم
 رجل وقيل اسم قبيلة بنسب الخليل
 الهجرتي وسمي ذلك القام به
 فيكون معناه بدلا من قوله
 باليمين انما يحس

في العنابة العذيب بضم العين المهملة
 وفتح الذال المعجمة وبالبا المحذوطة
 ما التهم والجرم يقتضيان بمعنى العنابة
 وقهره بفتح الحاء والساكن اسم
 رجل وقيل اسم قبيلة بنسب الخليل
 الهجرتي وسمي ذلك القام به
 فيكون معناه بدلا من قوله
 باليمين انما يحس

في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام

والخراج ومال الثغلي وهد يتهم للامام وما اخذ منهم بلا حرب مصا
كسده ثغوريا وبنيا قنطرة وجسر وكفاية العلماء والقضاة والعمال وزر
المقاتله ودرارهم ومن مات في نصف الحول حرم عن العطا ولو
في اخره استحب الصرف الي قريبه **باب المرتد** هو الدارج عن دين
الاسلام ركنها اجر الكلمة الكفر على اللسان بعد الايمان وشرايط
صحتها العقل والطوع من ارتد عرض عليه الاسلام استجابا واسلاما
تبريه عن الاديان او عن ما انتقل اليه وتكشف شبهته وتحبس
ثلاثة ايام ان استمهل فان اسلم والاقتل وكرة قبله قبل العرض بلا
ضمان ولا يقضي بتكفير مسلم امكن حمل كلامه على حمل حسن او كان
في كفره خلاف ولو رواية ضعيفه وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة الا
الكافر يسب نبي او الشيخين او احدهما او السحر ولو امرأة والمرتد
اذا اخذ قبل توبته وكل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتوب الا المرأة وم
والختني ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا اسلم والمكره على الاسلام
ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجع شهد واعلى مسلم بالردة
وهو منكرا لا يتعرض له لان انكاره توبة ورجوع ولا يترك علي
ردته باعطا الجزية ولا بامان موقت ولا بامان موبد ولا يجوز
استرقاقه بعد الحاق والكفر لملة واحدة فلو تنصر يهودي
او عكس ترك على حاله وينزل ملك المرتد عن ماله والاموقا
فان اسلم عاد ملكه وان مات او قتل على رده ورث كسب اسلامه
وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده في بعد قضاء
دين رده وان حكم لمحاقة عتق مدبرة وام ولده وحل دينه

وينفذ
المرتد من لا تدفن
المرتد من لا تدفن
المرتد من لا تدفن
المرتد من لا تدفن
المرتد من لا تدفن
المرتد من لا تدفن
المرتد من لا تدفن
المرتد من لا تدفن
المرتد من لا تدفن
المرتد من لا تدفن

فصل في الردة احكامها ما رجع المخرج والاشد والاعنف
الردة وعند الشافعي بشرط الموت عليها اذا ابي الديق
فصل في الردة احكامها ما رجع المخرج والاشد والاعنف
الردة وعند الشافعي بشرط الموت عليها اذا ابي الديق
فصل في الردة احكامها ما رجع المخرج والاشد والاعنف
الردة وعند الشافعي بشرط الموت عليها اذا ابي الديق

في دار الاسلام

في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام
في دار الاسلام

وينفذ منه الاستيلاء والطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة
والجور على عبدة وسيطل منه النكاح والذبيحة والشهادة والارث
ويتوقف منه المفاوضة والتصرف على ولده الصغير والمبايعة
والعتق والهبة والاجارة والتدبير والكتابة والوصية ان
اسلم نقد وان هلك او لحق بدار الحرب وحكم بطل فان جا
مسلم قبله فكأنه لم يرتد وان جابعد وماله مع وارثه اخذه
وان هلك او زال عن ملكه لا يقضي الا الحج مسلم اصاب مالا او
وما ادي منها فيه بطل ولا يقضي الا الحج مسلم اصاب مالا او
فان في ما يشا يجب به القصاص او الحد او الدية ثم ارتد او اصابه وهو
مرتد في الاسلام ثم لحق ثم جاء مسلما يواخذ بملكه ولو اصابه بعدما
لحق مرتدا فاسلم لا اخبرت بارتد وزوجها فلها التزوج باخر بعد
العدة كما في الاخبار بموته وتطبيقه والمرتدة تحبس حتى تسلم وان
قلها احد لا يضمن وصح تصرفها واكسائها لورثتها ولدت امته فاد
فهو ابنه حرا يرثه في المسلمة مطلقا ان مات او لحق بدارهم وكذا في
النصرانية الا اذا جات به لاكثر من نصف حول منذ ارتد وان
لحق بماله فظهر عليه فهو في فان رجع فلحق بماله فظهر عليه
لورثته قبل قسمته بلا شيء وبعد ما بقيته وان قضى بعيد
مرتد لابنه فكأنه في جاء مسلما فبذلها والوالا للاب مرتد قبل
خطا فلحق او قبل فدينه في كسب الاسلام قطعت يده عمدا
فارتد والعباد بالله تعالى ومات منه او لحق فجاء مسلما فوات
منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله لوارثه وان اسلم همتا

في دار الاسلام

الثامن

سلام

قوله وهو مرتد في الاسلام
عبارة الحمد وهو مرتد
في دار الاسلام

فوات منه ضمن كل ما ولو ارتد مكاتب ولحق بد الحرب فاخذ بماله
 وقتل فبذل مكاتبته لمولاه وما بقي لورثته زوجان ارتد او لحقا
 فولدت ولدا او ولدا له ولد فظهر عليهم فالولد ان في الاول
 كبر على الاسلام لا الثاني ولو مات مسلم عن امرأة حامل فارتد
 ولحققت بد الحرب فولدت هناك ثم ظهر عليهم فانه لا يستر
 ويرث اباه ولو لم يكن ولدته حتى سببت ثم ولدته في دار الاسلام
 فهو مسلم مرقوق ولا يرث اباه واذا ارتد صبي عاقل صح كاسلامه
 فلا يرث ابويه الكافرين ويجبر عليه والعاقل المميز وقيل الذي يعقل
 ان الاسلام سبب للنجاة ويميز الخبيث من الطيب والعلو من المورث

البغاة هم الخارجون عن الامام الحق بخير حق والامام يصير اماما
 بالمبايعة معه من الاشراف والاعيان ويان ينفذ حكمه في رعيته
 خوفا من قهره وجبروته فان بايع ولم ينفذ حكمه فيهم لعجزه لا
 يصير اماما فاذا صار اماما فجار لا يعزل ان له قهر وعلبة والا
 فيعزل به فاذا خرج جماعة مسلمون من طاعته وغلبوا على بلد
 دعاهم الامام اليه وكشف شبهتهم فان تحيزوا مجتمعين حل
 لنا قتلهم يد احيى تفرق جمعهم ومن دعاه الامام الى ذلك افترس
 عليه اجابته لو قادرا ولو طلبوا الموادع اجيبوا ان خير المسلمين
 والا لا ولا يؤخذ منهم شي فلو اخذنا منهم رهونا واخذوا منا كذلك
 ثم غدروا وقتلوا رهونا لا نقبل رهونهم ولكن نخبسمهم الى ان يهلك
 اهل البغي او يتوبوا وكذلك اهل الشرك ويجبرون على الاسلام او
 يصيرون ذمة لنا ولولهم فيه اجهر على جرحهم واتبع مولاهم

والا
 والى
 وهو اسم
 النصب
 القتل
 اسع على البنا المعقول

والا لا والامام بالخيار في اسيرهم ان شاقله وان شاحبسه
 وتقاتلهم بالمخيق والاعراق وغير ذلك كاهل الحرب وما لا يها
 قلة من اهل الحرب لا يجوز قتلهم منهم ولم يسب لهم ذرية وتحبس
 اموالهم الى ظهور ثوبتهم وتقاتل بسلاحهم وخيلهم عند الحاجة
 ولا يستع بخيرها من اموالهم مطلقا ولو قال الباغي تبت والقي
 السلاح كف عنه ولو قال كف عني لا نظري في امري لعلي اتوب
 والقي السلاح كف عنه ولو قال انا على دينك ومعه السلاح لا
 ولو قتل باغ مثله فظهر عليهم فلا شيء فيه وبكره قتل رؤسهم
 الى الافاق ولو غلبوا على مصر فقتل مصري مثله عمدا فظهر
 على المصري قتل به ان لم تجر على اهله احكامهم واذا قتل عادلا باغيا
 ورثه وبالعكس اذا قال انا على باطل لا وان قال انا على حق
 ورثه وبكره بيع السلاح من اهل الفتنة ان علم وبيع ما يتخذ
 كالحديد لا والله اعلم **باب اللقيط** هو اسم لحي مولود طرحة اهله خوفا

من العيلة او فرار من تعة الرية التقاطه فرض كفاية ان غلب
 ظنه هلاكه لو لم يرفعه والا فندوب وهو حر الانجحة رقة وما
 يحتاج اليه في بيت المال وان كان له مال ففي ماله وارثه في بيت
 المال كجنايته وليس لاحد اخذه منه فحرقوا اخذه احد وحا
 الاول رد اليه ولو وجدته مسلم وكافر فتنازعنا في به للمسلم
 وشيت نسبه من واحد ومن اثنين ولو ادعته امرأة ذات زوج
 فان صدقها زوجها او شهدت لها القابلة او قامت البينة
 صحت والا لا وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين

قوله ولو ادعت امرأتان واقامت احدهما البينة فهي اولي به وان اقامت جميعا فهوا بينهما وان وصف احدهما علامة به ووافق فهو احق به ومن ذي وهو مسلم ان لم يكن في مكان اهل الذمة ومن عبد وهو حر ولو ادعاه حران احدهما انه ابنه من هذه الحره والا من الامة فالذي يدعيه من الحره اولي وان وجد معه مال فهو له فيصرفه الواجد اليه بامر القاضي ولو قرر القاضي ولاه للملتقط مع ويدفعه في صرفه ويقبض هيبته وليس له خبثه فان فعل وهلك ضمن وله ثقله حيث شاء ولا ينفذ للملتقط عليه نكاح وبيع واجارة **كتاب اللقط** هي رفع شيء ضايع الملتقط على الغير للملك

ندب رفعها لصاحبها ويجب عند خوف ضياعها فان اشهد عليه وعرف ان هو ان صاحبها لا يطعمها او انها تقسطن بغيره كالاطعمة كانت امانة ولو من الحرم او قليلة او كثيرة فينتفع بها الفقير اذا لا تصدق به على فقير ولو على ائله وفرعه وعورسه الا اذا عرف انها لذي فانتفع في بيت المال فان جاما لكما خبيرين اجازة فعله ولو بعد هلاكها او هيبته ولو تصدقه بامر القاضي كما يخمن القاضي لو فعل ذلك او السكينة وايضا ضمن لا يرجع به على صاحبه ولا شيء للملتقط من الجعل اصلا **وندا** التقاط البهيمة الضالة وتعريفها ما لم يخف ضياعها ولو في الصحراء او في الاتفاق على اللقيط واللقطة متبرع الا اذا قال له قاض اتفق لترجع او يصدق اللقيط بعد بلوغه وان كان لها نفع اجرها وانفق عليها وان لم يكن باعها وله منعها من ربحها لياخذ النفقة ولا يدفعها اليه مدعيها بلا برهان فان بين علامة بها حل الدفع وكذا ان صدقة

مطلما

قوله ولو ادعت امرأتان واقامت احدهما البينة فهي اولي به وان اقامت جميعا فهوا بينهما وان وصف احدهما علامة به ووافق فهو احق به ومن ذي وهو مسلم ان لم يكن في مكان اهل الذمة ومن عبد وهو حر ولو ادعاه حران احدهما انه ابنه من هذه الحره والا من الامة فالذي يدعيه من الحره اولي وان وجد معه مال فهو له فيصرفه الواجد اليه بامر القاضي ولو قرر القاضي ولاه للملتقط مع ويدفعه في صرفه ويقبض هيبته وليس له خبثه فان فعل وهلك ضمن وله ثقله حيث شاء ولا ينفذ للملتقط عليه نكاح وبيع واجارة

مطلما التقط لقطه فضاقت منه ثم وجدها في يد غيره فلا خصومة بينهما بخلاف الرديعة عليه ديون ومطام جعل اربابها وائس من معرفتهم فعليه التصديق بقدرها من ماله وان استغرق جميعه وسقط عنه المطالبة في العقبى مات في البادية جاز لرفيقه بيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه الى اهل حطب وجد في الما ان له قيمة فلقطه والا فالحال لاخذة محضه حمام اختلط بها اهل بغيره لا ينبغي له ان ياخذة وان اخذها طلب صاحبه ليرده عليه فان فرج عنده فان الام غريبه لا يتعرض لفرأخها وان الام لصاحب المحضنة والغريب ذكر فالفرج له **كتاب الابق** اخذة فرض ان خاف ضياعه وحجر لنفسه ويندب ان قوي عليه فان ادعاه اخر دفعه اليه ان برهن واستوثق بكفيل ويحلفه بالله تعالى ما اخرجه عن ملكه بوجه ويدفعه اليه وان لم يبرهن واقرانه عبده او ذكر علامته وحليته دفع اليه بكفيل وان انكر المولى اباقة حلف فان طالت المدة باعه القاضي وان علم مكانه وحفظ ثمنه لصاحبه وانفق عليه منه فان جابعدة وبرهن دفع باقي الثمن اليه ولا يملك تقض بيعه ولو زعم تدبيره او كتابته لم يصدق في تقضه واختلف في الضال ابق عبيد فجابده رجل وقال لم اجد معه شيئا صدق ولمن رده اليه من مدة سفر وهو ممن يستحق الجعل اربعون درهما ولو بلا شرط وان لم يجد لها ان اشهد انه اخذها ليرده ومن اقل منها بقسطه وقيل يرضح له برأي الحاكم به يفتي عليه من المصروا م ولد ومد بركن وان مات المولى قبل وصوله

قوله ولو ادعت امرأتان واقامت احدهما البينة فهي اولي به وان اقامت جميعا فهوا بينهما وان وصف احدهما علامة به ووافق فهو احق به ومن ذي وهو مسلم ان لم يكن في مكان اهل الذمة ومن عبد وهو حر ولو ادعاه حران احدهما انه ابنه من هذه الحره والا من الامة فالذي يدعيه من الحره اولي وان وجد معه مال فهو له فيصرفه الواجد اليه بامر القاضي ولو قرر القاضي ولاه للملتقط مع ويدفعه في صرفه ويقبض هيبته وليس له خبثه فان فعل وهلك ضمن وله ثقله حيث شاء ولا ينفذ للملتقط عليه نكاح وبيع واجارة

عبارة الدرر واخذ ما انفق عليه

قوله واختلف في الضال فجابده رجل وقال لم اجد معه شيئا صدق ولمن رده اليه من مدة سفر وهو ممن يستحق الجعل اربعون درهما ولو بلا شرط وان لم يجد لها ان اشهد انه اخذها ليرده ومن اقل منها بقسطه وقيل يرضح له برأي الحاكم به يفتي عليه من المصروا م ولد ومد بركن وان مات المولى قبل وصوله

قوله ولو ادعت امرأتان واقامت احدهما البينة فهي اولي به وان اقامت جميعا فهوا بينهما وان وصف احدهما علامة به ووافق فهو احق به ومن ذي وهو مسلم ان لم يكن في مكان اهل الذمة ومن عبد وهو حر ولو ادعاه حران احدهما انه ابنه من هذه الحره والا من الامة فالذي يدعيه من الحره اولي وان وجد معه مال فهو له فيصرفه الواجد اليه بامر القاضي ولو قرر القاضي ولاه للملتقط مع ويدفعه في صرفه ويقبض هيبته وليس له خبثه فان فعل وهلك ضمن وله ثقله حيث شاء ولا ينفذ للملتقط عليه نكاح وبيع واجارة

٢٢
 وهو مدبر او ولد فلا جعل وان ابق منه بعد اشهاده لم يضمن وضمن
 لوقبله ولا شيء له في الوجهين ولا جعل يرد مكاتب وجعل عبد
 الرهن على المرفق لوقيته مساوية للدين او اقل ولو التزم من الدين
 فعليه بقدر دينه والباقي على الراهن وجعل عبد اوصي برقبته
 لانسان وتخدمته لاخر على صاحب الخدمة فاذا انقضت رجع
 صاحبها على صاحب الرقبة او بيع العبد فيه وجعل ما ذور مديون
 على من يستقر الملك له كما يجب جعل عبد مغضوب على غاصبه وموهو
 على موهوب له وان رجع الواهب وصبي في ماله ونفقة كنفقة
 لقطعة وله حبسه لدين نفقته ولا يوجره القاضي ويحبسه القاضي
 تغزير بخلاف الضال **كتاب المفقود** هو غائب لم يد راحي هو
 فيتوقع ام ميت او دع اللحد البلقع وهو في حق نفسه حي فلا
 تنكح عرسه غيره ولا يقسم ماله ولا تنسخ اجارته ونصب القاضي
 من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه لكنه ليس خصم فيما يدعي
 على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار او رقيق ونحوه ولا
 يبيع ما لا يخاف فسادا في نفقة ولا غيرها بخلاف ما يخاف
 فسادا وينفق على عرسه وقريبه ولا ذأ ولا يفرق بينه وبينها
 ولو بعد مضي اربع سنين وميت في حق غيره فلا يرث من غيره
 ولا يستحق ما اوصى له اذ مات الموصي بل يوقف قسطه الى موت
 اقرانه في بلد ماله المذهب فان ظهر قبله جافله ذلك وبعد
 حكم بموته في حق ماله يوم علم ذلك فتعقد عرسه للموت ويقسم
 ماله بين من يستحق ارضه الان وفي مال غيره من حين فقده

قوله وصبي في ماله
 اي وجعل عبد
 صبي في ماله

هو في حق نفسه
 لا يبيع ما لا يخاف
 فسادا

فيرد

فيرد الموقوف له الى من يرث موروثه عند موته ولو كان معه
 وارث محجب به لم يعط شيئا وان انتقص حقه اعطى اقل النصيبين
 كالمحل **كتاب الشركة** هي عبارة عن عقد بين المتشاركين
 في الاصل والربح وركنها في شركة العين اختلاطها وفي العقد
 اللفظ المفيد له وهي ضمان شركة ملك وهي ان يملك اثنان عينا
 بارت او بيع او غيرها وكل اجنبي في مال صاحبه فصح له بيع حظه
 ولو من غير شركه بلا اذن الا في صورة الخلط والاختلا وشركة
 عقد وركنها الايجاب والقبول وشرطها كون المعتقد عليه قابلا
 للوكالة وعدم ما يقطعها كاشتراط دراهم مساهمة من الربح لاحدهما
 وهي اما معاوضة ان تضمنت وكالة وكفالة وتساويا مالا وتقسما
 ودينا فلا تصح بين حر وعبد وصبي وبالغ ومسلم وكافر وكل
 موضع لم تصح المعاوضة لفقد شرطها ولا يشترط ذلك في العنان
 كان عنانا لا استجماع شرائطه وتصح بين حنفي وشافعي ولا تصح
 الا بلفظ المعاوضة او بيان مقتضياتها وما اشتراه احدهما يقع مشتركا
 الاطعام اهله وكسوتهم وللبايع مطالبة ايها سا بشتمها ويرجع
 الكفيل على المشتري بقدر حصته واذا ادعى على احدهما فله تخليف
 الاخر وكل دين لازم احدهما بتجارة وعصب وكفالة بمال بامر لازم
 الاخر ولو باقراره وبطلت ان وهب احدهما او ورث ما تصح فيه
 الشركة لا مالا تصح فيه كعرض وعقار وصارت عنانا ولا تصح معاوضة
 وعنان بخير التقدين والفلوس النافعة والبنر والنفقة ان جرب
 التعامل بها وصحت بعرض ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر
 ثم عقداها ولا تصح بمال غائب او دين معاوضة كانت او عنانا واما عنان

فيرد الموقوف له الى من يرث موروثه عند موته ولو كان معه وارث محجب به لم يعط شيئا وان انتقص حقه اعطى اقل النصيبين كالمحل

فيرد الموقوف له الى من يرث موروثه عند موته ولو كان معه وارث محجب به لم يعط شيئا وان انتقص حقه اعطى اقل النصيبين كالمحل

ان تضمنت وكالة فقط فتصح من اهل التوكيل وان لم يكن اهلا للوكالة
وتصح مع التفاضل في المال دون الزبح وعكسه وبيع الما دون
بعض وبخلاف الجنس كدنانير ودرهم والوصف كبيض وسود
وان تفاوتت قيمتها والزبح والشرط وعدم الخلط ويطالب المشتري
بالثمن فقط ورجع على شريكه بحصته منه ان ادي من مال نفسه وتظل
بهلاك المالكين او احدهما قبل الشراء وان اشترى احدهما بماله وهلك
مال الاخر فالمشتري بينهما ورجع على شريكه بحصته منه وان هلك ثم
اشترى الاخر بماله فان صرحا بالوكالة في عقد الشركة فالمشتري مشترك
بينهما على ما شرطت شركة ملك لبقا الوكالة والا فهو من اشتراه خاصة
وتفسد باشتراط دراهم مسماة من الزبح لاحدهما ولكل من شرى العنا
والمفاوضة ان يستاجر ويضع ويودع ويضارب ويوكل ويبيع بتقد
وسية وسياذلا الشركة والرهن والكتابة وتزوج الامه لو عانا ولا يجوز
لها تزوج العبد ولا الاعتاق ولو على مال والهبة والقرض وكذا الكفا
كان اتلافا للمال او تمليكا بغير عوض وصح بيع مقاض من ترد شهادة
له لا اقراره بدين وهو امين في المال فيقبل قوله في الدفع الى شريكه
ولو بعد موته ويضمن بالتعدي ويضمن الشريك بموته مجهلا نصيب
صاحبه **وتقبل** ان اتفق خياطان او خياط وصباغ علي ان يتقبلا الاعمال
ويكون الكسب بينهما وكل ما كان تقبل احدهما يلزمها فيطالب كل واحد
منهما بالعمل ويطالب بالاجر ويبرأ بالدفع اليه والحاصل من عمل احدهما
بينهما على الشرط وجوه ان عقداها بلا مال علي ان يشترى بوجوهها وسيعا
بالنسبة ويكون كل منهما عانا ومفاوضة بشرطه وتضمن الوكالة والكفالة
ايضا اذا كانت مفاوضة والزبح علي ما شرطت من مفاوضة المشتري او

مثالته

فصل في الشركة الفاسدة لا تصح شركة في اختطاب واختشاع
واصطياد واستقا وسائر مباحات وما حصل احدهما فله وما حصل
معا فلهما وما حصله احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر
مثله بالغاما بلغ عند محمد رحمه الله تعالى وعند ابي يوسف رحمه الله
تعالى الاجازة نصف ثمن ذلك والرجح في الشركة الفاسدة بقدر
المال ولا عبرة بشرط الفضل **وتبطل** الشركة بموت احدهما ولو حكما
وبالكارها وفسخ احدهما اياها وجنونه مطبقا ولم يترك احدهما مال
الاخر غير اذنه فان اذن كل واحد ما يعاضن كل واحد منهما نصيب
صاحبه وان اديا متعاقبا كان الضمان على الثاني علم با د صاحبه او
لا كلاما موراذا الزكاة اذا دفع للفقير بعد اداء الامر بنفسه اشتريه احد
المتفاوضين امه باذن الاخر ليطا في له بلا شيء وللبيع اخف كل ثمنها
ومن اشترى عبد فقال له اخرا شريكتي فيه فقال فعلت ان قبل
القبض لم يصح وان بعده صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن
خير عند العلم به ولو قال اشركني فيه فقال نعم ثم اقيه اخرو وقال مثله
واجيب بنعم فان عالما بمشاركة الاول فله رجه وان لم يعلم فله نصفه
وخرج العبد عن ملك الاول **كتاب الوقف** هو حبس العين
على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة عنه وعندهما هو حبسها
على ملك الله تعالى او صرف منفعتها على من احب وسببها ارادة محبة
النفس ومصلحة المال المتقدم وركنه الالفاظ الخاصة كصدقة موقوفة
موبدة على المساكين ونحوه وشرطه شرط سائر المتبرعات وان
يكون منجزا والملك يزول بقضاء القاضي المولي من قبل السلطان
لا ان ملكه او بالموت اذا علق به ويقول وقفتها في حياتي

مثالته

فصل في الشركة الفاسدة لا تصح شركة في اختطاب واختشاع
واصطياد واستقا وسائر مباحات وما حصل احدهما فله وما حصل
معا فلهما وما حصله احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر
مثله بالغاما بلغ عند محمد رحمه الله تعالى وعند ابي يوسف رحمه الله
تعالى الاجازة نصف ثمن ذلك والرجح في الشركة الفاسدة بقدر
المال ولا عبرة بشرط الفضل وتبطل الشركة بموت احدهما ولو حكما
وبالكارها وفسخ احدهما اياها وجنونه مطبقا ولم يترك احدهما مال
الاخر غير اذنه فان اذن كل واحد ما يعاضن كل واحد منهما نصيب
صاحبه وان اديا متعاقبا كان الضمان على الثاني علم با د صاحبه او
لا كلاما موراذا الزكاة اذا دفع للفقير بعد اداء الامر بنفسه اشتريه احد
المتفاوضين امه باذن الاخر ليطا في له بلا شيء وللبيع اخف كل ثمنها
ومن اشترى عبد فقال له اخرا شريكتي فيه فقال فعلت ان قبل
القبض لم يصح وان بعده صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن
خير عند العلم به ولو قال اشركني فيه فقال نعم ثم اقيه اخرو وقال مثله
واجيب بنعم فان عالما بمشاركة الاول فله رجه وان لم يعلم فله نصفه
وخرج العبد عن ملك الاول كتاب الوقف هو حبس العين
على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة عنه وعندهما هو حبسها
على ملك الله تعالى او صرف منفعتها على من احب وسببها ارادة محبة
النفس ومصلحة المال المتقدم وركنه الالفاظ الخاصة كصدقة موقوفة
موبدة على المساكين ونحوه وشرطه شرط سائر المتبرعات وان
يكون منجزا والملك يزول بقضاء القاضي المولي من قبل السلطان
لا ان ملكه او بالموت اذا علق به ويقول وقفتها في حياتي

وبعد مما في موبد اولايتم حتي يقبض ويفرز ويجعل اخره لجهة الاشطع
واذا وقت بطل واذا الزم وتم لا يملك ولا يملك ولا يعار ولا يرهق
ولا يقسم الا عندها اذا كانت بين الواقف والمالك لا الموقوف عليهم
وينزل ملكه عن المسجد بقوله جعلته مسجدا وشرط محمد الصلاة فيه
وان جعل تحتة سردا بالمصالحه جاز ولو جعل لغيرها او فوقه بيتا وجعل
باب المسجد الي الطريق وعزله عن ملكه لاوله ببيعه ويورث عنه كما لو
جعل وسط داره مسجدا واذن للصلاة فيه ولو خرب ما حوله واستغني عنه
يبقي مسجدا عند الامام والثاني به يفتي وعاد الي الملك عند محمد ومثله
حشيش المسجد وحصره مع الاستغناء عنها والرباط والبير اذا لم يتقعا بها
يصرف وقف المسجد والرباط والبير الي اقرب مسجد او رباط او بير اليه
اتخذ الواقف والجهة وقل مرسوم بعض الموقوف عليه جاز للمالك ان
يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه وان اختلف احدهما لا ولو وقف العقار
بمقبرة والرتة مع كشاع قضى بجواره ومنقول فيه تعامل كفاس وقدم
ودراهم ودنانير وقدر وجنزة ويبدأ من غلته بعمارة وان لم يشترطه
الواقف ولو دارا فعمارة علي من له السكني ولم يزد في المصحح ولو ابا او
عجز عمر الحاكم باجرتها ثم يريدها الي من له السكني وصرف نفسه الي
عمارة ان احتاج والاحفظه ليجتاح ولا يقسم بين مستحي الوقف جعل
شي من الطريق مسجدا جاز لعكسه كما جاز جعل الطريق مسجدا لعكسه
توخذ ارض بجنب مسجد ضاق علي الناس بالقيمة كرها جعل الواقف
الولاية لنفسه جاز وينزع لو غير مامون وان شرط عدم نزعها وجاز
جعل غلة الوقف لنفسه عند الثاني وشرط الاستبدال به وبيعه والشراء
بثمنه ارضا اخرى اذا شا فاذ فعل صارت الثانية كالاولي في شرائها

وان

ان كان الوقف لجهة واحدة
او لجهة واحدة والى جهة اخرى
او لجهة واحدة والى جهة اخرى
او لجهة واحدة والى جهة اخرى

وان لم يذكر ثم لا يستبد لها واما بدون الشرط فلا يملكه الا القاضي بني علي
ارض ثم وقف البناء ونها ان الارض مملوكة لا يصح وان موقوفه علي
ما عين البناله جاز اجماعا وان لجهة اخرى فمختلف فيه اطلق القاضي
بيع الوقف غير المسجد لو ارث الواقف فباع صح ولو لغيره لا الوقف في مرض
موته كهبة فيه فان خرج من الثلث او اجازة الوارث نفذ في الكل
والابطل في الزايد علي الثلث الوقف اما علي الفقرا او للاغنيا ثم للفقرا
او يستوي فيه الفريقان كرباط وخان ومقابر وسقايات وقناطر
وتخود لك **فصل** يراعي شرط الواقف في اجارته فان اهل الواقف
مدتها قليل يطلق وقيل يقيد بسنة وبه يفتي في الدار وثلاث سنين
في الارض وتوجب بالمثل لا بالاقل فلو رخص لا يفسخ العقد ولو زاد علي
اجر المثل قليل يعقد ثانيا علي الاصح وقيل لا كزيادة متعنت والمستاجر
الاول اولي من غيره اذا قبل الزيادة والموقوف عليه لا يملك الاجارة
الابنولية واذا اجره المتولي بدون اجر المثل لزم المستاجر تمامه كاب
اجر منزل صغيرة بدونه يفتي بالضمان في غصب عقار الوقف وغصب
منافعه وكذا بكم ما هو نافع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وتقبل فيه
الشهادة بدون الدعوي وبشرط بيان الواقف في الصحيح والشهادتين
علي الشهادة وشهادة النسمع الرجال والشهادة بالشهرة لا تثبت
اصله وان مر حوا به لا لشرائطه في الاصح وبيان المصروف من اصله وبعض
مستحقه ينتصب خصما عن الكل وقيل لا وهذا اذا كان اصل الوقف
ثابتا والا فلا ينتصب المستحق خصما في اثبات الوقف اشترى المتولي
بمال الوقف دارا لانتمت بالمنازل الموقوفة ويجوز بيعها في الاصح
مات المؤذن والامام ولم يستوفيا وطيفتهما من الوقف سقط كالمقاي

فكر اطلق القاضي بيع الوقف
في مرضه او في مرضه او في مرضه
او في مرضه او في مرضه او في مرضه
او في مرضه او في مرضه او في مرضه

هذا مستند
في الوقف
في الوقف
في الوقف

وقيل لا ولاية نصب القيم الي الواقف ثم لوصيته ثم القاضي وما دام يصلح
احد للتولية من اقارب الواقف لا يجعل المتولي من الاجانب اراد المتولي
اقامة غيره مقامه في حياته ان كان التقويض له عامام والالا باع دارا
ثم ادعي الي كنت وقفها وقال وقف علي لم يصح ولو اقام بينة قبلت الباني
اولي بنصب الامام والمودن في المختار الا اذا عين القوم اصليهم عن
صح الوقف قبل وجود الموقوف عليه في الاصح والله سبحانه وتعالى اعلم
كتاب البيوع هو مبادلة شي مرغوب فيه بمثل له على وجه مخصوص
ويكون بقول وفعل اما القول فالاجاب والقبول والايجاب ما ذكر
اولا من كلام المتناقذين الدال على الرضا وهما عبارة عن كل لفظين
يشبان عن معنى التملك والتملك ما ضمين او حالين ولا يحتاج الاول
الي نية بخلاف الثاني على الاصح ويقع اضافته الي عضو يقع اضافته
العق اليه والالا وقد فعلت ونعم وهاتين قبول ولا يتوقف
شطر العقد فيه على قبول غايب اتفاقا كما في النكاح على الاظهر ولما
الفعل فالنكاح في خمسين ونفيس ولو من احد الجانبين على الاصح
اذا لم يصح معه بعدم الرضا وقيل لا بد من الاعطاء من الجانبين وعليه
الاكثر وينعقد بلفظ واحد كما في بيع الاب من طفله وشرايه منه واذا
اوجب واحد قبل الاخر في المجلس كل المبيع بكل الثمن او ترك الا اذا
بيع ثمن كل واحد لم يقبل بطل الاجاب ان رجع الموجب ارقام احدهما
عن مجلسه واذا وجد الزم البيع وشرط لصحته معرفة قدر ووصف
ثمن غير مشار لا مشار وصح بثمن حال وموجب الي معلوم اذا بيع بخلاف
جنسه ولم يجمعها قدر وابتداء من وقت التسليم والمشتري اجل
سنة ثمانية لمنع البايح السلعة سنة الاجل وينصرف مطلقه الي غالب

نقد

نقد البلد وان اختلفت النقود مالية فسد مع الاختلاف في راجعها الا
اذا بين وصح بيع الطعام كيلا وجزا فاذا كان بخلاف جنسه ولم يكن
راس مال سلم او كان بجنسه وهو دون نصف صاع وبانا وحجر لا يعرف
قدره اذا لم يحتمل التقصان والتفت وفي صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا
وفي الكل ان سمي جملة ففراها وفسد في الكل في بيع ثلث او ثوب كل ثاة
او ذراع بكذا او كذا كل معدود متفاوت وان باع صبرة على انهما مائة صاع
بمائة وهي اقل واكثر اخذ المشتري الاقل بحصته او فسخ وما زاد للبائع
وان باع المذروع مثله اخذ الاقل بكل الثمن او ترك والاكثر بلا خيار
للبائع وان قال كل ذراع بدرهم اخذ الاقل بحصته او ترك وكذا الاكثر
كل ذراع بدرهم او فسخ وفسد بيع عشرة اذرع من مائة ذراع من دار لا
اسهم اشترى عددا من قيمتي على انه كذا فنقص او زاد فسد كما لو
باع عدلا او غنما واستثنى واحدا بغير عينه ولو بعينه جاز ولو بين
ثمن كل من القيمتي ونقص صح بقدره وخير وان زاد فسد اشترى ثوبا على
انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذه بعشرة في عشرة ونصف بلا خيار
وتسعة في تسعة ونصف بخيار **فصل** كما كان في الدار من البناء
متصلا به تبعا لها دخل في بيعها فيدخل البناء والمفاتيح والسلم المتصل
والسرور والدرج المتصلة في بيعها والشجر في بيع الارض بلا ذكر ثمرة
كانت او لا اذا كانت موضوعة فيها للقرار ولا يدخل الزرع في بيع الارض
بلا شمية ولا الثمر في بيع الشجر بدون الشوط ويومر البايح بقطعها
وتسليم المبيع وان لم يظهر صلاحه كما لو اوصي بنخل لرجل وعليه بسر
حيث جبر الورثة على قطع البسر هو المختار ومن باع ثمرة بارزة ظهر صلاحها
اولا صح ولو برز بعضها دون بعض لافي ظاهر المذهب ويقطعها المشتري

في الحال فان شرط تركها على الاشجار فسد وقيل لا اذا انتهت به يفتي
ما جاز ايراد العقد عليه بانفراد صح استثناء منه فصح استثناء
ارطال معلومة من بيع ثمرة محل بيع كسبب في سنبلة وباقلا وارز وسمسم
في قشرها وجوز ولوز وفستق في قشرها الاول واجرة كيل وعيد
ووزن وذرع على بايع واجرة وزن ثمن ونقده على مشتري وسلم الثمن
اولا في بيع سلعة بدنانير ودرهم وفي بيع سلعة بمثلها سلما معا وجد
ريوفا ثم علم بها يرد لها ويسترد الجياد ان قايمة والا فلا اشترى شيئا
وقبضه ومات مفلسا قبل نقد الثمن فالبايع اسوة للغرماء ولو لم يقبضه
فالبايع احق به **باب خيار الشرط** صح شرطه للمتبايعين والاحدهما
ولغيرهما في مبيع او قبضه ثلاثة ايام او اقل لا اكثر غير انه يجوز ان اجاز
في الثلاثة وصح في اجازة وقسمة وصلاح عن مال وكتابة وخلع وعنف
على مال ونحوها فان اشترى على انه ان لم ينقد ثمنه الى ثلاثة ايام فلا
يبع صح والى اربعة لا فان نقد في الثلاث جاز ولا يخرج مبيع عن ملك
البايع مع خياره فيملك على المشتري قيمته اذا قبضه ويخرج عن ملكه
مع خيار المشتري فيملك في يده بالثمن كعقبيه ولا يملكه المشتري خلافا
لها ولا يخرج شيء منهما اذا كان الخيار لها وثمرته تظهر في اسحق عرك
ثم اجاز من له الخيار صح ولو مع جهل صاحبه وان فسح الا اذا علم
وتم العقد بموته ومضى المدة والاعتاق وتوابعه وطلب الشفعة
لها من المشتري اذا كان الخيار له ولو شرط المشتري الخيار لغيره صح فان
اجاز احدهما او نقض صح فان اجاز احدهما وعكس الاخر فالأسبق
اولى ولو كانا معا فالفسخ تراصيا على فسح الفسخ واعادة العقد
بينهما جاز باع عبدين علي انه بالخيار في احدهما ان فصل ثمن

كل

الحياد

كل واحد منهما وعين صح والا لا وكذا لو كان الخيار للمشتري وصح
خيار التعيين فيما دون الاربعة اشترى بالخيار فرضي احدهما
لا يرد له الاخر وكذا خيار الروية والعيب كما يلزم البيع لو اشترى
عبدا من رجلين صفقة على ان الخيار لهما فرضي احدهما دون
الاخر اشترى عبدا بشرط خبزه او كنبه فظهر بخلافه اخذه بكل
ثمنه وترك بخلاف شرايه شاة علي انها حامل او تحلب كذا ارطال والقول
للمنكر في الخيار كما في دعوي الاجل والمضي **اشترى** جارية بالخيار
فرد غيرها زاعما انها المستراة فقال البايع ليست هي فالقول له وجاز
للبايع وطها ولو قال البايع عنده كان يحسن ذلك لكنه نسي عندك
فالقول للمشتري ولو اشتراه من غير اشتراط كنبه وخبزه وكان
يحسن ذلك فتسبيه في يد البايع ردة عليه **باب خيار الروية**
هو تبين في الشراء والاجارة والقسمة والصلاح عن دعوي المال
على شيء بعينه صح الشراء والبيع لما لم يرد ولا شاة اليه او الى مكانه
شرط الجواز وله ان يرد اذا رآه وان رضي قبله ولو فسحه قبلها صح
الاصح ويثبت الخيار مطلقا غير موقت ويشترط لفسخه علم البايع ولا
خيار لبايع ما لم يرد وكفي روية ما يؤذن بالمقصود كوجه صبرة
ورقيق ودابة وكفلها وظاهر ثوب مطوي وداخل دار وجيش شاة
لم ونظر شاة قنية وذوق مطعوم لا خارج دار وصحنها او روية
دهن في زجاج وكفي روية وكيل قبض وشرا لروية رسول
وصح عقد الاعمي وسقط خياره اذا اشترى بحسن مبيع وشبهه
وذوقه ووصف عقارا اذا وجدت قبل شرايه ولو بعد ثبت

له الخيار بها فيمتد ما لم يوجد منه ما يدل على الرضى من قول او فعل
ومن راجد ثوبين فاشترى هاتين راي الاخر فله ردها لارد الاخر
ولو اشترى ما راي قاصدا لشرائه عالما بان مربيته وقته فلا خيار
له الا اذا تغير راي ثوبا با فرغ البايع بعضها ثم اشترى الباقي ولا
يعرفه فله الخيار وان سمي لكل واحد عشرة لا والقول للبايع اذا
اختلفا في التغير لو المدة قريبة وان بعيدة فلم يشترى كما لو اختلفا
في الروية اشترى عدلا فباع منه ثوبا او وهب وسلم ردة بخيار
عيب لا روية او شرط **باب خيار العيب** من وجد بمشربه ما ينقص
التمن عند التجار اخذه بكل الثمن او رده كما لا باق والبول في الفراش
والسرقه وكلها تختلف صغرا وكبرا والجنون وهو لا يختلف بها
والبحر والزفر والزنا والتولد منه فيها الا ان يفحش الاولان فيه
ويكون الزنا عادة له والكفر فيها وعدم الحيض والاستحاضه والسعال
القديم والدين والشعر والماء في العين وكذا اكل مرض فيها والتولد
عيب وكذا الكلى لو عن داء والا حدث عيب اخر عند المشتري رجع
بنقصانه وله الرد برضى البايع اشترى ثوبا فقطعه فاطلع على عيب
كذلك رجع به وان قبله البايع له ذلك ولو اشترى بعد اتمخذه فوجد
امعاة فاسد الا كما لو باع المشتري الثوب بعد القطع فلو قطعه
وخاطه او صبغه اولت السوق بيمين ثم اطلع على عيب رجع
بنقصانه كما لو باعه في هذه الصورة بعد روية العيب او مات
العبد واعتقه او كان طعاما فاكله او بعضه ولو اعتقه على مال
او قبله لا شر نحو بيض ويطبخ فلكسره فوجده فاسدا ينتفع به
فلا

عيب العيب

فله نقصانه ولو لم ينتفع به اصلا فله كل الثمن باع ما اشتراه فردد
عليه بعيب رده على بايعه لو رد عليه بقضا بعد قبضه ولو برضا
لا ادعي عيبا بعد قبضه المبيع لم يجبر على دفع الثمن بل يبرهن
او يحلف بايعه وان ادعي غيبة شهودة دفع ان حلف بايعه ولم
العيب بنكوله ادعي ابا قام يحلف بايعه حتى يبرهن المشتري
انه ابق عنده فان برهن حلف باسه ما ابق قط استحق بعض المبيع
فان قبل القبض خير في الكل وان بعده خير في القيمة لا في غيره
فان قبض احدهما دون الاخر فحكمه حكم ما قبل قبضهما وهو على التراضي
فلو خاصم ثم ترك ثم عاد وخصم فله الرد واللبس والركوب
والمداد اوة رضى بالعيب لا الركوب للرد او لشر العلف او للسقي
ولا بد له منه اختلفا بعد التقابض في عدد المبيع والمقبوض فالق
للمشتري اشترى عشرين صنفه وقبض احدها ووجد بها عيبا
عيبا اخذها وردها ولو قبضها ردها المعيب وحده كما لو قبض
كيليا او زينا ووجد ببعضه عيبا رده كله او اخذه **اشترى**
جارية فوطيها او قبلها او مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها
مطلقا ورجع بالنقصان الا اذا قبلها البايع ويعود الرد
بالعيب القديم بعد زوال الحادث ظر عيب بمشري الغائب
عند القاض فوضعه عند عدل يهلك على المشتري الا اذا قضى
بالرد على بايعه قبل المقبوض او قطع بسبب عند البايع در
المقطوع واخذ ثمنها **ومع البيع** بشرط البراءة من كل عيب وان
لم يسم ويدخل فيه الموجود والحادث قبل القبض فلا يرد بعيب

ويطرح عنه بكل ظرف كذا رطلا بخلاف شرط طرح وزن الطرف عنه
ولو اختلفا في نفس الطرف وقدره فالقول للمشتري وصح بيع
طريق خذ أولا وهبته لا بيع مسيل الماء وهبته وصح بيع حق المرو
تبعاً بخلاف ووحدة في رواية وكذا الشرب لا بيع حق التسيل
وهبته والبيع الي النيروز والمهرجان وصوم النصارى وفطر
اليهود اذا لم يدرو المتعاقدان بخلاف فطر النصارى بعد شروهم
في الصوم والي قدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف ولوباع
مطلقاً عنها ثم اجل الثمن اليها صح كما لو كفل الي هذه الاوقات او
اسقط الاجل قبل خلوله والافتراق او امر المسلم ببيع خمر او خنزير
وشراهما ذمياً او امر المحرم بغيره ببيع صيدية وبيع بشرط لا يقتضيه
العقد ولا يلزمه وفيه نفع لاحدهما او لبيع من اهل الاستحقاق
ولم يجز العرف به ولم يرد الشرع بجوازه كشرط ان يقطعه ويحيطه
قبا او يستخدمه شهراً او يعتقه او يدبره او يكاتبه او يستولدها
او لا يخرج القن عن ملكه ويصح بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك
للمشتري او لا يقتضيه ولا تقع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة
المبيعه او لا يقتضيه لكن جرى العرف به كبيع نعل علي ان يحذوه
ويشركه استحسنانا واذا قبض المشتري المبيع برض بائعه صريحا
او دلالة في البيع الفاسد ولم ينهه ملكه بمثله ان مثليا والابقيته
يوم قبضه والقول فيها للمشتري وعلى كل واحد منهما قسنة قبل
القبض وبعده مادام في يد المشتري ولا يشترط فيه قضا
قاضي واذا اصر علي امساكه وعلم به القاضي فله فسخه وكل مبيع

فاسد

٧٩
التاسع

فاسد رده المشتري علي بائعه بهبة او صدقة او بيع او بوجه من
الوجوه ووقع في يد بائعه فهو متاركة وبه للمشتري من ضمانه
فان باعه بعبا تا صيحيا لغير بائعه وفساده بغير الاكراه او هبه
وسلم او اعتقه او وقفه او رهنه او اوصى به نقد ولا يهلك حق الفسخ
بموت احدهما ولا ياخذة حتي يرد ثمنه فان مات للمشتري احق به
فياخذ درهم الثمن بعينها لوقاية ومثلها لو هالكه وطاب للبائع
مارج لا المشتري كما طاب ربح مال ادعاه فقضى ثم ظهر عدمه
بتصادقهما بي او غرس فيما اشتراه فاسد الزميه قيمتها لو البيع
عند الاذان الاول والخمس اذا كانت السلعة بلغت قيمتها اما اذا
لم تبلغ لا والسوم علي اخيه بعد الاتفاق علي مبلغ الثمن والا لا وتلقي
الحلب اذا كان يضر باهل البلد او يلبس السعرا ما اذا انتفيا فلا يبيع
الحاضر للبادي حالة قحط وعوز والا لا يبيع من يزيد ولا يفرق بين
صغير وذي رحم محرم منه الا اذا كان بحق مستحق كدفع احدهما
بالحناية وبيعه بالدين ورده بعيب بخلاف الكبيرين والزوجين
وكما يكره التفريق ببيع يكره بقسمة في الميراث والغنائم **فصل في**
الفضولي هو من يتصرف في حق غيره بغير اذن شرعي كل فعل صدر
منه وله مجزئ حال وقوعه انعقد موقوفا وقت بيع مال الغير وبيع
العبد والصبي المحجورين وبيع ماله فاسد عقل غير رشيد وبيع المهر
والمستاجر والارض في مزارعة الغير وبيع شي بربحه وبيع المرتد
والبيع بماباع فلان والبائع يعلم والمشتري لا والبيع بمثل ما يبيع الناس
به او بمثل ما اخذ به فلان وبيع الشيء بقيمته وبيع فيه خيار المجلس وبيع

٢٠

الغاصب وحكمه قبول الاجازة اذا كان البايع والمشتري والمبيع قايما وكذا
 الثمن لو عرضا وصاحب المتاع ايضا واخذ الثمن او طلبه وقوله بيس
 ما صنعت احسنت واصبت وهبة الثمن من المشتري والتصدق
 به عليه اجازة وقوله لا اجيز رد سمع ان فضوليا باع ملكه فاجاز ولم
 يعلم مقدار الثمن فلما علم رد البيع فالمعتبر اجازة اشترى من غاصب
 عبدا فاعتقه او باعه فاجاز للمالك او ادى الغاصب الثمن اليه فقد
 الاول وهو العتق لا الثاني ولو قطعت يده عند مشترى فاجيز فارشه
 له كاللص والعقد والولد قبل الاجازة وتصدق بما زاد على نصف الثمن
 وجوبا باع عبدا غيره بخبر امره فبرهن المشتري على اقرار البايع او رب
 العبد انه لم يأمره بالبيع واراد رد البيع رد كما لو اقام البينة انه باع بـ
 امر او برهن على اقرار المشتري بذلك وان اقر البايع بان رب العبد لم يأمره
 بالبيع ووافقه عليه المشتري انتقض البيع في حقهما لا في حق المالك
 ان كذبا باع دار غيره بخبر امره ثم اعترف البايع بالغصب وانكر المشتري
 لم يضمن البايع الدار فان برهن المالك اخذها **باب الاقالة** هي رفع البيع
 وتنع بلفظين ما ضيق او احدهما مستقبل كفا سحتك وتركك وتاركك
 ورفعت وبالغاطي كالبيع ويتوقف على قبول الاخر في المجلس ولو
 فعلا وتصح اقالة المتولي ان خيرا والا لا وهي فسخ في حق المتعاقدين فيما
 هو من موجبات العقد فتبطل بعد ولادة المبيعة وتصح بمثل الثمن الاول
 وبالسكوت عنه الا اذا باع المتولي والوصي للوقف او للصغير شيئا بالكثر
 من قيمته واشترى شيئا بقل منها وان شرط سكا خلاف جنسه او الثمن منه
 او الاقل الامع تعينه ولا تقسد بالشرط وان لم يبيع تعليقه به وجاز

للبايع

في البيع
 في البيع
 في البيع

للبائع بيع المبيع منه قبل قبضه وجاز هبة المبيع منه بعد الاقالة قبل
 القبض وجاز قبض المكيل والموزون منه بلا اعادة كيله ووزنه
 وبيع في حق ثالث فلو كان المبيع عقارا فسلم الشفعة ثم تقايلا قضى له بها
 ولا يرد البايع الثاني على الاول بحيب علمه بعدها وليس للواهب
 الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من اخر ثم تقايلا والمشتري اذا
 باع المبيع من اخر قبل نقد الثمن جاز للبائع شراؤه منه بالاقل واذا
 اشترى بعروض التجارة عبد المخدمة بعد ما حال عليها الحول ووجد
 به عيبا فرده بغير قضا واسترد العروض فهلك في يده لم تسقط الزكاة
 ويمنع صحتها هلاك المبيع لا الثمن وهلاك بعضه يمتنع بقدره واذا هلك
 احد البدلين في المقايضة صح في الباقي منها وعلى المشتري قيمة الهالك
 ان قيميا ومثله ان مثليا تقايلا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه
 بطلت قطعت يد العبد المشتري واخذ ارشها ثم تقايلا صححت ولزمه جميع
 الثمن ولا شيء لباعه من الارش ان علمابه وقت الاقالة وان غير عالم
 خير بين الاخذ بجميع ثمنه او الترك وتصح اقالة الاقالة فلو تقايلا البيع
 ثم تقايلاها ارتفعت وعاد الاقالة السلم **باب المراجعة والتولية**
 المراجعة بيع ما ملكه بما قام عليه وفضل والتولية بيعه بثمانه الاول وشرط
 صحته ان يكون العوض مثليا او مملوكا للمشتري والرجح معلوما ويضم الي راس
 المال اجر القصار والصنيع والطرار والقتل وحمل الطعام وسوق الغنم واجر
 الخسل والخياطة وكسوته واجر السمسار المشروط في العقد ويقول قائم على
 بكذا ولا يقول اشترى به لاجر الطبيب والدلالة والراعي ونفقة نفسه وجعل
 الحق وكرا بيت الحفظ وما يؤخذ في الطريق من الظلم الا اذا جرت العادة

في البيع
 في البيع
 في البيع

في البيع
 في البيع
 في البيع

بضمه فان ظهر خيانتة في مراحة باقرار البايح او بدهان او بتركه
اخذه بكل ثمنه او رد له الخط في التولية ولو هلك المبيع قبل رده او
حدث به ما يمنع الرد لزمته بجميع المسمى وسقط خياره شراءه ثانيا
بعد بيعه بزمج فان راعج طرح ما راعج وان استغرق ثمنه لم يراجح راعج
سيد اشترى من ما ذونه المستغرق دينه لرقبته علي ما اشترى
المادون كعكسه ولو كان مضاربا بالنصف باع مراحة رب المال
باشي عن نصف يراجح بلا بيان انه اشتراه سليما فتعيب عنده بالتعيب
ووطي الثيب ولم ينقصها الوطي وبيان بالتعيب ووطي البكر اشترا
بالف نسبة وباع بزمج مائة بلا بيان خير المشتري فان تلف فعلم
لزمه كل الثمن وكذا التولية ولي رجلا شيئا بما قام عليه او بما اشتراه
ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد وكذا المراحة وخير لوعلم في مجلسه
لا رد يغيب فاحش علي ظاهر الرواية وبقي بالرد ان غرة والا لا
وبيع بعض المبيع غير مانع منه **فصل** في بيع عقار لا يخشي هلاكه
قبل قبضه لا بيع منقول بخلاف هبته والتصدق به واقراضه
من غير البايح علي الاصح ولو رهنه من البايح قبل قبضه فقبله انتقض
البيع ولو باعه منه قبله لم يصح اشترى مكبلا بشرط الكيل حرم بيعه
واكله حتي يكيله ومثله الموزون والمعد ودغير الدراهم والدنانير
وكفي كيله من البايح بحضرة بعد البيع ولو كان ثمننا جازا التصرف
فيه قبل كيله ووزنه لا المذروع وان اشتراه بشرطه الا اذا اورد
لكل ذراع ثمننا فهو كوزون وجاز التصرف في الثمن قبل قبضه تعين
بالتعين اولا وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه كره واجرة وضمان

متلف

هذا هو الوجه في بيع العقار لا يخشي هلاكه
او في بيعه من غير قبضه
او في بيعه من قبضه
او في بيعه من غير قبضه
او في بيعه من قبضه

متلف سوي صرف وسلم والزيادة فيه ان قبل البايح والخط منه
ويلحقان باصل العقد والزيادة في المبيع ان قبل المشتري ويلحق
بالعقد ولو هلك قبل قبض سقط حصتها من الثمن ويشترط للزيادة
في الثمن قيام المبيع وفي الزيادة فيه لا ويصح الخط من المبيع ان دينان
عينا لا والاستحقاق يتعلق بما وقع عليه العقد وبالزيادة ولزم ما
كل دين الا القرض الا اذا وصي بان يقرض من ماله الف درهم فلانا
الي سنة او وصي بتاجيل قرضه علي زيد سنة **فصل في القرض**
هو عقد بلفظ مخصوص يرد علي دفع مال مثلي لا خيري ومثله وصح
في مثلي لا في غيره فيصح استقراض الدراهم والدنانير وكذا اما يكال او
يوزن او يعد فصح استقراض جوز وبيض او لم استقرض من الفلوس
الرايجه والغوالي فكسدت فعليه مثلها كالكسدة لا قيمته استقرض
طعاما بالعراق فاخذه صاحب القرض بمكة فعليه قيمته بالعراق
يوم اقرضه عند الثاني وعند الثالث يوم اختصما وليس عليه ان يرجع
الي العراق فياخذ طعامه ولو استقرض طعاما في بلد الطعام فيه خيس
فلقيه المقرض في بلدة الطعام فيه عالي فاخذه الطالب بحقه فليس
له حبس المطلوب ويومر المطلوب ان يوثق به حتي يقضي طعامه اياه
في البلد الذي استقرض فيه استقرض شيئا من الفواكه كيلا او وزنا
فلم يقبضه حتي انقطع فانه يجبر صاحب القرض علي تاخيرته الي محي الحدي
الا ان يتراضيا علي القيمة ويملك القرض بنفس القبط عندهما اقرض
صبيا فاستملكه الصبي لا يضمن وكذا المعتوه ولو عبد المجور لا يواخذ
به قبل العتق وهو كالوديعة استقرض من اخو دراهم فاتاها المقرض

بها فقال المستقرض القها في الما قالها الاشئ على المستقرض والقدر
لا يتعلق بالجائز من الشروط فالفساد منها لا يبطله ولكنه يلغوه
شرطه رد شي آخر استقرض الدرهم الممسورة على ان يودي صحيحا كان
باطلا وكان عليه مثل ما قبض **باب الرهن** هو فضل خال عن عوض
بمعيار شرعي مشروط لاحد العاقلين في المعاوضة وعليه القدر
الجنس فان وجد احرم الفضل والنساء وان عدا خلا وان وجد
احدهما حل الفضل وحرمة النساء في بيع كيلي وزني بجنسه متفاضلا
ولو غير مطعوم كحب وحديد وحل متماثلا وبلا معيار شرعي كحفة
كحفتين وتقا حة بتفاحتين وفلس بفلسين باعينهما وتمر بتمر
وذرة من ذهب وقصة مما لا يدخل تحت الوزن بمثلها وما يصح على كونه
كيليا او وزنيا فهو كذلك ابدأ فلم يبيع حنطة بحنطة وزنا كما لو باع
ذهبا بذهب او فضة بفضة كيانا مع النساء وما لم ينص عليه حمل
على العرف والمعتبر تعيين الربوي في غير صرف بلا شرط تقابض وحيد
مال الربا ورديته سوا باع فلو ساء بمثلها او بدرهم او دنانير فان تعد
احدهما جاز كما جاز بيع لحم بجموان ولو من جنسه وكرايا يظن وغزل
مطلقا كبيع قطن بغزل في الاصح ورطب برطب او بتمر متماثلا وعنب بزيت
كذلك ولحم مختلف بجمها ببعض متفاضلا ولبن بقر وغنم وخل
دقل بخلعن وشحم بطن بالية او بلحم وخبز بذر او دقيق متفاضلا
واللبن بالجبن لا يبيع البرد بقيق او سويق مطلقا والزيتون بزيت
والسمسم بخل حتى يكون الزيت الحار اكثر مما في الزيتون والسمسم
ويستقرض الخبز قرضا وعددا ولا ربا بين سيد وعبد اذ لم يكن دينه

في من ذوات الاشياء
لا يندرج في الشرع
فالمعادون نصف الحياض
والله اعلم بالصواب

الحار
السمسم
صحيح

مستقرقا

مستقرقا الرقبة وكسبه ولا بين متفاوضين وشريكي عنان اذا اتيا
من مالها ولا بين حربي ومسلم ثمة ومن اسلم في دار الحرب ولم يها
لحربي **باب الحقوق** اشترى بيتا فوقه اخرا لا يدخل فيه العلو ولو
قال بكل حق ما لم يضر عليه وكذا لا يدخل بشرامنزل الا بكل حق
هوله او بمرافقه او بكل قليل وكثير هو فيه او منه ويدخل بشر
داروان لم يذكر شيئا كاللنيفة ويبر الماء والاشجار التي في صحنها
والبستان الداخل لا الخارج الا اذا كان اصغر منها والظلة لا تدخل
في بيع دار الا بكل حق ونحوه ويدخل الباب الا عظم في بيع بيت او دار
مع ذكر المرافق لا الطريق والمسيل والشرب الا بنحو كل حق
مخلاف الاجارة والرهن والوقف ولو اقر بدار او صالح عليها او
اوصى بها ولم يذكر حقوقها ومرافقتها لا يدخل الطريق **باب**
الاستحقاق الاستحقاق نوعان مبطل للملك كالعتق ونحوه وناق
له كالا استحقاق به قالنا قل لا يوجب فتح العقد والحكم به حكم على
ذي اليد وعلي من تلقى الملك منه فلا تسمع دعوى الملك منهم بل دعوى
النتاج ولا يرجع على بايعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض
على المكفول عنه والمبطل بوجبه ولكل واحد من الباعة الرجوع
على بايعه وان لم يرجع عليه ويرجع على الكفيل ولو قبل القضا عليه
والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة فلا تسمع دعوى الملك من احد
وكذا العتق وفروعة واما في الملك المورخ فمن التار يخ لا قبله والقضا
بالوقف قليل كالحرية وقيل لا وهو المختار وثبت رجوع المشتري على
بايعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة اما اذا كان باقرار المشتري

الملك الذي يكون
الملك الذي يكون
الملك الذي يكون

او يكره او باقرار وكيل المشتري بالخصومة او بتكوله فلا والبيعة حجة
متعدية لا الاقرار فلو استجقت مبيعة ولدت بيعة تبعها ولدها
بشرط القضاة وان اقربها الرجل لا ومنع التناقص دعوى الملك لا الخدم
والنسب والطلاق فلو قال عبد لمشتراي فانا عبد فاشترته
فاذا هو حر فان كان البايح حاضرا وغايبا غيبة معروفة فلا شيء
على العبد والارجع المشتري على العبد والعبد على البايح بخلاف الرهن
باع عقارا ثم برهن انه وقف محكوم بلزومه قبل والا لا يشتري شيئا
ولم يقبضه حتى ادعاه اخر لا تسمع دعواه بدون حضور البايح والمشتري
لا عبرة بتاريخ الغيبة فلو قال المستحق غابت هذه منذ سنة فقال
البايح لي بيعة انها كانت ملكا لي منذ سنتين لا تندفع الخصومة العلم
بكونه ملك الغير لا يمنع من الرجوع عند الاستحقاق لا يحكم بسجل
الاستحقاق بشهادة انه كتاب كذا ابل لا بد من الشهادة على من يضمن
كذا اما سوي نقل الشهادة والوكالة ولا رجوع في دعوى حق مجهول
من دار صولح على شيء واستحق بعضهما ولو استحق كلهما رد كل العوض
واستفيد منه صحة الصلح عن مجهول وعدم اشتراط صحة الدعوى
لصحة ورجع بخصته في دعوى كلها ان استحق شيء منها **باب**
السلم هو بيع اجل عاجل وركنه ركن البيع ويسمى صاحب الدراهم
رب السلم والمسلم ويسمى الاخر المسلم اليه والحنطة مثلا المسلم فيه
وحكمه ثبوت الملك للمسلم اليه ولرب السلم في الثمن والمسلم فيه
ويبيع فيما امكن ضبط صفته ومعرفة قدره كمكيل وموزون
ثمن وعددي متقارب يجوز بيعه وقلس ولين واجرم لمن

معين

معين وذرع كقوب بين قدره وصفته ورقته وزنه ان بيع به
لا في متفاوت كبطيخ وقرع ويصح في سمك مليح وطري حين يوجد
وزنا لا عددا ولو صغار اجاز وزنا وكيل لا في حيوان والطرافه
وحطب بالحزم ورطبة بالجزا الا اذا ضبط بما لا يؤدى الي نزاع وجوها
وخرز الا في صغار ولو لباع وزنا ومنقطع ولحم ولو منزع عظم
ومكيا ل و ذراع مجهول وترقية وتمر نخلة بعينه الا اذا كان
النسبة لبيان الصفة وحنطة حديثه قبل جد وكها وشطه بيان
جنس ونوع وصفة وقدر واجل واقله شهر ويبطل بموت المسلم
اليه لا بموت رب السلم فلو خذ من شركته حالا وقدر راس المال في
مكيل وموزون وعددي غير متفاوت ومكان الا يفا فيما له حمل شرط
الا يفا في مدينة فكل محلا يفا سوا فيه حتى لو اوفاه في محلة منها
بريء وما لا حمل له كمسك وكافور وصغار ولو لا يشترط فيه بيان
مكان الا يفا ويوفيه حيث شاو ولو عين مكانا تعين في الارض قبض
راس المال قبل الافتراق وهو شرط بقاياه على الصحة لا شرط انعقاد
بوضعها ولو ابي المسلم اليه قبل راس المال اجبر عليه فان اسلم ما بقي
درهم في كبر ما ية ديناه عليه ومائة نقدا وافتراقا فالسلم في الدين باطل
ولا يجوز التصرف في راس المال والمسلم فيه قبل قبضه بخو شركة
وتولية ولا شرطي من المسلم اليه براس المال بعد الاقالة قبل قبضه
بخلاف الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه بشرط قبضه في مجلس
الاقالة ولو شر الكرا وامر رب سلمه بقبضه قضاه يصح وصح لو امر
مقرضه به كما لو امر رب السلم بقبضه منه له ثم لنفسه ففعل امره

باب في طرفي السلم

رب السلم ان يكيل المسلم فيه فكال في طرفه بخيبيته وامر المشتري البا
فكال في طرفه لم يكن قبضا بخلاف كيله في طرف المشتري بامر كيل
العين ثم الدين في طرف المشتري قبض وعكسه لا سلم امة في
كرو قبضت فتعاقلا فماتت بقي اومات فتعاقلا مع وعليه قيمتها
يوم القبض فيها كذا المتعاقض بخلاف الشرا بالثمن فيها تعاقلا البيع
في عبد قابض من يد المشتري فان لم يقدر على تسليمه بطلت الا قاله
والبيع عا له والقول لمدي الرداء والتاجيل لنا في الوصف
والاجل ولو اختلفا في مقداره فالقول للطالب مع يمينه واي
برهن قبل وان برهننا قضى بيمينه المطلوب وان في مضيه فالقول
للمطلوب والاستصناع باجل سلم جري فيه تعامل ام لا وبدونه
فيما فيه تعامل كحف وقممة وطست صح بيعا لعدة فيجر الصانع
على عمله ولا يرجع الامر عنه والمبيع هو العين لاعمله فان جاء بمصنوع
غيره او بمصنوعه قبل العقد فاخذه صح ولا يتعين له بلا اختياره
فصح بيع الصانع قبل روية امره وله اخذه وتركه ولم يصح فيما لا يتعامل
كالنوب الا باجل **باب المتفرقات** اشترى ثورا وفرسا من خذف
لاستيناس الصبي لا يصح ولا يضمن متلفه وقيل بخلافه وصح بيع الكلب
والفهد والسباع علمت اولا كما صح بيع خر وحام كنير وهبته والقيمة
التي تشترط لجواز البيع فليس ولو كسرة خبز لا يجوز كما لا يجوز بيع هوا
ارض كالحنافس والبحر كالسرطان وجوز بيع دهن نجس ويتفح
به للاستصباح والذي كالمسلم في بيع غير كخر والخنزير ومبيته
لم تمت حتف انهما وصح شراوة عبدا مسلما او مصحفا ويجبر على البيع

عبارة البردني
القيمة والذي
نحو المظن هنا
القيمة من غير لفظ
آدين

وطي

وطي زوج المشتراة قبض لا نكاحا فلوا انتقض البيع بطل النكاح في
المختار اشترى شيئا وغاب قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة فاقام
باليعة بينة انه باعه منه لم يبع في دينه وان جهل مكانه يبع وان
شري اثنان وغاب واحد فللمحاضر دفع ثمنه وقبضه وجبته حتى
ينقد شريكه باع بالف مثقال ذهب وقضه يتنصفان وفي بالف
من الذهب والفضة من الذهب مثاقيل ومن الفضة دراهم وزن
سبعة ولو قبض زنيا بدل جيد جاهلا به وتفق او اتفق فهو قضاء
ولو فرج او باض طير في ارض او تكتسب فيقاضي فهو للاخذ الا اذا
هتيا ارضه لذلك او كان صاحب الارض قريبا من الصيد بحيث يقدر
على اخذه لو مديده فهو لصاحب الارض وكذا صيد تعلق بشبكة
نصبت للجفاف ودرهم او سكر نثر فوق علي ثوب لم يجد له ولم يلف
ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به البيع والقسمة والاجارة
والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين وعزل الوكيل
والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف والتحكيم وما لا يبطل
بالشرط الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع
والعتق والرهن والايصا والوصية والشركة والمضاربة والقضيا
والامارة والكفالة والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد
في التجارة وبيع عوة الولد والصلح عن دم العهد والجراحة وعقد الذمة
وتعليق الرد بالحبيب وبخيار الشرط وعزل القاضي وما تصح اضافته
الي المستقبل الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة
والكفالة والايصا والوصية والقضا والامارة والطلاق والعتاق والنفقة

مطل

وما لا يصح اضافته البيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة
والنكاح والرجعة والصلح على مال والابراء عن الدين **باب الصرف**
هو بيع الثمن بالثمن جنسا جنسا او بغير جنس ويشترط التماثل
والتقابض ان اتحد جنسا وان اختلفا جودة وصياغة والاشترط التقابض
قبل الافتراق فلو باع احدهما بالآخر جزا او بفضل وتقابضا فيه صح
ولا يتعينان ويفسد بخيار الشرط والاجل ويصح مع استقاطهما في المجلس
ظهر بعض الثمن زينا فردة ينتقض فيه فقط لا يتصرف في ثمن
الصرف قبل قبضه فلو باع دينارا بدرهم واشترى بها ثوبا فسد بيع الثوب
باع امة تعدل الف درهم مع طوق قيمته الف بالفين وتقدر من الثمن
الف او باعها بالفين الف نسئة والف تقدا وبيع سيفا حلية خمسون
وتخلص بلا ضرر بمائة ونقد خمسين فما نقد ثمن الفضة سوا سكت او
قال خذ هذا من ثمنها فان افتراقا من غير قبض بطل في الحلية فقط
ان تخلص بلا ضرر وان لم يخلص بطل اصلا **ومن باب** انا فضة بفضة او ذهب
بفضة ونقد بعض ثمنه ثم افتراقا صح فيما قبض فقط واشتركا في الانا
ولا خيار للمشتري بخلاف هلاك احد العبدین قبل القبض وان استحق
بعضه اخذ المشتري ما بقي بقسطه او رد فان اجاز المستحق قبل فسخ
الحاكم العقد جاز العقد وكان الثمن له ياخذ البائع من المشتري ويسلم
له اذ لم يفتراق بعد الاجازة ويصير العاقد وكيل للمميز فتعلق حقوق
العقد به دون المميز ولو باع قطعة نقرة فاستحق بعضها اخذ ما بقي
بقسطه بلا خيار لو بعد قبضها وان قبل قبضها فله الخيار وصح بيع درهمين
ودينار بدرهم ودينارين وبيع كبربر وكبر شعير بكبري وبروكري شعير

المراو بالافتراق
الافتراق بالابراء
في دفتر

وبيع

وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار وبيع درهم صحيح ودرهمين
غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة وبيع من عليه عشرة دراهم من
هي له دينارا بها او بعشرة مطلقه ان دفع الدينار وتقاصا العشرة
بالعشرة وما غلب فضة وذهبه فضة وذهب فلا يصح بيع الخالص
به ولا يبيع بعضه ببعض الامتساويا وزنا ولا يصح الاستقراض بها
الا وزنا والغالب الغش منها في حكم عروض فصيح يبيعه بالخالص ان
كان الخالص الثروة بجنسه متفاضلا بشرط التقابض في المجلس وان كان
الخالص مثله او اقل منه ولا يدري فلا وهو لا يتعين بالتعيين ان راج
ولا يتعين به فالمبايعة والاستقراض بما يروج منه وزنا وعدد او
بها والمتساوي كغالب الفضة في تبايح واستقراض وفي الصرف
كغالب غش اشترى شيئا به او بفلوس نافقه فكسد قبل التسليم بطل
كما لو انقطعت وحد الكساد ان تترك المعاملة بها في جميع البلاد والا
عدم وجوده في السوق وان وجد في يد الصيارفة في البيوت
ولو نقصت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله ولو غلت قيمتها وزاد
فكذلك البيع على حاله ولا يتخير المشتري ويطالب بنقد ذلك العيار
الذي كان وقت البيع دلال باع متاع الغير بغير اذنه بدرهم هو
معلومة واستوفاهما فكسدت قبل دفعها الي رب المتاع لا يفسد البيع
وصح البيع بفلوس نافقه وان لم تعين وبالكاسدة لاحتي بعينها
ويجب رد اقلس القرض اذا كسدت اشترى شيئا بنصف درهم
فلوس صح وعليه فلوس تباع بنصف درهم وكذا بثلاث درهم او رجة

بيان
فضة

نقطاع

د

وكذا لو اشترى بدينار درهم فلوس او بدينارين درهمين فلوس جاز ومن اعطى صير
 درهما فقال اعطني به نصف درهم فلوسا ونصفا الاحبة صح والاموال
 ثمن بكل حال وهو النقد ان ومبيع بكل حال كالتياب والدواب وثمن
 من وجه مبيع من وجه كالتليات ومن حكمه عدم اشتراط وجوده في
 ملك العاقد عند العقد وعدم بطلانه بهلاكه ويصح الاستبدال به في
 غير الصرف والسلم وحكم المبيع خلافه في الكل والله اعلم **باب الكفالة**
 هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة مطلقا ركنها ايجاب وقبول وشرطها
 كون المكفول به مقدور التسليم وفي الدين كونه صحيحا وحكمها لزوم
 المطالبة على الكفيل واهلها من هو اهل التبذرع والمدعى مكفول له
 والمدعى عليه مكفول عنه والنفس او المال مكفول به ومن لزمته
 المطالبة كفيل وكفالة النفس تنعقد بكفالت بنفسه ونحوها مما
 يعبر به عن بدنه وينصفه ويثلثه وبضمنته او على اوائيه او انا به زعيم
 او قبيل وانا ضامن حتي يجتمعوا او يلحقوا وقيل لا لعدم بيان المضمون به
 كما في انا ضامن لمعرفته واذا كفلا الى ثلاثة ايام كان كفيل به بعد الثلاثة
 ولا يطالب في الحال به يقضي وان شرط تسليمه في وقت بعينه احضر
 فيه ان طلبه فان احضره والا حبسه الحاكم فان غاب ولم يعلم مكانه لا
 يطالب به ان ثبت ذلك بتصديق الطالب او بيينة اقامها الكفيل ويبرأ
 بموت المكفول به ولو عدا او بموت الكفيل لا الطالب ويدفعه الي من كفل
 له حيث يمكنه مخاصمته وان لم يقل اذا دفعت اليك فانا بوري ولو شرط
 تسليمه في مجلس القاضي سلمه فيه ولم يجوز في غير ذلك ولا يراد تسليم المطلوب

نفسه

والقصور على صور النظر اما تارة فلا ضمان في عينها ولكن صح ضمان تسليمها في صورة

نفسه ويتسلم وكيل الكفيل ورسوله من كفالته فان قال ان لم اواف
 به غدا فموضنا من لما عليه فلم يواف به مع قدرته عليه او مات المطلق
 ضمن المال ولو اختلفا في الموافقة فالقول للطالب والمال لازم على
 الكفيل ادعى على اخرواية دينار ولم يبينها فقال رجل ان لم اوافك به
 غدا فعليه المائة فلم يواف به غدا فعليه المائة والقول له في البيان
 لا يجبر على عطا الكفيل بالنفس في حد وقود ولو اعطي جاز ولا حبس
 فيها حتى تشهد شاهدان مستوران او عدل وكفالة المال تصح به ولو
 مجهولا اذا كان دينيا صحيحا وهو مالا يسقط الا بالاداء او الا برافلا تصح به
 الكتابة بكفالت عنه بالف وبمالك عليه وبما يدرك في هذا البيع وما
 بايعت فلانا فعلي وما غصبك فلان فعلي او علق بشروط صريح ملا
 نحو ان استحق المبيع او لا مكان الاستيفاء نحو ان قدم زيد وهو مكفول
 عنه او بقدره نحو ان غاب زيد عن المصر ولا تصح بنحو ان هبت الريح
 او جال المطر ولا تصح ايضا بحالة المكفول عنه وبحالة المكفول له
 نحو ما ذاب لك علي الناس او واحد منهم او ما ذاب للناس او واحد منهم فعلي
 ولا بنفس حد وقصاص ولا بجمل دابة معينة مستاجرة له وخدمة
 عبد معين مستاجر لها ومبيع ومرهون وامانة وصح لو ثمننا ومغصوبا
 ومقبوضا على سوم الشراء ومبيعا فاسدا ولا يقبل في مجلس العقد ولو
 اخبر عنها حال غيبة الطالب او كفلا وارث المريض عنه صح وعن ميت
 مفلس وبالثمن للموكل ولرب المال به وللشريك بدين مشترك والعهد
 والخلاص ولو كفل بامر رجوع بما ادي عليه وان بغيره لا ولا يطالب كفيل
 بمال قبل ان يودي عنه فان لزمه لازم واذا حبسه له حبسه

قوله ولا يقبل في مجلس العقد ولو
 على ما لا يصح
 قوله وعن ميت مفلس
 عطف على ما لا يصح
 ايضا

وبرأباد الاصيل ولو ابرأ الاصيل واخر عنه بركة الكفيل وتأخر عنه
ولا ينعكس واذا حل على الكفيل بموته لا يحل على الاصيل كما لا يحل على
الكفيل اذا حل على الاصيل فيه صالح احدهما رب المال عن الف على نصفه
برأ الا اذا شرط براءة الكفيل وحده فيبرأ هو دون الاصيل صالح الكفيل
الطالب على شي لبيد به عن الكفالة لم يبع ولا يجب المال على الكفيل قال
الطالب للكفيل برئت الي من المال رجع على المطلوب اذا كانت الكفالة
بامره وفي برئت او ابرأتك لا خلا فالابي يوسف وهذا مع غيبة
الطالب ومع حضرته يرجع اليه في البيان وبطل تعليق البراءة من
الكفالة بالشرط لا يسترد اصيل ما ادي الي الكفيل وان لم يعطه طالبه
وان رجع به طالب له وندب رده فيما يتبعين بالتعيين امر كفيله ببيع
العينة ففعل فالمبيع للكفيل والرجح عليه لا الامر كفله بما ذاب اليه او قضي
له عليه او بما لزمه له فغاب الاصيل فبرهن المدعي على الكفيل ان
له على الاصيل كذا لم يقبل وان برهن ان له على زبيد الغائب كذا وهو كفيل
قضى على الكفيل ولو زاد بامره قضى عليهما كفالته بالدرك تسليم الكتب
شهادته في صك كتب فيه باع ملكه او باع بيغانا قد اباتا لا كتب شهادته
في صك ببيع مطلق او كتب شهادته على اقرار العاقدين قال ضمنته
لك الى شهر وقال الطالب حال فالقول للضامن وعكسه في كل
علي مائة الي شهر اذا قال الاخر حالة ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا
استحق المبيع قبل القضاء على البايع بالتمن مع ضمان الخراج والرهن به
وكذا النوايب والقسمه قال لا خراسان هذا الطريق فانه امن
فسلك واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا واخذ ماله

فانا

فانا ضامن ضمن **باب كفالة الرجلين** دين عليهما الاخر وكفل كل عن
صاحبه جاز ولم يرجع على شريكه الا بما اداه زايده على النصف وان
كفلا عن رجل بشي بالتقارب وكفل كل عن صاحبه فيما ادي رجع بنصفه
على شريكه او بالكل على الاصيل وان ابرأ الطالب احدهما اخذ الاخر
بكله ولو افرق المفاوضان اخذ الغريم ايا شامنه ما بكل الدين ولا
رجوع حتي يودي اكثر من النصف كاتب عبديه كتابة واحدة
وكفل كل عن صاحبه وادي احدهما رجع بنصفه ولو اعتق احدهما صح
واخذ ايا شامنه حصته من لم يعتقه فان اخذ المعتق رجع على صاحبه وان
اخذ الاخر لا واذا كفلا عن عبدا لا لم يظهر في حق مولاه كمال لزمه
باقرار او استقراض او استهلاك ودبحة فهو حال وان لم يسمه
ادعي رقبته عبد فكفل به رجل فمات المكفول فبرهن المدعي انه له
ضمن قيمته ولو ادعي على عبدا ما لا وكفل بنفسه رجل فمات العبد برك
الكفيل **ولو كفل** عبد غير مدبون عن سيده بامره فعق فاداه او
كفل سيده عنه واداه بعد عتقه لم يرجع واحد منهما على الاخر
كفل رجل عن رجل شيئا بغير امرة قبله فاجاز لم تكن الكفالة موحية
للرجوع فاي رقبته كفالة المولى عن عبده وجوب مطالبة بايقا الدين
من ساير امواله فاي رقبته كفالة العبد عن مولاه تعلقه برقبته
كتاب الحوالة هي نقل الدين من ذمة المحيل الي ذمة المحال
عليه المديون محيل في الدين محال ومحال له ومحال له ومن
يقبلها محال عليه ومحال عليه والمال محال به وشرط لصحتها

باب الحوالة

بغی

فان رجليا وساءا حال بالثمن على الاخر ثم تقايلا البيع اوردا لبيع
يعجب فان لا تطل الحوالة ولو استخفى البيع تطل الحوالة عند علمنا
اللائمة وعند زفر تطل الحوالة في جميع الوجوه كذا في جواهر الفنا و

دته
روفا الكتاب وسجلت عن
الكسائي خلافا القطا
قاموس

ولا يغزل ولا يجرد ولا يواجر ولا يقيم بين يدي صاحب الحق اهانة وتعتين
مكانه للقاضي الا اذا اطلب المدعي مكانا اخر واذا ثبت الحق للمدعي ببينة
عجل حبسه بطلب المدعي والالم يعجل ويحبس في الثمن والقرض والمهر
المعجل وما التزمه بالكفالة لاني غيره ان ادعي الفقر الا ان يبرهن غريمه
على غناه فيحبسه بما راي ثم يسال عنه فان لم يظهر له ما للخلاء ولو قال
ابيع عرضي واقضي ديني اجله القاضي ثلاثة ايام ولا يحبس ولوله عقار
يحبسه لبيعه ويقضي الدين ولو ثبت قليل ولم يمنع غرماء عنه ولا
يقبل برهانه على افلاسه قبل حبسه وبينة يساره الحق واذا حبس
الموسر ولا يحبس لما مضى من نفقة زوجته وولد بل يحبس اذا لم ينفق
عليها الا فرغ في دين اصله ولا يستخلف قاض الا اذا فوض اليه بخلاف
المأمور باقامة الجمعة نائب القاضي المفوض اليه الاستتابة نائب عن
الاصل فلا يعزله القاضي بغير تفويض منه ولا ينعزل بعزله ونائب
غيره ان قضى عنده او اجازة مع وادارفع اليه حكم قاض اخر نفذه
الا ما خالف كتابا او سنة مشهورة او اجماعا ولو قضى بشاهد ومين
او بقباض بتعيين الولي واحدا من اهل المحلة او بصحة نكاح
المفقة والموت او بصحة بيع عبد معتق البعض او بسقوط الدين
بمضي سنين او بصحة الدور وبقا النكاح وقضا عبد وصبي مطلعا
وكافر على مسلم ابد او خوذ لك لا يتنغد يوم الموت لا يدخل تحت
القضا بخلاف يوم القتل ويتنغد القضا بشهادة الزور ظاهر
ويأطنا في العقود والفسوخ بخلاف الاملاك المرسله قضى في
مجتهد فيه بخلاف رايه لا يتنغد مطلقا به يفتي لا يقضي على غائب

هذا هو الحق في كل ما ذكره من غير ان يكون له نص في الكتاب ولا في السنة ولا في الاجماع ولا في ابي القاسم

قوله لا فرغ في دين اصله لانه اذا كان له دين لم يفرغ منه الا اذا كان له دين من غير ان يكون له نص في الكتاب ولا في السنة ولا في الاجماع ولا في ابي القاسم

لا يقضي على غائب

ولا

الغائب

ولاله الا بحضور نايبه حقيقة كوكيله ووصيه ومتولي الوقف
او شرعا كوصي القاضي او حكما بان يكون ما يدعي على الغائب سببالم
يدعي على الحاضر كما اذا برهن على ذي يد انه اشترك من فلان
الغائب فحكم على الحاضر كان حكما على الغائب ولو كان ما يدعي على
الغائب شرطا لا اذا كان فيه ابطال حق الغائب ولو قضى على غائب
بلا نايب يتنغد وقيل لا ولاية ببيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي
لا للورثة يقرض القاضي مال الوقف والغائب واليتيم ويكتب
الصك لا الاب والوصي ولو قضى بالجور فالغرم عليه في ماله ان
متعمدا واقربه ولو خطأ فعلى المقتضي له **باب التحكيم** هو تولية
الخصمين حاكما يحكم بينهما وركنه لفظه الدال عليه مع قبول الاخر
وشروطه من جهة المحكم العقل لا الحرية والاسلام ومن جهة المحكم
بالفتح صلاحية للقضا وتشترط الاهلية وقته ووقت الحكم جميعا
فلو حكما عبد افعتق او صبيا فبلغ او ذميا فاسلم ثم حكم لا يتنغد كما
في مقال حكما رجلا ليحكم بينهما فحكم ببينة او اقرار او تكول صح لو في
غير حد وقود ودية على عاقلة ويتنغد احدهما بنقضه كما في مضاربة
وشركة وكالة فان حكم كز مهلا غيرهما فلو حكاه في عيب مبيع
فقضى برده ليس للبائع رده على بايعه الا برضا البائع الاول والثاني
والمشتري وضع اخباره باقرار احد الخصمين وبعد الله الشاهد حال
ولا يثبت له اخباره بحكمه ولا يصح حكمه لا بويه وولده وزوجته بخلاف
حكمهم عليهم حكمه رجلين فلا بد من اجتماعهما ويمضي القاضي حكمه
ان وافق مذهبه والا ابطله وليس له تفويض التحكيم الي غيره

هذا هو الحق في كل ما ذكره من غير ان يكون له نص في الكتاب ولا في السنة ولا في الاجماع ولا في ابي القاسم

هذا هو الحق في كل ما ذكره من غير ان يكون له نص في الكتاب ولا في السنة ولا في الاجماع ولا في ابي القاسم

وحكمه بالوقف لا يرفع الخلاف فلورفع الي موافق حكم بلزومه ولا يمتنع
كتاب القاضي الى القاضي وغيره القاضي يكتب الى القاضي في غير حده
 وقود فان شهد واعلى خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه وهو
 السجل الحكمي وان لم يكن الخصم حاضرا لم يحكم وكتب الشهادة ليحكم
 المكتوب اليه بها على رايه وان كان مخالفا لراي الكاتب وهو الكتاب
 الحكمي وقرأ عليهم وختم عندهم وسلم اليهم بعد كتابة عنوانه في
 باطنه فلو كان على ظاهره لم يقبل فاذا وصل الي المكتوب اليه نظر
 الي ختمه ولا يقبله الا بحضور الخصم وشهوده ولا بد من اسلا
 سهودة ولو كان لذي علي ذي الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم
 بخلاف كتاب الامان حيث لا يحتاج الي بيعة ولا بد من مسافة
 ثلاثة ايام بين القاضي كالشهادة على الشهادة ويبطل يموت الكاتب
 وعزله قبل وصول الكتاب الي الثاني او بعد وصوله قبل القراءة واما بعد
 فلا يحزنون الكاتب وردته وحده لقذف وعماه وفسقه بعد عدالة
 وموت المكتوب اليه الا اذا عم بعد تخصيص بخلاف ما لو عم ابتدا
 لا يموت الخصم والكتابة بعلمه كالقضي بعلمه ولا يقبل من محكم بل من
 قاض مولى من قبل الامام يملك الجمعة كتب كتابا الي من يصل اليه من
 قضاة المسلمين فوصل الي قاض تقلد القضا بعد كتابة هذا المكتوب
 لا يقبل والمرأة تقضي في غير حد وقود وان ائم المولي لها وتصل ناطقة
 وشاهدة ووصية ولو قضت في حد وقود فرفع الي قاض اخر فامضا
 ليس لغيرة ابطاله قضي نايب القاضي له او لولده جاز كما لو قضي
 للامام الذي قلده القضا او لولد الامام ويقضي النايب بما شهد

عقوله وفسقه بعد عدالة
 هذا عند البعض كما
 في البحر
 قوله بخلاف كتاب الامان
 انما هو كتاب الامان
 لا كتاب القضاة
 قوله عليه السلام
 على اقامة الجمعة فلا
 يقبل من قاضي
 اتفاقهم

به عند الاصل وعكسه **مسائل شتى** يمنع صاحب سفلي عليه
 علوا اخر من ان يبد في سفله او ينقب كوة يلا رضى الاخر واهل
 زاوية مستطيله يتشعب منها مثلها غير نافذة يمنع اهل الاولى
 عن فتح باب في القصوي وفي مستديرة لزق طرفها لاولا يمنع
 من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر يمتد ادعى هبة في وقت فسيل
 بيعة فقال جديها فاشترى منها منه ولم يقبل ذلك فاقام بيعة على
 الشرا بعد وقتها تقبل وقبله لا كما لو ادعى اولا انها وقف عليه ثم
 ادعاه لنفسه او ادعاه لغيره ثم لنفسه ولو ادعى الملك اولا
 ثم الوقف يقبل كما لو ادعاه لنفسه ثم لغيره ومن قال لا خراشترت
 مني هذه الامة وانكر للبائع ان يطاها ان ترك الخصومة جود
 ما عدا النكاح فسخ فلو جحد انه تزوجها ثم ادعاه وبرهن يقبل
 بخلاف البيع اقر يقبض عشرة ثم ادعى انها زبوف صدق ولو
 ادعى انها ستوقه لا ان مفصولة وصدق لو موصولا ولو اقر يقبض
 الجباد لم يصدق مطلقا وان اقر انه قبض حقه او الثمن او استوفى
 صدق في دعواه الزايفة لو موصولا والا لا اقر بين ثم ادعى ان
 بعضه قرض وبعضه ربي وبرهن عليه قبل قال لا خرا لك على الف
 فرده ثم صدقه فلا شيء عليه ومن ادعى على اخر ما لا يقال ما كان لك
 على شيء قط فبرهن المدعي على الف وبرهن على القضا او الا براد لو
 بعد القضا قبل كما لو ادعى القضا على اخر فانكر فبرهن المدعي
 ثم برهن المدعي عليه على العفو والصلح عنه على مال وكذا في
 دعوي الرق وان زاد ولا اعرفك ونحوه لا اقر ببيع عبده من

لأن الأمر بالبيع بلا
 باطل ذكره البرزنجي

فلان ثم جحد به صح ادعي علي اخوانه باعه امته فقال لم ابعها منك قط
فبرهن علي الشرا فوجد بها عيبا فبرهن البايع انه بري اليه من كل
عيب لم يقبل بطل صل كتب ان شاء الله تعالى في اخرة مات ذمي فقالت
عرسه اسلمت بعد موته وقالت ورثته بل قبله صدقوا كما في مسئلة
الطاحونة كما في مسلم مات فقالت عرسه اسلمت قبل موته وقالوا
بعده قال هذا ابن مودعي لميت لا وارث له غيره دفعها اليه فان
اقر ابن اخرا لم يغدا اذ اذ به الاول تركته قسمت بين الورثة
او الغرما بشهود لم يقولوا الا نعم له وارثا او غريما لم يكفلوا ادعي
دار النفسه ولا خيه الغايب وبرهن عليه اخذ نصف المدعي
وترك باقيه مع ذي اليد بلا تكفيل جحد دعواه او لم يجحد ومثله
المنقول في الاصح اوصي له ثلث ماله يقع علي كل شيء ولو قال
مالي او ملك صدقة فهو علي مال الزكاة فان لم يجحد غيره امسك
منه قوته فاذا ملك تصدق بقدره وصح الا يصا بلا علم الوصي لا
التوكيل بلا علم وكيل فلو علم ولو من فاسق صح تصرفه ولا يثبت غزله
الا بعدل او مستورين او فاسقين كاخبار السيد بجناية عبده
والشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر وتشتري سائر الشروط
في الشاهد باع قاض او امينه عبدا للغرما واخذ المان فضاع
واستحق العبد لم يضمن ورجع المشتري علي الغرما ولو باعه
الوصي لهم بامر القاضي فاستحق او مات قبل القبض فضاع رجوع
المشتري علي الوصي وهو علي الغرما اخر القاضي الثلث للفقير
ولم يعطهم اياه حتي هلك كان من ماله والثلثان للورثة امر

قوله كما في مسلم الطاحونة يعني اذا اشترى طاحونة
ثم ادعي ان من قطع الما عنها فليس علي الما جرحا ولا جرحا
بل كان جرحا ولا يملك الا جرحا حاله الفصول
فان كان جرحا فالقول لا جرحا لم يكن جرحا فالقول
المستأجران ههنا خلافة مسئلة الطاحون المذكور
في حاشية الاشياء ص ١٢٢ الخري

قاض

قاض عدل يرحم او قطع او ضرب قضي به علي شخص وسعك فعله
وان عد لا جاهلا ان استفسر فاحسن الشرايط صدق والا
لا وكذا لو فاسقا الا ان يعاين الحجة صب دهن لا انسان عند
الشهود وقال كانت نجسة وانكره المالك فالقول للصاب ولو
قتل رجلا وقال لردته او لقتله ابي لم يسمع صدق معزول قال لزيد
اخذت منك الفاقضيت به ليكرود فعت اليه او قال قضيت به
بقطع يدك في حق وادعي زيد اخذه وقطعه ظلما واقر بكونها في
قضايه **كتاب الشهادات** هي اخبار صدق لاثبات حق بلفظ
الشهادة في مجلس القاضي شرطها العقل الكامل والضبط والولا
والقدرة علي التمييز بين المدعي والمدعي عليه وركنها لفظ اشهد
وحكمها وجوب الحكم علي القاضي بموجبها بعد التزكية فلو امتنع ثم
واستحق العزل وعزروا كفران لم يبر الوجب وتجب بالطلب
لو في حق العبد ان لم يوجد بدله وبلا طلب لو في حقوق الله تعالى
كعق امة وطلاق امرأة وسنرها في الحد ودأبر ويقول في السر
اخذ لا سرق ونصابها للزنا اربعة رجال ولبقية الحدود والقود
واسلام الذكر الكافر وردة مسلم رجلان وللولادة واستهلال الصبي
للصلاة عليه والبقارة وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امرأة
ولغيرها من الحقوق سوا كان مالا او غيره كتنكاح وطلاق ووكالة
واستهلال صبي للارث رجلان او رجل وامرأتان ولزمر في الكل لفظ
اشهد لقبولها والعدالة لوجوبه لا لصحته فلو قضي بشهادة فاسق
نفذ الا ان يمنع منه الامام فلا وهي علي حاضر تحتاج الي الاشارة الي

قوله ولزم في الكل لفظ اشهد هذه العبارة وقعت في الدرر
وكتب عليها العلامة عز الدين بن عيسى قد سبق ذلك في اول
الكتاب على كونه ركنا وقوله ههنا على كونه من شرائط التقدير
فلا ينبغي اخذها عن الاخر وهذا يحتاج ان يكون جرحا بالامانة
رحم الله

الحضرين والمشهد به لو عينا وان علي غايب او ميت فلا بد من نسبته
 الي جده فلا يكفي ذكر اسمه واسم ابيه وصناعته الا اذا كان يعرف
 بها لا محالة فلو قضي بلا ذكر الجدة فقد ولا يسأل عن شاهد بلا طعن
 من الخصم الا في حد وفود وعندهما يسأل في الكل سراً وعلمنا به
 يغني وكفي في التزكية هو عدل في الاصح والتعديل من الخصم الذي
 لم يرجع اليه في التعديل لم يصح وقوله صدقوا او هم عدول صدق
 اعتراف بالحق وله ان يشهد بما سمع او راي في مثل البيع والاقراء
 وحكم الحاكم والغصب والقتل وان يشهد عليه ولا يشهد علي
 محجب بسماعه منه الا اذا تبين القابل ويرى شخصه مع شهادته
 اثنين بانها فلانة بنت فلان ابن فلان واذا كان بين الخطين
 مشابهة ظاهرة لا يحكم عليه بالمال ولا يشهد علي شهادة غيره مالم
 يشهد عليه كفي واحد للتزكية وترجمه الشاهد والرسالة والاثنان
 احوط والتزكية للزمي بالامانة في دينه ولسانه ويده وانه صاحب
 يقظه ولا يشهد من راي خطه ولم يذكرها لذا القاضي والراوي
 ولا بما لم يعاينه الا في النسب والموت والنكاح والدخول والولاية القاضية
 واصل الوقف وهو كلما تعلق به صحته وتوقف عليه فله الشهادة بما
 ذكر اذا اخبر به من يوثق به ومن في يده شيء سوى رقيق يعبر
 عن نفسه لك ان تشهد انه له ان وقع في قلبك ذلك فان نسي القاضية
 ان شهادته بالتسامع او بمعاينة البيردت الا في الوقف والموت اذا
 قال فيه اخبرنا من نثق به علي الاصح **باب من تقبل شهادته ومن**
لا تقبل تقبل من اهل الاهوال الا الخطابي والذمي علي مثله وان اختلفا

ملة

ملة وعلي المتامن لا عكسه وتقبل منه علي مثله مع اتحاد الدار ومن عدو
 بسبب الدين ومن مرتكب صغيرة ان اجتنب الكبار ومن اقلد خصي
 وولد زنا وخشي وعتيق لمعتقه وعكسه ولاخيه وعمه ومن محرم رضا عا
 او مصاهرة ومن كافر علي عبد كافر مولا مسلم او حر كافر موكله مسلم لا
 عكسه وعلي ذي ميت وصيته مسلم ان لم يكن عليه دين لمسلم والعمال الا
 اذا كانوا عوناً علي الظلم لا من الاعمي مطلقاً ومريد ومملوك وصبي الا
 ان يتحلف في الرق والتميز واديا بعد الحرية والبلوغ ومحدود في قدف
 وان تاب الا ان يجد كافر فيسلم او يقيم بينة علي صدقه ومسجون في
 حادث السجن والزوجة لزوجها وهولها ولو في عدة من ثلاث والف
 لاصله وبالعكس وسيد لعبدة ومكاتبه والسريك لشريك فيما هو
 من شركتها والاحير الخاص لمستاجرة ومخنت يفعل الردي ومغنية
 ونايحه في مصيبة غيرها وعد وبسبب الدنيا ومجازف في كلامه
 ومد من الشرب علي اللهو ومن يلعب بالصبيان والطيور والطنبور
 ومن يغني للناس او يرتكب ما يجد به او يدخل الحمام بغيا زار او يلعب
 بنرد او يقامر بشرط يخ او يترك به الصلاة او يحلف عليه او يلعب به
 علي الطريق او يدكر عليه فسقا او ياكل الربوي او يبول علي الطريق او يظمر
 سب السلف شهد ان اباها اوصي اليه فان ادعاه صحت وان انكر لا
 كما لو شهد ان اباها وكله بقبض ديونه وادعي الوكيل وانكر شهد الوصي
 بحق للميت لا تقبل خاصمه اولا ولو شهد الوكيل بعد عزله للموكل ان خاصم
 لا تقبل ولا قبلت كشهادة اثنين بدين علي الميت لرجلين ثم شهد المشهور
 لهما للشاهدين بدين علي الميت وشهادة وصيين لو ارتكب في غير

مال الميت ولو في ماله لا كالشهادة على جرح مجرد بعد التعديل
وقبله قبلت مثل أن يشهد وأعلى شهود المدعي بأنهم فسقه أو
زناه أو أكله الربى أو شربه خمر أو غلي أقرارهم أنهم شهدوا بغير
أو أنهم أجروا في هذه الشهادة أو أن المدعي مبطل في هذه الدعوى
أو أنهم لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة وتقبل لو
شهد وأعلى أقرار المدعي بنفسهم أو أقراره بشهادتهم بغير أوبانه
استأجرهم على هذه الشهادة أو أنهم عبيد أو محذونون بقذف
أو أنهم زنوا أو قصفوه أو سرقوا مني لذا أو شربوا الخمر ولم يتقدم
العهد أو شركاء المدعي أو أنه استأجرهم بكذا وأعطاهم ذلك
مما كان لي عنده أو أنني صلحتهم على كذا ودفعته إليهم على أن لا
يشهد وأعلى زورا وشهدوا شهد أعدل ولم يبرح حتى قال
أرسمت بعض شهادتي ولا مناقضة قبلت وإن بعد قيامه عن المجلس
لأنه مات من الجرح أو لي من بينة الموت بعد البراقام أو ليا
مقتول بينة على أن زيدا أجرحه وقتله وأقام زيدا بينة على أن
المقتول قال إن زيدا لم يجرحني ولم يقتلني فبينه زيدا ولي من
بينه أو ليا المقتول وبينه العين أو لي من بينه كون القيمة
مثل الثمن وبينه كون المتصرف ذا عقل أو لي من بينه كونه مخلوط
العقل أو مجنوناً وبينه الأكره أو لي من بينه الطوع **باب الاختلاف**
في الشهادة تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها فإن
وافقتها قبلت وإلا فلا وأدعي ملكاً مطلقاً فشهد به بسبب و
لا وكذا يجب مطابقة الشهادتين لفظاً ومعنى بطريق الوضع فلو

شهد

شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج قبلت ومثله الهبة والعطية
وخوها ولو شهد أحدهما بالف والآخر بالفين أو مائة ومائتين
أو طلعة وطلعتين أو ثلاث ردت كما لو ادعى حبساً أو قتلاً فشهد
أحدهما به والآخر بالقرار به وكذا في كل قول يجمع مع فعل وتقبل
على الف في بالف ومائة إن ادعى الأكثر وفي العين تقبل على
الواحد كما لو شهد واحد أن هذين العبدين له وآخر أن هذا له
قبلت على الواحد اتفاقاً وفي العقد لا مطلقاً فلو شهد واحد بشراء عبد
أو كتابة بالف والآخر بالف وخمس مائة ردت ومثله العتق بمال والصلح
عن قود والرهن والخلع إن ادعى العبد والقابل والراهن والمرأة
وإن ادعى الآخر فكذلك دعوى الدين والأجارة كالبيع في أول المدة
وكالدين بعدها وصح النكاح بالف استحسننا ولزم الجرح بشهادة
أكثر إلا أن يشهد بملكه أو يده أو يد من يقوم مقامه ولا بد مع
الجرح من بيان سبب الورثة وأنه أخوه لآبيه وأمه أو لأحدهما وقول
الشاهد لا وارث له غيره وذكر اسم الميت ليس بشرط ولو شهد
ببدي من مشهور ردت بخلاف ما لو شهد أنها كانت ملكه أو أقر
المدعي عليه بذلك أو شهد شاهدان أنه أقر أنه كان في يد المدعي
باب الشهادة على الشهادة هي مقبولة إلا في حد وقود بشرط
تعد حضور الأصل بموت أو مرض أو سفر أو كون المرأة مخدرة
عند الشهادة وشهادة عدد عن كل أصل لا يغير فرع هذا وذلك
ويقول الأصل مخاطباً للفرع أشهد **باب** على شهادتي
أني أشهد بكذا أو يقول الفرع أشهد إن فلاناً أشهدني على شهادته

بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك وكفي تعديل الفرع اصله كما
 الشاهدين صاحبه وان سكت عنه نظرت في حاله وتقبل شهادة الفرع
 بانكار اصله الشهادة شهد على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان
 الفلانية وقالوا اخبرنا بمعرفتها وجا المدعي بامرأة لم يعرفها هي
 قيل له هات شاهدين انهما في لانه ومثله الكتاب الحكمي ولو قال لا
 فيهما التهمة لم يجز حتى ينسباها الي فخذها اشهد على شهادته
 ثم نهاه عنها لم يصح كاذر ان شهدا على شهادة مسلمين لكافر على كافر
 لم تقبل كذا شهادة نعم على القضا الكافر على كافر وتقبل شهادة رجل
 على شهادة ابيه وعلى قضا ابيه طهرانه شهد بزور وعزير بالشهيد
باب الرجوع عن الشهادة هو ان يقول رجعت عما شهدت به بحجة
 فلو انكرها لا وشروطه مجلس قاض فلو ادعي رجوعها عند غيره
 وبرهن لا تقبل فان رجعا قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان وبعد
 لم يفسخ مطلقا بخلاف ظهور الشاهد عبدا او محدودا في قذف وضمان
 ما الفاه للمشهود عليه قبض المدعي المال اولا به يغني والعبرة
 فيه لمن بقي لا لمن رجع فان رجع احدهما ضمن النصف وان رجع احد
 ثلاثة لم يضمن وان رجع اخر ضمن النصف وان رجعت امرأة من
 رجل وامرأتين ضمن الربع وان رجعتا فالنصف وان رجعتا
 نسوة من رجل وعشر نسوة لم يضمن فان رجعت اخرى ضمن
 رجة فان رجعا فالغرم بالاسداس ولا يضمن راجع في النكاح
 شهد بمهر مثلها وان زاد عليه ضمناها ولو شهد باصل النكاح
 باقل من مهر مثلها فلا ضمان بخلاف ما لو شهد عليها بنصف

الحاكم في هذه المسألة
 قوله في هذه المسألة
 قوله في هذه المسألة

قوله مطلقا في سوا كان الشاهد وقت
 الرجوع مثل ما شهد في العدة او دونه
 او انقضت عده لم يقيد في اكثر الكتب
 مؤثرا وشروطها وقفاوي

قوله فلا ضمان قال في الرجوع
 لان منافع النصف غير
 متقومة عند الرجوع
 فلا يضمن بالمدعي
 التقدير يستدعي
 انما تملكه

المهر

المهر وبعضه ثم رجعا وضمانا في البيع والشرا ما نقص عن قيمته المبيع
 او زاد ولو شهدا على البايح بالبيع بالكفين الى سنة وقيمتها الف
 فان شاعرتن الشهود قيمته حالا وان شأ اخذ المشتري الى سنة
 وايا ما اختار بربى الاخر وفي الطلاق قبل وطى وخلوة ضمنا نصف
 المال او الثلثة ولو شهد انه طلقها ثلاثا واخران انه طلقها واحدة
 قبل الدخول ثم رجعا فضمنان نصف المهر على شهود الثلاث لا غير
 ولو بعد وطى او خلوة فلا ضمان ولو شهدا بعقق فخرجوا ضمنا
 ه القيمة مطلقا والولا للمعتق وفي التذير ضمانا ما نقصه وفي الكتابة
 يضمنان قيمته ولا يعتق حتى يودي ما عليه اليهما وفي الاستيلاء
 يضمنان نقصان قيمتها فان مات المولي عتقت وضمانا قيمتها للورثة
 وفي القصاص الدية ولم يقتصا وضمن شهود الفرع برجوعهم لاشهاد
 الاصل بقولهم لم نشهد الفرع على شهادتنا او اشهدناهم وغلطنا
 ولا اعتبار بقول الفرع كذب الاصول او غلطوا وضمن المذكون
 بالرجوع مع علمهم بكونهم عبدا امام الخطا فلا وضمن شهود التعاقب
 لاشهود الاحصان **كتاب الوكالة** التوكيل صحيح وهو اقامة
 غيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم ممن يملكه فلا يصح توكيل
 مجنون وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل بخو طلاق وعتاق وهبة
 وصدقة وصح بما ينفعه كقبول هبة فيما تردد بين ضرر ونفع كبيع
 واجارة ان ما دونها ولا توقف على اجارة وليه ولا يصح توكيل عبد
 مجور وصح لو ما دونها او مكاتب او وقف توكيل مرتد فان اسلم فقد وان
 مات او قتل او قتل لا وتوكيل مسلم ذميا ببيع خمر او خنزير ومحرم

قوله في هذه المسألة
 قوله في هذه المسألة
 قوله في هذه المسألة

قوله مطلقا في سوا كان
 قوله في هذه المسألة
 قوله في هذه المسألة

قوله مطلقا في سوا كان الشاهد وقت
 الرجوع مثل ما شهد في العدة او دونه
 او انقضت عده لم يقيد في اكثر الكتب
 مؤثرا وشروطها وقفاوي

ولم يسم ثمنها فاشترى احدهما بقدر قيمته او بزيادة يتعابن النا
 فيها صح والا لا وبشرائها بالف وقيمتها سواء فاشترى احدهما بنصف
 او اقل صح وبالكثرا الا ان يشترى الباقي بما بقي قبل الخصومة
 وبشرائه بدين له عليه وعينه او البائع صح والا فلا ونقد على
 المأمور ولو امره بالتصدق بما عليه صح كما لو امر المستاجر بمهمة
 ما استاجره ^{ما استاجر} مما عليه من الاجرة وبشرائه بالف دفع فاشترى
 وقيمته كذلك فقال اشترى بنصفه وقال المأمور بكيه صدق
 وان قيمته نصفه فلا امر وان لم يدفع وقيمته نصفه فلا امر وان
 قيمته الفايخا فان ثم يفسخ العقد فيلزم المأمور وبشرائه
 من غير بيان ثمن فقال المأمور اشترى بكذا او صدقه بايحه
 وقال الامر بنصفه مخالفا ولو اختلفا في مقداره فقال الامر
 امرتك بشرائه بماية وقال المأمور بالف فالقول للامر فان برهنا
 قدم برهان المأمور وبشرائه فيه فاشترى الوكيل فقال الامر ليس
 هذا اباخي فالقول له ويكون الوكيل مشتريا لنفسه وعقوب العبد
 عليه لزومه وبشرائه نفس الامر من مولاة بكذا ودفع فقال السيدة
 اشترىته لنفسه فباعه على هذا عتق وولاؤه لسيدة وان
 قال اشترىته فالعبد للمشتري والالف للسيد فيهما وعلى العبد
 الف اخرى في الاولى جماعا للمشتري مثلها في الثانية وشرا
 العبد من سيدة اعتاق فلو اشترى نفسه الي العطاء صح كما
 صح في حصته اذا اشترى نفسه من مولاة ومعه رجل
 وبطل في حصته شركه قال لعبد اشترى نفسه من مولاة

ما استاجر
 مما عليه من الاجرة

فقال

فقال لمولاه يعني نفسي لفلان تفعل فهو الامر وان لم يقل لفلان
 عتق **فصل** لا يعقد وكيل البيع والشرع من ترد شهادته له
 الا اذا اطلق له الموكل فجوز بيعه لغيره بمثل القيمة كما يجوز عقده
 معهم باكثر من القيمة وصح بيعه بما قل او كثر والعرض والنسيئة
 ان للتجارة وان الحاجة لا كما مرة دفعت غزلا الى رجل لبيعه لها
 ويتعين النقد واخذ رهنا وكفيل بالثمن فلا ضمان عليه ان ضاع
 في يده او تولى ما على الكفيل وتقيده شراره بمثل القيمة وعين يسير اذا
 لم يكن سعرة معروفة وان كان معروفا لم يضمن على الموكل وان
 قلت الزيادة وكله ببيع عتق فباع بنصفه صح وفي الشراء يتوقف على
 شرا بآتيه قبل الخصومة ولورد مبيع بعيب على وكيله بيينة او ه
 نكوله او اقراره فيما لا يحدث رده على الامر وبأقراره فيما يحدث لا
الامر في الوكالة المخصوص وفي المضاربة العمرفان باع تساقا ل
 امرتك بنقد وقال اطلقت صدق الامر وفي المضاربة المضارب
 لا ينفذ تصرف احد الوكيلين وحده الا في خصومة وعقوب معين
 وطلاق معينة لم يعوضا وتعلق بمشيتها وتدير وردين تسليم
 هبة وقضادين والوصاية والمضاربة والقضا والتولية على الوقف
 كالوكالة فليس لاحدهما الانفراد والوكيل يقض الدين لا يجبر
 عليه **الوكيل** **لا يوكل** الا باذن امرة الا في دفع زكاة وقبض دين
 لمن في عياله وعند تقدير الثمن له والتفويض الي رايه كالاذن
 الا في طلاق وعتاق فان وكل بدونها تفعل الثاني فاجازه الاول
 صح الا في طلاق وعتاق وابرا وخصومة وقضادين وان فعل

فقال لمولاه يعني نفسي لفلان تفعل فهو الامر وان لم يقل لفلان

فلوردها الوكيل علي البايح بالعيب فحضر الموكل وصدق علي الرضى كانت
 له لا للبايح والمأمور بالانفاق او القضا او الشرا او التصديق اذا امسك
 ما دفع اليه وتقدم من ماله حال قيامه لم يكن متبرعا اذا لم يصف الي غيره
 وصي انفق من ماله ومال اليتيم غايب فهو متطوع الا ان يشهد
 انه قرض عليه او انه يرجع **باب عزل الوكيل** الوكالة من العقود الغير
 اللازمة فلا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم بها مقصودا وانما يصح
 دعوي صحيحه علي عريم فلم الموكل العزل متى شامالم يتعلق به حق
 الغير بشرط علم الوكيل ولو قبل وجود الشرط في المعلق به ثبت
 ذلك بمشاهدة به وبكتابة وارساله رسولا عدلا او غيره حر او
 عبد اصغير او كبير اذا قال الموكل ارسلني اليك لا بلغك عزله اياك
 عن وكالته ولو اخبره فضولي فلا بد من احد شطري الشهادة كاخوانه
 وعدم لزومها من الجانبين فللموكل عزل نفسه بشرط علم موكله
 وكله بقبض الدين ملك عزله ان بغير حضرة المديون وان بحضور
 الا اذا علم به المديون فلو دفع المديون دينه اليه قبل علمه بعزله
 يبرأ ولو عزل العدل نفسه محضرة المرتقن ان رضي به مع والا لا
 وقول الوكيل بعد القبول بمحض الموكل الغيت توكيلي وانابري من
 الوكالة ليس بعزل كحود الموكل الا ان يقول والله لا اوكلك بشي
 فقد عرفت انها ونك فعزل وينعزل الوكيل بنهاية الموكل فيه كما
 لو وكله بقبض دين فقبضه او بتكاح فزوجوه وموت احدهما
 وجنونه مطبقا والحقه مرتدا الا اذا وكل الراهن العدل او المرتقن
 ببيع الرهن عنه حلول الاجل فلا ينعزل بموت الموكل وجنونه

قوله اذا امسك ما دفع اليه وتقدم من ماله حال قيامه لم يكن متبرعا اذا لم يصف الي غيره
 يعني ان يصف الي غيره فليس هو متبرعا بل هو قرض عليه او انه يرجع
 الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع
 يعني ان يصف الي غيره فليس هو متبرعا بل هو قرض عليه او انه يرجع
 يعني ان يصف الي غيره فليس هو متبرعا بل هو قرض عليه او انه يرجع

كالوكيل

قوله اذا امسك ما دفع اليه وتقدم من ماله حال قيامه لم يكن متبرعا اذا لم يصف الي غيره
 يعني ان يصف الي غيره فليس هو متبرعا بل هو قرض عليه او انه يرجع
 الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع
 يعني ان يصف الي غيره فليس هو متبرعا بل هو قرض عليه او انه يرجع

كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفا وافتراق الشريكين وان لم يعلم
 الوكيل بعجز الموكل لو مكاتب او حجرة لوماذونا ذلك اذا كان وكيله في
 العقود والخصومة اما اذا كان وكيله في قضا دين واقتضايه
 وقبض وديعة فلا تصرفه بنفسه فيما وكل فيه تصرفا بعجز الوكيل
 عن التصرف معه والا لا كما لو طلقها واحدة والعدة باقية وتعود
 الوكالة اذا عاد اليه قديم ملكها وبقي اثره **كتاب الدعوي**
 هي عبارة عن قول مقبول يقصد به طلب حق قبل غيره او دفعه عن
 حق نفسه والمدعي من اذا ترك ترك والمدعي عليه بخلافه وركنها
 اضافة الحق الى نفسه او الي من ناب منابه عند النزاع واهلها
 العاقل المميز وشرطها مجلس القاضي وحضور خصم ومعلوم المدعي
 ولو كان ملزمة وكون المدعي مما يحتمل الشبوت فدعوي ما استحيل وجوده
 باطله وحكما وجوب الجواب علي الخصم فلو كان ما يدعيه منقولا في
 يد الخصم ذكرانه في يده بغير حق وطلب احضاره ان امكن ليشار اليه
 في الدعوي والشهادة وذكر قيمته ان تعذر جعلها او غيبتها وان تعذر
 مع بقاها كرحي وصبرة طعام بعث القاضي امينه والا التفي بذكر القيمة
 ادعي على اختلافه الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكلا جملة كفي ذلك
 وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة ادعي قيمة شي مستهلك اشترط بيان
 جنسه ونوعه واختلف في بيان الذكورة والانوثة في الدابة وفي
 دعوي اليراع لا بد من بيان مكانه سواء كان له حمل ولا وفي الغصب
 ان له حمل وموثة فلا بد من بيانه والا لا **ويشترط** التحديد في دعوي
 العتار كما في الشهادة عليه ولو مشهورا الا اذا عرف الشهود الدار

قوله اذا امسك ما دفع اليه وتقدم من ماله حال قيامه لم يكن متبرعا اذا لم يصف الي غيره
 يعني ان يصف الي غيره فليس هو متبرعا بل هو قرض عليه او انه يرجع
 الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع
 يعني ان يصف الي غيره فليس هو متبرعا بل هو قرض عليه او انه يرجع

قوله اذا امسك ما دفع اليه وتقدم من ماله حال قيامه لم يكن متبرعا اذا لم يصف الي غيره
 يعني ان يصف الي غيره فليس هو متبرعا بل هو قرض عليه او انه يرجع
 الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع
 يعني ان يصف الي غيره فليس هو متبرعا بل هو قرض عليه او انه يرجع

بغيرها فلا يحتاج الى ذكر حد ودها ولا بد من ذكر ليلة بها الدار ثم المجلد ثم
السكة ويكتفي بذكر ثلاثة وذكر اسماء اصحابها واسماء نسائهم ولا بد من ذكر
الحدان لم يكن مشهورا وانه في يده ويريد بغير حق ان كان منقول ولا
ثبت يده في العتار يتضاد فها بل لا بد من بينة او علم قاض اذا ادعى
ملك مطلقا اما في دعوى الغصب والشرافلا وانه يطالب به ولو كان
دينا ذكر وصفه ولا بد في دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع
والصفة والقدر وسبب الوجوب وبيان القاضي المدعي عليه بعد
صحتها والا فان اقر وانكر فبرهن المدعي قضي عليه والاحلف بعد
طلبه واذا قال لا اقر ولا انكر لا يستخلف بل يحبس ليقرأ ويكره اصطلاحا على
ان يحلف عند غير قاض ويكون بيا فهو باطل فلو برهن عليه تقبل
والاحلف ثانيا عند قاض وكذا الواصطلاح ان المدعي لو حلف فالخصم ضامن
وحلف لم يضمن واليمين لا ترد على مدعي برهن على دعواه وطلب من
من القاضي ان يحلف المدعي انه محق في الدعوى او على ان الشهادة
صادقون او محقون في الشهادة لا يجيبه علم الشاهد ان القاضي يحلفه
له الامتناع عن ادا الشهادة وبينة الخارج في الملك المطلق احق من
بينة ذي اليد وقضي عليه بنكوله مرة في مجلس القاضي بقوله لا احلف
اوسكت من غير افة وهل يشترط القضاء على فور النكول خلافا لقضي
عليه بالنكول ثم اراد ان يحلف لا يلتفت اليه والقضاء على حاله شك
فيما يدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف وان ابي خصمه اولا
خلفه ان البرر ابيه المدعي بطل حلف والا لا تقبل البينة لواقامها
بعد اليمين عند العامة ويظهر كذبه باقامتها لوادعاه بلا سبب فحلف

وان

بغيرها فلا يحتاج الى ذكر حد ودها ولا بد من ذكر ليلة بها الدار ثم المجلد ثم
السكة ويكتفي بذكر ثلاثة وذكر اسماء اصحابها واسماء نسائهم ولا بد من ذكر
الحدان لم يكن مشهورا وانه في يده ويريد بغير حق ان كان منقول ولا
ثبت يده في العتار يتضاد فها بل لا بد من بينة او علم قاض اذا ادعى
ملك مطلقا اما في دعوى الغصب والشرافلا وانه يطالب به ولو كان
دينا ذكر وصفه ولا بد في دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع
والصفة والقدر وسبب الوجوب وبيان القاضي المدعي عليه بعد
صحتها والا فان اقر وانكر فبرهن المدعي قضي عليه والاحلف بعد
طلبه واذا قال لا اقر ولا انكر لا يستخلف بل يحبس ليقرأ ويكره اصطلاحا على
ان يحلف عند غير قاض ويكون بيا فهو باطل فلو برهن عليه تقبل
والاحلف ثانيا عند قاض وكذا الواصطلاح ان المدعي لو حلف فالخصم ضامن
وحلف لم يضمن واليمين لا ترد على مدعي برهن على دعواه وطلب من
من القاضي ان يحلف المدعي انه محق في الدعوى او على ان الشهادة
صادقون او محقون في الشهادة لا يجيبه علم الشاهد ان القاضي يحلفه
له الامتناع عن ادا الشهادة وبينة الخارج في الملك المطلق احق من
بينة ذي اليد وقضي عليه بنكوله مرة في مجلس القاضي بقوله لا احلف
اوسكت من غير افة وهل يشترط القضاء على فور النكول خلافا لقضي
عليه بالنكول ثم اراد ان يحلف لا يلتفت اليه والقضاء على حاله شك
فيما يدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف وان ابي خصمه اولا
خلفه ان البرر ابيه المدعي بطل حلف والا لا تقبل البينة لواقامها
بعد اليمين عند العامة ويظهر كذبه باقامتها لوادعاه بلا سبب فحلف

وان بسبب فحلف ثم اقامها لا فلا تحليف في تكاح ورجعة وفي
واستيلاد ورق ونسب وولا وحدها ولعان والفتوى على انه
يحلف في الاشياء السبعة ويستخلف السارق فان نكل ضمن ولم
يقطع النياية تجري في الاستخلاف لا الحلف فالوكيل والوصي والمتولي
واب الصغير ملك الاستخلاف ولا يحلف الا اذا صح اقراره التحليف
على فعل نفسه يكون على الثبات وعلى فعل غيره على العلم الا اذا كان
شيا يتصل به فان ادعى سرقة العبد او اباقة يحلف على الثبات
واذا ادعى سبق الشرا يحلف خصمه على العلم كذا اذا ادعى دين او عينا
على وارث اذا علم القاضي كونه ميراثا واقربه المدعي او برهن
الخصم عليه ولو ادعاهما الوارث يحلف على الثبات وجاحد القود
ان نكل فان كان في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف وفيما دونه
يقتص قال المدعي لي بينة حاضرة وطلب يمين خصمه لم يحلف
وياخذ القاضي كفيلا ثقة من خصمه بنفسه ثلاثة ايام فان امتنع
من ذلك لازمه مقدار مدة التكفيل الا ان يكون غريبا قال
انتهى مجلس القاضي قال لا بينة لي وطلب يمينه فحلفه القاضي
ثم برهن قيل ذلك منه وقيل لا ادعى المديون الا يصال فانكر
المدعي ولا بينة له فطلب يمينه فقال المدعي اجعل حقي في الختم
ثم استخلفني له ذلك واليمين بالله تعالى لا بطلاق وعناق وقيل
ان مست الضرورة فوض الى القاضي فلو حلفه به ونكل فقضى عليه
لم ينفذ على الاكثر ويغلظ بذكر اوصافه والاختيار في صفة التي
القاضي فلو حلف بالله ونكل عن التعليظ لا يقضي عليه به لا بزمان

الحادي عشر

غصبتة او سرق مني وقال ذواليد اودعني فلان وبرهن عليه لا
قال في غير مجلس الحاكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه رديعة عندي
من فلان يندفع مع البرهان علي ما ذكر ولو برهن المدعي على مقالة
الاولي يجعله خصما ويحكم عليه وان قال المدعي ابتعته من فلان
وقال ذواليد اودعني فلان ذلك دفعت الخصومة وان لم
يبرهن ولو ادعي انه له غصبة منه فلان الغايب وبرهن عليه
وزعم ذواليد ان هذا الغايب اودعه عنده اندفعت ولو كان
مكان دعوي الغصب دعوي سرقة **باب ما يدعيه الرجلان**
تقدم حجة خارج في ملك مطلق على حجة ذي يد وان وقت احدهما
فقط قال هذا العبد لي غاب عني منذ شهر وقال ذواليد لي منذ
سنة قضي للمدعي ولو برهن خارجان على شيء قضي به لهما فان برهن
في نكاح سقطا وهي لمن صدقته ان لم تكن في يد من كذبتة ولم تكن
دخل لهما وان ارضا فالسابق احق بهما وان اقرت لمن لا حجة له
فهي له وان برهن الاخر قضي له ولو برهن احدهما وقضي له ثم
برهن الاخر لم يقض له الا اذا ثبت سبعة كما لم يقض ببرهان
خارج على ذي يد ظهر نكاحه الا اذا ثبت سبعة فان برهن على
شراشي من ذي يد فلكل نصف الثمن او تركه وان ترك
احدهما بعد ما قضي لهما لم ياخذ الاخر كله وهو للسابق ان ارضا
ولذي يد ان لم يورخا وارخ احدهما ولذي وقت ان وقت احدهما
فقط ولا يد لهما والشراحي من هبة وصدقة ان لم يورخا
فلوارخا واتخذ المملك فالسابق احق ولو ارخت احدهما فقط

فالورخة

فالورخة اولي والشرار والمهر سوا هذا اذ لم يورخا وارخا واستوي
تاريخهما فان سبق تاريخ احدهما كان احق ورهن مع قبض احق
من هبة معه بلا عوض وان برهن خارجان على ملك مورخ او
شراحي من واحد او خارج على ملك مورخ وذو يد على ملك مورخ
اقدم فالسابق احق وان برهن على شراحي متفق تاريخهما من اخر او
وقت احدهما فقط استويا فان برهن خارج على المملك وذواليد على
الشراحي او برهن على سبب ملك لا يتكرر كالنكاح وحلب لبن
وجز صوف فذواليد احق وان برهن كل على الشراحي من الاخر بلا وقت
سقطا وترك المال في يد من معه ولا يرجح بزيادة عدد الشهود فلو
اقام احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فها سوا وكذا لا ترجح
بزيادة العدالة دار في يد اخر ادعى رجل نصفها واخر كلها وبرهن
فلاول ربعها والباقي للاخر بطريق المنازعة وقالوا التلت له
والباقي للثاني بطريق العول ولو الدار في ايديهما فهي للثاني ولو برهن
على نكاح دابة وارخا قضي لمن وافق سنهما تاريخه فلو لم يورخا قضي
بها لذي اليد ولهما ان في ايديهما او في يدي ثالث وان لم يوافقهما فلها
ان كانت في ايديهما او كانا خارجين فان في يد احدهما قضي بها له
برهن احد الخارجين على الغصب والاخر على الوديعة استويا
الناس احرار الا في الشهادة والحدود والقصاص والعقل فلو ادعى
على شخص مجهول الحال انه عبده فانكروا وقال انا حر الاصل فالتول
له واللبس احق من اخذ الكم والراشي من اخذ اللجام ومن في
السر من رديفه وذو حملها ممن علق كجوزة بها والجالس على

هو

اولي واسمهم تقريه شفا على
قوله وكنت لا اكن من حولين الى اوقال

هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيره فهو ابنها لو كان غير
معبود الا فصول من صدقه ولو ولدت امه اشتراها فاستحقت غرم
الاب قيمة الولد وهو حر وكذا الويلكها بسبب اخر كما لو تزوجها
على الناحية فولدت له ثم استحقت فان مات الولد قبل الحصة
فلا شيء على ابيه وارثه له فان قتله ابوه او غيره غرم الاب قيمته ورجع
لها ثمنها على بايعها لا بعقرها **كتاب الاقرار** هو اخبار بحق عليه
من وجه انشاء من وجه فالاول صح اقراره بمملوك للغير ويلزمه
تسليمه اذا ملكه ولا يصح اقراره بطلاق وعناق مكرها وصح اقرار المأذون
بعين في يده والمسلم بخبر وينصف دارة مشاعا والمرأة بالزوجية
من غير شهود ولا تسمع ادعواه عليه بشي بنا على الاقرار الا ان يقول هو
ملكى والثاني لو رد اقراره ثم قبل لا يصح **والملك** الثابت به لا يظهر في
حق الزايد المستهلك فلا يملكها المقر له اقر حر مكلف او عبد مأذون
بحق معلوم او مجهول صح ولزمه بيان ما جهل يذني قيمة والقول
للمقرع حلفه ان ادعى المقر له الثمنه ولا يصدق في اقل من درهم
في علي مال ومن النصاب في مال عظيم من الذهب والفضة ومن
خمس وعشرين من الابل ومن قدر النصاب قيمة في غير مال
الزكاة ومن ثلاثة نصاب في اموال عظام ودراهم ثلاثة ودراهم
كثيرة عشرة وكذا درهما درهم وكذا الذئبة عشرة وكذا اوكذا احد
وعشرون ولو ثلث بلا واو فاحد عشر ومعها فمائة واحد وعشرون
وان رجع زيد الف على اوقبل اقراره يدين وصدق ان وصل به
هو ودعيه وان فصل لا عندني او معي او في بيتي او عيسى او

ص
قوله الحقوا اي بالعقد الذي
اخذ منه المستحق كما ذكره
صدر الشرح

قال ابن ابي عمير
في كتابه
الامانة
موصولا بغير
شك الى عبد
بن عبد الله

الكلي والوزني والمعدود الذي لا يتفاوت احاده كالفلوس والجز
من الدراهم والدنانير ويكون المستثنى القيمة وان استغرقت جميع
ما اقر به بخلاف دينار الامة درهم لا استغراقه بالمساوي واذا
استثنى عدد دين بينهما حرف الشك كان الاقل خرجا نحوه علي
الف درهم الامة او خمسين واذا كان المستثنى مجهولا ثبت الاكثر
نحوه مائة درهم الاشياء او قليلا او بعضا لزمه احد وخمسون ولو
وصل اقراره بانشاءه بطل اقراره وصح استثنى البيت من الدار لا استثنى
البناء وان قال بناؤه لي وعرضتها لك فكما قال وفيص الخاتم ونحلة
الستان وطوق الجارية كالبناء وان قال له علي الف من ثمن عبد
ما قبضته موصولا وعينه فان سلمه الي المقر له لزمه الف ولا
لان لم يعين لزمه مطلقا وقوله ما قبضته لغو لقوله من ثمن خمر
او خنزير او مال قمار او حرام وميته او دم وان وصل الا اذا صدقه
او اقام بينة ولو قال له علي الف درهم حرام او ربا ففي لزمة مطلقا
ولو قال زورا او باطلا لزمه ان كذبه المقر له والا لا اقرارا بالبيع
تلحجة علي هذا التفصيل ولو قال له علي الف درهم زبوف ففي كما
قال علي الاصح ولو قال له علي الف من غصب او ودعة الا انها
زبوف او تبهرجه صدق مطلقا وان قال ستوقه او رصاص
فان وصل صدق وان فصل لا وصدق في غصبته ثوبا اذا جاء به
وفي له علي الف الا انه ينقص كذا متصلا وان فصل لا ولو قال
اخذت منك الف او دعة فهلكت وقال الاخر بل غصبا ضمن

في كتابه
الامانة
موصولا بغير
شك الى عبد
بن عبد الله
في كتابه
الامانة
موصولا بغير
شك الى عبد
بن عبد الله
في كتابه
الامانة
موصولا بغير
شك الى عبد
بن عبد الله

في كتابه
الامانة
موصولا بغير
شك الى عبد
بن عبد الله
في كتابه
الامانة
موصولا بغير
شك الى عبد
بن عبد الله

وفي عطية ودية وقال الاخر غصبته لا وفي هذا كان ودية عند
فاخذته فقال هولي اخذه المقر له وصدق من قال اجرت قري
او ثوب هذا فركبه او لبسه ورد او خاط ثوب هذا بلذا فقبضته
هذا الف ودية فلان لا بل ودية فلان فالالف الاول علي
المقر مثله للثاني بخلاف هي فلان لا بل فلان بلا ذكر ايداع ان
كانت معينة وان كانت غير معينة لزمه ايضا لقوله غصبت فلانا
مائة درهم ومائة دينار وكبر حنطته لا بل فلانا لزمه لكل واحد
منهما كله ولو كانت بعينها ففي الاول وعليه مثل الثاني ولو كان
المقر له واحدا يلزمه اكثرهما قدرا وفضلها وصفا ولو قال الدين
الذي لي علي فلان فلان او الودعة التي عند فلان فلان فهو اقرار
له وحق القبض للمقر ولو سلم الي المقر له برئ **باب اقرار المريض**
اقراره بدين لا جنبي نافذ من كل ماله واقصر الارث عنه ودين الصحة
ومال لزمه في مرضه بسبب معروف قدم علي ما اقر به في مرض موته
ولو ودعة والسبب المعروف ككناح مشاهد بغير المشاهدة يبيع مشاهد
واللاف كذاك وليس له ان يقضي دين بعض الغرمادون بعض ولو
اعطا مهر وايضا اجرة الا اذا قضى ما استقرض في مرضه او نقد
من ما اشترى فيه وقد علم ذلك بالبرهان بخلاف ما لم يؤد حتي
مات فان البايح اسوة للغرماء اذا لم تكن العين في يده واذا اقر
بدين ثم بدى بدين خاصا وفصل ولو اقر بدين ثم بدى بدين خاصا
وعلي القلب الودعة اولي وابراوه مديونه وهو مديون غير
جائز ان كان اجنبيا وان وارثا فلا مطلقا وقوله لم يكن لي علي هذا

في كتابه
الامانة
موصولا بغير
شك الى عبد
بن عبد الله
في كتابه
الامانة
موصولا بغير
شك الى عبد
بن عبد الله
في كتابه
الامانة
موصولا بغير
شك الى عبد
بن عبد الله

في كتابه
الامانة
موصولا بغير
شك الى عبد
بن عبد الله
في كتابه
الامانة
موصولا بغير
شك الى عبد
بن عبد الله

صالح احد الورثة وابدأ ابراعا ما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت ه
 الصلح تسمع دعوي حصته منه على الاصح اقرب مال في صلح واشهد
 عليه ثم ادعي ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه فان
 اقام على ذلك بينة تقبل اقرب بعد الدخول انه طلقها قبل الدخول
 لزمه مهر ونصف اقرب المشروط له الرجوع انه يستحقه فلان دونه
 صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط له النظر على هذا القصص
 المدفوعة الي القاضي لا يؤخذ رافعا بما كان فيها من اقراره
 وتناقض قال له على الف في علمي او في ما احسب او اظن او اعلم
 لا شيء عليه قال غصبنا الفاقم قال كنا عشرة أنفس وادعي
 الغاصب انه هو وحده لزمه الالف كلها فان اوصي بثلاث ماله
 لزيد بل لعمر وبل ليكر فالثلاث للاول وليس لغيره شيء والله اعلم
كتاب الصلح هو عقد يرفع النزاع ركنه الاتجاب والقبول
 وشرطه العقل لا البلوغ والحرية فصح من صبي ما ذون ان
 عرني عن ضررتين ومن عبد ما ذون ومكاتب وكون المصالح
 عليه معلوما ان كان يحتاج الي قبضه والمصالح عنه حقا يجوز
 الاعتياض عنه ولو غير مال كالقصاص والتعزير معلوما
 كان او مجهولا لا ما لا يجوز الاعتياض كحق شفعة وحد
 قذف وكفالة بنفس وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعي
 عليه ان كان المدعي به مما لا يتعين بالتعيين وان كان مما
 يتعين فلا بد من قبول المدعي عليه وحكمه وقوع البراءة
 عن الدعوي وهو صحيح مع اقرار او سكوت او انكار فالاول

كبيع

كبيع ان وقع عن مال بمال فتجري فيه الشفعة والرد بعيب وخياره
 روية وشرط يفسده جهالة البدل وما استحق من المدعي يرد المدعي حصته
 من العوض وما استحق من البدل رجع بحصته من المدي وكأجاة ان
 وقع عن وقع عن مال بمنفعة فشرط التوقيت فيه ويبطل بموت احدهما
 في المدة والاخير ان معاوضة في حق المدعي وفدا يمين وقطع نزاع
 في حق الاخر فلا شفعة في صلح عن دار مع احدهما ويجب في صلح عليها
 باحدهما وما استحق من المدعي رد المدعي حصته من العوض ورجع
 بالخصومة فيه وما استحق من البدل رجع الي الدعوي في كله او
 بعضه وهلاك البدل قبل التسليم له كاستحقاقه في الفصلين صلح
 عن بعض ما يدعيه لم ينعج الا بزيادة شيء في البدل او الا برأ عن دعوي
 الباقي وصح عن دعوي المال مطلقا والمنفعة والرق وكان عتقا بمال
 والنكاح وكان خلعا وان قتل العبد الماذون له رجلا عمدا لم يجز صلحه عن
 نفسه وان قتل عبدا رجلا عمدا وصالحه عنه جاز والصلح عن المعضوب
 المالك على اكثر من قيمته قبل القضا بالقيمة جاز فلا تقبل بينة الغاصب
 بعده على ان قيمته اقل مما صلح عليه ولا رجوع للغاصب لو تضادقا
 بعده انما اقل ولو اعتق مؤسرا عبدا مشتركا فصالح الشريك على اكثر
 من نصف قيمته لا يجوز كالصلح في الاولي بعد القضا بالقيمة وكذا لو
 صلح بعرض صح وان كانت قيمته اكثر من قيمة معضوب تلف وفي
 العمد باكثر من الدية والارش وفي الخط الا وكل بالصلح عن دم عمد
 او علي بعض دين يدعيه لزم بدله الموكل الا ان يضمته الوكيل كمالو
 وقع الصلح عن مال بمال عن اقرارا ما اذا كان عن انكار لا صلح عنه

لان نفسه ليست
 فلا يجوز له التصرف فيها

ان لا يبيع البذل على الوكيل على ما
 ذكره في الجوز وذكره صاحب
 الدرر ومما اثاره الكفاية انتهى

بلا امر صحيح ان ضمن المال اوصاف الي ماله او قال علي كذا وسلم والا فهو
موقوف فان اجازته المدعي عليه جاز والابطال والخلع في جميع ما ذكرنا
من الاحكام كالصلح ادعي وقفية ارض ولا يثبت له فضالحة المنكر
لقطع الخصومة جاز وطاب له لو صادقا وقيل لا كل صلح بعد صلح فالثاني
باطل وكذا الصلح بعد الشر اقام بينة بعد الصلح عن انكار ان المدعي قال
قبله ليس لي قبل فلان حق فالصلح ماض ولو قال بعده ما كان لي
قبله حق بطل والصلح عن الدعوي الفاسدة يصح وعن الباطلة لا
وقيل اشتراط صحة الدعوي لصحة الصلح غير صحيح مطلقا وصح الصلح
عن دعوي حق الشرب وحق الشفعة وحق وضع الجذوع وعلي الاصح
الصلح ان كان بمعني المعاوضة ينقضي بنقضها واذا كان لا بمعناها
فلا ولو صلح عن دعوي دار علي سكني بيت منها ابد او صلح علي دراهم
الي الحصاد او صلح مع المودع بغير دعوي الهلاك لم يصح ويصح بعد
حلث المدعي عليه دفعا للنزاع وقيل لا طلب الصلح ~~والمدعي من المال~~
والا برأ عن الدعوي لا يكون اقرار بخلاف طلب الصلح والا برأ عن
المال صلح عن عيب قطعه عدمه او زال بطل الصلح **فصل**
الصلح الواقع علي بعض جنس ماله عليه اخذ لبعض حقه او حظ لباقيه
لا معاوضة فصح الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن الف حال علي مائة
حالة او علي الف موجد او عن الف جباة علي مائة زبوف ولا يصح عن
دراهم علي نانير موجهة او عن الف موجد علي نصفه حالا او عن
الف موجد علي نصفه حالا او عن الف سود علي نصفه بيضا قال كذا
والي خمسمائة غدا من الف عليك لي علي انك تري من الباقي قبل

بري

بري وان لم يرد ذلك في الغد عاد دينه وان لم يوقت لم يعد وكذا
لو صلحه من دينه علي نصفه يدفعه اليه غدا وهو بري مما فضل
علي انه ان لم يدفعه غدا فالكل عليه فان ابراه عن نصفه علي ان
يعطيه ما بقي غدا فهو بري ادي الباقي او لا ولو علق بصريح الشرط
كان اديت الي او اذا اومتي لا يصح وان قال لا خسر لا اقر لك بما لك
حتي توخره عني او تخط ففعل صح ولو اعلن ما قاله سرا اخذ منه
للمال الدين المشترك اذا قبض احدهما شيئا منه شاركه الاخر فيه
فلو صلح احدهما عن نصيبه علي ثوب اخذ الشريك الاخر نصفه الا ان
يضمن له ربح الدين ولو لم يصلح بل اشترى بنصفه شيئا ضمنه الربح
او اتبع غريمه واذا ابرأ احد الشريكين الغريم عن نصيبه لا يرجع وكذا
ان وقعت المقاصصة بدنه السابق ولو ابرأ عن البعض قسم
الباقي علي سهامه صلح احد زني سلم عن نصيبه علي ما دفع فان اجازته
الاخر تغد عليها وان رده ردا خرجت الورثة احدتهم عن عرض
او عقار بمال او عن ذهب بفضة او علي العكس صح قل او الثروني
تقدين وغيرها باحد التقدين لا الا ان يكون ما اعطيه الثمن
قسطه من ذلك الجنس وبطل الصلح ان اخرج احد الورثة وفي
التركة ديون بشرط ان تكون الديون لبقيةتهم وصح لو شرطوا
ابرا الغرما منه او قضا نصيب المصالح منه تبرعا او قرضه قدر
قسطه منه وصالحوها عن غيره واحالهم بالقرض علي الغرما وفي صحة
صلح عن تركة مجهولة علي مكيل او موزون اختلاف ولو مجهولة
وهي غير مكول وموزون في يد البقية صح في الاصح وبطل الصلح

حصة
الدين المشترك

والقسمه مع احاطة الدين بالتركة ولا يصلح قبل القضا في غير دين محيط
ولو فعل مع واحد اخر حوا واحدا فخصته تقسم بين الباقي على السوا
ان كان ما اعطوه من مالهم غير الميراث وان كان مما ورثوه فغلب
قدر ميراثهم والموصي له كوارث فيما قدمناه صالحا احدهم ثم ظهر
لميت دين او عين لم يعلموها هل يكون داخلا في الصلح قوله ان
اشهرها لا **كتاب المضاربة** هي عقد شركة في الربح بمال من
جانب وعمل من اخر وركنها الايجاب والقبول وحكمها ايداع ابتدا
وتوكيل مع العمل وشركة اذ ربح وغصب ان خالف وان اجاز بعده
واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح حينئذ بل اجر عمل مطلقا الا في
وصي اخذ ما لقيم مضاربة فاسدة فلا شيء له اذا عمل ولا ضمان فيها
كصبيحة ودفع الحال الى اخر مع شرط الربح للمالك بضاعه ومع
شرطه للعامل قرض وشرطها كون رأس المال من الاثمان وهو
معلوم وكفت فيه الاشارة وكون رأس المال مسلما الى المضارب
بخلاف الشركة وكون الربح بينهما شايعا وكون نصيب كل منهما معلوما
ولو ادعى المضارب فسادهما فالقول لرأس المال ويعكسه فلمضارب
وميلك المضارب في المطلقة البيع بنقد ونسيئة متعارفه والشرط
والتوكيل لهما والسفر برا وبحرا والابضاع ولولرأس المال ولا تقسدا
به والايداع والرهن والارتيان والاجارة والاستيجار والاحتيا
بالمثل مطلقا المضاربة الاباذن او اعمل برأيك والا قراض ولا
والاستدانة وان قيل له ذلك ما لم ينص عليها فلو شرب بمال
المضاربة ثوبا وقصر بالماء حمل بماله وقيل له ذلك فهو منتطوع
وان

قوله مطلقا
ربح اولاه

بالمثل مطلقا
بالمثل مطلقا

مسألة
في المضاربة

وان صبغه اجر فشريك بما زاد وله حصته صبغه ان بيع وحصته
الثوب في مالها ولا تجاوز بلد او سلعة او وقت او شخص عينه
المالك فان فعل ضمن وكان ذلك له ولا تزوج قن من مالها ولا اشرا
من يعتق على رب المال بغرامة او عمن بخلاف الوكيل بالشرا عند
عدم القرينة ولا من يعتق عليه اذا كان في المال ربح فان فعل
وقع شراؤه لنفسه وان لم يكن ربح صح فاذا ظهر زيادة قيمته بعد
شرايه عتق خطه ولم يضمن نصيب المال وسعي المتعق في قيمة نصيب
رب المال ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه او الاب
او الوصي من يعتق على الصغير فعد على العاقد والمادون اذا
اشترى من يعتق على المولى صح وعتق عليه ان لم يكن مستقرا
بالدين والا لامضارب معه الف بالنصف اشترى امة فولد
مساويا له فادعاه فصارت قيمته الف ونصفه سعي لرأس
المال في الالف وربعه او اعتقه ولرأس المال بعد قبض الف
نصيبين المدعي نصف قيمتها **باب المضاربة يضارب ضارب**
المضارب بلا اذن لم يضمن ما لم يعمل الثاني ربح او لا فلو ضاع من
يده قبل العمل فلا ضمان وكذا لو غصب من الثاني فالضمان على
الغاصب فقط ولو استهلكه الثاني او وهبه فالضمان عليه خاصة
فان عمل خير رب المال ان شاق من الاول رأس ماله وارشا
ضمن الثاني فان اذن ودفع بالثلث وقيل ما رزقه الله بيننا
نصفان فللمالك النصف وللأول السدس وللثاني الثلث
ولو قيل ما رزقك الله بيننا نصفان فللثاني ثلثه والباقي بين الأول

والمالك نصفان ومثله ما ربح من شيء او ما كان لك فيه من ربح
ولو قال له ما ربح بيننا نصفان ودفع بالنصف فللثاني النصف
واستويا فيما بقي ولو قيل ما رزق الله فلي نصفه او ما كان من فضل
فبيننا نصفان فدفع بالنصف فللمالك النصف وللثاني كذلك ولا
شئ للاول ولو شرط للثاني ثلثيه ضمن الاول للثاني سدس ولو
شرط للمالك ثلثه ولعبد المالك ثلثه على ان يعمل معه ولنفسه ثلثه
صح ولو عقدها الماذون مع الاجنبي وشرط عمل مولاه لم يصح ان
لم يكن عليه دين والاصح واشترط عمل رب المال مع المضارب
مفسد وكذا اشترط عمل المضارب مع مضاربه او عمل رب المال مع
الثاني ولو شرط بعض الربح للمساكين او للرحم او في الرقاب لم يصح
ويكون لرب المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فان شاء
لنفسه او لرب المال صح والا لا وتبطل بموت احدها وبموقوف
المالك مرتدا فان عاد بعد لحوقه مسلما فالمضاربة على حالها بخلاف
الوكيل ولو ارتد المضارب فهي على حالها فان مات او قتل او لحق بدار
الحرب وحكم بلحاظه بطلت ولو ارتد المالك فقط فتصرفه موقوف
وتبطل بعزله ان علم به والا لا فان علم والمال عروض باعها ثم
لا يتصرف في ثمنها ولا يملك المالك نفسه في هذه الحالة بخلاف
احد الشريكين اذا فسح الشركة وكما امتعة افتراقا وفي المال
ديون ورنح يجبر المضارب على اقتضا الديون والا لا ويوكل
المالك عليه والوكيل بالبيع والمستبضع كالمضارب والسمسار
يجبر على التقاضي ويصرف ما هلك من مال المضاربة الى الربح فان

زاد

زاد المالك على الربح لم يضمن وان قسم الربح وتقيت المضاربة ثم
هلك المال او بعضه نراد الربح لياخذ المالك رأس ماله وما
فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن وان قسم الربح ونسخت
المضاربة ثم عقدها فهلك المال لم يتراد او تقيت المضاربة
فصل المضاربة لا تنفس بدفع كل المال او بعضه الى المالك بضا
وان اخذه بغير امر المضارب وباع واشترى بطلت ان كان رأس
المال نقدا وان صار عرضا لا واذا سافر المضارب فطعامه وشرابه
وكسوته وركوبه في مالها وان عمل في المصروف فنفقته في ماله وياخذ
المالك ما انفق المضارب من رأس المال ان كان ثمة ربح فاذا استوفاه
وفضل شيء منه اقتسماه وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه فان باع المتاع
مراجه حسب ما انفق على المتاع من الحملان ولحرة السمسم والقضا
والصباغ وخوه ويقول قام علي بكذا وكذا يضمن الى رأس المال ما
يوجب زيادة فيه حقيقة او حكما او اعتادة التجار لا على نفسه مضارب
بالنصف شرا بالغا بزا وباعه بالغين وشرا بهما عبدا فضا عا في يده
غرم المضارب ربحهما والمالك الباقي وربع العبد للمضارب وباقيه لها
ورأس المال الفان وخمس مائة ورايح على الغين ولو بيع بضعة ما
فحصتها ثلاثة الاف والربح منها نصف الالف بينهما ولو شرا من
المال بالف عبدا شراه بنصفه رايح بنصفه ولو شرا بالغا عبدا
قيمته الفان فقتل رجلا خطا فثلاثة ارباع الفدا على المالك وربعه
على المضارب والعبد يخدم المالك ثلاثة ايام والمضارب يوم **اشترى**
بالغا عبدا وهلك الثمن قبل النقد دفع المالك الف اخر ثم وثم

عشر
الثاني

فصل

ان كان المضارب قد اشترى بطلت ان كان رأس المال نقدا وان صار عرضا لا واذا سافر المضارب فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه في مالها وان عمل في المصروف فنفقته في ماله وياخذ المالك ما انفق المضارب من رأس المال ان كان ثمة ربح فاذا استوفاه وفصل شيء منه اقتسماه وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه فان باع المتاع مراجه حسب ما انفق على المتاع من الحملان ولحرة السمسم والقضا والصباغ وخوه ويقول قام علي بكذا وكذا يضمن الى رأس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة او حكما او اعتادة التجار لا على نفسه مضارب بالنصف شرا بالغا بزا وباعه بالغين وشرا بهما عبدا فضا عا في يده غرم المضارب ربحهما والمالك الباقي وربع العبد للمضارب وباقيه لها ورأس المال الفان وخمس مائة ورايح على الغين ولو بيع بضعة ما فحصتها ثلاثة الاف والربح منها نصف الالف بينهما ولو شرا من المال بالف عبدا شراه بنصفه رايح بنصفه ولو شرا بالغا عبدا قيمته الفان فقتل رجلا خطا فثلاثة ارباع الفدا على المالك وربعه على المضارب والعبد يخدم المالك ثلاثة ايام والمضارب يوم اشترى بالغا عبدا وهلك الثمن قبل النقد دفع المالك الف اخر ثم وثم

ورأس المال جميع ما دفع معه الفان فقال دفعت الي الفان وبحث وقال
 المالك دفعت الفين فالقول المضارب ولو كان الاختلاف مع ذلك في قدر
 الربح فالقول لرب المال في مقدار الربح فقط واليه اقام البينة تقبل وان
 اقامها فالبينة بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال
 والمضارب في دعواه الزيادة في الربح معه الف فقال هو مضاربة
 بالنصف وقدر ربح الفان وقال المالك هو بضاعة فالقول للمالك وكذا
 لو قال المضارب هو قرض وقال رب المال هي بضاعة او ودیعة
 او مضاربة فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب ولو ادعى القرض
 والمضارب المضاربة فالقول للمضارب وان اقاما بينة فبينة رب
 المال اولى واسه اعلم **كتاب الوديعة** الايداع هو
 تسليم الغير على حفظ ماله صريحا او دلالة والوديعة ما يترك عند
 الامين وركنها الايجاب صريحا او كناية او فعلا والقبول من المودع صريحا
 او دلالة وشرطها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه وكون المودع مكلفا
 شرط لوجوب الحفظ عليه وهي امانة فلا تضمن بالهلاك مطلقا واشترط
 الضمان على الامين باطلا به يفتي والمودع حفظها بنفسه وعياله وهم
 من يسكن معه حقيقة او حكما لامن بمونه وشرط كونه امينا ولمن في
 عياله الدفع الي من في عياله ولو نهاه عن الدفع لبعض من في عياله
 فدفع ان وجد بدا منه ضمن والا لا وان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا
 خاف الحرق او الغرق غالبا محيطا فسلمها الي جارة او فلان اخر فان
 ادعاه صدق ان علم وقوعه ببينة والا لا ولو منع الوديعة ظلما بعد
 طلبه قادرا على تسليمها ضمن والا فلا وكانت الوديعة سيفارا او صاحب

حالة الضمان
 المستوفى منه

ان

ان ياخذ ليضرب به رجلا ظلما فله المنع من الدفع كما لو اودعت كتابا
 فيه اقرار منها للزوج بمال او قبض مهرها منه ومنه موته مجهلا
 فانه يضمن كما في سائر الامانات الا في ناظر او دفع غلات الوقف ثم
 مات مجهلا وقاض مات مجهلا لاموال اليتامي وسلطان او دفع
 بعض الغنيمة عند غارت ثم مات مجهلا وكذا لو خلطها بماله بغير اذن
 بحيث لا يتميز ضمنها وان باذنه اشتركا كما لو اخلت بغير صنعه
 ولو اتفق بعضهما فرد مثله فخطئه بالباقي ضمن واذا تعدي عليها ثم
 ازال التعدي زال الضمان بخلاف المستعير والمستاجر واقراره بعد
 تحجوده طلب ردها ونقلها من مكانها وقت الانكار وكانت منقولا ولم
 يكن هناك من يخاف منه عليها ولم يحضرها بعد الجحود لما لكها ولو
 جردها ثم ادعى ردها بعد ذلك وبرهن عليه قبل كما لو برهن انه
 ردها قبل الجحود وقال غلطت في الجحود او نسيت او طنت اني
 دفعته وله السفر بها عند عدم نفي المالك والخوف عليها ولو ادعى
 شيئا لم يدفع المودع الي احدها حفظه في غيبة صاحبه فان اودع
 رجل عند رجلين ما يقسم اقتسامه وحفظ كل نصفه ولو دفعه الي
 صاحبه ضمن بخلاف ما لا يقسم ولو قال لا تدفع الي عيالك او احفظ
 في هذا البيت فدفعها الي من لا بد منه او حفظها في بيت اخر من
 الدار فان كانت بيوت الدار مستوية في الحفظ لم يضمن والا ضمن
 ولا يضمن مودع مودع بخلاف مودع الغاصب معه الف ادعى
 رجلا ان كل منهما انه له اودعه اياه فنكل لهما فهو لهما وعليه الف
 اخري بينهما دفع الي رجل الفان قال ادفعها اليوم الي فلان فلم

قدرة ومنه اي من الضمان
 المستوفى منه
 مجهلا بغيرها المشددة
 اي غير من جنس حال
 الوديعة فان الجهيل
 عدم التبيين ذكره
 العلامة نوعا فندى
 في حاشيته على الدرر
 ويكون شركة املاك
 كما في التبيين

يدفعها حتى ضاعت لم يضمن كما لو قال له احمل الي الوديعة فقال افعل
ولم يفعل حتى مضى اليوم قال للمودع ادفع الوديعة الي فلان فقال
دفعته وكذبه فلان وضاعت الوديعة صدق المودع مع يمينه قال
لا ادري كيف ذهبت لا يضمن علي الاصح كما لو قال ذهبت ولا ادري
كيف ذهبت **كتاب العارية** هي عليك المنافع مجانا وتضع باعترك
واطعمتك ارضي ومنحك ثوبي او جاريتي هذه ان لم يرد به
الهبة وحملتك علي دابتي هذه واخدمتك عيدي وداري لك
سكني وعمرتي سكتي ويرجع المعير متى شاؤ ولا تضمن بالهلاك من
غير تعد ولا توجرو ولا ترهن كالوديعة فان اجرا ورهن فهلك
ضمنه المعير ولا رجوع له علي احد او المستاجر ورجع علي المستعير
اذا لم يعلم بانه عارية في بده وله ان يعير ما اختلف استعماله او
لا ان لم يعين مستقعا وما لا يختلف ان عين ومثله المودع من
استعار دابة او استاجرها مطلقا يحمل ويعير له ويركب وايا فعله
تعين وضمن بغيره وان اطلق الانتفاع في الوقت والنوع انتفع
ما شاى وقت شاوان قيد ضمن بالخلاف الي شرف قط وكذا تنقيد
الاجارة بنوع او قدر عارية الثمن والمليل والموزون والمعدو
المتقارب قرض فيضمن بهلاكها قبل الانتفاع ولو اعار ارضا للبنا
والغرس صح وله ان يرجع لانها غير لازمة ويكلفه قلعها الا اذا
كان فيه مضرة بالارض فيترك بالقيمة مقلوعين وان وقت
فرجع قبله ضمن ما نقص بالقلع واذا استعارها ليزرعها لم
تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع وقتها ولا وموتة الرد علي

المجان ما كان
بلا بدل
فاموس

اي للمجمل

المستعير

المستعير فلو كانت موقته فامسكها بعده فهلكت ضمنها الا اذا
استعارها ليرهنها وكذا الوصي له بالخدمة وموتة الرد عليه وكذا
الموجر والغاصب والمرقن وان رد المستعير الدابة مع عبدة
او اجيره مشاهرة او مع عبدة رجلا مطلقا او اجيره بريمي خلاف الاجنبي
بان كانت العارية موقته فمضت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي والا
فالمستعير عليك الا بداع من الاجنبي واذا استعار ارضا للزراعة بليت
المستعير اطعمتني ارضك لا زرعتها العبد الماذون يملك الاعارة
والمجور اذا استعار واستهلكها يضمن بعد العتق ولو اعار مثله
فاستهلكه ضمن الثاني للحال استعار ذهبيا فقلد صبياسرق
منه فان كان الصبي يضبط ما عليه لم يضمن والا يضمن وضعا بين
يديه فنام فضاعت لم يضمن لو كان نومه جالسا وضمن لو مضطجعا
ليس للاب اعارة مال طفله **طلب** من رجل ثورا عارية فقال اعطيك
غدا فلما كان الغد ذهب الطالب واخذه بغير اذنه واستعمله فمات
لا ضمان عليه جهرا بنته بما يجهز مثلها ثم قال كنت اعرضها لامتعة
ان العرف مستمر ان الاب يدفع ذلك الجهاز ملكا لا اعارة لا يقبل
قوله وان لم يكن كذلك فالقول قوله والام كالب ادعي ايصال
الامانة الي مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعي الرد والوكيل والناظر
وسوا كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل يقبض الدين
اذا ادعي بعد موت الموكل انه قبضه ودفع له في حياته لم يقبل
الا ببيينة بخلاف الوكيل يقبض العين **كتاب الهبة** هي عليك
العين مجانا وسببها ارادة الخير للواهب وشرائط صحتها ان الواهب

قد رطلنا ان كان يقبل
عليه دابة او ارض او صاحب
في قدر او اجيره اي مطلقا
بغير سوا كان مستقفا
او مشاهرة لا يارده

مطلوب
الوكيل يقبض الدين

العقل والبلوغ والملك وفي الموهوب ان يكون مقبوضا غير مشاع
 مميزا غير مشغول وركنهما الانجاب والقبول وحكما يثبت الملك
 للموهوب له غير لازم وعدم صحة خيار الشرط فيها وانها لا تبطل
 بالشرط الفاسدة وتصح بايجاب كوهبت ونخلت واطعتك هذا
 الطعام ولو علي وجه المزاج او الاضافة الي ما يعبر به عن الكل
 كوهبت لك فرجها وجعلته لك واعترتك هذا الشيء وحملتك علي
 هذه الدابة وكسوتك هذا الثوب وداريك لك هبة تسكنها
 لا هبة سكني او سكني هبة وقبول وقبض بلا اذن في المجلس
 وبعده به والتكليف من القبض كالقبض فلو وهب لرجل ثيابا في
 صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا وان كان
 مفتوحا كان قبضا لتمكنه منه وتتم بالقبض ولو شاغلا لملك الواهب
 لا مشغولا به ولو نهاه لم يصح مطلقا في محوز مقسوم ومشاع لا يقسم
 لا فيما يقسم ولو من شريكه فان قسمه وسلمه صح ولو سلمه شيئا لم يقسم
 لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه والمانع شيوع مقارن لاطاري والا
 مقارن فلا يصح هبة لبن في ضرع وصوف علي غنم ونخل في ارض
 ونخري في نخل ولو فضله وسلمه جاز بخلاف دقيق في برودهن
 في سمسم وسمن في لبن وملك بلا قبض جديد لو في يد الموهوب
 له وهبة من له ولاية علي الطفل في الجملة تتم بالعقد وان وهب
 له اجنبي تتم بقبض وليه وامه واجنبي لو في حجرها بقبضه لو
 مميزا ولو مع وجود ابيه وصح ردها لقبوله ولو قبض زوج الهبة
 الصغيرة بعد الزفاف ما وهب لها صح وقبضه لا وهب اثنان
 دارا

دارا في المجلس وبعده اذا عبرة للداراة بقا بقا الصريح

دار الواحد صح وتقبله لا واذا تصدق بعشرة او وهبها الفقير
 صح لا الغنيين **باب الرجوع في الهبة** صح الرجوع فيها بعد القبض
 مع انتقاما نعه وان كره تخريما ولو مع اسقاط حقه من الرجوع
 ويمنع الرجوع فيها دمع خرقه فالدال الزيادة المتصلة لغرس
 وبنا ويسمن لا المنفصلة كولد وارث وعقر والميم موت احد
 المتعاقدين والعين العوض فان قال خذ هبة عوض هبتك او يد
 فقبضه الواهب سقط الرجوع ويشترط فيه شرايط العقد ولا
 يجوز للاب ان يعرض عما وهب للصغير من ماله ولا يصح تعويض
 مسلم من نصراني عن هبته خمر او خنزير او يشترط ان لا يكون
 العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعوض عن الباقي فله الرجوع
 في الباقي ودقيق الخنط يصلح عوضا عنها ولو عوضه ولد احد
 جارتين موهوبتين وجد بعد الهبة امتنع الرجوع وصح من اجنبي
 وسقط حق الواهب في الرجوع اذا قبضه ولو غير اذن الموهوب
 له كل ما يطالب الانسان بالمحبس والملازمة يكون الا مراداه مشبا
 للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا الا بشرط الرجوع امر
 المديون رجلا بقضا دينه رجع عليه وان استحق نصف الهبة
 رجع بنصف العوض وعكسه لا مال يرد ما بقي كما لو استحق كل
 العوض حيث يرجع في كلها ان كانت قائمة لانها لك
 وان استحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان
 كان قائما ومبئله ان هالك او هو مثلي ويعيمته ان قيميا ولو عوض
 النصف رجع بمالم يعوض والمخا خروج الهبة عن ملك الموهوب

نسخ شرط الضمان

فلا اجره ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط هو الفاتق فعليه الاعا
 دة والخبر في بيت المستاجر بعد اخراجه من التنور فان احترق بعدة
 فله الاجر ولا غرم وقيل لا اجر ويعزم وان لم يكن فيه فاحترق فلا
 اجر ولا ضمان وان قبل الاخراج فعليه الضمان فان ضمنه قيمته مخبر
 فله الاجر وان ضمنه قيمته دقيقا فلا وللطبخ بعد الغرف فان افسده
 الطباخ او احرقه او لم ينضجه فهو ضامن وللمن بعد الاقامة
 ومن لعله اثر في العين كالصباغ والقصار حبسها للاجر اذا كان جالا
 اما اذا كان موجلا فلا فان حبس فضاء فلا اجر ولا ضمان ومن
 لا اثر لعله كالحمال والملاح لا يحبس للاجر ولو حبس ضمن ضمان الغصب
 وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها محمولة وله الاجر وان شاغره
 محمولة ولا اجر واذا شرط عمله بنفسه لا يستعمل غيره الا الظير فلها
 استعمال غيرها وان اطلق كان له ان يستاجر غيره وقوله علي
 ان تحمل الطلاق استاجرة ليا تي بعياله مات بعضهم فجاء بمن بقي
 فله اجرة بحسب ما به لو كانوا معلومين والا فكله استاجر رجلا
 لا يصل مكنوب او زاد الي زيدا ان يرد به موته او غيبته لاشي
 له فان رفع القط الي ورثته او من يسلم اليه اذا حضر وجب
 الاجر بالذهاب وان وجده ولم يوصله اليه لم يجب شي متولي
 ارض الوقف اجرها بغير اجر المثل يلزم مستاجرها تمام اجر المثل
 بقي بالخمان في غصب عقار الوقف وغصب منافع وكذا كل ما
 هو انفع للوقف مات الاجر وعليه ديون فالمستاجر احق بالمستاجر
 من غرمائه الا انه لا يسقط الدين بهلاكه بخلاف الرهن **باب**

فان رفع القط الي ورثته او من يسلم اليه اذا حضر وجب الاجر بالذهاب وان وجده ولم يوصله اليه لم يجب شي متولي ارض الوقف اجرها بغير اجر المثل يلزم مستاجرها تمام اجر المثل بقي بالخمان في غصب عقار الوقف وغصب منافع وكذا كل ما هو انفع للوقف مات الاجر وعليه ديون فالمستاجر احق بالمستاجر من غرمائه الا انه لا يسقط الدين بهلاكه بخلاف الرهن

ما يجوز

ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها تصح اجارة حانوت
 ودار بلا بيان ما يعمل فيها ومن يسكنها وله ان يعمل فيها كل ما
 اراد غير انه لا يسكن حدا او قصارا او طحانا من غير رض المالك
 او اشتراطه في الاجارة ولو اختلفا في الاشتراط فالقول للمؤجر
 وان اقاما البينة فالبينة بينة المستاجر وله السكنى بنفسه
 واسكان غيره باجارة وغيرها وارض للزراعة مع بيان ما يزرع
 فيها او قال علي ان ازرع فيها ما اشاء اجرها وهي مشغولة بزرع
 غيره ان كان بحق لا يجوز ما لم يستحصدا الا ان يوجرها مضافة
 وان بغير حق صحت ادرك اولا وللبناء والغرس فان مضت المدة
 قلعها وسلمها فارغة الا ان يخرم له المؤجر قيمته مقلوعا وتملكه
 او يرضى بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا ولو استاجر
 ارض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فلم يستاجر اسبقاؤها
 باجر المثل لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا القلع
 ليس لهم ذلك والرطوبة كالشجر والزرع يترك باجر المثل الي ادراكه
 بخلاف موت احدهما قبل الادراك فانه يترك بالمسمى الي الحصاد ولو حق
 بالمستاجر المستعير واما الغاصب فيؤثر بالقلع مطلقا والداية للركوة
 والحمل والثوب للباس لا يجبرها ولا يركبها ولا يربطها على باب داره
 ليراه الناس او ليزين بيته بالثوب وان لم يقيد بها يركب ولا
 البس واركب من شاء وان قيد يركب ولا يس فيخالف ضمن اذا
 عطيت ولا اجر عليه وان سلم ومثله ما يختلف بالمستعمل وفيما
 لا يختلف به بطل تعيده به كما لو شرط سكنى واحد له ان يسكن

العلامة المستقرى راجع الى

تدبر الا ان يرضى المالك ان يتركها او يرضى المالك ان يتركها او يرضى المالك ان يتركها

غيره وان سمي نوعا وقد رآه حمل مثله واخف لا اضركا للملح ولوراد
من يستمسك بنفسه وعطبت الدابة يضمن النصف ان كانت
تطبق حمل اثنين والا فالكل كما لو حمل على عاتقه وان كانت تطبق
حملها وان كان صغيرا لا يستمسك يضمن بقدر ثقله واذا هلك
بعد بلوغ المقصد وجب جميع الاجر مع التضمين واذا استاجرها
ليحمل عليها مقدارا فحمل عليها اكثر منه فعطبت ضمن ما زاد النقل
فان حملها صاحبها وحده فلا ضمان على المستاجر وان حملها معا
وجب النصف على المستاجر ولو حمل كل واحد جولا وحده فلا
لا ضمان على المستاجر وهذا اذا كانت الدابة تطبق ثقله اما اذا كانت
لا تطبق فجميع القيمة وجب عليه كل الاجر وضمن بضربها وكبحها
لا بسوقها وتزع السرج والاكاف والاسراج بما لا يسرج بمثله
جميع قيمته كما لو استاجرها بغير لجام فالجمل بالجام لا يلجم مثله او
سلك طريقا غير ما عينه وتفاوتا وحمله في البحر اذا قيد بالبر
مطلقا وان بلغ فله الاجر وكذا يضمن بزرع رطبه وقد امر بالبر
مانقص ولا اجر وخياطه قبا وامر بقميص قيمة ثوبه وله اخذ
القباء ودفع اجر مثله وكذا اذا خاطه سراويل في الاصح ويصنفه
اصفر وقد امر باجر قيمة ثوب ابيض وان شا اخذه واعطاه
ما زاد الصبغ فيه ولا اجر له ولو صبغ رديا ان لم يكن فاحشا
لا يضمن وان فاحشا ضمن قيمة ثوب ابيض **باب الاجارة الفاسدة**
الفاسد المشروع باصله دون وصفه والباطل ما ليس بمشروع اصلا
وحكم الاول وجوب اجر المثل بالاستعمال بخلاف الثاني ولا تملك

المنافع

شبهه
في الاجارة
فان كان
المستاجر
يملك الدابة
فلا ضمان
على المستاجر
وان كان
المستاجر
لا يملك الدابة
فلا ضمان
على المستاجر
وان كان
المستاجر
يملك الدابة
فلا ضمان
على المستاجر

اجارة المستاجر
بالاجارة
فان كان
المستاجر
يملك الدابة
فلا ضمان
على المستاجر
وان كان
المستاجر
لا يملك الدابة
فلا ضمان
على المستاجر

المنافع في الاجارة الفاسدة بالقبض بخلاف البيع الفاسد **تفسد**
الاجارة بالشروط المخالفة لمقتضى العقد فكل ما فسد البيع يفسدها
والشروع الاصلى الا اذا اجر من شركه وجهالة المسمى وعدم التسمية
فان فسدت بالآخرين وجب اجر المثل باستيفاء المنفعة بالغاما بلغ
والا لم يزد على المسمى وينقص عنه فان اجر دارة بعبد مجهول ففسد
مدة ولم يزد فعه فعليه للمدة اجر المثل بالغاما بلغ وينسخ في الباقي
اجر حاقونا كل شهر بكذا صح في واحد فقط وفسد في الباقي وفي كل شهر
سكر في اوله صح العقد فيه الا ان يسمى لكل واذا اجرها سنة بكذا
صح وان لم يسم اجر كل شهر واول المدة ما سمي والا فوقت العقد فان
كان حين يهل اعتبر الاهلة والا فالايام استاجر عبد باجر معلوم
وبطعامه لم تجز واجارة الحمام وبنائة للرجال والنساء والحمام
والظير باجر معين وطعامها وكسوتها وللزوج ان يطاها لافي بيت
المستاجر الا باذنه وله في نكاح ظاهر فسخي مطلقا ولو غر ظاهرا
لا والمستاجر فسخيها بحبلها ومرضها وفجورها لا بكفها ولومات
الصبي والظير انتقضت ولومات ابوه لا وعليها غسل الصبي وثيابه
واصلاح طعامه وذهنه لا ثمن شيء من ذلك وهو واجر عملها على
ابيه ان لم يكن له مال والا ففي ماله فاذا ارضعته بلبن شاة او
غذته بطعام ومضت المدة لا اجر لها بخلاف ما اذا دفعت الى خادم
حتى ارضعته لا تصح الاجارة لعسب النيس والعنا والنوع والملاهي
والاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه ويقتى اليوم بسخها
لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان ويجبر المستاجر على دفع

قوله ولم يزد فعه
فان كان المستاجر
يملك الدابة
فلا ضمان
على المستاجر
وان كان
المستاجر
لا يملك الدابة
فلا ضمان
على المستاجر

اي زناها

مها

ما قبل ويجلس به وعلى الحلوة المرسومة ولودفع غزلا لآخر لينسجه
بنصفه واستاجر بخله ليحمل طعامه ببعضه او ثورا ليحجن ثوبه ببعض
دقيقه او خبازا ليخبز له كذا اليوم بدرهم او ارضا بشرط ان يغلبها او
بكره انهارها او يسير فيها فسدت وصحت لو على ان يكرها او يزرعها
او يسقيها ويزرعها ولو استاجرة لحمل طعام بينهما فلا اجر له كراهن
استاجر الرهن من المرتهن استاجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها واي شيء يزرعها
فزرعها فمضى الاجل له المسمى وان استاجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله
فحمله المعتاد فملك لم يضمن فان بلغ فله المسمى فان تنازع عا قبل الزرع
والحمل فسخت الاجارة دفعا للفساد استاجرة اذ ثمة محمد الاجارة في
بعض الطريق وجب عليه اجرا ما ركب قبل الانكار ولا يجب لما بعده
اجارة المنفعة بالمنفعة تجوز اذا اختلفا وان اتخذا الاستاجرة لبيد
له او يحتطب له فان وقت جاز والا الا اذا عين الحطب وهو ملكه
والله اعلم **باب ضمان الاجير** الاجر على ضربين مشترك وخاص فالاول
من يعمل له لو احد اوله على غير موقت او موقتا بلا تخصيص ولا يستحق
الاجر حتى يعمل كالتقصار ونحوه ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط
عليه الضمان وبه يفتي ويضمن ما هلك بعمله كتحريق الثوب من
دقه وزلق الجمال وغرق السفينة ولا يضمن به بني ادم مطلقا
ممن غرق في السفينة او سقط من الدابة وان كان بسوقه او
قوده وان انكسر دن في الطريق ضمن الجمال قيمته في مكان
حملة ولا اجر وفي موضع الكسر اجرة بحسابه ولا ضمان على جارا
ونراخ وفصاد لم يجز المعتاد فان جاوز ضمن الزيادة كلما اذ لم يهلك

فان في الدرر وعلى الحلوة المرسومة وفي بعض النسخ المرسومة كما هنا
وهي هدية تقدم الى المعلمين على زوق بعض سور القرآن سميت
بها لأن العادة اهدى الخلاوي

وان

فان في الدرر
وهي هدية تقدم

وان هلك ضمن نصف دية النفس فلو قطع الختان الحشفة وبرا
المقطوع يجب عليه دية كاملة وان مات فالواجب عليه نصفها
والثاني وهو الخاص وهو من يعمل لو احد عملا موقتا بالتخصيص
ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل لمن استوجبه
للخدمة او لرعي الغنم وان هلك في المدة نصف الغنم او الثر فله
الاجرة كاملة ولا يضمن ما هلك في يده او بعمله فلا ضمان على ظير في
اصبي ضاع في يدها او سرق ما عليه وصح ترديد الاجر بالترديد في
العمل وزمانه في الاول ومكانه والعامل والمسافة والحمل بين المستاجر
تنورا او كانوا في الدار المستاجرة واحترق بعض بيوت الجيران او
الدار لضمان عليه مطلقا الا ان تجاوز ما يصنعه الناس **استاجر**
حمارا فضل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب لا يضمن كذا راع
نذ من قطيعه شاة فخاف على الباقي ان يتبعها ولا يسافر بعبد
استاجرة للخدمة الا بشرط بخلاف العبد الموصى بخد مته فان له ان
يسافر به مطلقا فلو سافر به ضمن ولا اجر عليه وان سلم ولا يسترد
مستاجر من عبد مجور اجر اذ دفعه اليه لعمله ولا يضمن غاصب عبد
ما اكل من اجرة كما لو اجرة الغاصب وجاز للعبد قبضها فلو وجدها
مولاه في يده اخذها استاجر عبد شهرين شهرا باربعة وشهر الخمسة
صح على الترتيب اختلفا في اباق العبد او مرضه او جري ما الرحي
حكم الحال فيكون القول قول من شهد له مع يمينه كما لو باع شجر افيه
ثم اختلفا في بيعه معها فالقول قول من في يده الثمر والقول قول
رب الثوب في القميص والقباء والحجرة والصفرة والاجر وعدمه

في بعض النسخ
المسمى

وقيل ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجر وقيام حاله بها
كان القول قوله والا فلا وبه يقتضي **باب فسخ الاجارة** تفسخ بخيار
شروط وروية وعيب نفوت النفع به كخراب الدار وانقطاع ماء
الرحي وما الارض او يخل به كمرض العبد ودبر الدابة فان لم يخل به
او ازاله الموجر سقط خياره عمارة الدار وتطيينها واصلاح الميزاب
وما كان من البناء على رب الدار فان ابي صاحبها كان للمستأجر ان
تخرج منها الا ان يكون استأجرها وهي كذلك وقدرها واصلاح
بيوم الماء والبالوعة والمخرج على صاحب الدار لا جبر عليه فان فعله
المستأجر فهو متبرع وبجذر لزوم ضرر لم يستحق بعقدها ان يفي كما
في سكون ضرر استوجر لقلعه وموت عرس واختلاعها استوجر
لطيخ ولتيمها ولزوم دين بعيان او بيان او باقرار ولا مال له غيره
وافلاس مستأجر وكان يتجر وافلاس خياط يعمل بماله استأجر
عبد الخياط فترك عمله وبدل مكنزي دابة من سفرة بخلاف بد المكنزي
وترك خياطة مستأجر عبد ليخيط ليعمل في الصوف وتفسخ بموت
احد عاقلين عقد هال نفسه فان عقد لغيره لا وكيل ووصي
ومتولي الوقف وموت احد مستأجرين او موجرين في حصته
فقط **سائل شتي** احرق حصايد ارض مستأجرة او مستعارة
فاحترق شيء من ارض غيره لم يضمن ان لم تضطرب الربا وكذا كل
موضع كان للواضع حق الوضع فيه لا يضمن على كل حال اذا
تلف بذلك الموضوع شيء بخلاف ما اذا لم يكن للواضع فيه حق الوضع
فلو وضع جمرة في الطريق فاحترق بذلك شيء ضمن وكذا في كل

موضع

موضع ليس له فيه حق المرور الا اذا هبت به الريح فلا ضمان به يقتضي
سقي ارضه سقيا لا تختمه فتعدي الى ارض جاره ضمن اقعد خياط
او صباغ في جانوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح كاستئجار رجل
ليعمل عليه محلا والابن وله العمل المعتاد وروية اجود استأجر محلا
للمقدار من الزاد فاكل منه رد عوضه قال لغاصب دارة فرغها
والافاجر تعا في كل شهر بكذا فلم يفرغ وجب المسمى الا اذا انكر الغاصب
ملكه وان اثبتته او اقر به ولم يرض بالاجر للمستأجر ان يوجر
بما شاء الموجر من غير موجرة ومن موجرة لا وكله باستئجار عقار ففعل
وقبض ولم يسلمها اليه حتى مضت المدة رجع الوكيل بالاجر على
الامر كذا ان شرط تعجيل الاجر وقبض ومضت المدة ولم يطلب
الامر وان طلب والي ليعجل لا يستحق القاضي الاجر على كتب الوثائق
قد رما يجوز لغيره كالمفتي المستأجر لا يكون خصما مدعي الاجارة
والرهن والشرأ بخلاف المشتري وتصح الاجارة وفسخها والمزارعة
والمعاملة والمضاربة والوكالة والوكالة والايضا والوصية والقضا
والامارة والطلاق والعنق والوقف مضافا لا البيع واجازته وفسخه
والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال وابرا
الدين زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فلم يتولي
فسخها وما لم يفسخ كان على المستأجر المسمى فسخ العقد بعد تعجيل
البذل فلم يجز حبس المبدل حتى يستولي مال البذل استأجر
مشغولا وفارغاصه في الفارغ فقط استأجر شاة لارضاع ولدة او
جديه لم يجز المستأجر فاسد اذا اجر صحيحا اجازته وهو الصحيح كما في

في كتاب عقدين للمولى جامع الفصولين وقيل لا والله اعلم **كتاب المكاتب** الكتابة تحرير المملوك
 يد احوال ورقية ما لا ركنها الايجاب والقبول وشرطها كون البدل معلوما
 لا لونه منها او موجلا وحكمها في جانب العبد انتفا المجزئ وثبوت الحرية
 في حق البدل لا الرقبة وفي جانب المولى ثبوت ولاية المطالبة بالبدل في حال
 الحال ان كانت حالة والملك في البدل اذا قبضه كاتب قنه ولو صغيرا
 يعقل بال حال او موجد او مجرم او قال جعلت عليك الفاتوديه نحو ما
 اولها كذا واخرها كذا فان ادبته فانت حر وان عجزت فقتن وقيل صح واذا
 صحت خرج من يده دون ملكه ولو اعنته عتق مجانا وغرم ان وطئ
 مكاتبته او جنى عليها او علي ولدها او ائلفها وان كاتبه علي خمر او
 خنزير او قيمته او عين لغيره او مائة ليرد سيدة عليه وصيها ففسد
 فان ادي الخمر عتق ولذا الخنزير وسعي في قيمته ولم ينقص من المسمى ولو
 على ميتة ونحوها بطل وصح على حيوان بين جنسه فقط ويودي الوسط
 او قيمته ومن كافر كاتب قنما مثله علي خمر معلومة واي اسلم قله قيمته الخمر
 وعتق بقبضها او على خدمته شهر الى اربعين او حفر بئر او بناد اراد ابيّن قد
 المعمول ولا جرم ما يرفع النزاع لا تقصد الكتابة بشرط الا ان يكون في
 صلب العقد **باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله** للمكاتب البيع والشراء ولو
 بمحابة والسفر وان شرط عدمه وتزوج امته وكتابة عبده والولاء ان
 ادي بعد عتقه والافلسية لا التزوج بخير اذن مولاه والهبه ولو
 بعوض والتصدق الا بيسير والتكفل مطلقا والا قراض واعتناق عبده
 ولو بمال وبيع نفسه منه وتزوج عبده واب ووصي وقاض وامينه
 في رقيق صغير ككاتب بخلاف مضارب وما دون وشريك ولو اشترى

في كتاب عقدين للمولى
 وعنده بلغظ
 الكتابة او ما يودي
 معناه من كل
 وجه

في كتاب عقدين للمولى
 وعنده بلغظ
 الكتابة او ما يودي
 معناه من كل
 وجه

قوله مطلقا اي
 بالنفس والمال

اباه

اباه او ابنه تكاتب عليه ولو محرما كالاخ والعم لا ولو اشترى ام ولده
 مع ولده منها لم يجز له بيعها ولا تدخل في كتابته فلا تعتق بعته ولا
 يفسخ نكاحه فجاز له ان يطاها بملك النكاح وكذا المكاتبه اذا اشترت
 بعلمها غير ان لها بيعه مطلقا ولو ملكها بدونه جاز له بيعها وان ولد
 له من امته ولد تكاتب عليه وكسبه له زوج امته من عبده وكاتبها
 فولدت دخل في كتابتها وكسبه لها مكاتب او ما دون نكح امته زعمت انها
 حرة باذن مولاه فولدت منه ثم استحققت فالولد رقيق فليس له اخذه
 بالقيمة ولو اشترى المكاتب امه شرا فاسدا فوطئها ثم ردها للفساد او
 بشرا فاستحققت وجب عليه العقر في حال الكتابة ولو بنكاح اخذ به
 منذ عتق والمآذون كالمكاتب فيها واذا اولدت مكاتبه من سيدتها مضت
 على كتابتها او عجزت وهي ام ولده ولو كاتب ام ولده او مدبرة صح وعفت
 مجانا بموته وسعي المدبر في ثلثي قيمته او كل البدل بموت سيدة فقيرا ولو
 دبر مكاتبه صح فان عجز رقيق مدبرا والاسعي في ثلثي قيمته او ثلثي البدل
 بموته معسرا وان كان موسرا بحيث يخرج من الثلث عتق وسقط عنه
 بدل الكتابة كما لو اعنت المولى مكاتبه كاتبه على الف موجد ثم صالحه
 على نصفه حالا صح مرتين كاتب عبده على الف من السنة فمات وقيمة
 المكاتب الف ولم تجز الورثة ادي ثلثي البدل حالا والباقي الي اجله او
 رد رقيقا وان كاتبه على الف الي سنة وقيمته الفان ولم يجز وادي
 ثلثي القيمة حالا او رد رقيقا حر قال لمولي عبد كاتب عبد فلانا على
 الف درهم علي اني ان اديت اليك الف فهو حر فكاتبه المولى على هذا
 الشرط وقبل ثم ادي الف اعنت واذا بلغ العبد فقبل صار مكاتب

في كتاب عقدين للمولى
 وعنده بلغظ
 الكتابة او ما يودي
 معناه من كل
 وجه

في كتاب عقدين للمولى
 وعنده بلغظ
 الكتابة او ما يودي
 معناه من كل
 وجه

حالا

قوله وعاد رقة عبارة
الكلز وعاد احكام
الرق

لَوْ مِنْ عَتَقِ امَةً حَامِلًا مِنْ رَوْحِ
فَنَ قَوْلَاتِ لَا قُلْ مِنْ نَصَفِ سَمَةِ

ع الثالث
قوله فان تركوا من حرم
تتم عبارة ملتقى الاحاديث
مات المكاتب وتترك في
ودنيا على انما فيه
تجني الولد فقضى ذلك
على عاقلة الام لا يكون ذلك
بغير المكاتب وان اتفق
الام والاب في ولاية فقضى
لموالي الام فهو قضا بغيره

دفعه

باب

ع اذا كان المكاتب اخذ من الاولاد
او غيرهما ان يخرج بعد اداية
المالي او قبله فان كان الاول فهو
للموالي او قبله لان سبب الملك
هو صلته بالاب والاب هو
مخرج عن العن وتدل السبب
في صلته واهل ذلك حديث
فيه صلته عليه وسلم اهدت
فيه ولنا هذه في قولها
اخذ من الاولاد الفقير
في فائه لا يملكه فقضى
له صلته لا يملكه فقضى
في صلته لا يملكه فقضى
في صلته لا يملكه فقضى
في صلته لا يملكه فقضى

يكن رشيداً ورشيداً هو كونه مصلحاً في ماله فقط والقاضي يحبس
 الحر المدين لبيع ماله لدينه وقضي دراهم دينه من دراهمه
 وباع دنانيره بدراهم دينه وبالعكس استحساناً لا عرضه وعقار
 خلافاً لها به يفتي أفلس ومعه عرض شراء فقبضه بالأذن
 فبايعه أسوة للغرماء وان قبل قبضه أو بعده بغير إذن بايعه كان
 له استرداد وحبسه بالتمسح بحرق القاضي عليه ثم رفع إلى آخر طاعة
 جازاً طاعة **فصل** بلوغ العلام بالاختلام والاحبال والآنزال
 والجارية بالاختلام والحيض والحبل فان لم يوجد فحتى يتم لكل منهما
 خمس عشرة سنة به يفتي وأدنى مدته له اثنا عشرة سنة ولها
 تسع سنين فان رافقاً قتلاً بلغتاً صدقاً ان لم يكن بها الطاهر ط
 وهما كبائع حكماً والله أعلم **كتاب الماذون** الأذن فك المجرور
 الحق ثم يتصرف العبد لنفسه بأهليته فلا يتوقت ولا يرجع بالعهد
 إلى سيده فلو أذن لعبده يوماً صار ماذوناً مطلقاً حتى يحرق عليه
 لم يتخصص بنوع فان أذن في نوع عم أذنه في الأنواع كلها
 يثبت دلالة العبد رآه سيده يبيع ملك اجنبي ويشترى وسكت
 اذون لا في ذلك الشيء وصرحاً فلو أذن مطلقاً صرح كل تجارة منه
 جماعاً فيبيع ويشترى ولو بغير فاحش ويوكل بها ويرهن
 ويرهن ويعير الثوب والداية ويصالح من قصاص وجب
 إلى عبده ويبيع من مولاة بمثل القيمة وأقل لا ومولاة منه
 بمثل القيمة وأقل والمولى حبس المبيع لقبض منه وبطل المثل لو
 سلم قبل القبض ولو باع المولى منه بالثمن خط الزايد أو فسح

تقدیر و ماحولیات

Ar 1

حكم فلامه لا يحرم
بنيها را اذ انقضت
الاختلاف فيما قبل نظر الى
الاتحاد في شئ المعاض
ولامه التصرف
فيما يتعلق بالاختلاف
بمسلب عن الدين فلامه
الاخذ عملا به

ثم يعني بلا امره وكذا
اذا كان كلاهما وناظر
لان المدعين ان ياخذ
بده اذا ظن يحسن حقه
بغير رض المدين وكان
قاضي ان يعينه

قوله والقاضي مجلس الخليفة
من قضا الدين واجب
لهم ولها طلاقا بحسبه
عالم دفعوا الظلمة وأصلها
في المستحقة ولا تكون
ذلك إلا ما على البيع
عينا كما تقدم في
بحث الأكراد

هذا عندنا في حقيقه التاضيد لك
علافا لمانه يسوع الاختيار وغير
ويبقى كما في الاختيار وغير
ويبقى كما في الاختيار وغير
ويبقى كما في الاختيار وغير

في البيع والشراء

العقد فيما كان من التجارة وتقبل الشهادة عليه وان لم يحضر مؤله
وياخذ الارض اجارة ومساواة ومزارعه ويشترى بذر ازرعه
ويشارك عنانا لامفارقة ويستاجر ويوجر نفسه وتغير بوعده
وعصب ودين لغير زوج وولد ووالد ويهدي طعاما يسيرا
ويضيف من يطعمه ويحيط من الثمن بعيب قد رما يحيط بالتجار
ولا يتزوج ولا يتسرى وان اذن له ولا يزوج رقيقه ولا مكاتبه
ولا يعتق بماله ولا بغيره ولا يقرض ولا يوهب ولو بعوض ولا
يكفل مطلقا ولا يصالح عن قصاص وجب عليه ولا يعفو عن القصاص
وكل دين وجب بتجارته او بما هو في مخاها كبيع وشرا واجارة واستي
وغيره ودیعة وعصب وامانة جردها وعقره وجب بوطن مشرقة
بعد الاستحاق يتعلق برقبته يباع فيه محضرة مولاه ويقسم ثمنه
بالمحصن ويكسب حصل قبل الدين او بعده وبما وهب له وان لم يحضر
لابا اخذه مولاه منه قبل الدين وطولب بما بقي بعد عتقه ولمولاه
اخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد للغرما ونحوه بحجته ان علم هو
والثراهل سوقه ان كان الاذن شايعا اما اذا لم يعلم به الا العبد
كفي في حجرة علمه فقط ويموت سيدة وجنونه مطبقا لحوقه بد
الحرب مرتدا وان لم يعلم احذ به وباباقه ولو عاد منه لم يعد الاذن
واستيلاده الا بالتدبير وضمن بها قيمتها للغرما اقراره بعد حجرة
ان مامعه امانة او عصب او دين عليه صحيح فيقتضيه منه احاط
دينه بماله ورقيقته لم يملك سيدة مامعه فلم يعتق عبدا من كسبه
بتحرير مولاه ولو اشترى ذارحم محرم من المولى لم يعتق ولو الف

في البرارية وعلا اهل مال اوله وان زاد على درهم عالا بعد اسراها
وتنخذ الضيقة البسيرة لا الكثرة وذا بقدر المال حتى لو كان في
يده عشرة الاف درهم فبعضه بسيرة ولو عشرة دراهم في يده

في البيع والشراء

المولى

في البيع والشراء

المولى ما في يده من الرقيق ضمن وان لم يحيط صح تحريه وصح
اعتاقه مديونا وضمن المولى للغرما الاقل من دينه وقيمته
وطولب بما بقي لغرمايه بعد عتقه وان باعه سيدة وغيبه المشر
ضمن الغرما البايح قيمته فان رد عليه بحيب قبل القبض او بعده
بقصاص جمع بقيمتة علي الغرما وحققم في العبد وان رد بعد
القبض لا يقضاه فلا سبيل لهم علي العبد ولا للمولى علي القيمة
فان فضل من دينهم شي رجعوا به علي العبد بعد حرثته او
ضمنوا مشترية او اجازوا البيع واخذوا الثمن وان باعه معلما
بدينه فمبلغه ما رد البيع فان غاب البايح فالمشتري ليس خصم لهم
ولو قبله بالحكم كذلك اجماعا عبيد قدم مصر وقال انا عبد فلان
ما دون في التجارة قباع واشترى لزمه كل شي من التجارة وكذا
لو اشترى وباع ساكتا عن اذنه وحجرة ولا يباع لدينه الا اذا
اقر مولاه به وتصرف الصبي والمعتوة ان كان نافعا كالاسلام
والانتهاب صح بلا اذن وان صار كالطلاق والعناق لا وان اذن
به وليها وما تردد بين نفع وضركا لبيع والشرا توقف علي الاذن
فان اذن لها المولى فمما في شرا وبيع كعبد ما دون والشرط
ان يعقل البيع سالباً والشرا جالباً وله ابوه ثم وصيه ثم
جده ثم وصيه ثم القاضي او وصيه دون الام او وصيها ولو
اقر الانسان بما معهما من الكسب والارث صح رأي القاضي
الصبي او المعتوة او عبدهما يبيع ويشترى فسكت لا يكون
اذنا في التجارة وله ان ياذن لليتم والمعتوة اذا لم يكن له

بلغ

قوله او ضمنوا مشترية
المشتري علي البايح بالثمن
لان اخذ القيمة عند اخذ
العبد وان ضمنوا البايح
سلم المبيع للمشتري وتم
البيع لزوال المانع كذا في
الدر

لو جرد الزالة
من اليد المقتدرة

ولي ولعبد هما اذا كان لكل واحد منهما ولي وامتنع من الاذن له
عند طلب ذلك منه **كتاب الغصب** هو ازالة يد محقه باثبات
يد مبطله في مال متقوم محترم قابل للتقل بغير اذن مالكه لا يملك
فاستخدام العبد وتحميل الدابة غصب لا جلوسه على ساط وحامه
الاثم لمن علم انه ملك الغير رد والعين قايمه والغرم هالكه وغير
من علم الاخير ان المعضوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغا
الغاصب الا اذا كان في الوقف المعضوب بان غصبه وقيمه اكثر
وكان الثاني املا من الاول فان الضمان على الثاني ويجب رد عين
المعضوب في مكان غصبه ويبرأ بردها ولو بغير علم المالك او مثله
ان هلك وهو مثلي وان انقطع للمثلي قيمته يوم الخصومة ويجب
القيمة في القيمي يوم غصبه والمثلي المخلوط بخلاف جنسه قيمه فان
ادعي هلاكه حبس حتى يعلم انه لو بقي لظهر ثم قضى عليه بالتد
ولو ادعي الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك
واقاما البرهان فبرهان الغاصب اولى والغصب فيما يتقل فلو
اخذ عقارا وهلك في يده لم يضمن قيل والاصح انه يضمن بالبيع
والتسليم وبالمجود في الوديعة وبالرجوع عن الشهادة واذا
نقص بسكناء وزراعته ضمن النقصان كما في النقلي كما لو غصب
عبدا واجره فنقص في مدة الاجارة وان استغله تصدق
بالغله كما لو تصرف في المعصوب والوديعة ورخ اذا كان متعينا
بالاشارة او بالشرا بدهم الوديعة او الغصب ونقدها فان
اشار اليها ونقدها والي غيرها او اطلق ونقدها لا يرد بقيتي

لو جرد الزالة اليد
المقتدرة

هذا عند الثالث
وعند الثاني
بينه المالك
اولي

فان

فان غصب وغيره قال اسمه واعظم منافعه او اختلط بمالك الغا
بحيث يمنع امتياز او يمكن يخرج ضمنه ومملكه بلا حل انتفاع
قبل ادائها كدخ شاة وطبخها او شيها او طعن بر وزرعه
وجعل حديد سيفا وصفرانية والبناء على ساحة وقيمت اكثر
منها وان ضرب الحجرين درهما او دينار او ان لم يملكه وهو لما كلف
مجانا فان دبح شاة غيره طرحها المالك عليه واخذ قيمتها او
اخذها وضمنه نقصانها وكذا لو خرق ثوبا وفوت بعض العين
وبعض نفعه لا كلفه وفي خرق يسير لم يقوت شيئا ضمنه النقصا
مع اخذ عينه ليس غير ومن غرس في ارض غيره امر بالقلع
والرد وللمالك ان يضمن له قيمة بنا او شجرة امر بقلعه ان نقصت
الارض به غصب ثوبا فصبيغده او سويقا قلته بضمن فالمالك مخير
ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويق وان شاء اخذ
المصبوغ او الملتوث وغرم ما زاد الصبيغ والسمن رد غاصب
الغاصب المعصوب على الغاصب الاول يبرأ عن ضمانه كما
لو هلك المعصوب في يد غاصب الغاصب فادي القيمة الى
الغاصب اذا كان قبضه القيمة معروفا غصب شيئا ثم غصبه
اخر منه فاراد المالك ان ياخذ بعض الضمان من الاول وبعضه
من الثاني له ذلك الاجازة لا تلحق بالتلاف فلو ائلف مال
غيره تعد يا فقال المالك اجزت او رضيت لم يبرأ من الضمان
كسر الخشب فاحشا لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم ينقطع
الرجوع **فصل** غيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه مستند الي

صب
لو جرد الزالة اليد
المقتدرة
لو جرد الزالة اليد
المقتدرة
لو جرد الزالة اليد
المقتدرة

لو جرد الزالة اليد
المقتدرة

وقد قيل في
الشيء ما كان
في حيزه من
الشيء ما كان
في حيزه من
الشيء ما كان
في حيزه من
الشيء ما كان
في حيزه من

وقت الغصب والقول له في قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة
فان ظهر وهي اكثر مما ضمن وقد ضمن بقوله اخذه المالك ورد
عوضه او مضى ولو ضمن بقول المالك او يبرهانه او ينكول الغصب
فهو له ولا خيار للمالك وان باع المعضوب فضمنه المالك نفذه
وان حرر ثم ضمنه لا وزايد المعضوب مطلقا امانه لا تضمن الا
بالتعدي او بالمنع بعد طلب المالك وما نقصته الجارية بالولادة
مضمون ويجبر بولدها زني بامته معصوبة فردها جاملات فانت
بالولادة ضمن قيمتها بخلاف الحرية ومنافع المعضوب غير مضمونة
استوفاه او عطلها الا ان تكون وقفا او مال يقيم او معد للامانة
الا اذا سكن بنا وبيع ملك او عقد وخرم المسلم وخنزيرة اذا تلفها
ضمن لو كان لذي يخلو مالوا اشتراها منه وشرتها فال
ضمان ولا تمن غصب خمر مسلم فخللها بما لا قيمة له او جلد ميتة
فدبغه به اخذها المالك مجانيا ولو تلفها ضمن ولو خللها بذي قيمة
كالملح والخل ملكه ولا شيء عليه ولو دبغ به الجلد اخذه المالك ورد ما زاد
الدبغ ولو تلفه لا يضمن وضمن بكسر معترف قيمته صالحة لغير
الله وبارقة سكر ومنصف ومع بيع كالا لامة المغنية ونحوها ولو
غصب ام ولد فهلك لا يضمن بخلاف المدبرة حل قيد عبد غيره او
رباط دابته او فتح باب اسطبلها او قفص طائره فذهبت او سعي الي
سلطان ممن يوزيه ولا يدفع بل ارفع او من يباشر الفسق ولا يمنع
بنهيه او قال مع سلطان قد يغرم وقد لا يغرم انه وجد كثر افرمه
شيا لا يضمن ولو غرم البتة ضمن وكذا الواسعي بغير حق عند فحما

زجرا

في حيزه من
الشيء ما كان
في حيزه من
الشيء ما كان
في حيزه من
الشيء ما كان
في حيزه من

زجرا له وبه يفتي ولومات الساعي فلم يسعي به ان ياخذ قدر الخسر
من تركته امر عبد غيره بالاباق او قال اقبل نفسك ففعل وجب عليه
قيمته ولو قال له ائلف مال مولاك فائلف لم يضمن استعمل عبد الغير
لنفسه وان لم يعلم انه عبد او قال ذلك العبد انا حر ضمن قيمته ان
هلك ولو استعمله لغيره لا غلام جالي فصاد وقال اقصدي فقصدي
فصاد معتادا فانت من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد
وكذلك الصبي يجب دية على عاقلة الفصاد **كتاب الشفعة**
هي تملك البقعة جبرا على المشتري بما قام عليه **وسببها** انتقال
ملك الشفعين بالمشتري **وشرطها** ان يكون المحل عقارا **وركنها** اخذ
الشفيع من احد المتعاقدين **وحكمها** جواز الطلب عند تحقق السبب
وصفتها ان لا اخذ بها بمنزلة شراء مبتدأ **تجب** بعد البيع وتستقر
بالاشهاد وتملك بالاخذ بالتراضي او بقضا قاض بقدر روس
الشفيع لا الملك للخليط في نفس المبيع ثم له حق المبيع كالشرب
والطريق خاصين كشره نصر لا تجرى فيه السفن وطريق لا ينفذ
ثم لجار ملاصق بابيه في سكة اخرى كواضع جذع على حائط هو
اسقط بعضهم حقه بعد القضا ليس لمن بقي اخذ نصيب التار
ولو كان بعضهم غايبا يقضى بالشفعة بين الحاضرين في الجميع وكذا
لو كان الشريك غايبا فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة ثم اذا
حضر وطلب قضى له بها اسقط الشفعة قبل الشرط الصحيح اراد
الشفيع اخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جبرا على المشتري
ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لم يبيع وسقط حقه به

في حيزه من
الشيء ما كان
في حيزه من
الشيء ما كان
في حيزه من
الشيء ما كان
في حيزه من

في حيزه من
الشيء ما كان
في حيزه من
الشيء ما كان
في حيزه من
الشيء ما كان
في حيزه من

هو مال وان لم يقسم كرحى وحام ويبر وبيت صغير لا في عرض وفلك
ويناوخل بيعا قصدا وارث وصدقة وهبة لا بعوض ودار قسم
او جعلت اجرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عمدا ومهورات
قولن ببعضها مال او بيعت بخيار البايح ولم يسقط خياره فان سقط
وجب ان طلب عند سقوط الخيار او بيعت فاسدا ولم يسقط فسخه
فاسقط ثبتت او رد بخيار روية او شرط او عيب تقضا بعد ما سلمت
بخلاف الرد بلا قضا او باقالة وثبت للعبد الماذون المستغرق
بالدين في مبيع سيلة ولسيده في مبيعه ولمن سري او اشترى له
لمن باع او بيع له او ضمن الدرك والله اعلم **باب ما يبطلها بطلانها**
ترك طلب المواتبة والاشهاد مع القدرة وتسلیمها بعد البيع فقط
ولو من اب او وصي او وكيل بطلبها اذا سلم او اقر على الموكل بتسليم
مع عند القاضي وطلجه منها على عوض وعليه ردّه وبيعه
تسفعته بمال وموت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب او قبله
المشتري وبيع ما يشفع به قبل القضا بالشفعة مطلقا ولو باع بشرط
الخيار لا وشر الشفيع من المشتري وكذا ان استلجها او ساومها
او طلب منه ان يوكيه او ضمن الدرك قيل للشفيع انها بيعت
بالف فسلم ثم علم انها بيعت باقل او بتر او شعير قيمته الف او اكثر فله
الشفعة ولو بان انها بيعت بدنا بتر قيمتها الف فلا شفعة له
وان علم بان المشتري يريد فسلم ثم بان انه يكرهه الشفعة ولو علم
ان المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب غيره ولو بلغه
شر النصف فسلم ثم بلغه شر الكافله الشفعة في الكل وعكسه

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

لا وان باع عقارا الاذرا عا في جانب الشفع فلا شفعة وكذا لو وهب
هذا القدر للمشتري وان ابتاع سهما منه بثمن ثم ابتاع بقيتها فالشفعة
للمجار في السهم الاول فقط وان ابتاعه بثمن ثم دفع ثوبا عنه فالشفعة
بالثمن لا بالتوب وكذا لو اشترى بدراهم معلومة مع قبضة فلوس
اشترى اليها وجعل قدرها وصبيح الفلوس بعد القبض تلك الحيلة
لاسقاط الشفعة بعد ثبوتها وفاقا واما الحيلة لدفع ثبوتها ابتداء عند
ابي يوسف لا تكره وعند محمد تكره ويفتي بقول ابي يوسف في
الشفعة وبضدة في الزكاة ولا حيلة لاسقاط الحيلة ان اشترى
جماعة عقارا والبائع واحد يتعدد الاخذ بالشفعة بتعدد دهم
فالشفع ان ياخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي ويعكسه لا
والمعتري هذا العاقد دون المالك اشترى نصف دار غير مقسمة
فقاسم البائع اخذ الشفع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمة
وليس له نقضها مطلقا بخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من
الدار المشتركة وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون
للسفع نقضه كما لو اشترى انسان دارا وهما شفعيان ثم جاشفع
ثالث بعد ما اقتسما بقضا او غيره فله ان ينقض القسمة اختلف
المجاور والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها فالقول للمشتري
والمجاور تخليفه على العلم عند ابي يوسف وبه يفتي كما لو انكر المشتري
طلب الموائبة وان انكر طلب الاشهاد عند لقائه حلف على البتات
كتاب القسمة هي جمع نصيب شايح في معين وسببها طلب

فلم يلبس له تنجسها المزمع مطالعها الى سحر
كانت القسمة حكما او بالبراهين لا
القسمة من تمام الكيف وقال في ملحقه
المجردات وبعث فيه غير جارية

فقد لم يكن من العبد لم يبع
من الذي قام فلم يترك الذي
القسمه من تمام القبض الذي
هو حكم البيع الاول بل هو
تصرف حكم الملك فينقذه
الشئع كما ينقض بيعه
وهيئته

شريكه ظهر دين في الشركة المقسومة تفسخ الا اذا قضوه او
 ابر الغرماء ذمم الورثة او بقي منها ما يفي به ولو ظهر غبن فالحش
 في القسمة بطلت ولو وقعت بالتراضي في الاصح وتسمع دعواه
 ذلك ان لم يقرب بالاستيفاء وان اقرب لا ادعي احد المتقاسمين
 ديناً في الشركة صح ولو ادعي عينا لا وقعت شجرة في نصيب احدها
 اعضانها متدلية في نصيب الاخر ليس له ان يجزئها على قطعها
 به يفي بني احدها بخير اذن الاخر وطلب رفع بناءه فقسّم
 فان وقع في نصيب الباقي فيها والاهدم القسمة تقبل النقص
 فلو اقتسموا واخذوا حصتهم ثم تراضوا على الاشتراك بينهم
 صح المقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه وينفذ النقص
 كالمقبوض بالشرا الفاسد وقيل لا ولو تقايا في سكتي دار او
 دارين او خدمة عبدا وعبدين او غلة دار او دارتين صح
 وفي غلة عبدا وعبدين او ركوب بغل او بغلين او ثمرة شجرة
 او لبن شاه لا **كتاب المزارعة** هي عقد على الزرع ببعض
 الخارج ولا يصح عند الامام وعندها يصح به يفتي بشرط صلاح
 الارض للزرع واهلية العاقدين وذكر المدة ورب البذر
 وجنسه وقسط الاخر والتخليه بين الارض والعامل والشركة
 في الخارج فتبطل ان شرط احدهما قفران مسماة او ما يخرج
 من موضع معين او رفع رب البذر بذرة او رفع الخراج المتوا
 وتنصيف الباقي بخلاف خراج المقاسمة والعشر والتين
 لاحدهما والحب والاخر وتنصيف الحب والتين لغير رب البذر

او

او تنصيف التين والحب لاحدهما وان تنصيف الحب والتين لصاحب
 البذر او لم يتعرض للتين صحت وكذا لو كانت الارض والبذر لزيد
 والبقر والعمل للاخر او الارض او العمل له والباقي للاخر **ربطت**
 لو كان الارض والبقر لزيد او البذر والبقر له والاخران للاخر او
 البذر له والباقي للاخر واذا صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل
 ان لم يخرج شيء ويجبر من ابي على المضي الآرب البذر ومتى فسدت
 فالخارج لرب البذر وللآخر اجر مثل ارضه او عمله ولا يزداد على الشرط
 وان لم يخرج شيء فان كان البذر من قبل العامل فعليه اجر مثل
 الارض والبقر وان كان من قبل رب الارض فعليه اجر مثل العامل
 ولو امتنع رب الارض من المضي فيها وقد كرب العامل فلا شيء له
 حكما ويستترضي ديانة وتفسخ بدين محجوج الي بيعها اذا لم يثبت
 الزرع لكن يجب ان يستترضي ديانة اذا عمل اما اذا ثبت ولم
 يستحصل لم يبيع الارض فان مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلى
 العامل اجر مثل نصيبه من الارض الي ادراكه دفع ارضه الي اخر
 على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما
 كذلك فعلا على هذا فالمزارعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين
 وليس للعامل على رب الارض اجر ويجب عليه اجر نصف الارض
 لصاحبها وكذلك لو كان البذر ثلثاه من احدهما وثلثه من
 الاخر والربح بينهما على قدر بذرها ونفقة الزرع عليها بالحصص
 فان شرط على العامل فسدت بخلاف ما لو مات رب الارض والزرع
 بقل فان العمل قتيه على العامل وصح عند الثاني للتعامل وهو الاصح

س قوله اجر مثل نصيبه
 من الارض اي اجر
 ما فيه نصيبه
 صدر الزرع عليه

فان شرط على العامل فسدت بخلاف ما لو مات رب الارض والزرع بقل فان العمل قتيه على العامل وصح عند الثاني للتعامل وهو الاصح

الغلة في المزارعة مطلقا امانة في يد المزارع فلا ضمان لو هلكت ومثله
 المعاملة واذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع لم يضمن
 في الفاسدة ويضمن في الصحيحة والله اعلم **كتاب المساقاة**
 هي دفع الشجر الى من يصلحه بخمسة ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلا
 وشروطها الا في اربعة اشياء اذا امتنع احدها يجبر عليه بخلاف
 المزارعة واذا انقضت المدة يترك بلا اجر ويعمل بلا اجر واذا استحق
 التخليل يرجع العامل باجر مثله وفي المزارعة بقيمة الزرع وبيان
 المدة ليس بشرط هنا ويقع على اول ثم يخرج ولو ذكر مدة لا يخرج
 الثمر فيها فسدت ولو بلغ فيها اولا صح فلو خرج في الوقت المسمى
 فعلى الشرط والا فللعامل اجر المثل ولو دفع غراسا في ارض لم
 تبلغ الثمرة على ان يصلحها فخرج كان بينهما تقسدا ان لم يذكر اعواما
 معلومة وكذا لو دفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم المدة
 بخلاف الرطبة فانه يجوز ويقع على اول جز يكون ولو دفع رطبة انتهى
 جزاها على ان يقوم عليها حتى يخرج بذرها ويكون بينهما نصفين
 جازيلا بيان مدة والرطبة لصاحبها ولو شرط الشركة فيها فسد
 وتصح في الكرم والشجر والرطاب واصول الباذنجان والتخليل
 فيه ثمر غير مدركة وان مدركة لا دفع ارضامدة معلومة هو
 ليغرس ويكون الارض والشجر بينهما الا يصح والغرس والتمليك
 الارض وللآخر قيمة غرسه واجر عمله ذهبت الزرع بنواة رجل
 والقها في كرم اخر فنبت منها شجرة فهي لصاحب الكرم وكذا لو
 وقعت خوخة في ارض غيره فنبت وتطلعت موت احدهما ومضي

كتاب المساقاة
 وهو من المعاملات
 التي لا ضمان فيها
 في المزارعة
 والتمليك

في المزارعة
 والتمليك
 والبيع
 والهبة
 والوصية
 والطلاق
 والنفقة
 والطلاق
 والنفقة

في المزارعة
 والتمليك
 والبيع
 والهبة
 والوصية
 والطلاق
 والنفقة
 والطلاق
 والنفقة

في المزارعة
 والتمليك
 والبيع
 والهبة
 والوصية
 والطلاق
 والنفقة
 والطلاق
 والنفقة

مدتها والتمليك فان مات العامل يقوم ورثته عليه وان كره الدافع
 وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثته الدافع وان ماتا
 فالخيار في ذلك لورثة العامل وان لم احدهما بل انقضت مدتها
 فالخيار للعامل وتفسخ بالعذر كالمزارعة ومنه كون العامل عاجزا عن
 العمل وكونه سارقا يخاف على ثمره وسعفه منه **كتاب الذبايح**
 حرم حيوان من شانه الذبح لم يذك وذكاة الضرورة جرح في اي
 موضع وقع من البدن والاختيار ذبح بين الحلق واللبة وعرقه
 الحلقوم والمريء والودجان وحل يقطع اي ثلاث منها وبكل ما اذرى
 الاوداج وانهد الدم ولو بليطة او مروة الاسنان وظفر اقليم ولو
 كانا من وعين حل مع الكراهة ونذب احدا شفرته قبل الاضجاع
 وكره بعده كالجرير جلبها الى المذبح وذبحها من قفاها والتمنع
 وقطع الراس والسليخ قبل ان تبرد وترك التوجه الى القبلة
 وشرط كون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم ان كان صيدا او كتابيا
 ذميا او حربيا فتحل ذبيحتهما ولو مجنون او امراة او صبي يعقل التسمية
 والذبح او اقله او اخرس لا ذبيحة وشي مجوسي ومرتد وتارك
 التسمية عمدا فان تركها ناسيا حل وان ذكر مع اسمة تعالى غيره
 فان وصلا كره لقوله لبسم الله اللهم تقبل من فلان وان عطف حرم
 نحو لبسم الله واسم فلان او فلان فان فصل صورة ومعنى كالدعا
 قبل الاضجاع وقبل التسمية لا بأس به والشرط في التسمية هو
 الذكر الخالص عن شوب الدعا وغيره فلا تخل بقوله اللهم اغفر
 لي بخلاف الحمد لله او سبحان الله مريدا به التسمية ولو عطس

عشر
 الرابع

بمت

العصف جري

بفتح اللام والباء المشددة
 وهو راس العذر

بلح

في المزارعة
 والتمليك
 والبيع
 والهبة
 والوصية
 والطلاق
 والنفقة
 والطلاق
 والنفقة

هذا هو الذبح الذي ذكره الله في كتابه
 وهو الذبح الذي ذكره الله في كتابه
 وهو الذبح الذي ذكره الله في كتابه

عند الذبح فقال الحمد لله لا تخل في الاصح بخلاف الخطبة المستحب ان يقول
 بسم الله الله الكريم لا واوركه بها وكوسمي ولم تحضره نية صم بخلاف
 ما لو قصد بها التبرك في ابتداء الفعل كما لو قال الله البر و اراد به
 متابعة المودن فانه لا يصير شاعرا في الصلاة وتشترط حال
 الذبح والمعتبر الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس وحجب
 نحر الابل وكرة ذبحها والحكم في بقرو غنم عكسه ولا بد من ذبح
 صيد مستانس وكفي جرح نعه توحش او تعذر ذبحه والجنين
 مفرد بحكمه لم يتذك بدكاة امه ولا يجل ذناب ومخلب من سبع
 او طير ولا الحشرات والحر والاهلية والبغل والخيول والضبع والذئبور
 والضب والتعلب والسلكفانة والابقع والغداف والفيل والبروق
 وابن عرس والرخم والبغاث ولا حيوان ماي الا السمك غير الطائي
 والجريث والمارماهي وحل الجراد وانواع السمك بلا ذكاة وغراب
 الزرع والارنب والعقوق معها وذبح ما لا يוכל يطهر لحمه وشحمه
 وجلده الا الادمي والخنزير **ذبح** شاة فتحركت او خرج الدم حلت
 والا لان لم تد رحياته وان علم حل وان لم تتحرك ولم يخرج الدم
ذبح شاة لم تد رحياتها وقت الذبح ان فتحت فاهها لا توكل وان ضمته
 اكلت وان فتحت عينها لا توكل وان ضمتها اكلت وان مدت رجليها
 لا توكل وان قبضتها اكلت وان نام شعرها لا توكل وان قام اكلت
 وان علمت حيايتها وقت الذبح اكلت مطلقا **سمكة** في سمكة فان
 كانت المظروقة صحيحة حلت والا لا ذبح لقدم الامير وخوة يحرم
 ولو ذكر اسم تعالى وللصيف لا العضو المنفصل من الحي كمينته

هذا هو الذبح الذي ذكره الله في كتابه
 وهو الذبح الذي ذكره الله في كتابه
 وهو الذبح الذي ذكره الله في كتابه

حلت والاحل الطوف
 المظروف كذا
 بفتح

الا

الا في مذبح قبل موته فيحل كله لو من الماكول **كتاب الاضحية**
 هي ذبح حيوان مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص وشرائطها
 الاسلام والاقامة واليسار الذي يتعلق به صدقة الفطر لا الذكوة
 فتجب على الانثى **وسببها** الوقت **وكنها** ما يجوز ذبحه **وحكمها** الخروج
 عن عمدة الواجب والوصول الي الثواب في العقبى فتجب على
 حر مسلم مقيم موسر عن نفسه لا عن طفله شاة او سبع بدنة
 فجر يوم النحر الي اخر ايامه ويصح عن ولده الصغير من ماله
 وقيل لا واكل منه الطفل وما بقي يتبدل بما ينتفع بعينه وصح
 اشتراك ستة في بدنة شريت لاضحية استحسانا وذا قبل
 شرائها حب وتقسيم اللحم وزنا الاجزا فالالا اذا ضم معه من الكا رع
 او المجلد **اول وقتها** بعد الصلاة ان ذبح في مصر وبعد طلوع
 فجر يوم النحر ان ذبح في غيره والمعتبر اخر وقتها للفقر وضده
 والولادة والموت فلو كان غنيا في اول الايام فقيرا في اخرها
 لا تجب عليه وان ولد في اليوم الاخير تجب عليه وان مات فيه
 لا تبين ان الامام صلى بغير طهارة تعاد الصلاة دون التضحية
 كما لو شهد وانه يوم العيد عند الامام فصلي ثم بان انه يوم غيره
 اجزائهم الصلاة والتضحية **وكرة** الذبح ليل ولو تركت التضحية
 ومضت ايامها تصدق بها حية ناذر لمعينة وفقير شراها لها
 وقيمته غني شراها او لا وصح الجزع من الضان والثني فصاعدا
 من الثلاثة وهو ابن خمس من الابل وحولين من البقر والجا
 وحول من الشاة ويصح بالجماء والخصي والثول اذ لم يبعها من
 وهي المجزومة

قوله ناذر لمعينة اي من كان في ملكه
 شاة وقال سميت ان اضحية بقدره
 اذ ذبحها

موس

هذا هو الذبح الذي ذكره الله في كتابه
 وهو الذبح الذي ذكره الله في كتابه
 وهو الذبح الذي ذكره الله في كتابه

والاصفر للرجال والاباس للنساء بساير الالوان ولا يتجلى الرجل بذهب
وفضة الا بخاتم ومنطقة وحلية سيف من الفضة ولا يتجلى بغير
كحج وذهب وحديد وصفر والعبرة بالخلفه لا بالفض وتترك التحم
لغير السلطان والقاضي افضل ولا يشد سنه بذهب بل بفضة ويتخذ
انعامها **وكرة** الباس الصبي ذهباً او حديد الاخرقة لوضوا ومخاط
ولا الرمة **فصل في النظر** وينظر الرجل من الرجل سوا ما بين سر
الي تحت ركبته ومن عرسه وامته الحلال الي فرجها ومن محر
الي الراس والوجه والصدر والساق والعصدة ان امن شهوته
والا لالا الي الظهر والبطن والفخذ وحكم امته غيره كذلك وما
حل نظره حل مسه الا من اجنبية وله مس ذلك ان اراد الشرا
وان خاف شهوته وامته بلغت حد الشهوة لا تعرض في ازار
واحد ومن الاجنبية الي وجهها وكفيها فقط وعبدها كاجني
معها فان خاف الشهوة امتنع نظره الي وجهها الا الحاجة كقاض
وشاهد يحكم ويشهد عليها ولذا امر يد نكاحا وشرها لمد ولها
فينظر الي موضع مرضها بقدر الضرورة **وتنظر المرأة المسلمة** من
المرأة كالرجل من الرجل وكذا من الرجل ان امنت شهوتها والذمية
كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر الي بدن المسلمة وكل عضو لا يجوز
النظر اليه قبل الانقصال لا يجوز بعدة والخضر والمجبوب والمخت
في النظر الي الاجنبية كالفحل وجاز عزله عن امته بغير اذنها
وعن عرسه به **باب الاستبراء وغيره** من ملك امته
ولو بكر او مشترية من امرأة او عبدا ومحرما او من مال

الصنف بالغم الذي تعد
منه الاواني

انظر هذا في كثر من العتبات كالنظر والوقاية وغيرها لكن في قياره
فاخر خان واد انكرت سن الخير واستطاع الا انه غاف سقوطها في شياها
لذبت او فضة لا باس به وليس هذا احصا لهذا فسط سطر الرجل قال
ابو حنيفة كره ان يشد لها ويسد لها ولكن ياخذ سن شاة في ليم في بيتها
يكافه وقال ابو يوسف لا باس بان يشد لها في موضعها وليس هذا السن الميت
ودكر في الجامع الكبير اذا غرك سن رجل وتشد لها بذهب قال محمد لا باس به
وكان ان تزخر في الامن يا سا يشد لها بالفضة وكذا اذا سقط سنه لا باس بان
يتخذ من فضة ويكفه ان يتخذ من ذهب

قال في النسخة ولو قطع انفه او سقط
سنة عوفضه بفضة فان اتى عوفضه
بذهب

صبي

صبي حرم عليه الوطى ودواغيه حتى يستبرأ بها حيضة فمن
وشهر في ذوات شهر ويوضع الحمل في الحامل ولا يعتد بحيضة
ملكها فيها ولا التي قبل قبضها ولا بولادة حصلت كذلك كما لا يعتد
بالحاصل من ذلك قبل اجازة بيع فضولي وان كانت في يد المشتري
ولا بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشترها صحيحا
وجب بشر انصيب شريكه من امته مشتركة بينهما ويجزى بحيضة
حاصتها وهي مجوسية او مكاتبة بان كانتا بعد الشراء ثم اسلمت
المجوسية او عجزت المكاتبة ولا يجب عند عود الابقة ورد المعضو
والمستاجرة وفك المرهونة **وكا باس** بحيلة اسقاط الاستبراء اذا علم
ان البائع لم يقربها في طهرها ذلك والا لا وهي اذا لم تكن تحت حرة
ان يملكها ثم يشترها وان كانت تحت حرة ان يملكها البائع قبل
الشراء والمشتري قبل قبضه من يوثق به او يزوجهما بشرط ان
يكون امرها بيد هاتم يشترى ويقبض او يقبض فيطلق الزوج
او يكتبها بعد الشراء ثم يفسخ برضاها فيجوز له الوطى بلا استبراء
له امتان اختان قبلهما بشهوة حرمتا عليه وكذا الدقاي بشهوة
كالنظر والتقبيل حتى يحرم فرج احدهما بملك او نكاح او عتق **وكرة**
تقبيل الرجل ومعاينة في ازار واحد ولو كان عليه قميص او
جبة جاز كالمصافحة ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل وان كان
كل واحد منهما في جانب من الفراش ولا باس بتقبيل يد الرجل
العالم والسلطان العادل وتقبيل راسه اجود ولا رخصة فيه
لغيرهما طلب من عالم او زاهد ان يملكه من قدمه ليقبله اجابه

قال في النسخة والصغير قال
الدين رأت في كتاب الاستبراء
لبعض الشايع انه انما يحل للمشتري
وطهر هذه الصورة لو تزوجها
ورحمتا ثم اشترها لانه حسنة
بملكها وهي في عتقه اما اذا اشترها
فان ان باقها فكا اشترى بطل
النكاح ولا نكاح حال نكاح
الملك فحب الاستبراء لمحقق
سببه وهو استبراء من حل
الوطى بملك الدين قال وهذا
لم يذكر في الكتاب وهذا في
حسن الى هذا لفظ القاري
الصغيرين انما في ذكر

روايتان في رواية لا يقر بها اربعة
اشهر وعشرة ايام وفي رواية
شهرين وخمسة ايام قال الشيخ
الامام شمس الدين السرخسي
كان محمد يقول اول الايقاع اربعة
اشهر وعشرة ايام ثم يرجع وقال
شهرين وخمسة ايام والشافعي
اخذوا بهذه الرواية بل حل
انكر وجوب الاستبراء اختلف
المشايع فيه قال بعضهم لا يقر لانه
انكر ما عليه اجماع المسلمين وقال
عامة المشايخ لا يقر لانه قاهر
قوله تعالى اذما ملكتم امانكم تقضي
الحاجة الوطى مطلقا وانما عرفه وجوب
الاستبراء بحديث لا يقر جاحده

قال في النسخة والصغير قال
الدين رأت في كتاب الاستبراء
لبعض الشايع انه انما يحل للمشتري
وطهر هذه الصورة لو تزوجها
ورحمتا ثم اشترها لانه حسنة
بملكها وهي في عتقه اما اذا اشترها
فان ان باقها فكا اشترى بطل
النكاح ولا نكاح حال نكاح
الملك فحب الاستبراء لمحقق
سببه وهو استبراء من حل
الوطى بملك الدين قال وهذا
لم يذكر في الكتاب وهذا في
حسن الى هذا لفظ القاري
الصغيرين انما في ذكر

وقيل لا وتقيل يد نفسه مكره كنعيل الارض بين يدي العلماء
فصل في البيع كره بيع العذرة خالصة لا السرقة وصح مخلوطه
 بتراب او زباد غلب عليها كما صح الانتفاع بمخلوطها وجاز اخذ دين
 على كافر من ثمن خمر بخلاف مسلم وتحلية مصحف وتعشيرة ونقطة
 ودخول الذمي مسجد وعبادته وعبادة فاسق وخصا البهائم
 وانزال الخمر على الخيل والحقنة ورزق القاضي وسفر الامة وام
 الولد بلا محرمة وشرا ما لا بد للصغير منه وبيعه لاهل وعلم وام
 وملقط هو حجرهم واجارته لامة فقط **وبيع عصير** من يتخذه خمر
 بخلاف بيع امرء من يلو ط به وبيع سلاح من اهل الفتنه وحمل خمر
 ذمي باجر واجارة بيت بسواد الكوفة لا بغيره على الاصح ليتخذ بيت
 نارا او كنيسة او بيعة او باع فيه الخمر وبيع بنايوت مكة وارضها
 وقيد العبد وقبول هديته تاجر واجابة دعوته واستعارة دابة
وكره كسوته ثوبا وهداوة التقدين واستخدام الحضي واقرض
 بقال دراهم لياخذ منه ماشا واللعب بالنرد والشطرنج وكل فهو
 وجعل الغل في غنق عبدة وقوله في دعايه بمعقد العزمين
 عرشك وحق رسلك وانبيائك واوليائك واحتكار قوت البشر
 والبهائم في بلد يضر باهله وبامره القاضي ببيع ما فضل من قوته
 وقوت اهله فان لم يبيع عذرة وباع عليه وفاقا ولا يكون محتكرا
 بحبس غلة ارضه او مجلوبه من بلد اخر ولا يسعر حالم الا اذا
 تعدي الارباب عن القيمة تعديا فاحشا يسعد بمشورة اهل
 الراي **يكره** امساك الحمامات ان كان يضر بالناس فان كان يطيرها

فمنه
 سائر
 من
 لا
 يضر
 الناس
 ولا
 يضر
 الله
 ولا
 يضر
 الدين

فمنه
 سائر
 من
 لا
 يضر
 الناس
 ولا
 يضر
 الله
 ولا
 يضر
 الدين

فمنه
 سائر
 من
 لا
 يضر
 الناس
 ولا
 يضر
 الله
 ولا
 يضر
 الدين

فمنه
 سائر
 من
 لا
 يضر
 الناس
 ولا
 يضر
 الله
 ولا
 يضر
 الدين

فمنه
 سائر
 من
 لا
 يضر
 الناس
 ولا
 يضر
 الله
 ولا
 يضر
 الدين

فوق

فوق السطح مطلعا على عورات المسلمين ويكسر زجاجا الناس تتر
 تلك الحمامات عزرو ومنع اشد المنع فان لم يمتنع بذلك ذبحها المحاسب
ولا باس بالمسابقة في الرمي والفرس والابل والذئب والكل
 الجعل ان شرط المال من جانب واحد وحرم لو شرط من الجانبين
 الا اذا دخل ثلثا ثلثينها وكذا المتفقة **ويستحب** قلم الظافية
 يوم الجمعة وحلق عانته وتنظيف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع
 مرة رجل تعلم علم الصلاة او نحوه ليعلم الناس واخر ليعلم به فالاول
 افضل اذا كان الرجل يصوم ويصلي ويصبر الناس بيده ولسانه
 فذكره بما فيه ليس بغيبه حتى لو اخبر السلطان ليزجبه لائم
 عليه وكذا لو ذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاهتمام لا يكون
 غيبة انما الغيبة على وجه الغضب تريد السب وكما تكون الغيبة
 باللسان تكون بغز الغين والاشارة باليد **وصلة الرحم** واجبة
 ولو بسلام وتحية وهدية ويسلم على اهل الذمة ولا يزيد في الجواب
 على قوله **وعليك** ولو سلم على الذمي يتجيدا لا يكفر ولا يجب رد سلام
 السائل احب الاسماء الى الله تعالى عبدا لله **وعبد الرحمن** من ه
 كان اسمه محمد **لا باس** بان يكتفي بابي القاسم ويكره ان يدعو الرجل
 اباة والبراة زوجها باسمه **يكره** الكلام في المسجد وخلف الجنازة وفي
 الخلا وفي حالة الجماع للعربية فضل على سائر الالسن وهو لسان
 اهل الجنة يعلمها او يعلم غيره فهو ما جوز تطيين القبور لا بكرة في
 المختار **يكره** تمني الموت والخوف الوقوع في معصية لا باس بلبس
 الصبي اللولو وكذا البالغ ويكره الخنخال والسوار للصبي ويكره

فمنه
 سائر
 من
 لا
 يضر
 الناس
 ولا
 يضر
 الله
 ولا
 يضر
 الدين

فمنه
 سائر
 من
 لا
 يضر
 الناس
 ولا
 يضر
 الله
 ولا
 يضر
 الدين

فمنه
 سائر
 من
 لا
 يضر
 الناس
 ولا
 يضر
 الله
 ولا
 يضر
 الدين

فمنه
 سائر
 من
 لا
 يضر
 الناس
 ولا
 يضر
 الله
 ولا
 يضر
 الدين

لذكر والانشي الكتابة بالقلم المتخذ من الذهب والفضة او من دواة
 كذلك **جارية** لزيد قال بكر وكلني زيدا يبيعها حل لعمر وشراؤها
 وطئها كما حل وطئ من زفت اليه وقال النسا هي امرأتك وتكاح
 من قالت طلقتي زوجي وانقضت عدتي او كنت امة لفلان فاعتقني
كتاب الموات اذا احيى مسلم اذمي ارضا غير منتفع بها وليست
 بمملوكة لمسلم ولا لذي وهي بعيدة من القرية اذا صاح من قصي
 العامر لا يسمع بها صوته ملكها ان اذن له الامام في ذلك ولو
 تركها بعد الاحياء وزرعها غيره فالاول احق بها ولو احيى ارضا
 ميتة ثم احاط الاحياء بجوانبها الاربعة من اربعة نفر على التتعا
 نعين طريق الاول في الارض الاربعة ومن جحر ارضا ثم اهلها
 ثلاث سنين دفعت الي غيره وقبلها هو احق بها وان لم
 يملكها ومن الربعا او ضرب عليها المسناة او شق لها نورا فهو احياء
 ولا احياء ما قرب من العامر وليس للامام ان يقطع بالاعني
 للمسلمين عنه كالمخ والابار التي يستسقي منها الماء وحريم بين
 الناضح كالعطن اربعون ذراعا من كل جانب اذا حفها في موات
 باذن الامام وحريم العين خمس مائة من كل جانب وبمنع غيره
 من الحفر فيه ولو حفر الثاني بيرا في منتهى حريم البير الاول
 باذن الامام فذهب ما البير الاول وتحول الى الثانية فلا شيء
 عليه من بني جانيه حانوت غيرة فلكسدت الاول بسببه
 والثاني الحريم من الجوانب الثلاث دون جانب الاول وللقتاة
 حريم بقدر ما يصلحه وحريم شجر نخس في الارض الموات خمسة

هذا هو حريم الموات
 وهو ما لا يملكه احد
 من الناس ولا يملكه
 احد من الموات
 وهو ما لا يملكه احد
 من الناس ولا يملكه
 احد من الموات

من شاعرا
 هو بئر شاعرا
 والناسخ الموات
 والناسخ الموات

اذرع

اذرع من كل جانب ويلحق ما امتنع عود دجلة والفرات اليه بالموات
 اذا لم يكن حريا وان جاز عوده لم يجز احياءه والنهر في ملك الغير
 لا حريم له الا بيرة والله اعلم **فصل** الشرب نصيب الماء والشفعة
 شرب بني ادم والبهائم ولكل حقها في كل ما لم يجز زبانا وسقي ارضه
 من بحر ونهر عظيم كدجلة والفرات ونحوها وسقي نهر من ارضه
 منها ولنصيب الرعي ان لم يضرب العامة لاسقي دوابه ان خيف
 تخريب النهر لكثرة ارضه وشجرة وزرعة ونصب دولاب
 من نهر غيره وقربه وبيرة الا باذنه وله سقي شجره خضر في دارة
 حملا بجرارة في الاصح والمحرز في كوز وخب لا ينتفع به الا باذن
 صاحبه ولو كانت البيرة والحوض او النهر في ملك رجل فله ان يمنع
 مريد الشفعة من الدخول في ملكه اذا كان يجد ما بقربه فان
 لم يجد يقال له اما ان تخرج الماء اليه او تتركه بشرط ان لا يفسد
 صفته لان له حينئذ حق الشفعة وحكم الكلا حكم الما فيقال للمالك
 اما ان تقطع وتدفع اليه والآن تتركه لياخذ قدر ما يريد ولو منعه
 الماء وهو يخاف على نفسه ودابته العطش كان له ان يقاتله بالسلا
 وان كان محزرا في الاواني قائله بغير السلاح اذا كان فيه فضل عن
 حاجته وكري نهر غير مملوك من بيت المال فان لم يكن شمة
 شي يجبر الناس على كرية وكري المملوك على آله ويجبر من ابي
 على ذلك وموثة كرية النهر المشترك عليهم من اعلاء فان جاوزوا
 ارض رجل بيري ويصح دعوى الشرب بغير ارض واذا كان لرجل
 ارض ولا خرف فيها نهر فاراد رب الارض ان لا تجري النهر

ح

كلب غير معلم وكلب مجوسي وان لا تطول وقتته بعد ارساله
 بخلاف ما ذم المن الغمد فان اكل منه الباري اكل وان اكل الكلب
 كالكلة بعد تركه ثلاث مرات وكذا ما صاد بعده حتى يتعلم او قبله
 وبقي في ملكه لصقر فتر من صاحبه فمكث حينئذ رجع اليه فارسله
 فصاد ولواخذ الصيد من الكلب وقطع له منه بضعة والقاها اليه
 فاكلها او خطف الكلب منه والكله اكل ما بقي كما لو شرب من دمه
 ولو فشى الصيد فقطع منه بضعة فاكلها ثم ادركه فقتله ولم ياكل
 منه لا يوكل ولو القى ما فشىه وتبع الصيد فقتله ولم ياكل منه حتى
 اخذه صاحبه ثم اكلها القحى حل واذا ادرك الصيد حيا ذكاه وشترط
 لحله بالرمي التسمية والجرح وان لا يقعد عن طلبه لو غاب متحاشيا
 متخطلا اسمه فان ادركه الرامي او المرسل حيا ذكاه مع القدرة عليها
 والحياة المعتبرة هنا ما فوق ذكاة المذبوح وفي المتردته واخواتها
 والمرضية الحياة وان قلت وعليه الفتوى فان تركها عمدا فمات
 او ارسل مجوسي كلبه فزجره مسلم فانزجره وقتله معراض بغير
 او يندقه ثقيلة ذات جذة ولو كان خفيفا به حدة حل او رمي صيدا
 فوقع في ما او علي سطح او جبل فتزدي منه الى الارض حرم فان
 وقع على الارض ابتدا او ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فانزجره
 او لم يرسله احد فزجره مسلم فانزجره واخذ غير ما ارسل عليه
 اكل كصيد رمي فقطع عضو منه لا العضو وان قطعه اثلاثا
 والاكثر مع عجزه او قطع نصف راسه او الشرة او قد نصفين اكل كاله
 وحرم صيد مجوسي ووثني ومترد وان رمي صيدا بشحنة فرماه

ولو خفيته ذات
 حدة حل

لو ارسل مجوسي كلبه فزجره مسلم فانزجره وقتله معراض بغير
 او يندقه ثقيلة ذات جذة ولو كان خفيفا به حدة حل او رمي صيدا
 فوقع في ما او علي سطح او جبل فتزدي منه الى الارض حرم فان
 وقع على الارض ابتدا او ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فانزجره
 او لم يرسله احد فزجره مسلم فانزجره واخذ غير ما ارسل عليه
 اكل كصيد رمي فقطع عضو منه لا العضو وان قطعه اثلاثا
 والاكثر مع عجزه او قطع نصف راسه او الشرة او قد نصفين اكل كاله
 وحرم صيد مجوسي ووثني ومترد وان رمي صيدا بشحنة فرماه

اخر

اخر فقتله فهو للثاني وحل وان اثنه فللأول وحرم وضمن الثاني
 للأول قيمته غير ما نقصت جراحته **وحل** اصطياد ما يوكل لحمه وما
 لا يوكل به يطهر لحم غير نجس العين وجلده اخذ الطير ليلا مباح
 والأولي عدم فعله **وبكره** تعليم الباري بالطير الحي سمح حبس
 انسان او غيره من الاهليات فريم اليه فاصاب صيد المجل خلا
 ما اذا سمع حبس فريم اليه فاذا هو صيد حلال الاكل حل رمي
 طيرا فاصاب قرنه او ظفده فمات ان ادماه اكل ولا لالا والعبرة
 بحالة الرمي فحل الصيد بوردته لا باسلامه ووجب الجزاء له لا
 باحرامه **كتاب الرهن** هو حبس شي مالي بحق يمكن استينافه
 منه كالدين حقيقة او حكما وينعقد بايجاب وقبول غير لازم
 فللرهن تسليمه والرجوع عنه فاذا سلمه وقبضه المرفوع محورا
 مفرغا متميزا للزم والتخلية فيه قبض كالبيع وهو مضمون اذا هلك
 بالاقل من قيمته ومن الدين والمعتبر قيمته يوم القبض المقبوض
 على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بمضمون في الاصح فان
 ساوت قيمته الدين صار مستوفيا حكما او زادت كان الفضل اما
 او نقصت سقط بقدره ورجع بالفضل ومن بدعوى الهلاك
 بلا برهان مطلقا وله طلب دينه من راعنه وله حبسه به وان
 كان الرهن في يده وله حبس رهنه بعد الفسخ حتى يقبض
 دينه او يبرأ لا الاشترع به مطلقا الا بالاذن فلو فعل صار متعديا
 ولم يبطل به واذا طلب دينه امر باحضار رهنه فان احضر سلم
 كل الدين او لا ثم الرهن وان طلب في غير بلد العقد فذلك ان

قال مطلقا اي سوا كان من الاموال
 الظاهرة كالخيل والاربعاء والاشجار
 او من الاموال الباطنة كالنقد والدين
 والحلي والعروض هو

لم يكن للرهن مؤنة وان كان سلم دينه وان لم يحضره وللراهن ان يحلفه بالله ما هلك ولا يكلف مرتقن طلب دينه احضار رهنه عند العدل بامر الراهن ولا يضمن رهن باعه المرتقن بامره حتى يقبضه واذا قبضه يكلف احضاره ولا مرتقن معه رهنه يضمن الراهن من بيعه ليقضي دينه ولا من قضى بعض دينه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين ويجب ان يحفظه بنفسه وعياله وضمن ان يحفظه بغيرهم وبالايداعه وتعديه كل قيمته وكذا يجعل خاتم الرهن في خنصر اليسرى واليمنى وتلقده سيغني الرهن لا الثلاثة وليس خاتمه فوق اخر يرجع الي العادة ثم ان قضى بها من جنس الدين يلتقيان فصا بمجردة اذا كان الدين حالا وطالب الراهن بالفضل ان كان وان موجلا يضمن المرتقن قيمته وتكون رهنا عنده فاذا حل الاجل اخذه بدينه وان قضى بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان رهنا عنده الي قضاء دينه **واجرة** بيت حفظه وحافظه على المرتقن واجرة راعيه ونفقة الرهن والخراج على الراهن واما مونة رده او رد جز منه الي يده فتقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المرتقن والامانة على الراهن وكل ما وجب على احدهما فاداه الاخر كان متبرعا الا ان يامره القاضي به ويجعله ديناً على الاخر قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتقن بل هذا هو الذي رهنته عندي فالقول للمرتقن بجوزله السفر به اذا كان الطريق آمنا وان كان له حمل ومونة **باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز** لا يبيع رهن مشاع مطلقاً ومرة على نخل ودونه وزرع ارض

او

او نخل ونها وكذا عكسها ورهن الحر والمدبر والمكاتب وام الولد ولا بالامانات وبالدرك والمبيع في يد البايح ولا بالغالة بالنفس وبالقصاص مطلقاً بخلاف الجنائية خطأ وبالشفعة وباجرة الناحية والمغنية وبالعبد الجاني او المديون ولا رهن حمراً وارتهاؤها من مسلم او ذمي للمسلم ولا يضمن له مرتقنها ذمياً وفي عكسه الضمان وصح بعين مضمونة بالمثل او بالقيمة كالمغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم عمد وبالدين ولو موعود بان رهن ليقبضه كذا فاذا هلك في يد المرتقن كان مضموناً عليه بما وعد اذا كان الدين مساوياً للقيمة او اقل اما اذا كان اكثر فهو مضمون بالقيمة ويراس مال السلم وضمن الصرف والمسلم فيه فان هلك في المجلس صار مستوفياً وان افترقا قبل نقد وهلاك بطلا ولو تناسخا السلم وبالمسلم فيه رهن فهو براس المال واذا هلك بعد الفسخ هلك به واللاب ان يرهن بدين عليه عبد الطفلة والوصي كذلك وله رهن ماله عند ولده الصغير بدين له عليه وبحبسه لاجله بخلاف الوصي وضمن عبداً وخل او ذكياً ان ظهر العبد حراً وخل خيراً والذكية ميتة وبديل صلح عن انكار ان اقران لادين عليه ورهن المجري والمكيل والموزون فان رهن بجنسه وهلك هلك بمثله من الدين ولا عبدة للجودة **باب عبد** اعلى ان يرهن المشتري بالثمن شيأ بعينه او يعطي كفلاً لذلك صح ولا يجبر على الوفاء بالباقي فسخه الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او قيمة الرهن رهناً وان قال البايعة امسك هذا حتي اعطيك الثمن فهو رهن

يج

قال في الشفعة معطى في
ما لا يجوز الرهن به الا على
مخاها قد يتوهم

لو كان المبيع بعد قبضه ولو قبله لا رهن عينا عند رجلين
 لكل منهما صح وكله رهن من كل منهما فان تبايا فكل واحد منهما
 في نوبته كالعدل في حق الآخر ولو هلك ضمن كل حصته فان قضى
 دين احدهما فكل رهن للآخر وان رهن رجل رهن بدين عليهما صح
 بكل الدين ويمسكه الى استيفاء كل الدين ولو رهن عبد بدين بالف
 لا يأخذ احدهما بقضا حصته فان سمي لكل واحد منهما شيئا من
 الدين له ان يقبض احدهما اذا ادى ما سمي له بخلاف البيع
 وبطل بينة كل منهما على رجل انه رهنه هذا الشيء وقبضه اذا
 لم يورخا فان ارخا كان صاحب التاريخ الا قدم اولي وكذا اذا كان
 الرهن في يد احدهما كان احق ولو مات رهنه والرهن معها
 او لا فبرهن كل كذلك كان في يد كل واحد منهما نصفه رهنه بحقه
 اخذ عمامة المديون لتكون رهنه عنده لم تكن رهنه عنده دفع
 ثوبين فقال خذ ايها شئت رهنه بكنز فاخذها لم يكن واحد منهما رهنه
 قبل ان يختار احدهما **باب الرهن بوضع على يد عدل** اذا وضعا الرهن
 على يد عدل صح ويتم قبضه ولا يأخذ احدهما منه ضمن لو
 ادى الى احدهما واذا هلك يهلك من ضمان المرتقن فان وكل المرتقن
 او العدل او غيرها ببيعه عند حلول الاجل صح لو اهلكه عند
 التوكيل والا فلو وكل ببيعه صغيرا لا يعقل فباعه بعد بلوغه لم
 يصح فان شرطت الوكالة في عقد الرهن لم ينعزل بعزله وموت الراهن
 والمرتقن ويجبر على البيع ان امتنع منه وكذا لو شرطت بعد الرهن
 في الصم ويملك بيع الولد والارث واذا باع بخلاف جنس الدين

سان
 وضع الرهن
 ان يرد
 من صغيرا وكله
 من صغيرا وكله
 من صغيرا وكله

كان

كان له ان يصرفه الى جنسه واذا كان عبدا وقتله عبدا فخطا دفع بالجنس
 كان له ببيعة بخلاف المفردة وله ببيعة بغيبة ورثته كما كان له حال
 حياته البيع بغير حضرة وتبطل بموت الوكيل ولو اوصي الى آخر
 ببيعه لم يصح الا اذا كان مشروطا له في الوكالة ولا يملك رهن
 ومرقن ببيعة بغير رضى الآخر فان حل الاجل وغاب الراهن
 اجبر الوكيل على بيعه كما في الوكيل بالخصومة فان باعه العدل
 فالشئ رهن فيهلك كهلكه فان اوفى ثمنه المرتقن فاستحق
 الرهن فان هالكه في يد المشتري ضمن المرتقن الراهن
 وصح البيع والقبض او العدل ثم هو يضمن الراهن وصحا او
 المرتقن ثمنه وهوله ويرجع المرتقن على رهنه بدينه وان قاما
 اخذه المستحق من مشتريه ورجع هو على العدل بثمنه ثم هو على
 الراهن به وصح القبض او على المرتقن بثمنه ثم هو على الراهن
 بدينه فان هلك الرهن عند المرتقن وضمن الراهن قيمته
 هلك بدينه وان ضمن المرتقن رجع على الراهن بقيمته وبدينه
باب التصرف في الرهن والجناية عليه توقف بيع الراهن
 رهنه على اجازة مرتقنه او قضا دينه فان وجد احدهما نفذ
 وصار ثمنه رهنه وان لم يجز وفسخ لا يفسخ والمشتري ان شا
 صبرا الى فك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع
 ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه من اخر قبل ان يجز المرتقن
 فالثاني موقوف ايضا على اجازته فايها اجاز لزم ذلك وبطل
 الاخر ولو باعه ثم اجزته او رهنه او وهبه من غيره فاجاز

توقف المشتري على الاجازة
 والاصلاح هذا اذا اشتراه ولم
 يعلم انه رهن

المرتهن الاجارة والرهن او الهبة جاز البيع الاول دون غيره
 من هذه العقود وصح اعتاقه وتديرة واستيلاذه رهنه
 فان غنيا وكان دينه حالا اخذ دينه من الراهن وان مولا
 قيمته للمرهن بدله الي حلولة وان معسرا ففي الحق سعي العبد
 في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنيا وفي التديرة
 والاستيلاء سعي في كل الدين بلا رجوع واذا ائلف المرهن فحكمه
 حكم ما اذا اعتقه غنيا وان ائلفه اجنبي فالمرتهن يضمنه قيمته
 يوم هلك وتكون رهنا عنده وباعارته من رهنه يخرج من
 ضمانه فلو هلك في يد الراهن هلك مجانا فان عاد عاد ضمانه
 والمرتهن استرداد منه الى يده فلو مات الراهن قبل ذلك فالمرتهن
 احق به من ساير الغرما ولو اعاره احدهما اجنبيا باذن الآخر سقط
 ضمانه ولكل واحد منهما ان يعيده رهنا بخلاف الاجارة والبيع
 والهبة من المرتهن او من اجنبي اذا باشرها احدهما باذن الآخر
 ولو اذن الراهن للمرتهن في استعماله او اعاره للعمل فهلك قبل
 ان يشترع في العمل وبعد الفراغ منه هلك بالدين ولو هلك
 في حالة العمل هلك امانته ولو اختلفا في وقته فالقول للمرتهن
 والبينة للراهن وصح استعارة شيء ليرهنه فيرهن بما شاؤا وان
 قيده بقدر او جنس او مرتين او تبدل تعيد وان خالف ضمن
 المستعير والمرتهن الا اذا خالف الرخيخيان عين له اكثر من قيمته
 المستعير فرهنه باقل من ذلك فان ضمن ثم عقد الرهن وان ضمن المرتهن
 رجع بما ضمن وبالدين على الراهن وان وافق وهلك عند المرتهن

والفرق بين المرتهن وبين المرتهن في الاجارة
 ان الاول يضمن قيمته في كل حال والثاني يضمن قيمته في كل حال
 سوي البيع مع وجود الاجارة في كل حال ان المرتهن يضمن قيمته في كل حال
 البيع لعلق حقه بيد له بخلاف الاجارة بول المنفعة اذا بدله
 له في الهبة والرهن وما في الاجارة بول المنفعة لا يضمن
 وقته في ثالثة الدين لا التمتع فكانت اجازة استعارة الاجارة
 فقال المانع فينبغي البيع هو دور

صار

عشرون
الخامس

صار مستوفيا لدينه ووجب مثله للمعير على المستعير اذا كان كله مضمونا
 والا ضمن قدر المضمون والباقي امانته ولو ائلفه المعير اجبر المرتهن
 على القبول ثم يرجع على الراهن بما ادي ولو هلك الرهن المستعار
 مع الراهن قبل رهنه او بعد فله لم يضمن وان استخدمه او ركب
 من قبل ولو مات مستعيره مفلسا والرهن على حاله فلا يباع الا
 برضى المعير ولو اراد المعير بيعه واي الراهن يبيع بغير رضاه ان
 كان وفا والا لا ولو مات المعير مفلسا وعليه دين امر الراهن بقضا
 دين نفسه ويد الرهن فان عجز لعسرتة فالرهن على حاله ولو رثته
 اخذه بعد قضا دينه فان طلب غرما للمعير من ورثته يبيعه فان
 به وفابيع والا فلا يباع الا برضا المرتهن وجناية الراهن على الرهن
 مضمونة كجناية المرتهن عليه وسيقط من دينه بقدرها وجناية
 الرهن عليهما وعلى مالهما هدر اذا كانت غير موجبة القصاص وان
 كانت موجبة له فمعتبرة كجناية علي بن الراهن او علي بن المرتهن
 ولو رهن عبد ايساوي الفا بالف موبل فرجعت قيمته الى مائة قتله
 رجل وغرم مائة وحل الاجل فالمرتهن يقبضها قضا الحق ولا يرجع
 على الراهن بشي ولو باعه بمائة بامر الراهن قبض المائة قضا الحق
 ورجع بتسعيائة ولو قتله عبد قيمته مائة فدفع به ائلفه بكل الدين
 وهو الا ل فان جني الرهن خطا فداه المرتهن ولم يرجع ولا
 يدفعه الى ولي الجناية فان ابي دفعه الراهن او فداه وسقط
 الدين اذا كان اقل من قيمة الرهن او مساويا وان كان اكثر سقط
 منه مقدار قيمة العبد لا الباقي وان مات الراهن باع وصيه رهنه

ولو رثته قبل الرهن

بأذن مرتقنه وقضي دينه وإن لم يكن له وصي نصيب القاضي له وصيا
وأمر ببيع **فصل** رهن عصيدا قيمته عشرة بعش فتمر ثم تخلل
وهو يساوي عشرة فهو رهن بعشرة وكورهن شاة قيمتها عشرة
فماتت فدبغ جلدها وهو يساوي درهما فهو رهن به بخلاف ما إذا
ماتت الشاة المبعة قبل القبض فدبغ جلدها وكوابق عبد الرهن
وجعل بالدين ثم عاد يعود الدين ونما الرهن كالولد والثمل واللبن
والصوف للراهن وهو رهن مع الأصل بخلاف ما هو بدل عن
المنفعة كاللصب والاحرة فانها غير داخله في الرهن وتكون
للاهن وإذا هلك النما هلك مجانا وإذا بقي بعد هلاك الأصل فك
محصته ويقسم الدين على قيمته يوم الفكاك وقيمة الأصل يوم
القبض وسقط من الدين حصته الأصل وفك النما بحصته ولو كان
أذن الراهن للمرتقن في اكل الزوايد فاكلها فلا ضمان عليه ولا ينشأ
شي من الدين وإن لم يفتك الرهن حتى هلك في يد المرتقن قسم الدين
الدين على قيمة الزيادة التي اكلها المرتقن وعلى قيمة الأصل فما أصاب
الأصل سقط وما أصاب الزيادة أخذت المرتقن من الراهن والزيادة
في الرهن تقع وفي الدين لا فان رهن عبدا بالف فدفع عبدا
آخرهنا مكان الأول بقيمة كل الف فالأول رهن حتى يرد له إلى
الراهن والمرتقن في الأخرتين حتى يجعله مكان الأول أبدا
المرتقن الراهن عن الدين أو وهبه منه ثم هلك الرهن في يد
المرتقن هلك بخير شي ولو قبض المرتقن دينه أو بعضه من
راهنه أو غيره أو شر بالدين عينا أو صالح عنه على شي أو حال

قارن كسفت البر وركه
 في ان سيرة وجهه
 انظر في حكمه
 اذا قيل انما هو
 بالبر العظيم او الغنيمة
 الاكثر الذي لا يفتقر
 الى غيره حقا لا لاجبة
 والتمسك به عند الحاجة
 وهو قول ابي زرعة
 والسامعي رحمه الله
 وهذا اذا لم يخرج
 فان خرج المهر والتمسك
 فان التمسك به
 بالانفاق وفي المهر
 يجب القود جميعا
 وذكر ابو اسحق
 وحيث ذكرنا ان القود
 المستحق ضربان
 اظهر بقية رصاص
 فقتل يقتل منه

الراهن مرتبه بدنيه على اخر ثم هلك رهنه معه هلك بالدين
 ورد ما قبض الي من ادي وبطلت الحوالة وكذا الوتصاد قاعا ان
 لا دين ثم هلك الرهن **عل حكم** في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن
 الفاسد وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمون الا
 انه فقد بعض شرائط الجواز يتعقد الرهن بصفة الفساد وفي
 كل موضع لم يكن كذلك لا يتعقد الرهن اصلا فاذا هلك هلك
 بغير شيء والله اعلم **كتاب الجنائيات** القتل عمد وهو ان يتعمد
 ضربه بسلاح ومحمد من خشب وخجر وليطه ونار وموجبه الاثم
 والقود عينا لا الكفارة وشبهه وهو ان يقصد ضربه بغير ما ذكر
 وموجبه الاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقله لا القود وهو
 فيما دون النفس عمد وخطا وهو ان يرمي شخصا طنه صيدا او
 حربيا فاذا هو مسلم او غرضا فاصاب ادميا وما جرب مجزاة **كنايم**
 اتقلب على رجل فقتله وموجبه الكفارة والدية على العاقله وقيل
 بسبب كحاقر البير وواضع الحجر في غير ملكه وموجبه الدية على العاقله
 لا الكفارة وكل ذلك يوجب حرمان الارث الا هذا **فصل** بجم القود
 يقتل كل محقون الدم على التابيد عمدا بشرط كون القاتل مكلفا وانتبا
 الشبهة بينهما فيقتل المحر بالحر والعبد والمسلم بالذمي لاهما بمسما
 بل هو بمثله قياسا والعاقل بالمجنون والبالغ بالصبي والصحيح بالاعمي
 والزمن وناقض الاطراف والرجل بالمرأة والفرع باصله وان علا
 لا بعكسه ولا سيد بعبد ومديرة ومكاتبه وعبد ولده وعبد عليك
 بعضه ولا بعبد الرهن حتي يجتمع العاقدان وبمكاتب قتل عمدا عن

القبلا ما عهد وهو
قل ادري قصدا

الذي في المتن باب
بذلك فصل

قوله قياسا الى لوجود
المساواة بينهما ولا تغفل
استحسانا لوجود التبع

١٢٣

فَالْعَلَامَةُ الْإِشْقَاقِيَّةُ فِي

الارض في مختصره ولو كان

مفتون رقتا قتل فی د
تھریزان احتمم الی حق

لكنهم على التماس
الذي اختلفنا فيه

1997

وفادوارث وان اجتماعا فان لم يدع وارثا غير سيدة او ترك وارثا ولا وفاقا
سيدة ويسقط قود ورثته عن ابية لا قود يقتل مسلم مسلما ظنه مشركا
بين الصنفين بل عليه كفارة ودية ولا يقاد الا بسيف ولا ب المعنوة القود
والصلح لا العنوة يقطع يده وقيل قريشه وتقيد صلحه بقدر الدية او
اكثر منه وان وقع باقل منه لم يصح وتجب الدية كاملة والقاضي كالأب
والوصي يصلح فقط والصبي كالمعتوه وللكبار القود قبل كبر الصغار
الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا حتى يبلغ الصغير ولو قتل
القائل اجنبيا وجب القصاص في العمد والدية على عاقلته في الخطا
ولو قال ولي القتل بعد القتل كنت امرته بقتله ولا تبينة له لا يصدق
ولو استوفاه بعض الاولياء لم يضمن شيئا جرح انسانا ومات فاقام
اوليا المقتول بينة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بينة انه
بري ومات بعد مدة فبينة اوليا المقتول اولى اقام اوليا المقتول
البينة على انه جرحه زيد وقتله واقام زيد البينة على ان المقتول
قال ان زيدا لم يجرحني ولم يقتلني فبينة زيد اولى قال المخرج
لم يجرحني فلان ثم مات ليس لو رثته الدعوى على الجراح بهذا السبب
سقاها سماحتي مات ان دفعه اليه حتى اكله ولم يعلم به فمات لا
قصاص ولا دية لكنه يجلس ويجزر ولو اوجره ايجار تجب الدية
على عاقلته وان دفعه له في شرية فشرب ومات فكالاول وان
قتله بمر يقتص ان اصابه حد الحديد والا لا كالحق والتعريق
قطر رجلا فطرحة قدام اسد اوسج فقتله فلا قود فيه ولا دية
ويجزر ويضرب ويحبس الى ان يموت قطع عنقه وبقي من الخلق

قوله بالسيف السلاح الذي اخذت الصغار
وقال اصحاب ابن مسعود لا قود الا بالسلاح
والقود بالسيف عن السلاح الذي في الكافي

ويجزر بها الارض اذا كان جرح
الكنز للعيني
وهو جرح في راسه
عنه غيرة يقطع الرجل
رجله عليها يقطع الرجل
ويجزر بها الارض اذا كان جرح

قليل

قليل وفيه الروح فقتله اخر فلا قود فيه ولو قتله وهو في النزع
قتله ومن جرح رجلا عمدا فصار ذافراش ومات يقتص وان
مات بفعل نفسه وزيد واسد وحية ضمن زيد ثلث الدية في
ماله ان عمدا ولا فعل عاقلته وتجب قتل من شهرا سيفا على
المسلمين ولا شي يقتله ولا فمن شهرا سلاحا على رجل ليلا او نهارا
في مصر او غيره او شهرا عليه عصا ليلا في مصر او نهارا في غيره
فقتله المشهور عليه وان شهرا المجنون على غيره سلاحا فقتله المشهور
عليه عمدا تجب الدية ومثله الصبي والذابة ولو ضربه الشاهد فانصر
فقتله الاخر قتل القاتل ومن دخل عليه غيره ليلا فاخرج السرقة
فاتبعه فقتله فلا شي عليه اذ لم يعلم انه لو صاح عليه طرح ماله فان
علم وقتله مع ذلك وجب عليه القصاص كالمغضوب منه اذ اقبل
الغاصب مباح الدم النجى الى الحرم لم يقتل ولم يخرج عنه للقتل لكن يمنع
عنه الطعام والشراب حتى يضطر فيخرج من الحرم فيقتل
ولو انسا القتل في الحرم قتل فيه ولو قال اقتلني فقتله فلا قصاص
وتجب الدية وقيل لا ولو قال اقتل عبدي او قطع يده ففعل فلا
ضمان عليه والله اعلم **كتاب القود فيما دون النفس** وهو في
كل ما يمكن فيه حفظ المماثلة فيقاد قاطع اليد عمدا من المفصل
وان كان يده البر منها وكذا الرجل والمارن والاذن وعين
ضربت فزال ضوؤها وهي قائمة فيجعل على وجهه قطن رطب
وتقابل عينه بمراة محماه ولو قلعت لا وكل شجرة تدعى فيها المماثلة
ولا قود في عظم الا السن وان تفاوتا فيقلع ان قلعت وقيل

تجب قتل من شهرا
على السيف
مات
فيمن

لا يدخل بيته فرا رجلا مع امراته او جاريته فقتله حل ولا قصاص

نبرد الى موضع اصل السن كما نبرد ان كسرت وتؤخذ الشنية بالثنية
والناب بالناب ولا يؤخذ الاعلا بالاسفل ولا الاسفل بالاغلا ولا في
رجل وامرأة وحر وعبد وعبدتين وطرف المسلم والكافريتين وقطع
يد من نصف الساعد وجايبة بريت ولسان وذكر الا ان تقطع الحشفة
وجب القصاص في الشنية ان استقصاها بالقطع والا لان كان
القاطع اشل او ناقص الا صابع او راس الشاج اكبر خير المجني عليه بين
القود والارش ويسقط القود بموت القاتل ويعفو الا وليا ويصلحهم
علي مال ولو قليلا **وجب** حالا ويصلح احدهم ويعفو ولين بقي
حصته من الدية امر الحر العاقل وسيد القاتل رجلا بالصلح عن دمه
علي الف ففعل المامور فالالف على الامرين نصفان ويقتل جمع بفرد
ان جرح كل واحد جرحا مهلكا والا لا وفرد جمع التنا ان جرح وليهم
فان حضر واحد قتل وسقط حق البقية كوت القاتل قطع رجلان
يد رجلان اخذا سكينيا وامراها على يده حتى انفصلت فلا قصاص
على واحد منهما وضمانا ديتها وان قطع واحد يميني رجلين فلمما
قطع يمينه ودية يد فان حضر احدهما وقطع له فلا اخر نصف
الدية ولو قضي بالقصاص بينهما ثم عفا احدهما قبل استيفاء الدية
فلا اخر القود ويقاد عبد اقرب قبل عمد ولو اقر بخطا لم ينقد رمي رجلا
عمدا فنقد السهم منه الي اخر فمات يقتص للاول ولثاني الدية
علي عاقلته وقعت حية عليه فدفعها عن نفسه فسقطت علي
اخر فدفعها عن نفسه فوقع علي ثالث فلسعته فهلك فان
لسعته مع سقوطها عليه من غير لبث فعلي الدافع الدية والا

لا يدخل بيته فرا رجلا مع امراته او جاريته فقتله حل ولا قصاص
اشترك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كاجنبي شارك الا
في قتل ابنه فلا قود علي احدهما **فصل** قطع يد رجل ثم قتلته اخذ
بالامرين ولو عمدين او خطاين او مختلفين تخلل بينهما بر او لا الا في
خطاين لم يتخلل بينهما بر فيجب دية واحدة كمن ضربه مائة سوط
فبر من تسعين ولم يبق اثرها ومات من عشرة وتجب حكومة عدل
في مائة سوط جرحته وبقي اثرها ومن قطع نفعي عن قطعه فمات
منه ضمن قاطعه الدية ولو عفا عن الجناية او عن القطع وما
يحدث منه فهو عفو النفس والخطا من ثلث ماله والعمد من كله **والا**
مثله **قطعت** امرأة يد رجل عمدا فتلحمها علي يده ثم ماتت يجب مهر
مثلها والدية في مالها ان تمردت وعلي عاقلتها ان اخطأت
وان تلحمها علي اليد وما يحدث منها او علي الجناية ثم ماتت وجب
في العمد مهر المثل ولا شيء عليها ولو خطا رفع عن العاقله مهر
والباقي وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والاسقط ثلث
المال ولو قطع يده فاقص له فمات الاول قتل به وان قطع
يد العاقل وعفا ضمن القاطع دية اليد وضمان الصبي اذ مات
من ضرب ابيه او وصيه تاديبا عليها لضرب معلم صبي او عبدا
بغير اذن ابيه ومولاة وان باذنها لا وكذا يضمن زوج امرأة
ضربها تاديبا والله اعلم **باب احكام الشهادة في القتل واعتبار**
حالته القود تثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة لا بطريق الارث
فلا يصير احدهم خصما عن البقية ولو اقام حجة بقتل ابيه عمدا

لا

لا يدخل بيته فرا رجلا مع امراته او جاريته فقتله حل ولا قصاص
اشترك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كاجنبي شارك الا
في قتل ابنه فلا قود علي احدهما **فصل** قطع يد رجل ثم قتلته اخذ
بالامرين ولو عمدين او خطاين او مختلفين تخلل بينهما بر او لا الا في
خطاين لم يتخلل بينهما بر فيجب دية واحدة كمن ضربه مائة سوط
فبر من تسعين ولم يبق اثرها ومات من عشرة وتجب حكومة عدل
في مائة سوط جرحته وبقي اثرها ومن قطع نفعي عن قطعه فمات
منه ضمن قاطعه الدية ولو عفا عن الجناية او عن القطع وما
يحدث منه فهو عفو النفس والخطا من ثلث ماله والعمد من كله **والا**
مثله **قطعت** امرأة يد رجل عمدا فتلحمها علي يده ثم ماتت يجب مهر
مثلها والدية في مالها ان تمردت وعلي عاقلتها ان اخطأت
وان تلحمها علي اليد وما يحدث منها او علي الجناية ثم ماتت وجب
في العمد مهر المثل ولا شيء عليها ولو خطا رفع عن العاقله مهر
والباقي وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والاسقط ثلث
المال ولو قطع يده فاقص له فمات الاول قتل به وان قطع
يد العاقل وعفا ضمن القاطع دية اليد وضمان الصبي اذ مات
من ضرب ابيه او وصيه تاديبا عليها لضرب معلم صبي او عبدا
بغير اذن ابيه ومولاة وان باذنها لا وكذا يضمن زوج امرأة
ضربها تاديبا والله اعلم **باب احكام الشهادة في القتل واعتبار**
حالته القود تثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة لا بطريق الارث
فلا يصير احدهم خصما عن البقية ولو اقام حجة بقتل ابيه عمدا

دخول بيته فرا رجلا

لشجته

مع غيبته اخيه لا يفيد فان حضر يعيد ها ليعتلا وفي الخطا والدين
 لا فلو برهن القاتل على عفو الغائب فال حاضر خصم وسقط القود وكذا
 لو قتل عبدهما عمدا او خطأ واحدهما غائب ولو اخبر وليا قود بقتل
 اخيهما فهو عفو للقصاص منهما فان صدقها القاتل والاخ فلا شيء له
 ولها ثلثا الدية وان كذباها فلا شيء للخبيرين ولاخيهما ثلث الدية وان
 صدقها القاتل وحده فلكل منهما ثلث الدية وان شهدا انه ضربه بشي
 جرح فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتص وان اختلف شاهد قتل في
 الزمان او المكان او في التبا وقال احدهما قتله بعضا وقال الاخر لم ادر
 بماذا قتله او شهد احدهما على معاينة القتل والاخر على اقرار القاتل به
 بطلت وكذا لو كمل النصاب في كل واحد منهما ولو حمل احد الفريقين دون
 الاخر قبل الكمال منهما وان شهدا بقتله وقال جهلنا الله نجيب الدية
 وان اقر كل واحد منهما انه قتله وقال الولي قتلناه جميعا له قتلها
 ولو كان مكان الاقرار شهادة لغت ولو قال في الاقرار صدقنا ليس
 له ان يقتل واحدا منهما ولو اقر رجل بان قتله وقامت البينة على اخر
 انه قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له قتل المفردون المشهود
 عليه ولو قال لا احد المقرين صدقت انت قتلته وحده كان له
 قتله شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية فجاء المشهود بقتله حيا
 ضمن العاقلة الولي او الشهود ورجعوا عليه والعهد كالحط الا في الرجوع
 ولو شهدا على اقرار او شهدا على شهادة غيرها في الخطا لم يضمن
 وضمن الولي الدية للعاقلة والمعتبر حالة الرمي لا الوصول فتح الدية
 برودة الرمي اليه قبل الوصول لا باسلامه والقيمة بعقده والجزل

علا

علي محرم رمي صيدا فحل فوصل لا على حلال رماه فاحرم فوصل ولا
 يضمن من رمي مقضيا عليه برجم فرجع شاهدة فوصل وحل
 صيد رماه مسلم فتمجس فوصل لا رماه مجوسي فاسلم فوصل
كتاب الديات دية شبيه العمد مائة من الابل ارباعا
 من بنت مخاض الى جذعه وهي المغلظة وفي الخطا الخامس
 منها ومن ابن مخاض او الف دينار من الذهب او عشرين الف
 من الورق وكفارهما عتق مومن فان عجز صام شهرين متتابعين
 ولا اطعام فيها وصح رضيع احد ابويه مسلم لا الجنين ودية
 المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها
 والذي والمستامن والمسلم سوا وفي النفس والانف والذكر
 والحشفة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان
 ان منع النطق او ادا الثر الحروف ولحية خلقت فلم تثبت وشعر
 الراس والعينين واليدين والشفنتين والماحيين والرجلين والاذنين
 والاشيين وثدي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء
 نصف الدية **وفي اشعار العينين** الدية وفي احدهما رجها وفي
 كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرين ما فيها مفاصل
 ففي احدها ثلث دية الاصبع ونصفها لو فيها مفصلان وفي كل
 سن خمس من الابل او خمس مائة درهم وتجب دية كاملة
 في كل عضو ذهب نفعة كيد شلت وعين اذهب ضوءها واصلب
 انقطع ماوه وتجب حكومة عدل باتلاف عضو ذهب نفعة ان
 لم يكن فيه جمال كاليد الشامل ارشها كاملا ان كان فيه جمال كالاذن

في سائر ما ذكره من النطق والسمع والبصر واللسان
 والشم والذوق والسمع والبصر واللسان
 والشم والذوق والسمع والبصر واللسان

الشاحنة **فصل في الشجاج** ويختص بما يكون بالوجه والراس وما غيرها فخراجة وهي عشرة الخارصة والدامغة والدامية والياضعة والمتلاحمة والسمحاق والموضحة والمهاشمة والمنقلة والامّة ويجب في الموضحة نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشرها أو في المنقلة عشر ونصف عشر وفي الامّة والجايغة ثلثها فان نعدت الجايغة ثلثاها وفي الخارصة والدامغة والدامية والياضعة والمتلاحمة والسمحاق حكومة عدل وهي ان ينظر لم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية وقيل يقوم عبد بلا هذا الاثر ثم معه فقدّر التفاوت بين القيمتين من الدية هو هي به يغني ولا قصاص الا في الموضحة وفي اصابع اليد الواحدة نصف دية ولو مع الكف مع نصف ساعد نصف دية وحكومة عدل وفي كف وفيها اصبع او اصبعان عشرها وخمسها ولا شيء في الكف وفي الاصبع الزائدة وعين الصبي وذكره ولسانه ان لم يعلم صحته منظر وحركة وكلام حكومة عدل ودخل ارش موضحة اذهبت عقله او شعر راسه في الدية وان ذهب سمعه او بصره او نطقه لا ولا قود ان ذهبت عينا بل الدية فيهما ولا يقطع اصبع شل جارة واصبع قطع مفصله الا غلا فشل ما بقي بل دية المفصل والحكومة فيما بقي ولا بكسر نصف سن اسودت باقيا بل كل دية السن ويجب الارش على من اقاد سنه ثم نبتت او قلعي فردت الى مكانها ونبت عليها اللحم وكذا الاذن الا ان قلعت فنبت اخرى او

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing.

التَّحْمِ شَجْرًا وَجَرَحَ بَضْرِبٍ وَلَمْ يَبْقَ أَثَرٌ وَلَا يَتَذَكَّرُ جَرَحَ الْإِبْعَدُ بِيَدِهِ
 وَعَمَدُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ خَطَا، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ الدِّيَّةُ وَالْكَفَّارَةُ
 فِيهِ وَالْأَحْرَمَانِ ارْتَضَى صَبِيٌّ ضَرْبَ شَنْ صَبِيٍّ فَإِنْ تَزَعَّمَا يَنْظُرُ
 بِلَوْغٍ لِلْمَضْرُوبِ وَإِلَيْهِ أَعْلَمُ **فصل** ضَرْبُ بَطْنِ امْرَأَةٍ حُرَّةً وَلَوْ
 كِتَابِيَّةً أَوْ مَجُوسِيَّةً فَالْقَتُّ جَنْبًا مِيتًا وَجِبْ غُرَّةٌ نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ
 فِي سَنَةٍ فَإِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا فَهِيَ فَدْيَةٌ كَامِلَةٌ وَإِنْ أَلْقَتْهُ مِيتًا
 فَهِيَ ثَلَاثُ أَلَمِ فَدْيَةٍ وَغُرَّةٌ وَإِنْ مَاتَتْ فَالْقَتُّ مِيتًا فَدْيَةٌ قَطْعٌ وَإِنْ أَلْقَتْهُ
 حَيًّا بَعْدَ مَا مَاتَتْ تَجِبُ دِيَّتَانِ كَمَا إِذَا أَلْقَتْهُ حَيًّا وَمَاتَا وَمَا جِبَ
 فِيهِ يَوْرَثُ عَنْهُ وَلَا يَرِثُ ضَارِبُهُ فَلَوْ ضَرْبُ بَطْنِ امْرَأَةٍ فَالْقَتُّ
 ابْنُهُ مِيتًا فَعَلَى عَاقِلَةِ الضَّارِبِ غُرَّةٌ وَلَا يَرِثُ مِنْهَا وَفِي جَنْبِ الْأَمَةِ
 الذَّكَرُ نِصْفُ عَشْرِ قِيمَتِهِ لَوْ حَيًّا وَعَشْرُ قِيمَتِهِ لَوْ أَمَاتَ فِي مَالِ الضَّارِبِ
 مَا لَا فَإِنْ جَرَتْ سَيِّدَةٌ بَعْدَ ضَرْبِهِ فَالْقَتُّ هِيَ فَهِيَ قِيمَتُهَا حَيًّا
 وَالْكَفَّارَةُ فِي الْخَيْنِ إِنْ وَقَعَ مِيتًا وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ فَفِيهِ
 الْكَفَّارَةُ وَمَا اسْتَبَانَ بَعْضُ خَلْقِهِ كَتَامٌ فَمَا ذَكَرَ وَفِي غُرَّةِ عَاقِلَةٍ
 امْرَأَةٍ اسْقَطَتْ مِيتًا عَمْدًا يَدًا أَوْ فِعْلًا بِأُذُنٍ زَوْجَهَا فَإِنْ أَذِنَ
 وَجِبَ فِي جَنْبِ الْبَهِيمَةِ مَا نَقَصَتْ أَلَامُ وَإِنْ لَمْ تَنْقُصْ لَا جِبَ
شئ باب ما يحدث الرجل في الطريق أَخْرَجَ إِلَى طَرِيقِ الْعَامَةِ
 كَسِيفًا أَوْ مِزَابًا أَوْ جَرِيصًا أَوْ دَكَاكًا جَازًا لَمْ يَضْرِبْ الْعَامَةَ وَلَكُلَّ أَحَدٍ مِنْ
 أَهْلِ الْخِصُومَةِ مَنَعُهُ وَمَطَالِبَتُهُ بِنَقْضِهِ بَعْدَ هَذَا إِذَا بَنَى
 لِنَفْسِهِ بَغِيرًا أَوْ لِلْإِمَامِ وَإِنْ بَنَى لِلْمُسْلِمِينَ كَسَجْدٍ وَخَوْفَةٍ لَا
 وَإِنْ كَانَ يَضْرِبُ الْعَامَةَ لَا يَجُوزُ أَحَدُهُ وَالْمَعْقُودُ فِي الطَّرِيقِ

[illegible]

لبيع وشرا على هذا وفي غير النافذ لا يتصرف مطلقا الا باذنه فان
 مات احد بسقوطها فدينته على عاقلة كما لو حفر بيرا في طريق او
 وضع حجرا قتل به انسان فان تلف به بهيمة ضمن هو ان لم
 ياذن به الامام فان اذن او مات واقع في بئر طريق جوعا او غما
 لا ولو سقط المنياب فاصاب ما كان في الداخل رجلا فقتله فلا ضمان
 اصلا وان اصابه الخارج فالضمان على واضعه ولو اصابه الطرفان علم
 ذلك وجب النصف وهدر النصف ولو لم يعلم اي طرف اصابه ضمن
 النصف استحسانا ومن نجي حجرا وضعه اخر فعطب به رجل ضمن
 حل شيئا في الطريق فسقط منه على اخر او دخل بحصير او قنديل او
 حصاة في مسجد غير او جلس فيه كالحصاة فعطب به احد لا من سقط
 منه رد البسه او ادخل هذه في مسجد حية او جلس فيه للصلاة
 ومن حفر بالوعة في طريق بامر السلطان او في ملكه او وضع خشية
 فيها او قنطرة بلا اذن الامام تعد رجل المرور عليها لم يضمن ولو استأجر
 اربعة لحفر بيرة فوفعت عليهم من حفرهم فمات احد هم فعلى كل
 واحد من الثلاثة ربع الدية ويسقط ربعها **فصل** في الحايط
 المائل مال حايط الى طريق العامة ضمن دية ما تلف به من نفس او
 مال ان طالب بنقصه مكلف مسلم او ذمي حر او مكاتب ولم ينقص
 في مدة يقدر على تقضه فيها ولو تقدم الي من سكنها باجارة او اعاره
 او الي المرتقن او الساكن او المودع لا يعتد به فلو سقط وانلف شيئا
 فلا ضمان اصلا كما لو خرج عن ملكه يبيع بعد الاشهاد ولو قبل القبض
 وان مال الى دار رجل فالطلب اليه فيصح تاجيله وابراؤه منها وان

نحي يتشدد

في الشارع مسجد له حايط مائل الى الطريق
 على الذي بناه فوقع على رجل سقطت عليه الدية
 في المسجد وكذا في داره فوقع عليها الدية
 وقد اخرجها من يده وكان الاشهاد على التوثيق
 والدية تكون على عاقلة الواقعة على
 في الشارع مسجد له حايط مائل الى الطريق
 على الذي بناه فوقع على رجل سقطت عليه الدية
 في المسجد وكذا في داره فوقع عليها الدية
 وقد اخرجها من يده وكان الاشهاد على التوثيق

مال

من حفر بيرة
 في طريق
 فوقع على رجل
 سقطت عليه الدية

مال الى الطريق فاجله القاضي او من طلب لا فان بني ما يلا ابتدا
 ضمن بلا طلب كما في اشراع جناح حايط بين خمسة اشهاد على حدم
 فسقط على رجل ضمن خمس الدية دارين ثلاثة حفر احدهم فيها
 بيرا او بني حايطا فعطب به رجل ضمن ثلثي الدية **الاشهاد** على
 الحايط اشهاد على القبض فلو وقع الحايط على الطريق بعد الاشهاد
 فعثر انسان بنقصه فمات ضمن فان عثر يقبل مات بسقوطها لا
 بخلاف الجناح ولا يجمع الاشهاد قبل ان يهيئ الحايط وتقبل فيه شهادة
 رجل وامرأتين والله اعلم **باب جنابة البهيمة وعليها ضمن الركب**
 في طريق العامة ما وطئت دابته وما اصابته بيدها او رجلها او راسها
 او كدمت او خبطت او صدمت فلو حدثت في السير في ملكه لم يضمن
 الا في الوطي وهو ركبها ولو حدثت في ملك غيره باذنه فهو كملكه
 والضمن ما تلف مطلقا لا ما نجت برجلها او ذنبها سايرة او عطب انسان
 بمارثت او بالث في الطريق سايرة او واقعة لذلك فلو لغبره ضمن
 الا في موضع اذن الامام بابقافها فيه فان اصابته بيدها او رجلها
 حصاة او نواة او اثار غبار او حجرا صغيرا ففقا عينها لم يضمن ولو
 كبير اضمن وضمن السائق والقايد ما ضمنه الركب وعليه الكفارة
 لا عليها وما ضمن عاقلة كل فارس دية الاخران اصطدا وما تالوه
 حرين ولو عبيدين يهدر دمهما كما لو تجاذب رجلان حبلا فانقطع
 فسقطا وما تال على القفا فان وقع على الوجه وجب دية كل واحد
 منها على عاقلة الاخر فان تعاكسا فدية الواقع على الوجه على
 عاقلة الاخر وهدر من وقع على القفا ولو قطع انسان الحبل

في حفر بيرة
 في طريق
 فوقع على رجل
 سقطت عليه الدية

الكدم العض بمقدم
 والخبط الضرب باليد
 والصدم ضرب الشيء
 بالحسده
 يقال نجت الدابة اذا اضرت
 كحد حمارها كذا في الصحاح

بينهما فوق كل منهما على القفا فاما فديتهما على عاقلة القاطع **وسابق**
 دابة وقع اذ انقضا على رجل فمات وقايد قطار وطى بعير منه
 رجلا الدية وان كان معه سابق ضمنا فان قتل بعير ربط على قطار
 بلا علم قايده رجلا ضمن عاقلة القايد الدية ورجعوا بها على عاقلة
 الرابط **ومن ارسل** بهيمة وكان سايقا لها فاصابت في قورها
 ضمن وان ارسل طيرا او كلبا ولم يكن سايقا له او انقلبت دابة فاصا
 مالا او آدميا نهارا او ليلا لا كمالا وجمحت به ولم يقدر على ردها
 ومن ضرب دابة عليها رالك او تخسها ففجعت او ضربت بيدها
 اخرا ونفرت فصد منه وقتلته ضمن هولا الرالك وفي قنأ عين
 شاة تصاب ما نقصها وفي عين بقرة جزار وجزور وحمار وبغل
 وفرس ربع القيمة **باب جنابة المملوك والجنابة عليه** جني
 عبد خطا دفعه مولاه بها فمكته وليها او فداه بارشها حالا فان
 فداه فجني فهي كالاولي فان جني جناتين دفعه بها الى وليها
 او فداه بارشها فان وهبه او باعه او اعتقه او دبيرة او استولدها
 غير عالم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان علم بها غرم
 الارش كبيعته وتعليق عتقه بقتل زبيد او رميه او شجته ففعل
 فان قطع عبد يد حر عمدا ودفع اليه فاعتقه فمات من السراية
 فالعبد مصلح بها وان لم يعتقه يد على سيده فيقتل او يعفى فان
 جني ما دون له مديون خطا فاعتقه سيده بلا علم بها غرم
 لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه ولو ليها الاقل منها
 ومن الارش ولو اتلفه اجنبي فقيمة واحدة لمولاه فان

فان قتل بعير ربط على قطار
 بلا علم قايده رجلا ضمن
 عاقلة القايد الدية ورجعوا
 بها على عاقلة الرابط
 ومن ارسل بهيمة وكان
 سايقا لها فاصابت في قورها
 ضمن وان ارسل طيرا او كلبا
 ولم يكن سايقا له او انقلبت
 دابة فاصا مالا او آدميا
 نهارا او ليلا لا كمالا وجمحت
 به ولم يقدر على ردها ومن
 ضرب دابة عليها رالك او
 تخسها ففجعت او ضربت
 بيدها اخرا ونفرت فصد منه
 وقتلته ضمن هولا الرالك
 وفي قنأ عين شاة تصاب ما
 نقصها وفي عين بقرة جزار
 وجزور وحمار وبغل وفرس
 ربع القيمة

تولد بقتل زبيد
 قتل يوجب المال

ولدت

فان قتل بعير ربط على قطار
 بلا علم قايده رجلا ضمن
 عاقلة القايد الدية ورجعوا
 بها على عاقلة الرابط
 ومن ارسل بهيمة وكان
 سايقا لها فاصابت في قورها
 ضمن وان ارسل طيرا او كلبا
 ولم يكن سايقا له او انقلبت
 دابة فاصا مالا او آدميا
 نهارا او ليلا لا كمالا وجمحت
 به ولم يقدر على ردها ومن
 ضرب دابة عليها رالك او
 تخسها ففجعت او ضربت
 بيدها اخرا ونفرت فصد منه
 وقتلته ضمن هولا الرالك
 وفي قنأ عين شاة تصاب ما
 نقصها وفي عين بقرة جزار
 وجزور وحمار وبغل وفرس
 ربع القيمة

ولدت ما ذوتة مديونة بيعت مع ولدها في الدين فان جنت
 فولدت لم يدفع الولد له عبد زعم رجل ان سيده حرره
 فقتل وليه خطا فلا شيء للحر عليه فان قال معتك قتلته اخاك
 خطا قبل عتقي فقال الاخ بل بعدة صدق الاول وان قال لها
 قطعت يدك وابني امي وقالت فعلته بعد العتق فالقول
 لها وكذا كما اخذه منها الا الجماع والغلة عبد مجبور او صبي
 امر صبيا بقتل رجل فقتله فديته على عاقلة القاتل ورجعوا
 على العبد بعد عتقه لا على الصبي الا مراد فان كان مامورا
 العبد مثله دفع السيد القاتل او فداه في الخطا ولا رجوع له
 على الامر في الحال ويرجع بعد العتق بالاقل من الفدا وقيمة
 العبد وكذا في العمد ان كان العبد القاتل صغيرا فان كبير
 اقتضى عبد حفريرا فاعتقه مولاه ثم وقع فيها انسان او كثر
 فهلك فلا شيء عليه ويحب على المولي قيمة واحدة فان قتل
 عمدا حربي لكل وليان فعتقا احده ولي كل منهما دفع نصفه
 الى الاخرين او فداه بدية فان قتل احدهما عمدا والاخر
 خطا وعفا احده ولي العمد فدي بدية لولي الخطا ونصفها
 لاحد ولي العمد او دفع اليهم وقسم اثلاثا عولا فان قتل
 عبدا قريتهما وعفا احدهما بطل كله **فصل** دية العبد
 قيمته فان بلغت هي دية الحر وقيمة الامة دية الحر نقص
 من كل عشرة وفي الغصب تجب القيمة بالغة ما بلغت وما قدر
 من دية الحر قدر من قيمته ففي دية نصف قيمته وتجب حلوته

عدل في حياته قطع يد عبد فخره سيدة فمات منه وله ورثة
غيره لا يقتض ولا اقتض منه قال أحد كما حرق شجافيتين في
أحدهما فاشهدا للسيد فعاينني عبد دفع مولاة عبده وأخذ
قيمتها أو أمسكه ولا يأخذ النقضان ولو جني مدبر أو أم ولد ضمن
السيد الأقل من القيمة ومن الأرش فإن دفع القيمة بقضائي
أخرى يشارك الثاني الأول ولو غير قضا أشجع السيد أو ولي الجاني
وإن اعتق المدبر وقد جني جنایات لم يلزمه الأقيمة واحدة علم بالجاني
أو لا وأم الولد كالمدبر أو المدبر أو أم الولد بجنایة توجب المال
لم يجز إقراره بخلاف ما إذا أقر بالقتل عمد فإنه يصح إقراره فيقتل به
فصل قطع يد عبده فغصبه رجل ومات منه ضمن قيمته أقطع
وإن قطع يده في يد غاصب فمات منه برك غصب عبد مجز
مثله فمات في يده ضمن مدبر جني عند غاصبه ثم عند سيدة
ضمن قيمته لهما ورجع بنصف قيمته على الغاصب ودفعه إلى الأول
ثم رجع به على الغاصب وبكسبه لا يرجع به ثانيا والفقن كالمدبر غير
أن المولى يدفع العبد هنا والقيمة ثمة مدبر جني عند غاصبه
فردة فغصبه فجني عنده على سيدة قيمته لهما ورجع بقيمته
على الغاصب ودفع نصفها إلى الأول ورجع بذلك النصف على
الغاصب غصب صبياح فمات في يده فجأة أو بحسب لم يضمن
وإن مات بصاعقه أو نفس حية فديته على عاقلة الغاصب
ولو غصب صبياح فغاب عن يده حبس حتى يجي به أو يعلم
موته أم رختنا ليختن صبياح ففعل فقطع حشفته ومات الصبي

فإن قالوا لا يقتض ولا اقتض منه قال أحد كما حرق شجافيتين في أحدهما فاشهدا للسيد فعاينني عبد دفع مولاة عبده وأخذ قيمته أو أمسكه ولا يأخذ النقضان ولو جني مدبر أو أم ولد ضمن السيد الأقل من القيمة ومن الأرش فإن دفع القيمة بقضائي أخرى يشارك الثاني الأول ولو غير قضا أشجع السيد أو ولي الجاني وإن اعتق المدبر وقد جني جنایات لم يلزمه الأقيمة واحدة علم بالجاني أو لا وأم الولد كالمدبر أو المدبر أو أم الولد بجنایة توجب المال لم يجز إقراره بخلاف ما إذا أقر بالقتل عمد فإنه يصح إقراره فيقتل به

فإن قالوا لا يقتض ولا اقتض منه قال أحد كما حرق شجافيتين في أحدهما فاشهدا للسيد فعاينني عبد دفع مولاة عبده وأخذ قيمته أو أمسكه ولا يأخذ النقضان ولو جني مدبر أو أم ولد ضمن السيد الأقل من القيمة ومن الأرش فإن دفع القيمة بقضائي أخرى يشارك الثاني الأول ولو غير قضا أشجع السيد أو ولي الجاني وإن اعتق المدبر وقد جني جنایات لم يلزمه الأقيمة واحدة علم بالجاني أو لا وأم الولد كالمدبر أو المدبر أو أم الولد بجنایة توجب المال لم يجز إقراره بخلاف ما إذا أقر بالقتل عمد فإنه يصح إقراره فيقتل به

فإن قالوا لا يقتض ولا اقتض منه قال أحد كما حرق شجافيتين في أحدهما فاشهدا للسيد فعاينني عبد دفع مولاة عبده وأخذ قيمته أو أمسكه ولا يأخذ النقضان ولو جني مدبر أو أم ولد ضمن السيد الأقل من القيمة ومن الأرش فإن دفع القيمة بقضائي أخرى يشارك الثاني الأول ولو غير قضا أشجع السيد أو ولي الجاني وإن اعتق المدبر وقد جني جنایات لم يلزمه الأقيمة واحدة علم بالجاني أو لا وأم الولد كالمدبر أو المدبر أو أم الولد بجنایة توجب المال لم يجز إقراره بخلاف ما إذا أقر بالقتل عمد فإنه يصح إقراره فيقتل به

فإن قالوا لا يقتض ولا اقتض منه قال أحد كما حرق شجافيتين في أحدهما فاشهدا للسيد فعاينني عبد دفع مولاة عبده وأخذ قيمته أو أمسكه ولا يأخذ النقضان ولو جني مدبر أو أم ولد ضمن السيد الأقل من القيمة ومن الأرش فإن دفع القيمة بقضائي أخرى يشارك الثاني الأول ولو غير قضا أشجع السيد أو ولي الجاني وإن اعتق المدبر وقد جني جنایات لم يلزمه الأقيمة واحدة علم بالجاني أو لا وأم الولد كالمدبر أو المدبر أو أم الولد بجنایة توجب المال لم يجز إقراره بخلاف ما إذا أقر بالقتل عمد فإنه يصح إقراره فيقتل به

فعل

فعل عاقلة الختان نصف دية وإن لم يمت فعلى عاقلته كلها كن
حل صبياح على دابة وقال أمسكها لي فسقط الصبي ولم يكن منه
تسير فمات كان على قلة من حمله دية كان الصبي ممن يركب
مثله أو لا لصبي أو دفع عبد أقتله وإن أودع طعاما فأكله
لم يضمن **باب القسامة** ميت به جرح أو أثر ضرب أو خنق
أو خروج دم من أذنه أو عينه وجد في محلة أو بدنه أو أثره
أو نصفه مع رأسه ولم يعلم قاتله وأدعي وليه القتل على أهلها
أو بعضهم حلف خمسون رجلا منهم يختارهم الولي بأبيه
ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا لا الولي ثم قضى على أهل المحلة
بالدية إن وقعت الدعوى بقتل عمد وإن بخطا فعلى عاقلهم وإن لم
يتم العدد ذكر الحلف عليهم ليتم خمسين يمينا وإن تم وأراد الولي
تكراره لا ومن نكل منهم حبس حتى يحلف ولا قسامة على صبي
ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا أثر به
أو يسيل دم من فمه أو أنفه أو دبره أو ذكره أو نصف منه شق
طولا أو أقل منه ولو معه الرأس أو على رقبته حية ملتوية وما
ثم خلقه لكبير فإن ادعى الولي على واحد من غيرهم سقطت على
معين منهم لا **قتيل** على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فدية
على عاقلته دون أهل المحلة ولو اجتمع سائق وقائد وراكب فدية
عليهم جميعا وإن لم تكن الدابة ملكا لهم فإن لم يكن معها أحد
فالدية والقسامة على أهل المحلة **وإن مرت** دابة عليها قتيل

فعل

بين قريتين فعلي اقربهما بشرط سماع الصوت منهم والا لا ويراعي
 حال المكان الذي وجد فيه القبيل فان كان مملوكا تجب القسامة
 على الملاك والدية على عاقلته وان مباحا للثمة في ايدي المسلمين
 الدية في بيت المال ولو وجد في ارض رجل الى جانب قرية ليس
 صاحب الارض منها فهي عليه لا على اهلها وان وجد في دار انسا
 فعلية القسامة والدية على عاقلته وهي على اهل الخطة دون
 السكان والمشتري فان باع كلم فعلي المشتري فان وجد في
 دار بين قوم لبعض الثمن فهي على الروس وان بيعت ولم تقبض
 فعلي عاقلة البايع وفي البيع بخيار على عاقلة ذي اليد ولا تعقل
 عاقلة حتي يشهد الشهود انها لذي اليد والفلان على من فيها
 من الركاب والملاحين وكذا العجلة وفي مسجد محلة وشارعها على
 اهلها وسوق مملوك على الملاك وفي غيرة والشارع الاعظم
 والسجن والجامع لا قسامة والدية على بيت المال اذا كان نائبا
 عن المحلات والا فعلي قرب المحلات اليه ويهدر لوف في بيرة او
 وسط الفرات وفي نهر صغير على اهله ولو كانت البرية مملوكة
 لاحد او كانت قرية من القرية تجب على المالك وعلى اهل القرية
 ولو محتسبا بالسط فعلي قرب القرية اذا كان يصل صوت اهل
 الارض والقرية اليه والا لا وان التقى قوم بالسيوف فاجلوا
 عن قتل فعلي اهل المحلة الا ان يدعي الولي على اوليك او على معين
 منهم ومستحلف قال قبله زيد خلف بالله ما قتل ولا عرفت

قوله كتاب العاقلة
 الاول ان يقال كتاب العاقلة
 بالاول جمع عاقله وهم الذين
 يقومون بنصرة القاتل

قوله كتاب العاقلة
 الاول ان يقال كتاب العاقلة
 بالاول جمع عاقله وهم الذين
 يقومون بنصرة القاتل

له قاتلا غير زيد وبطل شهادة اهل المحلة بقتل غيرهم او واحد منهم
 ومن جرح في حي فتقتل فتقتل في افراس حتى مات فالقسامة والدية
 على الحي وفي رجلين بلات ووجد احدهما قتيلا ضمن الاخر دية وفي
 قتل قرية لامرأة كثر الخلف عليها وتدي عاقلتها وان وجد في
 دار نفسه فالدية على عاقلة ورثته وعندهما وزفر لاشي فيه وبه
 يغني ولو وجد في ارض موقوفة او دار كذا على ارباب معلومة
 فالقسامة والدية وان كانت موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد
 فيه ولو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة ففي الخيمة والفسطاط
 على من يسكنها وفي خارجها ان كانوا قبائل فعلى قبيلة ووجد القبيل
 فيها ولوين القبيلتين كان كما بين القريتين ولو مملوكة فعلي
 المالك ولو وجد في قرية لا يتام لم يكن على الايتام قسامة وعلي
 عاقلته ولو كان فيهم مدرك فعليه **كتاب العاقل**
 هي جمع معقله وهي الدية والعاقله اهل الديوان لمن هو منهم
 فتجب عليهم كل دية وحب بنفس القتل فتؤخذ من عطا
 في كل ثلاث سنين فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث او
 اقل تؤخذ منه وان لم يكن من اهل الديوان فعاقلة قبيلته
 وتقسيم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم او
 درهم وثلاث ولم يزد على واحد من كل الدية في ثلاث سنين
 على اربعة فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل
 نسبا على ترتيب العصابات والقائل كاحدهم ولو امرأة او
 صبيا او مجنونا وعاقلة المعتق قبيلة سيده ويقتل عن مولي

قوله كتاب العاقلة
 الاول ان يقال كتاب العاقلة
 بالاول جمع عاقله وهم الذين
 يقومون بنصرة القاتل

اخذ منها

الموالة مولاة وقبيلة مولاة ولا تعقل عاقلة جنابة عبد وعمد
 ولا مال لم يصلح واعتراف الا ان يصدق قوة في اقراره او تقوم
 حجة ولو تضاد القائل واوليا المقتول على ان قاضي يكذا
 كذا قضي بالدية على عاقلة بالبينة وكذا بها العاقلة فلا شيء عليها
 وان جني حر على نفس عبد خطا قضي على عاقلة ولا يدخل قضي
 وامرأة ومجنون في العاقلة اذ لم يتناصروا ولا يعقل كافر
 عن مسلم وبكسوة والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت
 ملهم واذا لم يكن للقائل عاقلة فالدية في بيت المال اذا كان مسلما
 ومن له وارث معروف مطلقا لا يعقله بيت المال ولا عاقلة
 للعجم **كتاب الوصايا** هي تملك مضاف الى ما بعد الموت
 اوقضي واجبة بالزكاة والصيام والحج والصلاة التي فرض فيها
 والاقتساج وسببها سبب التبرعات وشرائطها كون
 الموصي اهلا للتمليك وعدم استغراقه بالدين والموصي له
 حيا وقتها وغير وارث ولا قاتل والموصي به قابلا للتمليك بعد
 موت الموصي ورثتها قوله اوصيت بكذا الفلان ونحوه من
 الالفاظ المستعملة فيها وحكمها كون الموصي به ملكا جديدا للموصي
 له ويجوز بالثلث الاجنبي وان لم يجز الوارث لا الزيادة عليه الا ان
 يجز وراثته بعد موته وهم كبار وتثبت باقل منه عند غني
 وراثته او استغنايهم حصتهم كتركها بلا احدها وتوخر
 عن الدين وصحت بالكل عند عدم وراثته ولملوكه ثلث
 ماله ويدراهم او يدناهم مرسلة لا وصحت لمكاتب نفسه
 القبط او ما يشبه القبطه

الموالة مولاة وقبيلة مولاة ولا تعقل عاقلة جنابة عبد وعمد
 ولا مال لم يصلح واعتراف الا ان يصدق قوة في اقراره او تقوم
 حجة ولو تضاد القائل واوليا المقتول على ان قاضي يكذا
 كذا قضي بالدية على عاقلة بالبينة وكذا بها العاقلة فلا شيء عليها
 وان جني حر على نفس عبد خطا قضي على عاقلة ولا يدخل قضي
 وامرأة ومجنون في العاقلة اذ لم يتناصروا ولا يعقل كافر
 عن مسلم وبكسوة والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت
 ملهم واذا لم يكن للقائل عاقلة فالدية في بيت المال اذا كان مسلما
 ومن له وارث معروف مطلقا لا يعقله بيت المال ولا عاقلة
 للعجم **كتاب الوصايا** هي تملك مضاف الى ما بعد الموت
 اوقضي واجبة بالزكاة والصيام والحج والصلاة التي فرض فيها
 والاقتساج وسببها سبب التبرعات وشرائطها كون
 الموصي اهلا للتمليك وعدم استغراقه بالدين والموصي له
 حيا وقتها وغير وارث ولا قاتل والموصي به قابلا للتمليك بعد
 موت الموصي ورثتها قوله اوصيت بكذا الفلان ونحوه من
 الالفاظ المستعملة فيها وحكمها كون الموصي به ملكا جديدا للموصي
 له ويجوز بالثلث الاجنبي وان لم يجز الوارث لا الزيادة عليه الا ان
 يجز وراثته بعد موته وهم كبار وتثبت باقل منه عند غني
 وراثته او استغنايهم حصتهم كتركها بلا احدها وتوخر
 عن الدين وصحت بالكل عند عدم وراثته ولملوكه ثلث
 ماله ويدراهم او يدناهم مرسلة لا وصحت لمكاتب نفسه
 القبط او ما يشبه القبطه

او

بلغ مثابه

السيرة

اولد برة او ام ولده وللحمل وبعان ولد لا قل من ستة اشهر من وقتها
 وبالا مة الاحملها ومن المسلم للذي وبالعكس لاجنبي في داره ولا
 لوارثه وقائله مباشرة عمدا او خطأ الابا جازة ورثته وهم كبار او
 يكون القائل صيبا او مجنونا او لم يكن له وارث سواه ولا من طبق غير
 مميزا صلا وكذا من مميز الا في تجهيزه وامردفنه وان مات بعد الادا
 او اضافها اليه ولا من عبد ومكاتب وان ترك وقال اذا اضافها
 الي العتق ولا من عتق اللسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلته
 حتى صار له اشارة معهودة فهو كالآخرس وانما يصح قبولها بعد موت
 فيبطل قبولها وردها قبله الا اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو
 لورثته وله الرجوع عنها بقول صريح او فعل يقطع حق المالك عما
 غضب او يزيد في الموصي به ما يمنع تسليمها الا به كالتسويق
 بسمن والبناء وتصرف يزيل ملكه كالبيع والهبة لا يغسل ثوب
 اوصي به ولا يحجودها وكذا كل وصية اوصيت بها فحرام او ربا او
 اخريتها بخلاف تركتها وكل وصية اوصيتها فهي باطلة او الذي اوصيت
 به لزيد فهو لعمره او لفلان وارث ولو كان فلان ميتا وقتها فالاو
 من الوصيتين بحالها وتبطل هبة المريض ووصيته لمن تكلمها بعد
 بخلاف الاقرار كقراره ووصيته وهبته لابنه كافرا او عبدا ان اسلم
 او اعتق بعد ذلك وهبة مقعد ومفلوج واشل ومسلول من
 كل ماله ان طال مدته ولم يخف موته والا فمن ثلثه واذا اجتمع
 الوصايا قدم الغرض وان اخرة الموصي وان تساوت قدم ما قدم
 اذا ضاق الثلث عنها فان اوصي بحج اخج عنه رابعا من بركة ان

ك

الآخر

قال في الدرر ان طال
 مدته سنة

بلغ نفقته ذلك والاف من حيث تبلغ فان مات في طريقه وادى
بالحج من بلدة ان بلغ نفقته ذلك والاف من حيث تبلغ اوصى بان
يشترى بكل ماله عبد فيعتق عنه لم تجز الورثة بطلت كذا اذا
اوصى بان يشترى له عبد بالف درهم وزاد الالف على الثلث
مريض اوصى بوصايا ثم بري من مرضه ذلك وعاش سنين ثم
مرض فوصاية باقية ان لم يقل ان مت من مرضه هذا فقد اوصيت بكذا
اوصى بوصية ثم جن ان اطبق الجنون بطلت والا الا اوصى بان
يجار بيته من فلان او بان يسقي عنه الماشهر في الموسم او في سبيل
الله فهو باطل كما لو اوصى بهذا التبن لدواب فلان ولو اوصى بقطعة
لرجل وخبء لا خرا ووصى بلحم شاة بعينه لرجل وجعلها لآخر
او اوصى بحنطة في سبيلها لرجل والتبن لا خرا جازت الوصية
لها اوصى بثلث ماله لبنت المقدس جاز ذلك وينفق في عمارة
بيت المقدس وفي سراجة ونحوه اوصى بان يتخذ الطعام بعد
موته للناس ثلاثة ايام فالوصية باطلة والله اعلم **باب**
الوصية بثلث المال اذا اوصى بثلث ماله لزيد ولا خرا بثلث
ماله ولم تجز ثلثه لهما وان اوصى لآخر بسدس ماله فالثلث
بينهما اثلاثا وان اوصى لاحدهما بجميع ماله والاخر بثلث ماله
ولم تجز ثلثه بينهما نصفان ولا يضرب الموصي له بالثمن الثلث
عند ابي حنيفة الا في المجابة والسعاية والدرهم المرسله ومثل
نصيب ابنه صحت ونصيب ابنه لا فله ثلث ان اوصى مع
ابنين ونحوه اوصى من ماله فالبيان الي الورثة وان قال

سدس

سدس مالي له ثم قال ثلثه له واجازوا له ثلث وفي سدس مالي
مكرر له سدس وبثلث دراهمه او غنمه او ثيابا او متفاوية او
عبيده ان هلك ثلثاه فله ما بقي في الاولين وثلث الباقي في الا
وكالاول كل مكيل وموزون وبالف وله دين وعين فان خرج شيء
ثلث العين دفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه وبثلثه لزيد وعمر
وهو ميت لزيد كله كما لو اوصى لزيد وجدار هذا اذا خرج المزاحم
الاصل اما اذا خرج بعد صحة الاجاب يخرج بحصته كما اذا قال
ثلث مالي لفلان ولفلان ابن عبد الله ان مت وهو فقير فمات
الموصي ولفلان ابن عبد الله غني كان لفلان نصف الثلث واصله
المعول عليه انه متى دخل في الوصية ثم خرج لعقد شرطه لا تجز
الزيادة في حق الاخر ومتى لم يدخل في الوصية لعقد الاهلية
كان الكل لالاخر وقيل العبرة لوقت موت الموصي ولو قال بين
زيد وعمر و لزيد نصفه وثلث وهو فقير له ثلث ماله عند موته
التسببه بعد الوصية او قبله اذا لم يكن الموصي به عينا او نوعا معينا
اما اذا اوصى بعين او نوع من ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته
بطلت ولو لم يكن له غنم عند الوصية فاستفادها ثم مات صحت
ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطي قيمة شاة بخلاف
له شاة من غنمي ولا غنم له وكذا كل نوع من انواع المال كالبقرة والثوب
ونحوهما وبثلثه لامهات اولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين
لهن ثلاثة من خمسة وسهم للفقراء وسهم للمساكين وبثلثه لزيد
وللمساكين لزيد نصفه ولهم نصفه ولو اوصى للمساكين كان

ب

ب

له الصرف الى مسكين واحد وبماية لرجل وبماية لآخر فقال لآخر اشرك
 معي ما له نصف ما لكل منهما وثالث ما له لرجل ثم قال لآخر اشركت
 او ادخلتك معه فالثالث بينهما وان قال لورثته لفلان علي دين
 فصدقة فانه يصدق الي الثالث بخلاف كل من ادعي على شيء
 فاعطوه الا ان يقول ان رأي الوصي ان يعطيه فيجز من الثلث
 فان اوصي بوصايا مع ذلك عزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان
 للورثة وقيل لكل صدقة فيما شئتم وما بقي من الثلث فلو وصايا
 ولا جنبي ووارثه او قال له نصف الوصية وبطل وصيته للوارث
 والقائل بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه ولا جنبي لا يصح
 في حق الاجنبي ايضا وبشباب متفاته لثلاثة فضا ع ثوب ولم
 يدري والوارث يقول لكل هلك حقل بطلت الا ان يسلموا
 ما بقي فيها فيقتسم الذي الجيد ثلثا والذي الردي ثلثا والذي الوسط
 ثلث كل واحد منهما كما ربيت عين من دار مشتركة مثلها وبالف عين
 من مال اخر فاجاز رب المال بعد موت الموصي ودفعه صح وله
 المنع بعد الاجازة بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث او لقائله
 او لوارثه فاجازتها الورثة ولو اقر احد الابنين بعد القسمة
 بوصية ابيه صح في ثلث نصيبه وبامة فولدت بعد موت الموصي
 ولدا وكلاهما يخرجان من الثلث فاما الموصي له والاخذ منهما ثم
 منه والله اعلم **باب العتق في المرض** يختبر حال

لآخر فقال لآخر اشركت معي ما له نصف ما لكل منهما وثالث ما له لرجل ثم قال لآخر اشركت

في مرضه وهو الموصي له والاخذ منهما ثم منه والله اعلم

اعتاقه

اعتاقه ومحاباته وهبته ووقفه وصنائه وصية في الحكم فيعتبر
 من الثلث ويلاحم اصحاب الوصايا في الضرب ولم يسع ان اجيز فان
 حابي فخر فحق الحق ويعكسه استويا ووصيته بان يعتق عنه
 بهذه الماية عبد لا ينفذ بما بقي ان هلك درهم بخلاف الحج وتبطل
 الوصية بعنق عبده ان جني بعد موته فدفع وان فدي لا وثله
 للبكر وترك عبد فادعي بكر عتقه في الصحة والوارث في المرض قالوا
 للوارث مع البكرين ولا شيء للبكر الا ان يفضل من ثلثه شيء او تقوم
 حجة على دعواه ولو ادعي رجل دينا على الميت والعبد عتقا في الصحة
 ولا مال له غيره فصدقهما الوارث سعي في قيمته وتدفع الي الغريم
 كما لو ادعي عليه رجل دينا وعبده عتقا في صحته فقال في مرضه
 صدقتهما **باب الوصية للاقارب وغيرهم** جازة من لصق به
 وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه بشرط موته وهي منكوحته
 او معتدته من رجعي وختنه زوج كل ذي رحم محرم منه كازواج
 بناته واهله وزوجته واله اهل بيته يدخل فيه من ينسب اليه من
 قبل ابيه الي اقصى اب له في الاسلام الاقرب والا بعد والذكر والا نثي
 والمسلم والكافر والصغير واللبير فيه سوا ولا يدخل فيه اولاد البنات
 وجنسه اهل بيت ابيه وكذا اهل بيته واهل نسبه ولو اوصت المرأة
 لجنسها او لاهل بيتها لا يدخل ولدها الا ان يكون ابوه من قوم
 ابيها وان اوصى لا قاربه او لذوي قرابته او لرحامه او لانسائه
 فهي للاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان
 والولد والوارث ويكون للابنتين فضا عدا فان كان له عمات

وخالان فهي لعنهم ولو عم وخالان كان له النصف ولهما النصف ولو كان له عم واحد لا غير فله نصفها ويبد النصف الى الورثة ولو عم وعمته استويا ولو انعدم المحرم بطلت ولولد فلان للذكر والانثى سوا ولورثة فلان للذكر مثل حظ الانثيين وشرط صحتها هنا موت الموصي لورثته قبل موت الموصي فلو مات الموصي قبل موته بطلت وفي ايتام بنيه وعيالههم وزمناتهم واراملهم دخل فقيرهم وغنيهم وذكرهم وانثاهم ان احصوا والا فللقرا وفي بني فلان يحتص بدكورهم الا اذا كان اسم قبيلة او فخذ فيثابرو الاناث ومولي العتاقة والموالاة وخلفاهم اوصي من له معتون ومعتوقون لمواليه بطلت الا اذا عينه في حياته ويدخل فيه من اعتقه في صحته ومرضه لا مدبروه وامهات اولاده اوصي بثلث ماله الى الفقهاء دخل فيها من يدقق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها اوصي بان يطعن قبرة او يضرب عليه قبرة فهي باطلة والله اعلم **باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة** صحت الوصية بخدمة عبدة وسكنى داره مدة معلومة وابدان بعلتهما فان خرجت الرقبة من الثلث سلمت اليه لها والا تقسم للارثلاث وانها يا العبد وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثيها ولا للموصي له بالخدمة او السكنى ان يواجر العبد والدار ولا للموصي له بالخدمة استخداما او سكنى لها في المصح ولا يخرج العبد من الكوفة الا اذا كان مكانه ان خرج من الثلث والا فلا الا باذن الورثة وموته في حياة الموصي بطلت وبعد موته يعود

اخلف المشايخ في حد ما لا يحصون ففي عمدة المغني وحد ما يحصى ما يرد وفي الغاريزي وما لا يحصون عن محمد بن عيسى وعن الثاني انه مائة وهو المأخوذ عند البعض وقيل اربعون وقيل ثمانون والغني على انه مفروض الى اكم الا في شرح النظم الوهابي لسريته الذي بنى على السجدة قوله فان خرجت الرقبة عبارة الدار فان خرجت رقبتهما

من عتبة
من عتبة
من عتبة
من عتبة
من عتبة
من عتبة
من عتبة
من عتبة
من عتبة
من عتبة

للورثة

للورثة وبثمة بستانه فمات وفيه ثمرة له هذه الثمرة وان زاد ابد له هذه الثمرة وما يستقبل كغلة بستانه وان لم يكن فيه ثمرة فهي كالعلة وبصوف غنمه وولدها ولبنها له ما في وقت موته قال ابد الا اوصى بجعل داره مسجدا ولم يخرج من الثلث واجازوا بجعل مسجدا وان لم يجزوا بجعل ثلثها مسجدا ويظهر مركبه في سبيل الله بطلت اوصى بشي للمسجد لم يجز الا ان يقول يتفق عليه قال اوصيت بثلثي لفلان او فلان بطلت ذي جعل داره بيعه او كنيسة في صحته فمات فهي ميراث وان اوصى ان تبني داره بيعه او كنيسة لمعينين فهو جائز من الثلث وبيداره كنيسة في القرى لقوم غير مسلمين صحت كوصية حربي مستامن بكل ماله لمسلم او ذمي وصاحب الهوى اذا كان لا يكره فهو بمنزلة المسلم في الوصية وان كان يكره فهو بمنزلة المرتدة في الوصية كذمية الوصية المطلقة لا تحل للغني وان عمت ولو خصت به او لقوم محصورين حلت **باب الوقف** اوصى لي زيد وقبله عنده فان رد عنده رد والا فان سكت فمات فله الرد والقبول ولزم بيع شي من التركة وان جعل به بخلاف الوكيل فان رد بعد موته ثم قبل صح الا اذا نقد قاض رده ولو الى صبي وعبد غيره وكافر وفاسق بدل بغيرهم فلو بلغ الصبي وعنت العبد واسلم الكافر لم يخرجهم القاضي عنها والى عبده وورثته صغارهم والا لا ومن عجز عن القيام بها ضم اليه غيره ولو ظهر للقاضي عجزه اصلا

استبدل غيره ولو عزل القاضي مع اهليته لها نقد عزله وان جار
 واثم وبطل فعل احد الوصيين كالمثولين ولو كان ايضا ولكل
 منهما على الانفراد الا بشرأ كفته وتجهيزه والخصومة في حقوقه
 وشرا حاجة الطفل والاثهاب له واعتاق عبد معين ورد ودية
 وتنفيذ وصية معينين وبيع ما يخاف تلفه وجمع اموال
 ضابغة وان مات احدهما فان اوصى الى الحي او الى اخر فله التصرف
 في التركة وحده والا ضم اليه غيره ووصى الوصي وصي في التركة
 وتصح قسمته نائبا عن ورثة غيب او صغار مع الموصي له فلا
 رجوع عليه ان ضاع قسطهم معه وقسمته عن الموصي له معم
 لا يرجع بثلاث ما بقي ان ضاع قسطه وصح قسمة القاضي لخذ
 قسط الموصي له ان غاب في المكيل والموزون وفي غيرها الا
 وان قاسمهم الوصي في الوصية تجحج بثلاث ما بقي ان هلك
 في يده او في يد من دفع اليه ليحجج ولو اقر الميث شيئا من ماله
 للحج فضاء بعد موته لا وصح بيع الوصي عبدا من التركة لغيبته
 الغرماء لغرماء وصح بيع ما اوصى ببيعه وتصدق ثمنه
 فاستحق بعد هلاك ثمنه عنده ورجع في التركة كما يرجع في
 مال الطفل وصي باع ما اصابه من التركة وهلك معه
 فاستحق والطفل يرجع على الورثة بحصته وصح احتياله بمال
 اليتيم لو خيرا وبيعه وشراؤه من اجنبي بما يتغابن الناس
 وان باع او اشترى من نفسه فان كان وصي القاضي لا يجوز
 مطلقا وان كان وصي الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير

وبيع

وبيع الاب مال صغيره من نفسه جاز بمثل القيمة وبما يتغابن
 فيه ولو زاد الوصي على كفن مثله في العدد ضمن الزيادة وفي
 القيمة وقع الشرائه وضمن ما دفعه من مال الميت ولو دفع
 المال الى يتيم قبل ظهور رشده بعد الادراك فضاء ضمن وجاز
 بيعه على الكبير في غير العقار ولا يتجر في ماله لنفسه وجاز
 لليتيم ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشي من تركته انه لفلان
 الا ان يكون المقر وارثا فيصح في حصته ولو اقر بعين لاخر ثم
 ادعي انه للصغير لا يسمع ووصي اب الطفل احق بماله من
 جده وان لم يكن وصيه فالجد وبطلت شهادة الوصيين
 لو اثن صغير بمال او كبير بمال الميت وصحت بغيره كشهادة
 رجلين لاخرين بدين الف على ميت والاخرين للاولين
 مثله بخلاف شهادة كل فريق بوصية الف او الاولين بعبد
 والاخرين بثلاث ماله وكذا تصح لو شهد رجلان لرجلين
 بالوصية بعين وشهد المشهود لهما للشاهدين بالوصية
 بعين اخري شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معهما
 لغت الا ان يدعي زيد ذلك وكذا ابنا الميت اذا شهدا ان اباهما
 اوصى الى رجل وهو ينكر بخلاف شهادة ثما بان اباهما وكل زيد
 بقبض ديونه بالكوقة حيث لا تقبل مطلقا وصي نقد الوصية
 مال نفسه رجح مطلقا وكيل ادي الثمن من مال نفسه
 وكذا الوصي اذا اشترى كسوة الصغير او ما ينفق عليه من
 مال نفسه او قضى دين الميت او كفته من مال نفسه

وصية ورثا الميت راجع
 الى قوله كفت

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ولا يخفى على من يفكر في هذه المسألة ولا يخفى على من يفكر في هذه المسألة ولا يخفى على من يفكر في هذه المسألة

وشر او قود لا في حد ابتلع بصاق محبوبه يكفر والا لا قتل بعض
الحاج عذر في ترك الحج منعها زوجها من الدخول عليها وهو
يسكن معها في بيتها تشوز ولو كان المنع لينقلها الي منزله او
كان يسكن في بيت الغصب فامتنعت منه لا قالت لا اسكن
مع امك وارتي بيتا على حدة ليس لها ذلك قال لعبد ياما لكى او
قال لامته انا عبدك لا تعق خلاف قوله يامولاي العقار المتنازع
فيه لا يخرج منه يد ذي اليد مالم يبرهن المدعي او يعلم به القاضي
عقار لاني ولاية القاضي يصح قضاؤه فيه وقيل لا قضي القاضي في
حادثة بينة ثم قال رجعت عن قضاي او بدالي غير ذلك او
وقعت في تلبيس الشهود او ابطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر
والقضا ما مضى ان كان بعد دعوي صحيحة وشهادة مستقيمة
اذا قال الشهود قضيت وانكر القاضي فالقول له مالم ينفذ
قاض اخر شرط نقاد القضا في المجتهدين ان يصير الحكم في حادثة
فلورفع اليه قضا مالم يبلد دعوي لم يلبثت اليه ويحكم بمقتضى مذهبه
اذا ارتاب في حكم الاول له طلب شهود الاصل اذا ترتب بيع التغايط
على بيع باطل او فاسد لا ينعقد خبا قوما ثم سأل رجلا عن شيء فقرر
به وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراه جازت شهادتهم
وان سمعوا كلامه ولم يروه لا باع عقارا وابنه وامرأته حاضر يعلم
به وتصرف المشتري فيه زمانا ثم ادعى الابن انه ملله لا تسمع
دعواه بخلاف الاجنبي ولو جارا الا اذا تصرف المشتري فيه زراعا
وينا فلا تسمع دعواه باع ضيعه ثم ادعى انها وقف عليه واراد

تخليف

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ولا يخفى على من يفكر في هذه المسألة ولا يخفى على من يفكر في هذه المسألة ولا يخفى على من يفكر في هذه المسألة

تخليف المدعي عليه ليس له ذلك وان اقام بينة تقبل وهبت
مهرها لزوجها فماتت وطالب ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة
في مرض موتها وقال بل في الصحة فالقول للورثة وكلها بطلانها
لا يملك عزلها وكلتك بكذا اعلي اني متي عزلتك فانت وكيل يقول
في عزله عزلتك ثم عزلتك ولو قال كلما عزلتك فانت وكيل يقول
رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزة قبض
بدل الصلح شرط ان ديني بدين والا لا قال لا بينة لي فبرهن
اولا شهادة لي فشهد تقبل كما لو قال ليس لي عند فلان شهادة
ثم جابه فشهد او قال لا حجة لي على فلان ثم اتى بها للامام الذي
ولاية الخليفة ان يقطع انسانا من طريق الجادة ان لم يضرب المارة صاد
السلطان ولم يعين بيع ماله فباع صح كالدائن اذا حبس بالدين
فباع ماله لقضايه خوفها بالضرب حتى وهبت مهرها المبيع ان
قدر على الضرب وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المالك
ولو احوالت انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يصح اتخاذ ميراث
في ملكه او بالوعد فتمت لها حايطة جارة وطلب تحويله لم يجبر وان
سقط الحايطة منه لم يضمن عمر دار زوجته بماله باذنها فالعارة لها
والنفقة دين عليها ولنفسه بلا اذنها فله ولها بلا اذنها فالعارة
لها وهو متطوع قال هذه رضيعتي ثم اعترف بالخطا وصدقه
في دعواه للخطا فله ان يتزوجها اذا لم يثبت عليه بان قال هو
حق او صدق او كما قلت او شهد عليه بذلك شهود او ما في معني
ذلك ولو اخذ غريمه فنزعه انسان من يده لم يضمن وكذا اذا

ما ذكرناه هنا من ان
القول للورثة هو المعتبر
ذكره قاضي خان وحزم
في اللزوم بخلافه

قوله من طريق الجادة
اي الشارع الاعظم

الرد ثم ذويه الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له بنسب لم يثبت ثم
الموصى له بما زاد على الثلث ثم بيت المال وموانعه الرق والقتل واقتلانا
المملتين والدارين حقيقة او حكما فيفرض للزوجة الثمن مع ولد او
ولد ولداين والربع لهما مع عدمهما وللزوج مع احدهما والنصف له
عند عدمهما وللاب والجدة السدس مع ولد او ولداين وللأم السدس
مع احدهما واثنين من الاخوة والاخوات وللجدة مطلقا فصاعدا
اذ لن ثابتات متحاديات في الدرجة لان القرني تحجب البعدي
ولبنت الابن مع البنت وللأخت لاب مع الأخت لابوين وللواحد
من ولد الأم والثلث لاثنتين فصاعدا من ولد الأم وللأم عند عدم
من لهما مع السدس ولها ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين
في زوجة وابوين او زوج وابوين والثلثان لكل اثنتين فصاعدا
من فرضه النصف الا الزوج **فصل** في العصباء يجوز
العصبة بنفسه وهو كل ذكر لم يدخل في نسبه الى الميت
انثى ما بقى الفرائض وعند الانفراد يجوز جميع المال ويقدم
الاقرب فالأقرب كالابن ثم ابنه وان سفل ثم الاب ويكون
مع البنت عصبة وذاسمهم ثم الجد الصحيح وان علا ثم الاخ
ثم ابنه وان سفل ثم العم ثم ابنه وان سفل ثم عم الاب ثم
ابنه ثم عم الجد ثم ابنه ومن كان لابوين مقدم علي من كان
لاب ويصير عصبة بغيره البنات بالابن وبنات الابن بابن
الابن والاخوات لابوين باخيهن والاخوات لاب باخيهن
ومع غيره الاخوات مع البنات وعصبة ولد الزنا والملاعة

من باب قوله عمنهم الصالح

والأخت لابوين باخيهن
والأخت لابوين باخيهن
والأخت لابوين باخيهن
والأخت لابوين باخيهن
والأخت لابوين باخيهن
والأخت لابوين باخيهن
والأخت لابوين باخيهن
والأخت لابوين باخيهن
والأخت لابوين باخيهن
والأخت لابوين باخيهن

مولى

مولى الأم وتخت العصباء بالمعنى ثم عصبته واذا ترك اباً ولا
وابن مولاة فالكل للابن او جدة واخاه فهو للمجد وقال بينهما
ولا تحرم ستة بحال الاب والابن والأم والبنت والزوجان
وتحجب الأقرب من سواهم الا بعد ومن ادلى بشخص لا يثبت
معه الا ولد الأم والمحرومة المحجب وتحجب المحجوب كالاخوة والاخوات
تجبون بالاب وتجبون الأم من الثلث الى السدس وسقط
بنو الاعيان بالابن وبالأب والجد وقال لا يقاسمهم على اصول
زيد ويقتى بالاول وببنو العلات بهم ويهول وببنو الاخير
بالولد وولد الابن والاب والجدة والجدة مطلقا بالأم والابوين
بالاب وتحجب القرني البعدي وارثه كانت او محجوبة واذا اجتمعوا
وكانت احدهما ذات قرابة واحدة كام أم الاب والاخرى ذات
قرابتين او اكثر كام أم الأم وهي ايضا أم اب الاب قسم محمد
الله السدس بينهما اثلاثا واما انصافا واذا استكمل البنات او
الاخوات لابوين فرضهن سقط بنات الابن والاخوات
لاب الابن عصبية ابن ابن او اخ مؤازر ونازل وياخذ ابن عم
هو اخ لام السدس ويقتسمان الباقي ولو تركت زوجا ولما
واخوة لام واخوة لابوين اخذ الزوج النصف والأم السدس
وولد الأم الثلث ولا شيء للاخوة لابوين **باب العول**
العول هو زيادة السهام على الفريضة فستة نعول الى عشرة وترا
وشفعا واثنا عشر الى سبعة عشر وترا لاشفعا واربعة وعشرون
الى سبعة وعشرين كأمراة وبنات وابوين والرد صنفان فان

العول هو زيادة السهام على الفريضة فستة نعول الى عشرة وترا
وشفعا واثنا عشر الى سبعة عشر وترا لاشفعا واربعة وعشرون
الى سبعة وعشرين كأمراة وبنات وابوين والرد صنفان فان

فضل عنها ولا عصبه يرد ذلك عليهم بقدر سهامهم الا علي الزوجين
فان اتحد جنس المردود عليهم قسمت المسئلة من عدد رؤسهم
وان كان جنسين فمن عدد سهامهم وان كان مع الاول من لا
يرد عليه اعطي فرضه من اقل مخارجه وقسم الباقي علي من يرد عليه
كزوج وثلاث بنات وان لم يستقم ذلك فان وافق رؤسهم كزوج
وست بنات ضرب وفتحها في مخرج فرض من لا يرد عليه والا
ضرب كل رؤسهم فيه كزوج وخمس بنات وان كان مع الثاني من
لا يرد عليه قسم الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة
من يرد عليه كزوجة واربع جدات وست اخوات لام وان لم يستقم
ضرب جميع مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد
عليه كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات ثم ضربت سهام
من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه وسهام من يرد عليه
فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه **باب ذوي الارحام**
هو قريب ليس بن ذي سهم ولا عصبه ولا يرث مع ذي سهم
وعصبه سوى الزوجين فياخذ المنفرد جميع المال يحجب
اقربهم الا بعد ويقدم اولاد البنات واولاد بنات الابن
ثم الجد الفاسد والجدات الفاسدات ثم اولاد الاخوات لا يرث
اولاد واولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة ويقدم
الجد عليهم ثم الاخوال ثم الخالات والاعمام والعمات لام وبنات
الاعمام واولادهم ولا ثم عمات الاباء والامهات واخوالهم وخالاتهم
واعمام الاباء وامهات كلهم واولادهم ولا واذ استووا في

درجہ

درجة قدم ولد الوارث وإذا اختلف الفروع والاصول كبت ابن
بنت وابن بنت بنت اعتبر محمد في ذلك الاصول وقسم عليهم
الثلاثا واعطى كلا من الفروع نصيب اصله وهما الفروع فقط والله
فصل ولا توارث بين الغري والحرقي الا اذا علم ترتيب الموتي
يقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء والكافرين بالنسب كالمسلم
ولو حجب احدهما فبالحاجب وان لم يحجب احدهما الاخر ورث
بالقرابتين ولا يرثون بالنكحة مستحقة عندهم ويرث ولد الزنا
واللعان نجمة الام فقط ووقف الحمل حظ ابن واحد **فصل**
في المناسجة مات بعض الورثة قبل القسمة صححت المسئلة الاولى
ثم الثانية فان اتقسم نصيب الميت الثاني على تركته فبها وان لم
يستقم فان بين سهامه ومسئلة موافقة ضربت وفق التصحيح
الثاني افي التصحيح الاول والا ضربت كل الثاني في الاول
محصل مخرج المسئلتين فيضرب سهام ورثة الميت الاول في المضروب
وسهام ورثة الميت الثاني في كل ما في يده او وفقه فان مات
ثالث جعل المبلغ مقام الاول والثالثه مقام الثاني وهلم جرا
باب المخارج الفروض نوعان الاول النصف من اشيك
والربع من اربعة والثلث من ثمانية والثلاثان من ثلاثة والسدس
من ستة فاذا اختلف النصف بكل الثلاثة الاخر وبعضها من
ستة او الربع فمن اثني عشر او الثلث فمن اربعة وعشرين
واذا انكسر سهام فريق عليهم ضربت عددهم في اصل المسئلة
كامرأة واخوين وان وافق سهامهم عددهم ضربت وفق

والسبب

و هو الرابع ابي اختلط المريج بكل الثلاثة الاخر او ببعضها

عدد دهن في اصل المسئلة كامراة وستة اخوة فان انكسر
 سهام فريق او اكثر وعدد رؤسهم مماثلة ضربت احد
 الاعداد في اصل المسئلة كثلث بنات وثلاثة اعمام
 وان دخل بعض الاعداد في بعض كاربعة زوجات وثلاث
 جدات واثنى عشر عما ضربت اكثر الاعداد في اصل
 المسئلة وان وافق بعضها بعضا كاربعة زوجات وخمس
 عشرة جدة وثمانى عشرة بنتا وستة اعمام ضربت وفق
 احدها في جميع الاخر والخارج في وفق الثالث ان
 وافق والا في جميعه ثم في الرابع كذلك وان تباينت
 كامراتين وعشرين بنات وست جدات وسبعة اعمام ضرت
 احدها في جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث
 والحاصل في جميع الرابع واذا اردت معرفة التماثل
 والتداخل والتوافق والتباين بين العددين فتماثل
 العددين كون احدهما مساويا للاخر وتداخل العددين
 المختلفين ان يعد اقلهما الاكثر ويكون اكثر العددين هو
 منقسما على الاقل قسمة صحيحة وتوافق العددين
 ان لا يعد اقلهما الاكثر ولكن يعدها عدد ثالث وتباين
 العددين ان لا يعد العددين معا عدد ثالث واذا
 اردت معرفة التوافق والتباين بين العددين هو
 المختلفين اسقطت من الاكثر من الجانبين فان
 توافقا في واحد تباينا وان توافقا في اثنين

فبالنصف

فبالنصف او ثلاثة فبالثلث الى العشرة او احد عشر
 فيجز من احد عشر وهكذا واذا اردت معرفة نصيب
 كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان له من اصل
 المسئلة فيما ضربه في اصل المسئلة يخرج نصيبه
 ثم اذا ضربت سهام كل وارث في المضروب يخرج نصيبه
 واذا اردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء فان
 كان بين التركة والتصحيح موافقة ضربت سهام
 كل وارث من التصحيح في جميع التركة وتعمل كذلك
 في معرفة نصيب كل فريق وينزل مجموع الديون كما
 كالتصحيح وينزل كل دين كسهم وارث ومن
 صالح من الورثة او الغرماء على شيء منها طرح ثم قسم
 الباقي على سهام من بقي منهم والله اعلم ثم الكتاب بعون
 الملك الوهاب واكملته وحده وصلى الله وسلم على من
 لا نبى بعده واله وصحبه اجمعين وكان الفراغ من النسخة
 الشريفه في عصر يوم الاحد لليومين خلتم من رجب الف
 احرام سنة علي يد افقر العباد واحوجهم اليه صالح بن ابراهيم
 ابن محمد بن احمد بن محمد بن علي بن نور الدين الزاوي غفر الله له
 ولوالديه وللمساكين وللمساكين وللمسكين والرحمة وذلك
 برسمه ثم لم يشأ الله له من بعده ذلك تقلم من نسخة قولت
 على نسخة المصنف وان تجد عيبا فسد الخلاجل من فيه عيب وعلا
 اذا قرأت خطي ورايت عيبا فخطي من لم يكن معصوما فهو خطي

وقوله في جميع التركة هذا عند عدم الجرافة وعدم
 ان وقت التركة وانما اذا اردت ان يكون نصيب كل وارث
 ان يتساوا في وقت التركة على وجه صحيح والصواب
 ولما سقطت من خط المصنف رحمه الله



بلغ مقابلة على نسخة مقابلة
 على الاصل من اول الكتاب
 لا هنا

المشهور المتواتر

المختار

الموقوف

المسند

المنقطع

المعنعن

الحديث المتواتر الذي يرويه عدة من المشهور ماله طرق محصورة أكثر من
 اثنين تحديقاً إنما الأعمال بالنية الخ والصحيح ما اتصل بسنده بعدول ضابطين
 بلا سند وذو الخ والمختار لا يجوز في سند بأنه أصح الأسانيد مطلقاً غير مقيد بجهازي الخ
 والحسن ما عرف مخرجه من كونه حجازياً شامياً عراقياً مكيماً أو فياً كان يكون
 الحديث عن راو قد استشهد به رواية أهل بلدة كقناعة في البصرين الخ
 والصالح دون الحسن قال أبو داود وما كان في كتابي السنن من حديث في وهن
 فقد بينته وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضه أصح من بعض الخ
 والمضعف ما لم يجمع على ضعفه بل في مثله أو سنده تضعيف لبعضهم
 وتقوية للبعض الآخر وهو من أعلا الضعيف وفي البخاري منه
 والضعيف ما قرع عن درجة الحسن وثقاوت درجته في الضعيف حسب
 بعده من شروط الصحة والمسند ما اتصل بسنده من رواة إلى منتهاه رفعا ووقفا
 والمرفوع ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير متصلاً كان
 أو منقطعاً ويدخل فيه المرسل ويشمل الضعيف والموقوف ما فُضِّل على الصحيح
 قولاً أو فعلاً ولو منقطعاً وهو يسمى أحياناً بغيره وقته قول الصحيح كذا تفعل ما لم يثبت
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن أضافه إليه نحو قول جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 المرفوع الخ والموصول ويسمى المنقطع ما اتصل بسنده رفعا ووقفاً ما اتصل بغيره
 نعم يسرع أن يقال متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري مثلاً والمسند
 ما رفعه تابعي مطلقاً أو تابعي كبير إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف لا يجوز به
 كما عندنا في الجمهور وأصح به أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه الخ
 والمقطوع ما جاء عن تابعي من قوله أو فعله موقوفاً عليه وليس له والمنقطع ما سقط من
 رواية واحد قبل الصحابي وكذا من مكانين أو أكثر بحيث لا يرتد على ما سقط منها عاراً أو واحد
 والمعضل ما سقط من رواية قبل الصحابي إثنان فأكثر مع التوالي الخ والمعنعن الذي
 الذي قيل فيه لأن عن فلان من غير لفظ صريح بالسماع أو التحديث أو الأخبار الخ

Sulcynmanbo U. I. Clapham	
Libr.	
Vend.	
Ex Lib.	